

البحر العجيب

حقيقته، ومضادته، ومآذنه، ومناهجته، وكتابه
وطبائعه، ومناقشته

تأليف

الدكتور عبد العزیز بن عبد الرحمن بن علي الربيع

الأستاذ بكلية الشريعة بالرياض

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الْحَقُّ الْعَلِيُّ

حَقِيقَتُهُ، وَمَصَادِرُهُ، وَمَادَّتُهُ، وَمَنَاهِجُهُ، وَكِتَابَتُهُ
وَطِبَاعَتُهُ، وَمَنَاقَشَتُهُ

تَأَلِيفُ

الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن بن علي الربيعي

الأستاذ بكلية الشريعة بالرياض

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجزء الأول

② عبدالعزيز عبدالرحمن الربيعه، ١٤٣٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الربيعه، عبدالعزيز عبدالرحمن

البيحث العلمي: حقيقتة ومصادره ومادته ومناهجه وكتابته وطباعته ومناقشته /

عبدالعزيز عبدالرحمن الربيعه - ط٦ - الرياض، ١٤٣٣هـ

٣٣٦ص، ١٦،٥×٢٤سم

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٠-٩٨٤٠-٨

١. البيحث العلمي
٢. طرق البيحث
أ. العنوان
ديوي: ٠٠١،٤٢
رقم الإيداع: ١٤٣٣/٣٦٩٦

الجزء الأول

الطبعة السادسة

٢٠١٢هـ / ١٤٣٣م

جميع الحقوق الفكرية والطباعية محفوظة للمؤلف

التوزيع

مكتبة
العبيكان
Obekkan

الرياض، العليا، تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

هاتف: ٤١٦٠١٨ فاكس ٤٦٥٠١٢٩

ص.ب: ٦٢٨٠٧ الرمز: ١١٥٩٥

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ (فوتوكوبي)، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من المؤلف.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله أمر بالتأمل والنظر، وأعان من استعان به في تحقيق مطالبه، وأصلي وأسلم على رسوله محمد بن عبد الله، أرشده الله إلى ما ينير البصيرة ويحيي القلب، فأمره بالقراءة والهجرة والجهاد بحثاً عما يحقق المطالب العظمى والنتائج الكبرى لما بعث من أجله.

أما بعد:

فإن الإسلام قد رسم غاياته من مصالح الدنيا والآخرة، وحدد مقاصده التي تنتج هذه الغايات، وشرع الوسائل الموصلة إلى هذه المقاصد.

فشرع فيما شرع من وسائل: القراءة، والسير في الأرض، والنظر، والتأمل، والاعتبار، بل أمر بالقراءة، وجعلها أول تشريع يأمر به محمداً صلى الله عليه وسلم، وفضل العلماء على غيرهم ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾^(١).

ومن هنا كان البحث بصفة عامة والعلمي منه بصفة خاصة مما يدخل في نطاق التوجيهات الربانية والتشريعات الإلهية للأخذ به والعناية به.

وقد بدأ اهتمامي بالبحث العلمي نظرياً وتطبيقياً منذ أكثر من ثلاثين سنة؛ حيث جمعت واقتنيت كتباً وبحوثاً ألفت في مختلف التخصصات والموضوعات والمناهج. فمنها ما ألفت في طريقة البحث بصفة عامة في أي تخصص، ومنها ما ألفت في طريقة البحث في تخصص معين، ومنها ما ألفت في دراسة المصادر، ومنها ما ألفت في الفهرسة، ومنها ما ألفت في طريقة تحقيق النصوص.

(١) سورة الزمر، الآية ٩.

وأما من الناحية التطبيقية فقد بدأتها عام ١٣٨٣ هـ ببحث عنوانه «عمل أهل المدينة».

ثم توالى بحوثي بعد ذلك في أصول الفقه، وفي الفقه، وفي العقيدة، وفي الثقافة على وجه العموم، وفي الثقافة الإسلامية على وجه الخصوص. وهذه الدراسات النظرية والتجارب البحثية دفعتني إلى تدريس مادة «قاعة البحث» في الدراسات العليا بقسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة بالرياض. وهذه المادة مقسومة إلى قسمين:

قسم نظري قمت فيه بإلقاء محاضرات على الطلاب، اشتملت على جميع ما يُدرس نظرياً في هذه المادة على وجه العموم، علاوة على ما ينبغي معرفته من خصوصيات المنهج في البحث الأصولي والفقهية. وقسم تطبيقي قمت فيه بأمرين:

الأمر الأول: تدريب الطلاب ميدانياً على ما يحتاج إلى تدريب مما ألقيته عليهم نظرياً، كنظام الجذاذات، ونظام الدوسيهات، ونظام جمع المادة العلمية وتدوينها، ونظام الفهرسة إلخ.

الأمر الثاني: تكليف الطلاب بموضوعات يبحثونها؛ لكي يطبقوا عليها ما درسوه نظرياً من طرائق للبحث، وليستزيدوا علماً، وليتدربوا على البحث بطرائقه المثلى استعداداً لما سيطلب منهم في المستقبل من بحوث علمية لدرجة الماجستير والدكتوراه.

وقد اخترتُ لهم موضوعات ذات أهمية وجدّة .

ومن ذلك موضوع «مناهج الباحثين في أصول الفقه»، وذلك للعام الجامعي ١٤٠٨هـ .

وموضوع «المباحث الكلامية في أصول الفقه»، وذلك للعام الجامعي ١٤٠٩هـ .

وموضوع «الاعتراضات الواردة على الاستدلال بالدليل من الإجماع والجواب عنها»، وذلك للعام الجامعي ١٤١٠هـ .

وموضوع «الأدلة الشرعية : أنواعها ، سماتها ، وعوارضها»، وذلك للعام الجامعي ١٤١١هـ .

وموضوع «مباحث الحكم الشرعي عند الشاطبي وغيره من الأصوليين»، وذلك للعام الجامعي ١٤١٢هـ .

وموضوع «مقاصد المكلف في التكليف»، وذلك للعام الجامعي ١٤١٣هـ .
وموضوع «مباحث الأمر عند الشاطبي وغيره من الأصوليين» وذلك للعام الجامعي ١٤١٤هـ .

وموضوع «الفروق الأصولية في كتب القرافي» وذلك للعام الجامعي ١٤١٥هـ .

وموضوع «مقاصد الشارع وتطبيقاتها عند شيخ الإسلام ابن تيمية»، وذلك للعام الجامعي ١٤١٦هـ .

وموضوع «الفروق في القواعد الفقهية عند القرافي»، وذلك للعام الجامعي ١٤١٧هـ .

ولما تقدم رأيت أن يكون موضوع كتابي هذا البحث العلمي ، وسميته «البحث العلمي : حقيقته ، ومصادره ، ومادته ، ومناهجه ، وكتابته ، وطباعته ، ومناقشته» .

وستتناول بحث هذا الموضوع بمعناه الاصطلاحي ، وهو الدراسة المبينة على قصصٍ وتَبَعٌ له في جميع جزئياته ، مستلهمين المراحل التي يمرّ بها البحث ويسير فيها الباحث منذ تحديد الموضوع إلى تجليد البحث وإلى مناقشته وإعلان النتيجة إن كان مقدماً لدرجة علمية .

كما سيكون تناولنا له بصورة عامة شاملة دون التقييد بدراسة البحث في مادة أو علم خاص .

ونضيف إلى ذلك ما ينبغي معرفته من خصوصيات المنهج في البحث الأصولي والفقهية .

وتأتي أهمية هذا الموضوع من حيث إن الإسلام حث على البحث عامة بالحث على وسائله : من النظر ، والتفكير ، والتأمل ، والاعتبار ، والتحري ، والثبت ، واستخلاص النتائج من ذلك ، وتطبيقها .

ثم إن البحث هو الطريق الصحيح لإبراز الحقائق وكشف الغوامض .

والبحث هو الحكم العادل في القضايا العويصة ، والميزان المرضي فيما يقرره من نتائج .

والبحث هو قوام النهضة العلمية الحاضرة في حقله : النظري والتطبيقي .

والبحث بما يشتمل عليه من مناهج هو المرشد الخبير للطالب الجامعي الحديث العهد بالبحوث العلمية .

والبحث في علوم الشريعة وإجراء التطبيقات من مادة هذه العلوم لا يقل أهمية عن فروع المعرفة الأخرى التي خدمت بتأليف منهج خاص لبحثها، أو بتأليف منهج عام للبحث يشملها مع تطبيقات لها من مادتها العلمية.

ولقد سبقتني دراسات عديدة ومؤلفات متنوعة في موضوع البحث العلمي تناولته بطرق متنوعة وبصور مختلفة.

فمنها الذي تناوله بصورة عامة شاملة دون التقييد بدراسة البحث في مادة أو علم خاص.

ومن أمثلة ذلك كتاب «كيف تكتب بحثاً أو رسالة» للدكتور أحمد شلبي، و«مناهج البحث العلمي» للدكتور عبد الرحمن بدوي، و«كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية» للدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، و«مناهج البحث» للدكتور غازي حسين عناية، و«منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين» للدكتورة ثريا عبد الفتاح ملحس، و«لمحات في المكتبة والبحث والمصادر» للدكتور محمد عجاج الخطيب، و«البحث العلمي: مناهجه وتقنياته» للدكتور محمد زيان عمر، و«أضواء على البحث والمصادر» للدكتور عبد الرحمن عميرة.

ومن المؤلفات ما تناول البحث بالدراسة في مادة أو علم خاص. ومن أمثلة ذلك: كتاب «مصطلح التاريخ» للدكتور أسدرستم، و«منهج البحث التاريخي» للدكتور حسن عثمان، و«أصول البحث الاجتماعي» للدكتور عبد الباسط حسن، و«تصميم البحوث الاجتماعية» للدكتور حسن الساعاتي، و«المنهج العلمي للاعتقاد» للأستاذ شاكر عبد الجبار، و«البحث الأدبي: طبيعته، مناهجه، أصوله. مصادره» للدكتور شوقي ضيف، و«البحوث

الأدبية: مناهجها ومصادرها» للدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، و«أصول البحث الأدبي ومناهجه» للدكتور السيد تقي الدين، و«المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية» و«دليل الباحث في العلوم السلوكية» للدكتور صالح بن حمد العساف، و«منهج البحث العلمي عند العرب في مجال العلوم الطبيعية والكونية» للدكتور جلال محمد عبد الحميد موسى.

وأغلب ما كتب في هذا الموضوع قد سار على الطريقة الأولى: وهي الطريقة العامة.

ولا شك أن هذه المؤلفات وغيرها مما ألف على الطريقتين كليهما قد أسهم إسهاماً مشكوراً في الارتقاء بالبحث العلمي في اللغة العربية.

ولكن الذي دعاني إلى الكتابة في هذا الموضوع أنني وجدت بعض ما كتب فيه لم يوفه حقه من البحث والكتابة، بل عرض له أو لبعض أجزائه عرضاً سريعاً خاطفاً، وبعضها ترك أجزاء منه لم يتعرض لها في كتابته، وبعضها لم يحاول متابعة ما استجد في هذا الموضوع.

هذا علاوة على أنني لم أجد فيها مؤلفاً مقصوداً لعلوم الشريعة كالفقه وأصوله والحديث والتفسير، يرسم المنهج العام للبحث ويجري التطبيقات من مادة علوم الشريعة، على غرار ما خُدمت به كثير من فروع المعرفة الأخرى، فرأيت أن أضع المنهج العام للبحث وأجعل التطبيقات والأمثلة من مادة علوم الشريعة.

كما أن التعريفات والمسائل الخلافية مباحث أساسية في علوم الشريعة، ولم تحظ من الباحثين في مناهج البحث بمن يرسم الطريقة لبحثها، فعملت جهدي برسم منهج لبحثها.

زد على ذلك أن بعض طلاب الدراسات العليا بقسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة بالرياض ممن كنت ألقى عليهم محاضرات في هذا الموضوع، قد استحسنوا ما ألقى عليهم، وبيّنوا استفادتهم من ذلك، كما بيّنوا أن ما دونوه أثناء إلقاء المحاضرات قد استفاد منه عدد كثير من الطلاب الباحثين.

وقد طلبوا مني أن أضع مؤلفاً في ذلك.

وسيكون هذا الكتاب متمياً إلى المجموعة الأولى من المؤلفات في موضوع البحث العلمي التي تتناوله بصورة عامة شاملة دون التقيّد بدراسة البحث في مادة أو علم خاص، مع إضافة ما ينبغي معرفته من خصوصيات المنهج في البحث الأصولي والفقهية.

وقد وضعت نصب عيني عند تأليف هذا الكتاب أن ينتفع به الطلاب الذين لم يحصلوا بعد على درجة البكالوريوس، راجياً أن يكون خير معين لهم فيما يكتبون من أبحاث أثناء دراستهم، وأن يستطيعوا به أن يتحاشوا الوقوع في الأخطاء المنهجية.

كما وضعتُ نصب عيني أن ينتفع به طلاب الدراسات العليا في بحوثهم التدريبية وفي رسائلهم التي يُعدّنها لنيل درجة الماجستير أو الدكتوراه.

كما سيتنفع بهذا الكتاب المؤلفون فيما يُخرجون من كتب، وما يُعدّون من بحوث، وما ينشرون من نتاج.

وهذا الكتاب سيعمّ نفعه - إن شاء الله - للرسائل العلمية والأدبية على السواء، إذ الدراسة المنهجية لا تختلف كثيراً من مادة إلى أخرى، ومن علم إلى آخر.

أما المصادر التي غَدَّتْ هذا الكتاب بما فيه من مادة علمية، فقد تنوعت إلى ما يأتي:

١- مصادر كتبت في الموضوع نفسه. ومن أبرزها كتاب «كيف تكتب بحثاً أو رسالة» للدكتور أحمد شلبي، و«كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية» للدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، و«مناهج البحث» للدكتور غازي حسين عناية، و«منهج البحث الأدبي» للدكتور علي جواد الطاهر، و«مناهج البحث عند مفكري الإسلام» للدكتور علي سامي النشار، و«منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين» للدكتورة ثريا ملحس، و«منهج البحث الأصولي» للدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان.

ومعظم هذه الكتب قد أفادنا في جوانب متعددة من مباحث الموضوع، ولكن لم يعالج واحد منها جميع جوانب كل مبحث من هذه المباحث.

٢- مصادر في الجدل والمنطق وأدب البحث والمناظرة. ومن أبرزها كتاب «الرد على المنطقيين» لشيخ الإسلام ابن تيمية، و«الكافية في الجدل» لإمام الحرمين الجويني، و«رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة» للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

وقد أفادتنا في بيان معنى البحث والمناظرة وفي مبحث التعريفات.

٣- مصادر في اللغة. ومن أبرزها كتاب «أساس البلاغة» للزمخشري، و«مقاييس اللغة» لابن فارس، و«القاموس المحيط» للفيروز أبادي.

وقد أفادتنا في بيان المعنى اللغوي لما أوردناه من ألفاظ نريد بيان معناها اصطلاحاً.

٤- مصادر في أصول الفقه . ومن أبرزها كتاب «البرهان في أصول الفقه» لإمام الحرمين الجويني ، و«الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم ، و«الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي ، و«روضة الناظر وجنة المناظر» لابن قدامة ، و«الفروق» و«نفائس الأصول في شرح المحصول» للقرافي ، و«الموافقات» للشاطبي ، و«شرح الكوكب المنير» لابن النجار الفتوحى ، و«إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول» للشوكاني .

وقد أفادتنا في بحث ما له علاقة بعلم أصول الفقه ، كالاقتراضات الواردة على التعريف والإجابة عنها ، وبعض المعاني الاصطلاحية ، وبعض خطوات البحث في المسائل الخلافية .

٥- مصادر في الفهرسة . ومن أبرزها كتاب «الفهرسة الهجائية والترتيب المعجمي» للأستاذ محمد سليمان الأشقر . ومبحث الفهرسة في كتاب «تحقيق النصوص ونشرها» للأستاذ عبد السلام هارون .

وقد أفادتنا في مبحث فهارس البحث .

٦- مصادر في التخريج . ومن أبرزها كتاب «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» للدكتور محمود الطحان ، و«تخريج الحديث النبوي» لعبد الغني أحمد مزهر التميمي .

وقد أفادتنا في طرق تخريج الحديث النبوي وتوثيقه .

ومن هذه المصادر أيضاً كتاب «الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير» لجلال الدين السيوطي .

وقد أفادنا في تخريج ما ورد في كتابنا هذا من أحاديث .

٧- مصادر في علامات الترقيم ، ومن أبرزها كتاب «الترقيم وعلاماته في

اللغة العربية» للأديب الكبير أحمد زكي باشا، وملحق «علامات الترقيم» في كتاب «كيف تكتب بحثاً أو رسالة» للدكتور أحمد شلبي، وبحث علامات الترقيم في كتاب «منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين» للدكتورة ثريا ملحس .

وقد أفادتنا في بحث ترقيم البحث .

٨- تجاربي في البحث . ويشمل ذلك الأبحاث التي كتبتها في موضوعات متفرقة في أصول الفقه، وفي الفقه، وفي العقيدة، وفي الثقافة العامة، وفي الثقافة الإسلامية .

٩- إشرافي على كثير من البحوث العلمية لطلاب مرحلة البكالوريوس، وطلاب مرحلة الدراسات العليا بكلية الشريعة بالرياض، مما يسّر لي عرض ملحوظاتي عليهم فيما يخطئون فيه من ناحية المادة والشكل والمنهج، ويسّر لي اكتشاف أشياء أخرى في المنهج من خلال هذا الإشراف .

١٠- إشرافي على كثير من البحوث العلمية لدرجة الماجستير والدكتوراه، وقد أتاح لي معرفة أشياء كثيرة في المنهج لحظتها من خلال هذا الإشراف .

١١- تدريسي مادة «قاعة البحث» لطلاب الدراسات العليا في قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة . ولا شك أن هذا التدريس والاستفسارات التي ترد من الطلاب والمناقشات التي تجري بيني وبينهم أضافت إلى معلوماتي في هذه المادة الشيء الكثير .

وقد سرت في بحث هذا الموضوع على خطة قوامها مقدمة، وثلاثة وعشرون مبحثاً، وثلاثة ملحقات .

أما المقدمة، فقد استهللتها بما يناسب موضوع البحث، ثم أعلنت فيها عن

- موضوع البحث، وذكرت الإطلاق الذي نتناوله به .
- كما ذكرت فيها أهمية هذا الموضوع، والدراسات السابقة لهذا الموضوع، والأسباب التي دعنتي إلى الكتابة فيه .
- كما تحدثت فيها عن أهم المصادر التي غدَّت هذا الكتاب بما فيه من مادة علمية، وذكرت الجوانب التي أفادتنا فيها . وقد تقدم الكلام عن هذا .
- كما ذكرت في المقدمة عنوانات المباحث، وعنوانات الملحقات .
- وكذلك ذكرت الطريقة التي سلكتها في بحث هذا الموضوع .
- أما عنوانات المباحث فهي :
- المبحث الأول : حقيقة البحث، وأركانه، وأنواعه .
- المبحث الثاني : أهمية البحث وغايته، ومكانته عند المسلمين .
- المبحث الثالث : الفرق بين البحث وبين غيره مما قد يشبهه به .
- المبحث الرابع : موضوع البحث، وعنوانه .
- المبحث الخامس : خطة البحث، وتغيير الموضوع .
- المبحث السادس : مصادر البحث .
- المبحث السابع : صفات الباحث .
- المبحث الثامن : الإشراف على البحث .
- المبحث التاسع : مادة البحث .
- المبحث العاشر : مناهج البحث .
- المبحث الحادي عشر : صياغة البحث وكتابته .

- المبحث الثاني عشر : حواشي البحث .
- المبحث الثالث عشر : رموز البحث .
- المبحث الرابع عشر : مسودة البحث .
- المبحث الخامس عشر : الاقتباس في البحث .
- المبحث السادس عشر : مقدمة البحث وخاتمه .
- المبحث السابع عشر : ملحقات البحث ووثائقه .
- المبحث الثامن عشر : مراجعة البحث وتصحيحه .
- المبحث التاسع عشر : فهارس البحث .
- المبحث العشرون : حجم البحث .
- المبحث الحادي والعشرون : ترتيب البحث وهيئته .
- المبحث الثاني والعشرون : طباعة البحث ، وخطوطه ، وترقيمه ، وتجليده .
- المبحث الثالث والعشرون : مناقشة البحث ، ونتيجة المناقشة ، والألقاب العلمية .

وأما عنوانات الملحقات، فهي:

- الملحق الأول : علامات الترقيم .
- الملحق الثاني : المراحل التي يمر بها تسجيل رسالة الماجستير والدكتوراه حتى مناقشتها .
- الملحق الثالث : تحقيق النصوص (مختصر من كتاب تحقيق النصوص ونشرها، للأستاذ عبد السلام محمد هارون) .
- وقد خرج هذا الكتاب سائراً على هذه الخطة التي رسمتها له .

وأما الطريقة التي سلكتها في بحث الموضوع على الخطة التي رسمتها سابقاً، فهي ما يأتي:

١- جمعت المادة العلمية من تجاربي وخبراتي في البحوث، ومن المصادر العلمية المثبتة في حواشي الكتاب وفي فهرس المصادر.

٢- رتبت مباحث الكتاب مستلهماً المراحل التي يمرّ بها البحث ابتداء بأهميته، وغايته، إلى مناقشته، وإعلان النتيجة إن كان مقدماً لدرجة علمية.

٣- قمت ببيان المعنى اللغوي لما ورد من ألفاظ وعبارات يراد بيان معناها الاصطلاحي.

٤- ذكرت نماذج من التطبيقات تتضح بها الأفكار المطروحة، وعمدت أن أجعل كثيراً من هذه التطبيقات من مادة علوم الشريعة.

٥- ذكرت في بعض المواطن اقتباسات قيلت في الفكرة التي أكتب فيها، مع تحليل الاقتباس حيث احتاج الأمر إلى ذلك، وإذا تبين لي ثغرة يمكن مناقشة الاقتباس من خلالها قمت بذلك.

٦- إذا اختلفت الآراء في مسألة أبيت وجهة كل رأي، ثم أختار ما يظهر لي رجحانه مع بيان ما يرد من مناقشة على وجهات الآراء الأخرى، وقد أرى ضعف الآراء كلها فأناقش وجهاتها كلها، وأذكر رأياً لي مدعوماً بالأدلة.

٧- سلكت في بحث المسائل طريق من يتحرى الحق فيأخذ به، دون تعصب لرأي معين، أو تحيز لشخص معين.

٨- قمت بعزو ما ورد في الكتاب من آيات قرآنية إلى سورها، كما ذكرت أرقامها في سورها.

٩- قمت بتخريج ما ورد في الكتاب من أحاديث، وذكرت المصادر التي خرجتها منها.

١٠- وثقت ما ورد في الكتاب من نصوص بذكر مصادرها، كما وثقت ما ورد من أفكار الآخرين وآرائهم بذكر مصادرها.

١١- صنعت فهرساً لمصادر الكتاب، كما وضعت ثبناً بمحتواه.

١٢- في الإحالة إلى المصادر في الحواشي، وكذلك في فهرسة المصادر اتبعت طريقة ذكر المصدر بحسب الشهرة للمؤلف.

هذه هي الطريقة التي سلكتها في بحث هذا الموضوع على الخطة التي رسمتها سابقاً.

وإني لأرجو أن أكون قد وفقت في الاختيار والاجتهاد والتنظيم والعرض. كما أرجو أن يكون هذا الكتاب محققاً لما أصبو إليه من مقاصد للكتابة في هذا الموضوع.

وإني على يقين بأن عمل البشر يعتره النقص في ذاته، وظهور الرغبة في التقديم والتأخير والتعديل والزيادة والحذف منه، وهو دليل نقص البشر، لكن حسبي أنني لم أدخر جهداً ولم أبخل بوقت؛ ليظهر على أحسن هيئة تدخل تحت قدرتي، راجياً الصديق في النية والإخلاص في العمل لله سبحانه.

كما أرجو أن ينفع الله به، وألا يحرمني أجر الاجتهاد في القول والإخلاص في العمل.

ومجتهبه

أ.م. محمد العزيز بن محمد الريلمان الريهية

المبحث الأول

حقيقة البحث، وأركانه، وأنواعه

تعريف البحث العلمي:

البحث في اللغة: الطلب والتفتيش والتتبع والتحري، قال الله تعالى: ﴿فبعث الله غراباً يبحث في الأرض﴾^(١) أي يطلب ويتتبع ما يريد، قال ابن فارس^(٢): «الباء والحاء والثاء، أصل واحد يدل على إثارة الشيء».

وأما العلم في اللغة فهو مصدر «علم» بمعنى «عرف»^(٣).

وأما في الاصطلاح، فقد اختار الأمدي أنه «عبارة عن صفة يحصل بها لنفس المتصف بها التمييز بين حقائق المعاني الكلية حصولاً لا يتطرق إليه احتمال نقيضه»^(٤).

واختار ابن حزم والراغب الأصفهاني أنه «تيقن الشيء على ما هو عليه» أو «إدراك الشيء بحقيقته»^(٥).

والبحث العلمي اصطلاحاً: هو دراسة مبنية على تقص وتتب لموضوع معين وفق منهج خاص لتحقيق هدف معين: من إضافة جديد، أو جمع متفرق، أو ترتيب مختلط، أو غير ذلك من أهداف البحث العلمي.

والرسالة لا تختلف في تعريفها الاصطلاحى عن البحث.

وبعض الباحثين يقول: إنها عبارة عن تقرير واف يقدمه الباحث عن موضوع تعهد به، ذكراً فيه جميع المراحل التي مرت بها الدراسة لهذا

(١) سورة المائدة، الآية ١٣١.

(٢) مقاييس اللغة، ٢٠٤/١، مادة (بحث).

(٣) الفيروز أبادي: القاموس المحيط ١٥٣/٤، مادة (علمه).

(٤) الإحكام في أصول الأحكام ١١/١.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام ٣٤/١، عبد السلام اللقاني: شرح جوهرة التوحيد، ص ٢٣.

الموضوع، معتمداً في ذلك على الأدلة والبراهين .

والمناظرة: على وزن مفاعلة، كالمكافأة، وهي تدل على المشاركة بين اثنين فأكثر .

وأصلها في اللغة من النظر، والنظر يرجع إلى معنى واحد، وهو تأمل الشيء ومعاينته^(١) .

وأما في الاصطلاح، فالمناظرة: تردد الكلام بين شخصين فأكثر يريد كل واحد صحة قوله وإبطال قول خصمه مع رغبة كل واحد في إصابة الحق وإظهاره .

وبهذا يتضح أن البحث أو الرسالة يختلفان عن المناظرة:

فالبحث أو الرسالة يدخل فيهما الباحث دون أن يكون له رأي معين يريد نصرته، بل إنما يريد نصرة ما تضافرت الأدلة على نصرته بعد البحث .
أما المناظر، فيدخل في المناظرة وفي ذهنه رأي معين يريد نصرته والدفاع عنه .

والباحث يورد جميع الأدلة لجميع الآراء الموجودة في المسألة .

أما المناظر فإنما يذكر أدلة الرأي الذي يريد نصرته .

والباحث يتصدى لمناقشة أي دليل يمكن أن ترد عليه مناقشة، دون فرق لكونه دليلاً لأي رأي من الآراء .

أما المناظر فإنما يناقش أدلة آراء مناظره، دون أن يناقش أدلة الرأي الذي يريد نصرته .

(١) ابن فارس: مقاييس اللغة، ٥/ ٤٤٤، مادة (نظر).

والبحث يكون من عمل واحد، وقد يكون من عمل اثنين فأكثر لكن على سبيل التوافق في الرأي .

أما المناظرة فلا تكون إلا بين اثنين فأكثر، على سبيل المخالفة والمنازعة .
وسياتي ذكر هذه الفروق في مكانها في المبحث الثالث .

تعريفات أخرى للبحث:

ومع اقتناعنا بأن ما قدمناه من تعريف للبحث، هو أسلم ما قد يُعرفُ به؛ لكونه جامعاً لحقيقة البحث، مانعاً من دخول غيرها فيه، صالحاً لأي موضوع في أي ميدان من ميادين المعرفة .

مع ذلك فإننا نورد تعريفات أخرى للبحث، ذكرها بعض الكاتبين في هذا الموضوع .

ومن ذلك قول بعضهم: «البحث هو العمل الذي يتم إنجازُه حلّ أو محاولة حل مشكلة قائمة ذات حقيقة مادية» .

وقول بعضهم: البحث «هو الفحص والتقصي المنظم لمادة أي موضوع من أجل إضافة المعلومات الناتجة إلى المعرفة الإنسانية أو المعرفة الشخصية» .

وهذا التعريف لا يبعد عن التعريف الذي اخترناه .

ويرى بعض المربين أن البحث عملية تقصّي الحقائق ومعاينتها وتطبيقاتها بالنسبة لمشكلة معينة .

وعرف بعضهم البحث الأدبي بأنه «محاولة لاكتشاف المعرفة، والتنقيب عنها، وتنميتها وفهمها وتحقيقها بتقصٍ دقيق، ونقد عميق، ثم عرضها عرضاً مكتملاً بذكاء وإدراك»^(١) .

(١) ينظر محمد عجاج: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، ص ٩٩-١٠٠ .

ومرجع اختلاف هؤلاء العلماء في تعريف البحث العلمي، هو اختلاف ميادينه التي نظر كل واحد منهم إلى واحد منها أو أكثر فعرفه على ضوء هذه النظرة، دون أن يترك النظرة الجزئية، فيعرفه تعريفاً ينطبق على كل ميدان من ميادين البحث كما عملنا.

بل إن بعضهم ذهب يخصص للبحث الديني تعريفاً، وللبحث الإسلامي تعريفاً.

فقال: «البحث الديني: هو كل موضوع يحاول بيان الأحكام التي تتصل بجانب من جواب الحياة بياناً واضحاً، أو يسعى إلى حل مشكلة في ضوء الدين، من خلال دراسة عميقة مبنية على فهم سديد وإدراك صحيح ومنهج سليم».

وقال: «البحث الإسلامي: هو كل دراسة موضوعية تبيّن الأحكام التي تتصل بجانب من جوانب الحياة بياناً واضحاً، أو تعالج مشكلة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. من خلال قيم الإسلام وأحكامه، تستند إلى فهم سديد، وفحص عميق، وإدراك صحيح، ومنهج سليم»^(١).

وهذا المنهج يقال فيه ما قلناه سابقاً في التعريفات السابقة.

أركان البحث العلمي:

للبحث العلمي ثلاثة أركان لا يقوم إلا عليها، وكل واحد منها يمثل أمراً مهماً في ظهوره بالمظهر الذي ينبغي أن يكون عليه.

وهذه الأركان هي: الموضوع، والمنهج، والشكل.

(١) محمد عجاج: المصدر نفسه، ص ١٠١.

أما الموضوع، فهو المقصود بالبحث ومحور الدراسة.

وكلما كان الموضوع جديداً أو فيه جوانب جديدة وكان يسهم في معالجة موضوعات علمية أو اجتماعية مهمة كان إقبال الدارسين عليه كثيراً وكان لأنظار العلماء جاذباً.

ومن عوامل نجاح الموضوع أن يجمع له الباحث مادة علمية وافية تشمل جميع جوانبه وتعالج جميع دقائقه، ينتقي منها ما يراه جديراً بالانتقاء جدّة وعمقاً، ثم يعمل فكره فيها فهماً ونقداً ونهذياً وإضافة، فيخرج من ذلك بفكر جديد، ومعنى محكم، ودراسة متأنية، يحس القارئ أن من وراء ذلك جهداً في الجمع والانتقاء والتفكير، وأن من وراء ذلك رغبة صادقة في البحث، وقدرة على الولوج في ميدانه بنجاح.

وأما المنهج، فيتمثل في ترتيب المعلومات ترتيباً محكماً، وفي التزام الموضوعية التامة، وفي استعمال المعلومات استعمالاً صحيحاً في أسلوب علمي سليم، وفي طريقة العرض وتأييد القضايا المعروضة بالأدلة المقنعة وتوضيحها بالأمثلة دون إجحاف لبعضها أو تحيز لبعضها الآخر، وفي المناقشة الهادئة التي يحسُّ القارئ منها أن مقصود الباحث هو تصيّد الحق من أيِّ مذهب ومن أيِّ عالم، دون تعصب لهذا أو لذلك.

وأما الشكل، فهو الطريقة التنظيمية للبحث، التي تواضع العرف العلمي العام على السير عليها ابتداءً بتنظيم المعلومات على صفحة العنوان وغير ذلك، من طريقة استعمال الهامش وتوثيق المعلومات وكتابة التعليقات وتدوين فهرس المصادر وغيره من الفهارس الأخرى، وكذلك علامات الترقيم، والعنوانات الجانبية.

«والشكل والمنهج في الوقت الحاضر أصبحا مقياس جودة البحث العلمي [إذ] غالباً ما يكون تنظيم معلومات الرسالة لافتاً للانتباه. وإن المرء ليعجب أن يحتلّ هذا الجانب الدرجة الأولى من هذا التدريب العلمي أكثر من هضم الموضوع وجوانب الجدة فيه، فمن خلال طريقة استعمال المعلومات في موضعها الصحيح، تتجلى قدرة الكاتب وملكته العلمية، فالالتزام بعمل علمي يفرض اتباع الطرق المتبعة والمعترف بها علمياً، وتعلّمها والتعرف عليها مسبقاً يجعل اتباعها أمراً سهلاً، وعلى العكس من ذلك لو لم توجد سابق معرفة بها أو كان تعلّمها خاطئاً»^(١).

أنواع البحث العلمي:

يتنوع البحث العلمي أنواعاً مختلفة باعتبارات مختلفة. ومن ذلك ما يأتي:

الاعتبار الأول: نطاق البحث من حيث العموم والخصوص:

يتنوع البحث بهذا الاعتبار إلى نوعين:

النوع الأول: أن يكون موضوع البحث عاماً، بمعنى أن يكون المقصود من الدراسة الوصول إلى معرفة عامة، ليست قاصرة على مكان أو زمان أو مجتمع بعينه.

النوع الثاني: أن يكون موضوع البحث خاصاً، بمعنى أن يكون المقصود من الدراسة الوصول إلى معرفة خاصة بمكان أو زمان أو مجتمع بعينه. وتكون نتائج البحث قاصرة على ما أجريت الدراسة فيه، ولا تعمّ غيرها.

(١) اقتبس عبد الوهاب أبو سليمان: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، ص ١٤٧.

الاعتبار الثاني: غرض البحث:

يتنوع البحث بهذا الاعتبار إلى نوعين:

النوع الأول: البحث العلمي النظري : وهو البحث الذي يقصد به الوصول إلى الحقيقة العامة ومعرفتها، دون أن يكون هناك هدف من وراء ذلك إلى التطبيق العملي لها.

«والبحث العلمي النظري، هو البحث العلمي بمفهومه العالمي المتفق عليه، وهو إضافة كل ما هو جديد إلى التراث الإنساني»^(١).

والبحث العلمي النظري يتناول الموضوعات في العلوم الإنسانية: كالعلوم الدينية، واللغوية، والأدبية، والاجتماعية، والفلسفية، وغيرها مما يحقق البحث فيه فوائد نظرية واضحة.

النوع الثاني: البحث العلمي التطبيقي: وهو البحث الذي يقصد به الوصول إلى الحقيقة والمعرفة لها مع الوصول إلى التطبيق العملي لها في المجتمع الذي أجري فيه هذا البحث.

ولهذا فإن هذا النوع من البحوث يركّز على المشكلات في المجتمع التي يحقق حلّها تقدماً علمياً وعملياً واقتصادياً وعسكرياً لهذا المجتمع، كما يركّز على الابتكار في هذا المجال.

ومع ذلك فإن البحث - وإن تنوع إلى هذين النوعين: النظري والتطبيقي، فإننا نقول بعدم الفصل التام بينهما، بل إن كل واحد منهما لا بد أن يصحبه

(١) عصام الدين جلال: نشرة الخريجين، المعهد القومي للإدارة العليا، رقم ١٩، يناير سنة ١٩٦٩م، ص ٤. اقتبسه غازي عناية: منهج البحث العلمي، ص ١٥٩.

الآخر في إحدى مراحلها .

فالمبحث العلمي النظري في كثير من موضوعاته يعتمد في تقرير حقائقه واستنباط نتائجه على الوسائل التي لا يتم معرفتها إلا من خلال الميدان ، ولا خير في بحث لا يكون المقصود منه التطبيق العملي .

ولهذا فإن البحوث الشرعية واللغوية ونحوها يقصد من ورائها التطبيق العملي للنتائج التي انتهت إليها .

وكذلك البحث العلمي التطبيقي ، فإنه لا يحقق فوائده المطلوبة ما لم يستند إلى البحث العلمي النظري .

الاعتبار الثالث: الباعث إلى إعداد البحث:

يتنوع البحث بهذا الاعتبار إلى أنواع :

النوع الأول : أن يكون الباعث إلى إعداده الرغبة الشخصية عند الباحث ليحقق هدفاً من الأهداف التي يتصدى الباحث لأجل تحقيق شيء منها ، كإضافة جديد ، أو توضيح غامض ، أو ترتيب مختلط ، إلى غير ذلك مما هو المقصود من البحث العلمي .

النوع الثاني : أن يكون الباعث إلى إعداده طلب مؤسسة علمية له كجامعة أو مركز علمي أو مجلة متخصصة ، أو طلب بعض الجهات له لإلقائه في ندوة علمية أو مؤتمر علمي .

النوع الثالث : أن يكون الباعث إلى إعداده تدريب من يقوم بهذا البحث على إعداد البحوث تمهيداً لتكليفه ببحوث أوسع وأعمق .

وهذا البحث هو ما يكلف به الطالب في أثناء دراسته في الجامعة، ويسمى بالبحث الصفي، ويقصد منه تدريب الطالب على كيفية إعداد البحوث تمهيداً لإعداد بحوث الماجستير والدكتوراه.

وحيث إن هذا النوع من البحوث يقصد به تدريب الطالب، فإن الجامعة تضع في خطتها الدراسية مقرر مناهج البحث الذي يبين طرق منهج البحث للطالب، وتطلب من الطالب في هذا البحث تطبيق المنهج على هذا البحث الذي كلفته به.

النوع الرابع: أن يكون الباعث إلى إعداده الحصول على درجة علمية، هي درجة «الماجستير».

وهذا البحث يأتي بعد البحوث الصفية التي تلقاها الطالب أثناء دراسته في الجامعة، وبعد حصوله على درجة «البكالوريوس» وبعد دراسته التمهيدية وبحوثه في مرحلة الدراسات العليا للماجستير.

ويعتبر بحث «الماجستير» من البحوث التخصصية، فهو إلى جانب أنه يقصد منه الحصول على درجة علمية، فإنه يقصد منه إضافة الجديد من العلوم، كما يقصد منه تمكين الباحث من الحصول على تجارب أوسع نطاقاً وأكثر دقة في الإعداد والتحليل والاستنتاج، وذلك لتأهيله للبحث والتأليف، ولبحث ما هو أعلى درجة، وهي درجة الدكتوراه.

النوع الخامس: أن يكون الباعث إلى إعداده الحصول على درجة علمية، أعلى من درجة «الماجستير»، وهي درجة «الدكتوراه».

وبحث «الدكتوراه» يعتبر أعلى بحث تخصصي، كما يعتبر قمة البحوث العلمية، فإنه إلى جانب أنه يقصد منه الحصول على أعلى درجة علمية، فإنه

يقصد منه إضافة الجديد من العلوم، باستيعاب تام، ورؤية عميقة، وتحليل دقيق، واستنتاج واضح. ولهذا فإنه يفصح عن تكوين الشخصية العلمية للباحث، كما يُستند إلى هذا البحث مرجعاً علمياً في ميدانه^(١).

النوع السادس: أن يكون الباحث إلى إعداد الترقّي به من مرتبة علمية إلى مرتبة علمية أعلى منها، كالبحوث التي يعدها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات لهذا الغرض.

الأسس التي يقوم عليها البحث العلمي:

يقوم البحث العلمي على أسس هي:

١- تحقيق نتيجة من وراء هذا البحث، تثري العلم، وتكشف حقائقه، وتفيد المجتمع، ولذلك قيل: «إن التأليف على سبعة أقسام لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها، وهي: إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه، أو شيء ناقص يتممه، أو شيء مغلق يشرحه، أو شيء طويل يختصره دون أن يدخل بشيء من معانيه، أو شيء متفرق يجمعه، أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه مصنفه فيصلحه»^(٢).

٢- الإقبال من الباحث على بحثه متحلياً بالروح العلمية النزيهة، محايداً، مستعداً لقبول الحق واعتقاده.

٣- الشك في الموضوع حتى تثبت صحته.

(١) ينظر غازي عناية: المصدر السابق، ص ١٥٩-١٦٣.

(٢) حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١/٣٥.

٤- التجربة التي تبدأ بالملاحظة، ثم بالاستقراء، ثم بالموازنة والترتيب، ثم الاستنباط القائم على المقدمات للوصول إلى نتيجة^(١).

(١) محمد عبد المنعم خفاجي: البحوث الأدبية: مناهجها ومصادرها، ص ٤٩.

المبحث الثاني

أهمية البحث، وغايته، ومكانته عند المسلمين

أهمية البحث:

البحث العلمي هو عنوان تقدم الأمة ورقبها، ودليل نبوغها واعتمادها على نفسها بعد الله، إذ بالبحث تنمو الصناعة، وتتطور الزراعة، وتكثر المخترعات، وتمتلى الأسواق بالمواد الغذائية، وتتوافر المهارات الطبية وغيرها مما يساعد على رقي المجتمع وتقدمه وغناه.

وبالبحث تنضج كثير من الأفكار ويكثر العلماء، ويوجد المجتهدون في كل ميدان من ميادين العلوم الإنسانية. وليس من شك في أن الباحث حينما يخوض غمار البحث العلمي إنما يخوض فيما خلفه العلماء والأدباء من جهود كثيرة نتيجة بحثهم الدائب ودراستهم المستمرة، ويضيف إلى ذلك ما جدّ من مكتشفات أو ملاحظات، لينتج من هذا كله جديداً يضيفه إلى العلم أو ابتكاراً ينعم به مجتمعه ويتقدم به.

ومن هنا يتبين أن أهمية البحث العلمي تتلخص في كشف ثمرة جهود العلماء والأدباء السابقين؛ لأخذ نتائجها وإضافة الجديد عليها، كما تتناول المنجزات التي يحققها البحث في ميدان العلوم التطبيقية.

الغاية من البحث:

مهما اختلفت ميادين البحث فإن الغاية منه لا تخرج عن واحد من الأمور الآتية: «اختراع معدوم، أو جمع متفرق، أو تكميل ناقص، أو تفصيل مجمل، أو تهذيب مطوّل، أو ترتيب مختلط، أو تعيين مبهم، أو تبين خطأ»^(١).

(١) محمد جمال الدين القاسمي: قواعد التحديث، ص ٣٨.

وقد يتفرّع عن هذه الغايات غايات أخرى ، ولكن يمكن ردها إلى واحدة من الغايات المذكورة ، وكلها يقصد بها تحقيق ما ذكرناه في أهمية البحث^(١) .

بل إن الابتكار والتجديد الذي يؤكده أصحاب مناهج البحث ، يمكن أن يتم من خلال إحدى الغايات السابقة ، فكما أنه يتم باختراع معدوم لم يسبق إليه ، كذلك يتم بجمع متفرق ، أو تكميل ناقص . . . إلخ ، بل قد يتم بعرضه بأسلوب جذاب واضح .

مكانة البحث عند المسلمين:

إن مكانة البحث عند المسلمين تتجلى من خلال بيان أصالته عندهم ، واهتمامهم به .

فأما أصالة البحث عند المسلمين ، فتتجلى من حيث إن الإسلام جاء مرتكزاً على العلم وعلى العقل النير المطالب بالبحث عن الحق واتباعه ، ولا شك أن هذه قواعد أساسية لا يمكن أن يبني عليها إلا معارف مرتكزة على البحث العميق البعيد عن الأهواء والأغراض الشخصية ، وتلك من أهم سمات البحث العلمي .

ولقد بدأ الإسلام بأولى وسائل البحث العلمي وهي القراءة ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾^(٢) .

كما حث على حب المعرفة والاستطلاع والبحث في أولى المعارف ، باستخدام الفطرة الإنسانية لمعرفة الخالق ووجوب صرف العبادة له وحده .

(١) محمد عجاج: المصدر السابق، ص ٩٩ .

(٢) سورة العلق، الآية ١ .

كما أن الإسلام وضع المصادر التي يجب أن تستجلى منها حقائق الأمور والمعارف، ووضع المسالك التي ينبغي سلوكها لأخذ الحقائق من هذه المصادر، فأرسي المبادئ، والقواعد العامة، والأسانيد لهذا الغرض.

وقد وضع العلماء المسلمون الأسلوب المنهجي في البحث والتأمل والاستدلال والاستقراء بالنسبة لجميع المعارف، وبالنسبة لجميع العلوم النظرية والتطبيقية.

كما وضعوا قواعد الموضوعية والشكلية في البحث والكتابة والاستقصاء والتحرى للعلوم الإنسانية بعيداً عن مغريات الوجدان العاطفي، وعن الأهواء الشخصية في البحث والتقصي.

وخير شاهد لذلك ما نجده من هذه القواعد والضوابط التي وضعها العلماء المسلمون عند التصدي لبحث العلوم العربية، أو التفسير، أو الحديث، أو التاريخ، أو الجغرافية.

بل إننا نجد القرآن الكريم والسنة النبوية قد أرسيا ذلك من قبل، فحثاً على الموضوعية والالتزام بالصدق، والتحرى والتقصي، واستخدام التفكير.

وبهذا يتبين أن المسلمين قد ارتقوا بالبحث العلمي، بالالتزام «بمنهج علمي ثابت معين، يبنى على قواعد عامة متعارف عليها، لها ارتباطها بالبحث الدائب الأصيل عن حقائق المعرفة، بالنسبة لجميع العلوم النظرية والتطبيقية على حد سواء»^(١).

(١) غازي عناية: المصدر السابق، ص ٨٦.

أما اهتمام المسلمين بالبحث العلمي، فيتضح من خلال ممارستهم له في الواقع، كما يشهد لذلك نتاجهم الفكري الهائل الذي وصل إلينا.

والمتتبع لكثير من هذا النتاج يجد قواعد البحث العلمي مطبقة عليه، فالموضوعية، والالتزام بالصدق، والتحري والتقصي، واستخدام الفكر، والحياد وطلب الحق حيث كان، وترتيب الأفكار وصياغتها بأسلوب واضح، ومناقشة الأفكار، والخروج من كل ذلك بالنتائج التي قاد إليها البحث، كل ذلك موجود في هذا النتاج.

وخير مثال لذلك بعض الموسوعات العلمية: في الأصول، كالأحكام للآمدي. وفي الفقه، كالمغني لابن قدامة. وفي التفسير، كجامع البيان للطبري. وفي شرح الحديث، كفتح الباري لابن حجر.

وقد أشار بعض العلماء إلى اتباع المسلمين لقواعد البحث، كابن الأثير في كتابه: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، وأبي عبد الله ابن جماعة في كتابه: تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم.

وكذلك أشار إليه كثير من الباحثين المحدثين، كالدكتور علي سامي النشار في كتابه: مناهج البحث عند مفكري الإسلام، وكذلك الأستاذ «فرانتز روزنتال» في كتابه: مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي.

ومما تقدم يتبين لنا مكانة البحث عند المسلمين.

المبحث الثالث

الفرق بين البحث وبين غيره مما قد يشتبه به

ذكرنا في المبحث الأول اصطلاحات العلماء في تعريف البحث ، وبيننا مرجع اختلافهم في تعريفه ، ثم اخترنا من هذه الاصطلاحات ما رأيناه أهلاً للاختيار ، وهو أنّ البحث «دراسة مبنية على تقصّر وتتبع لموضوع معيّن وفق منهج خاص ، لتحقيق هدف معيّن ، من إضافة جديد ، أو جمع متفرق ، أو ترتيب مختلط ، أو غير ذلك من أهداف البحث العلمي» .

وإذا كان مما يزيد الموضوع وضوحاً هو إبراز الفرق بينه وبين غيره مما قد يشتبه به ، فإننا نرى في هذا المبحث أن يكون عملنا هو القيام بذلك .

الفرق بين البحث والمناظرة:

المناظرة: تردّد الكلام بين شخصين فأكثر ، يريد كل واحد صحة قوله وإبطال قول خصمه ، مع رغبة كل واحد في إصابة الحق وإظهاره^(١) .

وبهذا فالبحث والمناظرة يفترقان فيما يأتي :

١- البحث يدخل فيه الباحث دون أن يكون له رأي معيّن يريد نصرته ، بل إنّما يريد نصرة ما تضافرت الأدلة على نصرته بعد البحث .
أما المناظرة فإن المناظر يدخل فيها وفي ذهنه رأي معيّن يريد نصرته والدفاع عنه .

٢- البحث يورد فيه الباحث جميع الأدلة لجميع الآراء الموجودة في المسألة .

أما المناظرة فإن المناظر إنّما يذكر أدلة الرأي الذي يريد نصرته .

(١) ينظر محمد محيي الدين عبد الحميد : رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة ، ص ٦ .

٣- البحث يتصدى فيه الباحث لمناقشة أيّ دليل يمكن أن ترد عليه مناقشة، دون فرق بين كونه دليلاً لأي رأي من الآراء.

أما المناظرة فإن المناظر إنما يناقش أدلة آراء مناظره، دون أن يناقش أدلة الرأي الذي يريد نصرته.

٤- البحث يكون من عمل واحد، وقد يكون من عمل اثنين فأكثر، لكن على سبيل التوافق في الرأي.

أما المناظرة فلا تكون إلا بين اثنين فأكثر، على سبيل المخالفة والمنازعة.

الفرق بين البحث والمقالة:

المقالة: دراسة عامة لموضوع، تتجه اتجاهها فكرياً إبداعياً أكثر من اتجاهها الاتجاه العلمي، وتعرض معلومات سابقة، دون أن تضيف شيئاً إلى المعرفة الإنسانية، وتسمم بالسمّة الشخصية لكاتبها، من حيث إنها تنطبع بتدوين الملاحظات من الكاتب ووضع الاستفسارات والتحليلات الشخصية بأسلوب يثير رغبة القارئ ويشوقه إلى معرفة رأي الكاتب واستنتاجاته المبنية في الغالب على ملاحظات مطلقة غير محدودة «فالمقالة تتسم بالسمّة الشخصية في التعبير، وتؤصل شخصية الكاتب في آرائه وملاحظاته وتدويناته، دون أن تأتي بجديد»^(١).

والمقالة لا تخضع لما يخضع له البحث العلمي، من حيث الخطة التي تنبني على مقدمة، وأبواب أو فصول، وخاتمة، وفهارس. ومن حيث المنهج في

(١) غازي عناية: المصدر السابق، ص ١٦٥.

الإحاطة بمصادر الموضوع واستيعاب المادة العلمية واستقراءها، والتخريج للنصوص المنقولة، والإشارة بدقة إلى المصادر. ومن حيث الموضوعية التي تنتفي بها السمة الشخصية في توضيح الحقيقة العلمية.

وبهذا نستطيع أن نفرق بين البحث والمقالة بما يأتي:

١- البحث دراسة خاصة مبنية على استقراء وتتبع، مع إحاطة بمصادر الموضوع إحاطة تامة.

والمقالة ليست كذلك.

٢- البحث يتجه اتجاهاً علمياً بحتاً.

أما المقالة فإن اتجاهاها في الغالب فكريٌّ إبداعيٌّ.

٣- البحث أساسه إضافة الجديد إلى المعرفة الإنسانية الموضوعية التي تنتفي بها السمة الشخصية في توضيح الحقيقة العلمية.

أما المقالة فهي مجرد عرض معلومات سابقة دون أن تضيف شيئاً إلى المعرفة الإنسانية، وتسم بالسمة الشخصية لكاتبها في الملاحظة والتعبير والرأي.

٤- البحث يخضع لمنهج علمي في التخطيط وجمع المادة العلمية وكتابتها وما يتصل بذلك: من دقة في التحليل والتوثيق، وموضوعية في البحث، وحياد في الرأي والاستنتاج.

والمقالة لا تخضع لهذا المنهج الذي يخضع له البحث العلمي.

الفرق بين البحث والكتاب:

الكتاب دراسة لموضوع أو موضوعات وفق منهج لا يلزم المؤلف بتأصيل المشكلة وتعميق البحث فيها وتحمل مسؤولية ما انتهى إليه فيها من آراء .

والبحث والكتاب يتفقدان في التخطيط العام، حيث يبني كلُّ منهما على مقدمة وأبواب وفصول ومباحث وخاتمة وفهارس .

كما يتفقدان في توثيق المعلومات والنصوص وتخريج الأحاديث وغيرها من النقول .

كما يتفقدان في الشكل العام، كالخطوط ومسافاتهما، والحواشي وما يكتب فيها، وعلامات الترقيم، إلى غير ذلك . ويتفقدان أيضاً فيما يحتويان عليه من وسائل مساعدة على الإيضاح، كالأستبانات، والوثائق، والرسوم البيانية .

ويفترقان فيما يأتي :

١- البحث دراسة لموضوع واحد .

أما الكتاب، فقد يكون دراسة لموضوع واحد، وقد يكون دراسة لموضوعات تجمع بينها علاقة .

٢- البحث يلتزم فيه الباحث بتأصيل المشكلة وتعميق البحث فيها .

والكتاب لا يلتزم مؤلفه بذلك .

٣- البحث ذو قواعد منهجية يلتزم بها الباحث في بحثه للموضوع؛ من حيث إعداد المصادر وجمع المادة وتحليلها والتعبير عنها، والنتائج التي يصل إليها؛ إذ إن الباحث مهمته الكبرى إبراز النتائج ومحاولة إيضاحها للقارئ وإقناعه بها .

أما الكتاب، فإن مؤلفه ليس واجباً عليه التزام منهج معين^(١)؛ لأن مهمته ليست كمهمة الباحث فيما تقدم.

٤- البحث يعتمد في الأسلوب الذي يخرج به على الأسلوب العلمي المؤيد بسرد الأدلة والأمثلة والتجارب، مدعومة بالبيانات والأرقام الإحصائية والجداول والصور وغيرها مما يدعم آراءه.

أما الكتاب فلا يحتاج من هذا إلا بالقدر اللازم لتوضيح الأفكار والمعلومات الواردة فيه.

٥- البحث يعتمد في أسلوبه على الألفاظ الدالة على المعنى المراد المحددة له عن الالتباس بغيره، ولهذا فإنه يستبعد في ألفاظه المحسنات اللفظية، مما يدخل في علم البديع، كالجناس، والطباق، والتورية، ويستبعد في ألفاظه التعبيرات الجذابة، والمثيرة، كما يستبعد ما يدور في هذا المعنى من التعبيرات البيانية.

أما الكتاب، فإن مؤلفه في فسحة في التعبير عن مراده بما هو أوسع دلالة من الألفاظ التي يلتزم بها الباحث، وهو في سعة بأن يحلّي أسلوبه بالمحسنات اللفظية، والتعبيرات الجذابة والمثيرة.

٦- البحث يعتمد في أسلوبه على الاعتدال في التعبير بين الإسهاب والإيجاز.

فهو يستبعد الإسهاب، بحيث لا يكرر الألفاظ، ولا يؤدي المعنى الواحد بأساليب متعددة، ولا يدخل في شرح لأمر معروف للقارئ.

ويستبعد الإيجاز الذي يخرج به عن هدفه من توضيح المشكلة وحلّها.

(١) خفاجي: المصدر السابق، ص ٢٥.

أما الكتاب فيراعى في أسلوبه مقتضى الحال ، فقد يقتضي الحال أن يعتمد في أسلوبه على الاختصار . وقد يقتضي الحال أن يعتمد في أسلوبه على الإسهاب ، فيوضح المعنى الواحد بأساليب متعددة ، ويشرح ويفصّل ، ويثبت أموراً قد تكون معروفة للقارئ .

وقد يقتضي الحال الاعتدال في التعبير بين الإسهاب والإيجاز .

والمؤلف القدير هو من يعرف مقتضى الحال فيعطي كل حال ما يناسبها .

٧- البحث يُشترط فيه الوقوف أمام الموضوع موقف القاضي النزيه المحايد الذي يريد الوصول بالبحث إلى رأي عادل منصف ، مع حرية الباحث في إبداء رأيه في الموضوع وحرية في النقد .

أما الكتاب فلا يشترط فيه ذلك^(١) .

٨- البحث تتأصل فيه مسؤولية الباحث العلمية ؛ لأن ما فيه من نتائج هي خلاصة لدراسته واجتهاداته ، ومهمته الأساسية إبراز هذه النتائج ، ومحاولة إيضاحها للقارئ وإقناعه بها .

ولذا فإن عليه الالتزام بالقواعد المنهجية في البحث ، من حيث الاستيعاب والتحليل والتدليل والاستنتاج والتوثيق ، واستخدام الأسلوب المعبر عن المعنى المراد بأوجز لفظ وأقواه دلالة على المراد ، ومراعاة التتابع المنطقي في بحث القضايا .

أما الكتاب فمسؤولية المؤلف فيه ليست كذلك ؛ إذ إنه لا يدافع عن قضية

(١) خفاجي : المصدر السابق ، ص ٢٥ .

ولا يتبنى فكراً مبتكراً، وإنما هو يعرض في الغالب معلومات، ويذكر بحقائق، بل قد يعرض بدهيات من العلم قد تكون معروفة للجميع.

ولهذا فإنه لا يلزمه ما يلزم الباحث من التزام بالقواعد المنهجية في البحث، والتعبير، والتتابع المنطقي في بحث القضايا.

٩- البحث حينما يكون رسالة علمية فللمشرف عليها نصيب من الجهد، حيث شارك الطالب أو وجهه أو أيده في الاختيار والترتيب والبحث والتغيير والتعديل.

أما الكتاب، فمؤلفه مستقل بأعبائه، ويتحمل أمانته^(١).

١٠- البحث حينما يكون رسالة علمية يكون موجهاً في الدرجة الأولى إلى فئة معينة هي لجنة المناقشة. وهذه الفئة تنفرد عن غيرها من الفئات من حيث التحصيل العلمي، والأسلوب، والمنهجية في البحث، ومن حيث الناحية الشكلية التي يراعونها في إخراج البحوث.

وعلى الباحث أن يراعي هذا المستوى لهذه الفئة، فيخرج رسالته وفقاً لهذا المستوى.

أما الكتاب، فهو في الغالب لا يكون موجهاً إلى فئة معينة، بل يكون موجهاً إلى عامة القراء.

ولهذا ليس على المؤلف أن يراعي قواعد منهجية أو أسلوباً يرضى عنه فئة معينة.

(١) خفاجي: المصدر السابق، ص ٢٥.

١١- البحث حينما يكون رسالة علمية يكون من مقاصده الأساسية العرض على لجنة المناقشة للحكم عليه ومنحه ما يستحق .

لهذا فإن الأمر يقتضي من الباحث الاتصال المباشر بالجامعة أو الكلية أو القسم المسجل فيها البحث ، وبالمشرف على الرسالة ، وبالعلماء المتخصصين في موضوع البحث .

أما الكتاب ، فليس المقصود بتأليفه العرض على لجنة تناقشه وتحكم عليه وتمنحه درجة علمية .

لهذا فإن الأمر لا يقتضي من المؤلف الاتصال الذي يقتضيه البحث حين يكون رسالة علمية ، اللهم إلا إذا اقتضت الضرورة الاستفادة من عالم أو متخصص في هذا الموضوع .

١٢- البحث حينما يكون رسالة علمية يحتاج إلى إذن في تسجيله وتخطيطه وإعداده وطباعته ومناقشته .

أما الكتاب فإنه لا يحتاج لذلك .

١٣- البحث حينما يكون رسالة علمية ، يكون الباحث مقيداً بوقت ؛ فهو مقيدٌ بوقت في البدء بإعداده ، وهو تاريخ موافقة مجلس الكلية على التسجيل في الموضوع وعلى خطته المقترحة .

وهو مقيدٌ بالوقت الذي ينبغي أن يتم فيه الإعداد ، وهذا الوقت تحدده اللائحة التنفيذية للجامعة التي تتبعها الكلية .

وهذا الوقت يكون في الغالب سنتين لرسالة الماجستير ، ويجوز عند

الاقضاء إعطاء مدة سنة إضافية. وفي رسالة الدكتوراه تكون المدة أربع سنوات، ويجوز عند الاقضاء إعطاء مدة سنة إضافية.

أما الكتاب فليس مؤلفه مقيداً بوقت في إعداده، بل الأمر متروك له يعده ويخرجه متى شاء، ما لم يكن مكلفاً بإعداده من جهة قد حددت له ذلك^(١).

(١) ينظر غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٦ - ٢١٩.

المبحث الرابع

موضوع البحث، وعنوانه

تمهيد:

موضوع أي بحث أو علم سواء كان شرعياً أم لغوياً أم أدبياً أم عقلياً، هو الشيء الذي يُبَحَثُ في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية^(١)، أي الأحوال العارضة لذاته، دون العوارض اللاحقة لأمر خارج عن ذاته.

فموضوع علم الطب مثلاً، هو بدن الإنسان؛ لأنه يُبَحَثُ في هذا العلم عن أحوال البدن العارضة لذاته، وهي الأمراض اللاحقة له.

وموضوع علم النحو، الكلمات؛ لأنه يُبَحَثُ في هذا العلم عن أحوال الكلمات؛ من حيث الإعراب والبناء.

وموضوع علم الفرائض، التركات؛ لأنه يُبَحَثُ في هذا العلم عن التركات من حيث قسمتها.

وموضوع علم أصول الفقه، الأدلة الشرعية، والأحكام الشرعية، والمكلف؛ إذ يُبَحَثُ في هذا العلم عن العوارض الذاتية للأدلة الشرعية، وهي إثباتها للأحكام، وعن العوارض الذاتية للأحكام، وهي ثبوتها بالأدلة، وعن العوارض الذاتية للمكلف، وهي أهليته، حيث تثبت الأحكام لأفعالها^(٢).

وعلى هذا فلو أردنا أن نكتب في موضوع القياس عند الأصوليين، فإننا نبحث فيه عن عوارضه الذاتية، أي أحواله العارضة لذاته، وهي أركانه، وأقسامه، وحجيته، وما يجري فيه القياس وما لا يجري فيه، إلى آخر أحواله العارضة لذاته.

(١) القرافي: نفائس الأصول، تحقيق عياضة السلمي، مطبوع بالاستنسل، ١٣/١، ابن النجار الفتوحى: شرح الكوكب المنير، ١/٣٣.

(٢) ينظر الحضري: أصول الفقه، ص ١٥.

ولو أردنا أن نكتب في موضوع «شعر شوقي» فإننا نبحث فيه عن عوارضه الذاتية، وهي شاعرية شوقي، وخصائص شعر شوقي، والتجديد في شعر شوقي، إلى آخر الأحوال العارضة لذات شعر شوقي.

وتنحصر خطوات إعداد البحث العلمي الرئيسة فيما يأتي :

- ١- موضوع البحث، وعنوانه.
 - ٢- خطة البحث وتغيير الموضوع.
 - ٣- مصادر البحث.
 - ٤- مادة البحث
 - ٥- صياغة البحث، وكتابته.
 - ٦- توثيق البحث.
 - ٧- فهرس البحث.
- وستتناول في هذا المبحث الموضوع والعنوان.

أهمية اختيار الموضوع:

اختيار الموضوع، هو الخطوة الأولى في الطريق الطويل لإعداد البحث وإخراجه، والاختيار عامل مهم في نجاح أي عمل يقدم عليه الإنسان، ومن ذلك اختيار موضوع البحث.

ذلك أن الباحث سيعيش مع بحثه مدة طويلة، يسامره ليلاً، ويوفر له ما يحتاج إليه نهاراً، ويحمل همه نائماً وجالساً، فهو أشبه ما يكون بالصديق، والصدقة لا تخلع إلا على من يحبه الإنسان ويرتاح إليه وينسجم معه.

ويقصد بالبحث في الدرجة الأولى تفاعل الباحث مع البحث، وقياس قدرته على البحث، وتقديم الجديد من المعرفة، وهذا يستلزم أن يكون للباحث رغبة في الموضوع، وميل إلى البحث فيه، وقدرة على أن يوفيه حقه من البحث الدقيق والعرض المناسب، كما يستلزم أن يعرف الباحث أنه سيتم البحث في الوقت المحدد له حينما تكون مدة البحث محددة.

ولا يمكن أن تتم هذه الأمور إلا حينما يختار الباحث موضوع بحثه ويجهده في حسن الاختيار.

ومن هنا تبرز أهمية اختيار موضوع البحث.

إن الباحث لو لم يعط هذه الخطوة حقها، لأخفق في عمله، وفشل في مسعاه، ولم يصل إلى النتائج التي يتوخاها.

لهذا عليه أن يحسن الاختيار، فلا يختار موضوعاً لا يجد في نفسه ميلاً إليه، أو يخالف عقيدته، ولا يختار موضوعاً معقداً، أو نادر المصادر، أو لا

تستطيع قدرته توفير مصادره، ولا يختار موضوعاً لا يستطيع إنجازه في المدة المحددة له .

وأهمية الاختيار لازمة لكل بحث سواء كان صغيراً أم كبيراً، عاماً أم خاصاً، وتتجلى هذه الأهمية في البحث حينما يكون رسالة «ماجستير» أو «دكتوراه» حيث تعتبر أرقى البحوث العلمية، وحيث تناقش من لدن أساتذة متخصصين في هذا الموضوع أو العلم الذي ينتمي إليه هذا الموضوع على مرأى ومسمع من ملاء من المتخصصين وطلاب العلم، يمنح الباحث عليها درجة علمية عالية^(١).

(١) ينظر محمد عجاج : المصدر السابق، ص ١٠٣، غازي عناية : المصدر السابق، ص ١٧٣ .

شروط اختيار موضوع البحث:

تكلم العلماء قديماً وحديثاً فيما ينبغي مراعاته عند اختيار موضوع للكتابة فيه، فقالوا: «لا يؤلف عاقل إلا لأحد أمور: اختراع معدوم، أو جمع متفرق، أو تكميل ناقص، أو تفصيل مجمل، أو تهذيب مطوّل، أو ترتيب مختلط، أو تعيين مبهم، أو تبين خطأ»^(١)

وقالوا: على الباحث قبل تسجيل الموضوع والتّقيّد به أن يسأل نفسه الأسئلة الآتية:

- ١- هل أحب هذا الموضوع وأميل إليه، وهل هو يشوّق بما فيه الكفاية؟
- ٢- هل في طاقتي أن أقوم بهذا العمل؟
- ٣- هل من الممكن إعداد البحث خلال المدة المحددة له؟
- ٤- هل من الممكن إعداد رسالة عن هذا الموضوع؟
- ٥- هل يستحق هذا الموضوع ما سيبدل فيه من جهد: ذهنياً، أو جسدياً، أو مادياً؟

إلى غير ذلك من الأسئلة التي يكون الجواب عنها بالإيجاب دليلاً على قدرة الباحث على بحث الموضوع، وعلى صلاحية الموضوع لإعداد البحث فيه، وعلى رغبة الباحث في الموضوع.

أما إذا كان الجواب عنها أو عن أي واحد منها بالنفي، فليحاول الباحث، اختيار موضوع آخر، حتى لا يضيع وقته ونشاطه في دراسة لم تكتمل له فيها عناصر النجاح^(٢).

(١) جمال الدين القاسمي: قواعد التحديث، ص ٣٨.

(٢) ينظر أحمد شلبي: كيف تكتب بحثاً أو رسالة، ص ٢٣، غازي عناية: المصدر السابق، ص ١٧٦.

وعلى هذا فإنه يمكننا أن نجمل شروط اختيار موضوع البحث في الأمور الآتية :

الأمر الأول : رغبة الباحث في الموضوع ؛ ذلك أن الباحث سيصحب بحثه مدة طويلة ، ولا تنجح الصحبة إلا حين تكون هناك ألفة محبة ، ولهذا كانت رغبة الباحث في الموضوع من عوامل نجاح الباحث في بحثه ، ومن هنا كانت رغبة الباحث في الموضوع وحبه له وميله إليه شرطاً من شروط اختيار الموضوع .

وينبغي أن ننبه هنا إلى أن المراد بالرغبة في الموضوع هي الرغبة الموضوعية التي لا تتجاوز ذلك إلى التعاطف معه أو التعصب له .

أما إذا كان الأمر كذلك ، فلا ينبغي له أن يختاره موضوعاً للبحث ، كما لو كتب الباحث عن أبيه العالم أو السياسي ، أو كتب عن أي إنسان يكنُّ له كامل الإجلال والتقدير ؛ ذلك أن الباحث لا يستطيع في مثل هذا الموضوع أن يجرد نفسه من كل ميل ، وأن يكون خالياً في بحثه من أي مؤثر عاطفي ، أما إذا استطاع في مثل هذا أن يجرد نفسه من أي مؤثر ، واستطاع أن يبحث وينقّب ويعلن النتائج التي قاده إليها البحث الموضوعي ، فإن له أن يختار مثل هذا الموضوع .

وكما أنه لا ينبغي أن يختار الباحث موضوعاً يتعصب له ، فإنه أيضاً لا ينبغي أن يختار موضوعاً يتعصب ضده ، لأنه حينئذ لا يستطيع أن يبحث بموضوعية ، ولا يعلن النتائج بتجرد ، فالشيعي لا يكتب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، لأنه يقف حائراً بين الأمانة العلمية ، وبين العاطفة التي تثور

ضد هذه الأمانة التي أنتجت النتائج الصحيحة، فلا يقوى الباحث حينئذ على مواصلة العمل والتحمس له، وتكون النتيجة فشل الباحث في بحثه^(١).

الأمر الثاني: استعداد الباحث لبحث هذا الموضوع؛ ذلك أن الباحث هو الذي سيقوم ببحثه، فلا بدّ أن يكون عنده من الاستعداد ما يستطيع به أن يقوم بهذا الشأن، ولهذا كان استعداده لبحث الموضوع شرطاً من شروط اختياره. والاستعداد المشروط يشمل جميع أنواع الاستعداد، كالأستعداد العلمي، والأستعداد الزمني، والأستعداد المالي.

فالاستعداد العلمي يشير إلى أن الباحث ينبغي أن يختار من الموضوعات ما يناسب قدراته العلمية، فلا يختار موضوعاً معقداً يتعسر عليه أن يقوم به، ولا يختار موضوعاً مبنياً على أمور لا يعرفها أو أنها تصعب عليه كبعض المقدمات الأصولية التي تحتاج في معرفتها إلى إلمام بقواعد المنطق وعلم الجدل حينما لا يكون لدى الباحث معرفة بها، ولا يختار موضوعاً قد كتب عنه بلغات متعددة وهو لا يعرفها، كالموضوعات في الفرق، ولا يعني هذا أن نحجم عن أي موضوع قد كتب عنه بلغات أخرى، وإنما القصد أن يكون أكثر ما كتب في الموضوعات بلغات لا يعرفها الباحث، أما لو كان الموضوع قد كتب عنه باللغات الأخرى التي لا يعرفها الباحث كتابات قليلة، فلا ضير عليه أن يستعين بمن يترجم له هذه الكتابات إلى اللغة التي يعرفها.

والاستعداد الزمني يشير إلى أن الوقت له أثر كبير في اختيار الموضوع، فإذا كان الباحث قد حدّد له مدة يلزمه أن ينتهي من البحث فيها، كبحت الماجستير

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٢٧ - ٢٨.

أو الدكتوراه، فإن عليه أن يختار موضوعاً يستطيع الفراغ من بحثه في المدة المحددة له .

والاستعداد المالي له أثر كبير في اختيار الموضوع أيضاً، كأن يستلزم البحث فيه القيام بزيارات ورحلات لأماكن نائية عن مكان إقامة الباحث، أو يحتاج إلي صور مخطوطات تطلب من مكاتب بعيدة مقابل دفع تكاليفها، أو يحتاج إلى شراء مراجع لم تزود بها المكتبات العامة بعد، فإذا كان الأمر كذلك، وكانت حالة الباحث المالية لا تساعد على القيام بهذه الأعباء، فإن هذا الموضوع لا يناسبه، وعليه أن يختار موضوعاً لا يكلفه من المال ما لا يستطيع^(١).

الأمر الثالث: توافر المصادر لهذا الموضوع؛ إذ إن المصادر هي التي منها يستمد البحث مادته، وعليها يقوم كيانه، وبها تحصل الثقة بما فيه من معلومات ودراسات ونتائج، ولذلك يقدر بعض العلماء القيمة العلمية للبحث بكثرة مصادره وبكثرة الاطلاع عليها^(٢).

ومن هنا كان توافر المصادر شرطاً لاختيار الموضوع، وعدم توافر المصادر ينشأ من عدة أمور منها: ندرة المصادر للموضوع أو قلتها، ومنها عدم قدرة الباحث على الحصول عليها ولو كانت موجودة، كما لو كان في بلد بعيد عن مكان المصدر وهو لا يستطيع الوصول إليه، ولا يستطيع شراءه، أو كان المصدر في بلده ولكنه لا يوجد في المكتبات العامة ولم يستطع استعارته، ولم يستطع تملكه .

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٢٥-٢٦.

(٢) عناية: المصدر السابق، ص ١٧٧.

الأمر الرابع: وجود مادة علمية لهذا الموضوع تفي بالمطلوب حينما يشترط أن تكون المادة كذلك، وذلك كما في الرسائل العلمية لدرجة الماجستير أو الدكتوراه؛ فإنه يشترط أن تكون المادة العلمية كافية لتكوين الرسالة.

فعلى الباحث أن يراعي ذلك، إذ لو اختار موضوعاً لا تفي مادته بتكوين الرسالة، لاضطرّ فيما بعد أن يغيّر الموضوع، فيضيع بذلك جهداً ووقتاً هو شديد الحاجة إليهما، بل قد يصاب من جراء ذلك الجهد الذي لم يصل به إلى مقصوده من الحصول على الدرجة العلمية قد يصاب بإحباط يؤدي به إلى ترك البحث والانصراف عن طلب هذه الدرجة العلمية^(١).

الأمر الخامس: القدرة على الفراغ من البحث لهذا الموضوع في المدة المحددة له حينما يكون الباحث قد حُدّد له مدة يلزمه أن ينتهي من البحث فيها، كبحتي الماجستير والدكتوراه.

وقد بيّنا هذا في شرط استعداد الباحث لبحث هذا الموضوع.

الأمر السادس: استحقاق الموضوع لما سيُبدل فيه من جهد؛ فالباحث سيبدل مجهوداً ذهنياً وبدنياً ووقتياً ومالياً، فينبغي أن تتكافأ قيمة هذا الموضوع مع ما سيبدل فيه من جهد.

ويظهر استحقاق الموضوع للبحث في أمور منها: أن يكون له قيمة علمية في ذاته وفيه منفعة تعود من ورائه، دون أن تكون منفعته قاصرة على الحصول على الدرجة العلمية فقط، إذا كان البحث لها.

ومنها أن يكون البحث فيه جديداً، أو في البحث فيه جدة في بعض

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٢٤.

جوانبه، فإن كان قد سبق إلى بحثه، أو لم يستطع أن يأتي فيه بجديد فعليه أن يجتنبه؛ لأن بحثه له لا يعدو أن يكون تكراراً وإضاعة لوقت ينبغي أن يصرف فيما هو أهم من هذا الموضوع، وهو وسيلة إلى السرقات العلمية، أو الاستفادة غير المشروعة من جهود الآخرين.

«ويدعو مبدأ ربط التعليم بالحياة أن يحاول الطالب اختيار موضوع ينتفع به عملياً بعد تمامه، كأن يحاضر فيه إذا كان مدرساً، أو ينتفع به في معمل أو عمارة إذا كان يشتغل بالعلوم أو الهندسة»^(١).

الأمر السابع: وضوح الموضوع؛ فإنه كما يشترط في اختيار الموضوع مناسبة لقدرات الباحث العلمية، بحيث لا يكون معقداً يتعسر عليه أن يقوم به، ولا مبنياً على أمور لا يعرفها أو أنها تصعب عليه، فكذاك يشترط في اختيار الموضوع أن يكون واضحاً في معناه دالاً على المراد به^(٢).

طريقاً اختيار الموضوع:

اختيار الموضوع يتم من أحد طريقين:

الطريق الأول: من الباحث نفسه، وهذا هو الطريق الطبيعي؛ إذ الأصل أن الباحث هو الذي يختار لنفسه، إذ إنه صاحب البحث، وهو الذي سيعيش معه فترة من الزمن تستدعي انسجاماً بين الباحث والبحث، ولا شك أن انبثاق الاختيار من الباحث نفسه يكون أدعى للانسجام والرغبة.

وهذا لا يعني استقلال الباحث بالاختيار والمضي في الموضوع لا سيما في

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٢٤.

(٢) عناية: المصدر السابق، ص ١٧٦.

البحوث التي يقصد بها الحصول على درجة علمية كالماجستير والدكتوراه، بل ينبغي للباحث أن يختار موضوعاً أو عدداً من الموضوعات فيعرضها على الأستاذ الذي قد يرشح للإشراف عليه، ويتشاور معه في ذلك، وفي التجارب الطويلة للأستاذ في هذا المجال، والآراء الناضجة عنده، ما يعين الطالب في العزم على الاختيار، أو العدول عنه، أو التعديل فيه .

وهذه الطريقة تستدعي من الباحث أن يقرأ كثيراً في مجال التخصص الذي يودُّ أن يختار موضوعه فيه، حتى يقف على ما كتب فيه وسبق إليه، ويعرف ما لم يطرق من الموضوعات أو ما يحتاج إلى مزيد من البحث، فيختار الموضوع في ضوء ذلك بعد حصول رغبته فيه وتوافر مصادره^(١) .

الطريق الثاني : من غير الباحث، بحيث يجعله الباحث مستشاراً له من الاختيار، كالأستاذ المرشح للإشراف^(٢)، أو أحد المتخصصين في العلم الذي سيختار الباحث موضوعه فيه .

وهذا الطريق له ما يبرره؛ إذ إن الباحث في أوائل حياته البحثية يجد معاناة من اختيار الموضوع الذي يصلح للبحث، ذلك أن قراءته في مجال تخصصه لم تكن كثيرة بعد، ولأن كثيراً من الموضوعات البارزة تكون قد طرقت بالبحث قبله، ولأن اختيار الموضوع ولاسيما حينما تكون قراءة الباحث في مجال تخصصه قليلة، وحينما تكون الموضوعات البارزة قد طرقت، إن اختيار الموضوع حينئذ يحتاج إلى صبر في البحث عن الموضوع وإلى تأمل طويل، والباحث المبتدئ لم يتمرس بذلك بعد .

(١) ينظر خفاجي: المصدر السابق، ص ٢٢ - ٢٣، عناية : المصدر السابق، ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(٢) ينظر المصدران السابقان .

بل إن بعض الباحثين بناء على هذه الأمور «يفضل أن يتولى الأستاذ اختيار الموضوع للطالب؛ لأن الأستاذ أقدر على فهم عقل الطالب وما يناسبه في البحث، ولأنه يقدر على تحديد الموضوع الجديد الطريف الذي يمكن أن يخرج منه الباحث بجديد حقاً، ولأن اختيار الأستاذ للموضوع يدفع بالباحث إلى الالتزام بالموضوع، وفيه من السرعة ما فيه»^(١).

الموضوعات التي ينبغي اختيارها:

ذكرنا في شروط اختيار الموضوع عدة أمور ينبغي مراعاتها عند الاختيار. فإذا توافرت تلك الشروط في موضوع فهو جدير بالاختيار، وإذا تخلف شرط منها، فإن على الباحث أن يبحث عن موضوع آخر تتحقق فيه تلك الشروط.

والموضوعات التي ينبغي اختيارها كثيرة، منها ما هو جديد، أو حصل في بعض جوانبه جديد، أو أنه لم يبحث من جميع وجوهه، كما في كثير من الموضوعات الفقهية، وهناك موضوعات يقع فيها اشتباه، فهي على جانب كبير من الأهمية لبحثها، وهناك مسائل متناثرة يحسن بالباحث جمعها وترتيبها ووضع عنوان يجمع بينها، وهناك بعض القواعد المتشابهة التي يحسن بالباحث أن يجعل موضوعه في بيان الفروق بينها.

وخلاصة الأمر، أن رغبة الباحث في الموضوع، واستعداده لبحثه علمياً وزمناً ومالياً، وتوافر المصادر للموضوع، والقدرة على الفراغ من البحث في المدة المحددة له، واستحقاق الموضوع لما سيبدل فيه من جهد، ووضوح الموضوع، كل هذه الأمور تجعل منه موضوعاً ينبغي اختياره.

(١) خفاجي: المصدر السابق ص ٢٣ - ٢٤.

دعائم البحث الناجح:

للبحث الناجح دعائم يقوم عليها، أهمها ما يأتي:

الدعامة الأولى: أهمية البحث: وتظهر في قيمة البحث العلمية في ذاته، وفي أهمية المشكلات التي يثيرها بالنسبة للعلم في ذاته، وبالنسبة للمجتمع الذي يجري فيه البحث، كما تظهر في مدى المنفعة التي تعود من ورائه.

الدعامة الثانية: إمكانية البحث: وتظهر في وضوح الموضوع وعدم تعقيده، وفي قدرة الباحث العلمية على التصدي لهذا البحث، وفي قدرته على إنجازه في الزمن المحدد له، وفي قدرته المالية لما يحتاجه الباحث من مال في سبيل إنجازه؛ وذلك حين يحتاج إلى رحلات علمية، أو شراء مصادر تزوده بمادة علمية، أو شراء مصورات لمخطوطات تفيده في البحث.

الدعامة الثالثة: تحديد مشكلة البحث، أي تحديد الموضوع الذي قصد البحث فيه، وبيان المقصود به، ومعرفة جوانبه، ولا شك أن هذا التحديد يساعد على معرفة نوع المعلومات التي تستخدم في البحث، وعلى نوع البيانات والوسائل التي تستعمل عند دراسة البحث، وكذلك المناهج العلمية التي يُستعان بها في إعداد البحث، وكذلك الأسلوب الذي يخرج به البحث.

ويساعد في تحديد مشكلة البحث عوامل منها: معرفة الباحث بالمجال العلمي الذي يقع هذا الموضوع ضمن موضوعاته، وإلمامه الكبير بالتخصص العلمي الذي يقع فيه الموضوع، ورغبة الباحث في دراسة مشكلة علمية لإيجاد الحلول لها، ورغبته أيضاً في هذا النوع المعين من المشكلات لدراسته؛ فإن هذا يساعد على معرفة المشكلات التي تحتاج إلى حل، وعلى المضي في دراستها، ومعرفة الحجم الذي يستطيع أن يسيطر عليه في دراسته بعمق^(١).

(١) عناية: المصدر السابق، ص ١٦٧-١٦٩.

الدعامة الرابعة: توافر مصادر البحث: ذلك أن الباحث مطالب بإيفاء عناصر البحث حقها من الدراسة، وهذا لا يمكن ما لم يكن هناك مادة علمية تحت يد الباحث، والمادة العلمية تتوقف على وجود مصادرها، وما لم توجد المصادر بوفرة فإنها تنتفي قدرة الباحث على القيام بالبحث على الوجه المطلوب.

ولذلك ينبغي على الباحث أن يتجنب الموضوعات ذات المصادر القليلة التي لا تكفي مادتها لتكوين رسالة علمية، أو لا يوجد لبعض عناصرها مادة علمية، أو الموضوعات الغامضة التي يصعب معها تحديد مصادر البحث^(١).

الدعامة الخامسة: القراءة الواسعة لما كتب في موضوعه، بحيث لا يترك مصدراً يتعلق بموضوعه إلا قرأه، ذلك أن الباحث يبني بحثه على ما تحت يده من معلومات ونتائج، ولو ترك شيئاً منها لم يقرأه لأدى به إلى أن يكون عمله ناقصاً، ولتوجه الطعن إلى بحثه بسبب ذلك^(٢).

الدعامة السادسة: الدقة التامة في نقل عبارات الغير، وكذلك الدقة التامة في فهم عباراتهم، فإن كثيراً من الباحثين يقعون في أخطاء كبيرة بسبب خطئهم في النقل للنصوص، أو بسبب خطئهم في فهم عباراتهم^(٣).

الدعامة السابعة: عرض آراء الغير وعباراتهم على محكّ التقويم، فقد تكون غير سليمة، وقد تكون مبنية على قواعد غير مسلم بها عند الباحث،

(١) ينظر عناية: المصدر السابق، ص ١٧٢.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ٧.

(٣) شلبي: المصدر السابق، ص ٧.

فعلى الباحث أن يدرس الآراء وما بنيت عليه، فيقرّ منها ما هو سليم، ويردّ ما ليس كذلك^(١).

الدعامة الثامنة: الأمانة التامة في النقل والعزو للآراء أو المصادر، فلا ينقل نصّاً ويوهم القارئ بأنه منه، ولا يحرف في نصّ نقله دون أن يبين مكان ذلك، ولا يعزو رأياً لأحد أو لمصدر إلاّ وهذا العزو موافق للحقيقة.

الدعامة التاسعة: الجدّة والابتكار والإضافة إلى ما هو معروف في موضوع البحث، وهذا هو أحد الشروط الأساسية لاختيار الموضوع، ذلك أن الميزة الأساسية للبحث أن يتقدم به الباحث خطوة أخرى وقف عندها الباحثون السابقون، فيستحق أن يقال إنه بدأ من حيث انتهى غيره من الباحثين، وذلك ليضيف إسهاماً في النهضة العلمية، ويتعد البحث حينئذ عن أن يوصف بكونه منقولاً أو تقليداً أو تكراراً.

ولا تعنى الجدة والابتكار والإضافة الاقتصار على كشف الجديد فحسب، ولا أن يكون الموضوع غير مطروق من قبل، بل إنها تتناول ذلك، وتتناول غيره مما ذكرناه سابقاً من أنه لا يؤلف عاقل إلاّ فيها، وهي إما اختراع معدوم، أو جمع متفرق، أو تكميل ناقص، أو تفصيل مجمل، أو تهذيب مطوّل، أو ترتيب مختلط، أو تعيين مبهم، أو تبين خطأ.

وبناء على هذا «فهناك أشياء أخرى غير الكشف يشملها لفظ الابتكار، وذلك مثل ترتيب المادة المعروفة ترتيباً جديداً مفيداً، أو الاهتداء إلى أسباب جديدة لحقائق قديمة، أو تكوين موضوع منظم من مادة متناثرة؛ أو نحو ذلك»^(٢) كصياغة المادة بأساليب جديدة تكون أقرب إلى معهود القارئ المعاصر.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٧.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ٨، وانظر عناية: المصدر السابق، ص ١٦٩.

وهنا ينبغي أن نبين أن الإضافة بمعنى اختراع المعدوم يعاني من العثر عليها المتخصصون في علوم الشريعة أو اللغة العربية، ذلك أن هذه العلوم مبنية على ثوابت لا تتغير، كما أن العلماء السابقين رحمهم الله أولوا موضوعاتها بحثاً لا يوجد له نظير في العلوم الأخرى.

وليس معنى هذا الانصراف عن البحث فيهما، لعدم الجديد فيهما، بل فيهما جدة وابتكار، وهذه الجدة والابتكار تكونان في التطبيق على القواعد، وفي بحث الفروع التي جدت، وفي جمع المسائل المتشابهة وإيجاد قاعدة تجمعها، وفي إبراز الفروق بين القواعد المتشابهة، كما تكون الجدة والابتكار في تكميل الناقص وتفصيل الجمل، وترتيب المادة المعروفة ترتيباً جديداً، إلى آخر ذلك.

الدعامة العاشرة: أصالة البحث، وتظهر هذه الأصالة في قوة الآراء والدراسات التي يبني عليها البحث ورسوخها، وعلى استقلال الأفكار التي يضيفها الباحث، وعلى جدية الدراسة لهذه الآراء والأفكار، وعلى القدرة على صياغتها صياغة مستقلة عن التبعية لغيره، وعلى جدية النتائج المتمخضة عن الدراسة والتزامها الموضوعية البعيدة عن الأغراض الشخصية، والتعصب المذهبية، والانحرافات الفكرية، كما تظهر الأصالة بمدى القيمة العلمية لهذه الدراسة وفائدتها بالنسبة للمجتمع^(١).

الدعامة الحادية عشرة: قوة تأثير الباحث في مرحلة كتابة البحث، ذلك أن المهمة الأولى للباحث أن يجذب القارئ لبحثه، ويقنعه بما وصل إليه من

(١) ينظر عناية: المصدر السابق، ص ١٧٠-١٧١.

نتائج، فليست مهمته اكتشاف الجديد فحسب، بل تتعدى ذلك إلى جذب القارئ وإغرائه بما في البحث، ولذلك فإن على الباحث أن يقدم للقارئ مادة مفيدة مرتبة مكتوبة بعبارات دقيقة واضحة وأسلوب جميل بعيدة عن الاستطراد والإبهام^(١).

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٨-٩.

عنوان البحث:

عنوان البحث هو اللفظ الذي يتبين منه محتوى البحث .
ويقرَّب بعضهم فهمه بأنه ما يشمل من المعلومات ما يدفع باحثاً آخر أن
يبحث عن هذه المعلومات تحت هذا العنوان .
«ويُشبهه الدكتور إبراهيم سلامة العنوان (باللافتة) ذات السهم الموضوعية في
أول الطريق، لترشد السائرين حتى لا يضلوا طريقهم»^(١) .
وبعضهم يُشبهه بالمرأة التي يرى من خلالها ما يتضمنه البحث .
وكلما توافرت الشروط وصفات الحسن في العنوان، كان ذلك دليلاً على
براعة الباحث، ولذلك يقال: الكاتب من أجاد المطلاع والمقطع .
وهناك أمور ينبغي مراعاتها في العنوان، منها:

- ١- أن يكون شاملاً لما يحتويه البحث، مانعاً من دخول غيره فيه .
- ٢- أن يكون واضحاً تمام الوضوح في دلالاته على محتوى البحث .
- ٣- أن يكون قصيراً بقدر الإمكان مع مراعاة وضوحه فيما يدل عليه .
- ٤- أن يكون ممتعاً وجذاباً .
- ٥- أن يكون موضوعياً يتحرى الحقيقة والصدق، فلا يكون دعائياً ولا
كاذباً .
- ٦- ألا يكون متكلفاً في عباراته من حيث اللفظ أو الصنعة الكلامية، فلا
يتكلف بإخراجه مسجوعاً، ولا بإخراجه بألفاظ غريبة .

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٣٤ .

٧- أن يكون مرناً، بحيث لو احتاج إلى إجراء تعديل فيه كان ذلك ممكناً، كما لو اختار لموضوعه عنوان «العقوبات في الإسلام» ثم رأى طول الموضوع، فإنه يستطيع أن يعدّل في العنوان بما لا يغير الموضوع تماماً، كما لو عبّر عنه بـ «عقوبة السرقة في الإسلام».

وإذا كان العنوان ينبغي أن يكون واضحاً في دلالته على المراد منه، ودقيقاً في التعبير عن مراده، فإنه ينبغي تجنّب العنوانات المبهمة والعامّة، وذلك مثل عنوان: بحوث فقهية، لمحات في التاريخ الإسلامي، دراسات أدبية، قضايا لغوية، ونحو ذلك؛ لأن العنوان المبهم أو العام أو غير الدقيق «هو تخلف في الشوط الأول، ومن مصلحته أن يبداً بدءاً قوياً، فالمطلع الناجح نصف الفوز»^(١).

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٣٤.

المبحث الخامس

خطة البحث، وتغيير الموضوع

خطة البحث تأتي بعد اختيار موضوع البحث .

وخطة البحث : هي الهيكل التنظيمي للبحث ، والمشروع الهندسي الذي يقام عليه علاج المشكلة التي قصد بها البحث .
وتبدو أهمية التخطيط في أمور منها :

١- أن البحث مشروع مهمّ ، ولا شك أن أيّ مشروع إذا أريد له النجاح ، فلا بد أن يسبقه تخطيط له ، فلو أردنا بناء عمارة ، فلا بد من تخطيط يضعه المهندس لإقامة هذا المشروع ، ولا بدّ من إمداد المهندس بما يُطلب من هذا المشروع ليضع الخطة خادمة لهذا الغرض ، وكذلك البحث العلمي تماماً ، فلا بد من وضع تخطيط له معتمد على الأفكار التي جمعت لتكون أساساً له ، ومعتمد على الغرض الذي قصد به البحث .

٢- المعرفة التي لا بد منها قبل بحث الموضوع ، ذلك أن التخطيط يستلزم قراءة في موضوع البحث لاستخراج أبوابه وفصوله ومباحثه التي يتكون منها هيكل البحث ، وهذه القراءة تفيد الباحث معرفة عن موضوعه ، من حيث أهميته أو عدمها ، ومن حيث كثرة مادته أو قلتها ومدى تناسبها مع الزمن المحدد له ، ومن حيث جدّته أو جدة بعض جوانبه أو لا ، ، ولا شك أن هذه المعرفة لها أثرها في المضيّ في بحث الموضوع أو الإحجام عنه .

والتخطيط للبحث يمرُّ بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى : الإعداد للتخطيط للبحث .

المرحلة الثانية : التخطيط المبدئي للبحث ، بحيث يتمكن به من تصوّر

حدود الموضوع وجمع المصادر في ضوءه، ومعرفة الأمور الرئيسة فيه، وتسجيله رسمياً إن كان مقصوداً به الحصول على درجة علمية .

المرحلة الثالثة: التخطيط النهائي للبحث، بحيث تخرج الخطة النهائية للبحث على وفقه، وذلك بعد اطلاعه الواسع على مصادر البحث وجمعه الكامل للمادة العلمية ودراسته لها؛ فإن هذا يعطيه تصوراً شاملاً وعميقاً يتمكن به أن يظهر الخطة في ضوءه .

ولنتكلم بشيء من التفصيل عن هذه المراحل:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة الإعداد للتخطيط للبحث: والمراد بذلك التهيئة لإعداد خطة البحث .

وهذه المرحلة مهمة جداً؛ لأنه لا يمكن تصور الموضوع تصوراً كاملاً إلا إذا أعد له ما يلزم لتصوره، ولا يمكن وضع هيكل يُبرز جوانب الموضوع إلا بذلك، ثم إن بهذه التهيئة تنكشف أمور لا بدّ من معرفتها للباحث قبل بحث الموضوع، وهي: قيمته العلمية من حيث أهميتها أو عدم ذلك، ومادته من حيث قلتها أو كثرتها، واستحقاقه للبحث أو عدم استحقاقه تبعاً لما فيه من جدّة وإضافة أو عدم ذلك .

ويساعد في الإعداد للتخطيط للبحث وسائل:

١- الاطلاع على الرسائل العلمية، وذلك من أجل معرفة طرق وضع الخطة للبحث، ويفضّل أن تكون هذه الرسائل في مجال تخصص البحث، لأنها تفيد الباحث إلى جانب تصور التخطيط معرفة في طرق المعالجة، ومعلومات قد يضعها في خطته؛ لاتحاد التخصص .

٢- الاطلاع على فهارس المصادر المكتوبة في أواخر الرسائل العلمية المكتوبة في تخصص البحث، حيث سيجد الباحث فيها رسائل أو كتباً مشابهة لموضوعه أو قريية منه .

٣- الاطلاع على فهارس المكتبات الخاصة بالمصادر أو المؤلفين؛ إذ إن الباحث سيجد في ذلك ما له علاقة بموضوعه .

٤- الاطلاع على دوائر المعارف والموسوعات، حيث سيجد من جوانب المعرفة ما يحتاج إليه في وضعه ضمن ما تناوله خطة بحثه .

٥- الاطلاع على الدوريات العلمية وفهارسها؛ حيث سيجد فيها من الرسائل والموضوعات وجوانب المعرفة ما يفيد في مرحلة التخطيط .

أما طريقة استنتاج الخطة ووضعها، فهي أن الباحث يستصحب معه وقت الاطلاع على ما ذكرناه من الأمور المساعدة على التخطيط، يستصحب معه جذاذات، وقد جرت العادة أن يكون مقاسها ١٠×٧ سم، يقرأ في تلك الأمور المساعدة ما له صلة ببحثه، فإن كان مصدراً رجع إليه وسجل العنصر الملائم لموضوعه في هذه الجذاذة، وسجل أيضاً اسم المصدر ورقم الجزء والصفحة، وإن كان معلومات كما في الموسوعات والدوريات سجل العنصر الملائم أيضاً وسجل اسم المصدر ورقم الجزء والصفحة .

ويظل الباحث في هذه المرحلة يعمل هذا العمل، يطلع ويقرأ ويدون العناصر في هذه الجذاذات، حتى يحسّ بأنه انتهى من مرحلة الإعداد للتخطيط فيبدأ بالمرحلة الثانية .

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التخطيط المبدئي للبحث: والمراد بذلك وضع خطة مبدئية تصور حدود الموضوع، ويتم به تسجيله رسمياً إن كان مقصوداً به الحصول على درجة علمية .

وهذه المرحلة معتمدة على ما عمله الباحث في المرحلة الأولى .

يرجع الباحث إلى ما دونّه من عناصر في تلك الجذاذات : يقرؤها ويتأمل فيها تأمل من يريد وضع الهيكل العام للبحث منها، فيصنفها إلى مجموعات، ثم يصنف كل مجموعة إلى مجموعات، وإن شاء صنف المجموعات الأخيرة إلى مجموعات صغيرة، حسب ما تقتضيه طبيعة هذه المعلومات .

وهذه المجموعات تختلف الاصطلاحات في تسميتها، فبعضهم يسمي المجموعات الكبرى أقساماً، وما بعدها أبواباً، وما بعدها فصولاً، وما بعدها مباحث، وما بعدها مطالب، وما بعدها مسائل .

وبعضهم يسمي المجموعات الكبرى أبواباً، وما بعدها فصولاً، وما بعدها مباحث الخ .

وبعضهم يسمي المجموعات الكبرى فصولاً، وما بعدها أقساماً . ولا يعدو هذا أن يكون اصطلاحاً، والاصطلاح لا مشاحة فيه .

ما تناوله الخطة:

هناك أمور جوهرية لا بدّ للخطة من أن تتضمنها، وهي :

- ١- وضع عنوان للمشكلة، التي هي موضوع البحث .
- ٢- المشكلات الرئيسية التي تتفرّع عن هذه المشكلة (التي هي عنوان البحث) .
- ٣- تقسيم كل مشكلة من هذه المشكلات الرئيسية .

٤- الوثائق والمصادر .

وليس هناك خطة معينة يجب اتباعها، وإنما هي اصطلاحات للطريق الذي

يوصل لعلاج المشكلة .

وتختلف الطرق باختلاف المشكلات التي تعالج، بناء على اختلاف الموضوع، فقد يكون قوامه الوصف، وقد يكون قوامه التحليل. وعلى اختلاف المادة الموجودة، فقد تكون مادة الموضوع كثيرة، وقد تكون قليلة، وقد يكون منهج البحث فيها استقرائياً، وقد يكون استنباطياً. وعلى اختلاف المدة المحددة لانتهاؤ البحث فيها، فما حدّد البحث فيه بأربع سنوات ليس بحثه كما لوحدّد البحث فيه بستتين، وهكذا.

ومن هذه الطرق التي تعالج بها المشكلات، ما هو جارٍ بيننا من بناء البحث على:

أ- المقدمة: وتتضمن ما يأتي:

- ١- الاستفتاح المناسب للموضوع.
- ٢- الإعلان عن الموضوع والتعريف به في ضوء المشكلات التي ستثار فيه.
- ٣- صلة موضوع البحث بالموضوع العام.
- ٤- أهمية الموضوع.
- ٥- الدراسات السابقة للموضوع.
- ٦- الأسباب الداعية لبحث الموضوع.
- ٧- المصادر المعتمد عليها في بحث الموضوع، وبيان أوجه الاعتماد.
- ٨- الخطة التي سيقام عليها بحث الموضوع.
- ٩- منهج الباحث في بحث الموضوع.
- ١٠- الجهد الذي بذله الباحث في بحث الموضوع.

١١- الصعوبات التي واجهت الباحث في بحث الموضوع .

١٢- الشكر والتقدير لمن ساعد في إعداد البحث وإخراجه ، وبعضهم يفرد في صفحة مستقلة .

وقد يوضع بعد المقدمة ما يسمى بالتمهيد أو التوطئة ، ويكتب فيه ما به يتوصل الباحث إلى صلب الموضوع .

وسياتي لعناصر المقدمة شرح في مبحث قادم من هذا الكتاب .

ب- صلب الموضوع ، وهو المشكلات الرئيسة التي تتفرع عن المشكلة التي هي عنوان البحث .

وتقسم هذه المشكلات إلى أبواب ، والأبواب تقسم إلى فصول ، والفصول تقسم إلى مباحث ، والمباحث تقسم إلى مطالب ، والمطالب تقسم إلى مسائل أو فروع .

وينبغي أن ننبه إلى أمور :

الأمر الأول : أنه لا يلزم التماثل في الأعداد في التقسيم لفصول الأبواب ، أو لمباحث الفصول ، وهكذا ، فقد تصل فصول باب إلى ثمانية ، في حين لا تصل فصول باب آخر إلا إلى ثلاثة ، وقد تصل مباحث فصل إلى عشرة ، في حين لا تصل مباحث فصل آخر سوى أربعة مثلاً ، وهكذا في المطالب والمسائل أو الفروع .

على أن التوازن في العدد أمر مطلوب ، لكنه ليس بلازم .

الأمر الثاني : أنه ليس هناك عدد محدد للأبواب والفصول متفق عليه ، بل ذلك خاضع لموضوع البحث وما فيه من مشكلات ، فقد يكون فيه من المشكلات ما يحتاج إلى كثرة في الأبواب والفصول ، وقد تكون مشكلاته لا تحتاج إلى هذه الكثرة .

الأمر الثالث : كما أنه لا بدّ لموضوع البحث من عنوان، فكذا لا بدّ لكل باب وفصل ومبحث ومطلب ومسألة أو فرع من عنوان، فلا يجوز تركها بدون عنوان، ولهذا يخطئ من يقتصر على قوله مثلاً: الباب الأول وفيه فصول، دون أن يذكر عنوان الباب، أو الفصل الأول وفيه مباحث، دون أن يذكر عنوان الفصل، وهكذا.

الأمر الرابع : لا بدّ من الترابط بين عنوان الموضوع وأبوابه، وبين أبوابه وفصوله، وهكذا حتى يظهر أن البحث لكثلة واحدة مترابطة الأجزاء . ولهذا ينبغي ظهور وجه تفرع الأبواب من عنوان الموضوع، وظهور وجه تفرع الفصول من الأبواب، وهكذا.

الأمر الخامس : لا بدّ من ترتيب الأبواب، وترتيب فصول الأبواب، ومباحث الفصول، ومطالب المباحث، وفروع المطالب .

ويراعى في الترتيب اعتبارات منها : التسلسل العقلي، ومنها الناحية الزمنية، ومنها الأهمية .

الأمر السادس : ينبغي أن تكون هذه العنوانات شاملة لما تحويه، مانعة من دخول غيرها فيها، وأن تكون واضحة في دلالتها على المراد منها، وأن تكون قصيرة بقدر الإمكان، وأن تكون ممتعة وجذابة، وأن تكون موضوعية تتحرى الصدق والحقيقة، وألا تكون متكلفة في عباراتها .

ج- الخاتمة : وتتضمن ما يأتي :

١- خلاصة البحث .

٢- أهم النتائج التي انتهى إليها البحث .

٣- المقترحات التي هدى إليها البحثُ .

وسياتي للخاتمة مزيد شرح في مبحث قادم من هذا الكتاب .

د - الملحقات والوثائق : وتتضمن أموراً منها :

١- ما للموضوع فائدة منه ، لكنه ليس وثيق الصلة به .

٢- الوثائق التي تؤيد أمراً يتحدث عنه الباحث .

٣- الاستبانات والرسائل التي أقام عليها الباحث بعض نتائج بحثه .

وسياتي للملحقات والوثائق مزيد بيان في مبحث قادم من هذا الكتاب .

هـ - الفهارس : وهي التي تكشف المصادر التي استقى الباحث منها المادة

العلمية ، والتي تكشف ما يحتويه البحث من أفكار وآراء وأعلام ونصوص

قرآنية وحديثية وشعرية وغير ذلك من الفهارس المتنوعة التي تكشف كل

جوانب البحث وما يحتويه .

وينبغي التنبيه إلى الأمور الآتية :

الأمر الأول : ينبغي أن تخرج الخطة بالمظهر الحسن في لفظها ومضمونها ،

فيختار لها الألفاظ المشرقة الجذابة ، والعبارات المباشرة في دلالتها على المراد

بها ، وتُرتَّبُ أبوابها وفصولها ومباحثها الترتيب المناسب .

الأمر الثاني : ينبغي أن تكون الخطة نابعة من القراءات في مصادر الموضوع ،

ومعتمدة على ما عمله الباحث من اطلاع على ما هو مظنة لوجود عناصر يقوم

عليها البحث مما ذكرناه في المرحلة الأولى من مراحل التخطيط للبحث .

ولا ينبغي العدول عن ذلك والاقْتصار على الخطة الجاهزة التي لا تعتمد على القراءات في مصادر الموضوع، ولا على الاطلاع على ما هو مظنة لوجود عناصر البحث، وإنما تعتمد على الثقافة العامة للباحث دون المصادر الخاصة للموضوع، وعلى التصور لأبواب الموضوع وفصوله ومباحثه النابع من عنوان البحث فقط .

إن الباحث بهذه الطريقة يكون قد اختار موضوعاً وسجله دون أن يعلم قيمته وأهميته العلمية، ودون أن يعلم شيئاً عن مصادره ومادته العلمية، وقد ينكشف له فيما بعد ما يجعله سبباً في تركه لمواصلة البحث العلمي، أو في ترك الموضوع والبحث عن غيره، وكلا الأمرين فيه خسارة ومشقة على الباحث .

الأمر الثالث : لا ينبغي أن يتوقع الباحث أن تكون هذه الخطة كاملة وافية، وإنما هي خطة مبدئية، يتمكن بها من تصور حدود الموضوع، وجمع المصادر في ضوئها، ومعرفة الأمور الرئيسة منها، وتسجيل الموضوع رسمياً إن كان المقصود به الحصول على درجة علمية .

وإنما تكون الخطة كاملة وافية بعد الجمع الكامل للمادة العلمية، وقراءتها والتأمل فيها، فإنه بعد ذلك سيجد - غالباً - أنه في حاجة إلى حذف بعض الأبواب أو الفصول أو الزيادة لبعض الأبواب أو الفصول، وقد يكون التغيير بالتقديم والتأخير .

ولهذا سمينا هذه المرحلة بالتخطيط المبدئي للبحث . وصار للباحث الحق في أن يشترط الزيادة والنقص والتقديم والتأخير، حسبما تقتضيه طبيعة

البحث، وما يمليه الاطلاع الواسع في مصادر البحث وعمق النظر في مادته، وذلك بعد الجمع الكامل للمادة العلمية.

المرحلة الثالثة من مراحل التخطيط للبحث: وهي مرحلة التخطيط النهائي للبحث، بحيث تخرج الخطة النهائية للبحث على وفقه، وذلك بعد اطلاعه الواسع على مصادر البحث وجمعه الكامل للمادة العلمية ودراسته لها وتأمله فيها، فإن هذا يعطيه تصوراً شاملاً وعميقاً يتمكن به من الإضافة والحذف لبعض عناصر الخطة المبدئية، ويتمكن به أيضاً من التغيير بالتقديم والتأخير.

بل إن هذا الاطلاع الواسع قد يجعله في حاجة إلى التعديل أو التحوير في عنوان البحث وذلك نتيجة لما جمعه من مادة توحى بهذا التعديل أو التحوير.

وينبغي التنبيه إلى ما يأتي:

١- أن هذا التعديل إذا كان في بحوث يقصد بها الحصول على درجات علمية كالماجستير أو الدكتوراه، فإنه لا بدّ من عرض المخطط على المشرف ليبيدي رأيه فيه إقراراً، أو اقتراحاً لزيادة أو نقص أو تقديم أو تأخير مما يراه مناسباً لكمال الموضوع وحسن عرضه.

وعرض المخطط على المشرف أمر مهمّ؛ إذ لا يمكن أن ينظر القسم في هذا التعديل ما لم يُعطِ المشرف رأيه في ذلك. ثم إن المشرف له من الخبرة العلمية والتجارب البحثية ما يفيد الباحث في مخططه، وينير له الطريق في سيره، ويجنبه الكثير من العقبات التي قد تصادفه.

٢- أن هذا التعديل إن كان في عنوان الموضوع أو في أمور تمس جوهر

الموضوع، فإنه لا يتم إلا بصفة رسمية، وذلك بموافقة القسم وموافقة مجلس الكلية.

وإن كان التعديل في غير ذلك، فإنه يتم بموافقة المشرف وكفى.

٣- أن التعديل في الخطة وإن كان غالباً حدوثه في هذه المرحلة، فإنه يحدث أيضاً في مرحلة كتابة البحث؛ إذ قد يعنُّ للباحث ما يجعله يحدث هذا التعديل نتيجة القراءة الفاحصة، والتأمل والتفكير، «وليس هناك ما يمنع من ذلك، فالرسالة للطالب كالصورة للرسام، يظلّ يحرك قلمه في أي جزء منها حتى تخرج في النهاية على أحسن ما يمكن، وخير ما يستطاع»^(١).

تغيير الموضوع:

ذكرنا فيما مضى أنه يشترط لاختيار موضوع البحث أمور ينبغي على الباحث أن يتنبه لها ويعلم توافرها فيما يختاره من موضوع.

ولكن قد يحصل في بعض الحالات ألا ينكشف للباحث فقدان شرط أو شروط منها إلا بعد الاختيار أو بعد الشروع في العمل.

كما لو انكشف له أن المادة العلمية التي كتبت في الموضوع غير كافية لرسالة علمية، أو أن هناك جوانب في الموضوع لا يوجد لها مادة علمية.

وكما لو انكشف له أن الموضوع قد سبق بحثه من الجهة التي يريد بحثه منها، وليس في استطاعته الإتيان بجديد على العمل السابق.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٦٨، وانظر فيما تقدم: محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٠،

عناية: المصدر السابق، ص ١٧٨-١٨٣، علي جواد الطاهر: منهج البحث الأدبي، ص ٦٣-٦٤،

شلبي: المصدر السابق، ص ٣١-٣٤.

وكما لو انشكف له عدم القدرة على الحصول على بعض المصادر الأساسية لهذا الموضوع .

إلى غير ذلك من الأمور التي تُخلّ باختيار الموضوع ، وتجعل المضيّ فيه ضرباً من التعدي على الشروط الواجب مراعاتها في اختيار الموضوع .

والواجب على الباحث حينئذ أن يتوقف عن العمل في الموضوع وأن يطلب تغييره ، وأن يبحث عن موضوع تتوافر فيه شروط الاختيار .

ولا ينبغي له أن يأسف على ما بذله من وقت وجهد في الموضوع الذي تركه ما دام قد اجتهد عند اختياره في توافر الشروط ، والخلل إنما تبين عند العمل ، ثم إن الأسف والندم لا يدفعان بالباحث قدماً في عمله بل قد يؤخرانه وقتاً هو في حاجة إلى استغلاله ، ثم إن الباحث ولو ترك الموضوع فإنه قد استفاد من عمله فيه ، فكل عمل يتزود منه ، وكل قراءة يستفيد منها ، والباحث لا يتكون من الرسالة فحسب ، بل يتكون أيضاً من كل جهد ومن كل قراءة ومن كل اطلاع^(١) .

(١) شلبي : المصدر السابق ، ص ٣١ .

المبحث السادس

مصادر البحث

المراد بالمصادر:

المصادر جمع مصدر.

والمصدر في اللغة يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الصاد والذال والراء، قال ابن فارس: «أصلان صحيحان، أحدهما يدل على خلاف الورد، والآخر صدر الإنسان وغيره... فالأول قولهم: صدر عن الماء، وصدر عن البلاد، إذا كان وردها ثم شَخَّصَ عنها»^(١).

وقال الفيروز آبادي: «الصَّدْرُ أوَّلُ كل شيء»^(٢).

والمرجع في اللغة يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الراء والجيم والعين، قال ابن فارس: إنه «أصل كبير مطرد منقاس، يدل على ردّ وتكرار، تقول: رجع يرجع، إذا عاد... والمرجوع ما يُرْجَع إليه من الشيء»^(٣).

والمصدر أو المرجع اصطلاحاً: هو ما يحوي مادة عن موضوع ما.

فالمصدر والمرجع بمعنى واحد «وهو كل ما يتعلق بالبحث من دراسات ووثائق قديمة أو حديثة، مخطوطة أو مطبوعة، فالمصادر على هذا هي كل ما يرجع إليه في البحث، والمراجع هي كذلك أيضاً»^(٤).

وبعض الباحثين يرى أن هناك مصادر أولية (المصادر) ومصادر

ثانوية (المراجع).

(١) مقاييس اللغة، ٣/٣٣٧، مادة (صدر).

(٢) القاموس المحيط، ٢/٦٨، مادة (الصدر).

(٣) مقاييس اللغة، ٢/٤٩٠، مادة (رجع)، وانظر الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ٣/٢٨، مادة (رجع).

(٤) خفاجي: المصدر السابق، ص ٧٦.

وبعضهم يقول: إن هناك مراجع أولية (المصادر) ومراجع ثانوية (المراجع).

وبعضهم يقول: إن هناك مصادر، ومراجع.

ويبينون الفرق بما يأتي:

أولاً: أن المصدر أو المصدر الأوّلي أو المرجع الأوّلي، هو أقدم ما يحوي مادة عن موضوع ما، وهذا النوع هو ذو القيمة في الرسائل العلمية.

ومن هذا النوع ما يأتي:

أ- المخطوطات القيمة التي لم يسبق نشرها والتي تحوي معلومات لا توجد فيما نشر من كتب.

ب- الوثائق.

ج- مذكرات القادة والساسة عما يجري في الخفاء مما يعرفونه ولا يعرفه سواهم.

د- حيثيات الحكم المسببة للأحكام القضائية.

هـ- الخطابات الخاصة ذات الأهمية العامة.

و- اليوميات.

ز- الدراسات الشخصية للأمكنة واللوحات التاريخية.

ح- الكتب التي ابتكر مؤلفوها الفكرة، أو الإيضاح، أو غير ذلك من وجوه الابتكار.

ط- الكتب التي شاهد مؤلفوها الفكرة التي هي موضوع الحديث ، وتأتي بعدها الكتب القريبة الصلة الزمنية بموضوع الحديث .

ي- الإحصائيات التي تنشرها الحكومات من حين لآخر عن التعداد، وعن الواردات والصادرات والميزان التجاري ، والتجارب العلمية الموثوق بها التي قبلتها الهيئات العلمية .

ك- المراجع فيما تشمله من نقاط تعدُّ أصلية ، مثل وجهات نظر المؤلف الخاصة فيما يتحدث عنه ، وتعليقه على ما يقتبسه ، ونقده له إذا لم يكن قد سبق بمثل ذلك^(١) .

أما المرجع أو المرجع الثانوي أو المصدر الثانوي ، فهو ما أخذ مادة أصلية من مصادر متعددة ، وأخرجها في ثوب آخر جديد^(٢) .

ثانياً: وبعض الباحثين يذكر فرقاً بين المصدر والمرجع فيقول: المصدر هو كل كتاب تناول موضوعاً وعالجه معالجة شاملة عميقة ، أو هو كل كتاب يبحث في علم من العلوم على وجه الشمول والتعمق ، بحيث يصبح أصلاً لا يمكن لباحث في ذلك العلم الاستغناء عنه ، كصحيح البخاري وصحيح مسلم؛ فإنهما مصدران في الحديث النبوي .

أما المرجع ، فهو الكتاب الذي يستقي من غيره ، فيتناول موضوعاً أو جانباً من موضوع ، فيبحث في دقائق مسائله ومقاصده .
وذلك كالأحاديث المختارة كالأربعين النووية^(٣) .

(١) شلبي : المصدر السابق ، ص ٤٢-٤٤ ، ٥٠-٥١ .

(٢) شلبي : المصدر السابق ، ص ٤٥ .

(٣) محمد عجاج : المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

فهؤلاء يشترطون في المصدر شمول معالجته لموضوعات العلم، ويشترطون في المرجع خصوص معالجته لبعض موضوعات العلم.

ولست أرى أن هذا الأمر مما يعتبر في التفريق بين المصادر والمراجع؛ لأن المناط المناسب في التفريق هو أصالة المادة، لا شمول المعالجة للموضوعات.

وليس المعيار في التفريق القدم والحداثة، فقد يكون المصدر حديثاً؛ لأنه يعتبر أقدم ما يحوي مادة للموضوع، كالأحصائيات التي تنشرها الحكومات من حين لآخر عن التعداد، وعن الواردات، والصادرات، والميزان التجاري، وكالتجارب العلمية الموثوق بها التي قبلتها الهيئات العلمية، وكاليوميات، وحيثيات الحكم، وكالتي تضمها المراجع من وجهات نظر المؤلف الخاصة فيما يتحدث عنه، وتعليقه على ما يقتبسه، ونقده له إذا لم يكن قد سبق بمثل ذلك^(١).

وإذا كان الأمر كذلك، فإني أرى أنه من الصعب تفريق الباحث بين المصدر والمراجع وتصنيفه لكتبه هذا التصنيف ما دام المرجع قد يكون مصدراً في بعض جوانبه.

وأرى أن يطلق عليها اسم المصادر، ولا ضير في ذلك؛ فإن التفريق وعدمه والتسمية بالمصادر أو المراجع، هو مجرد اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح^(٢).

ونقلت ثرياً ملحس هذا الخلاف وبيّنت رأيها فقالت: «على أن هناك من يطلق على المصادر التي تشترك في تأليف البحث لفظة (المراجع) وعلى غيرها

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٥٠-٥١.

(٢) محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١٢٧.

لفظة (المصادر)، أو تكون على العكس . وهذه التفرقة لا ضرورة لها، بل يمكن توحيد المصطلح وتخصيصه بلفظة (المصادر) تطلق على جميع أنواع المصادر كتباً كانت أم جرائد ومجلات . . .

وهناك من يعتبر المراجع كتباً تتناول موضوعات مختلفة، أشبه بالموسوعات، والمعاجم، وما شاكلها. وتجنباً للاضطراب، يحسن أن تضاف لفظة (المراجع) إلى (المصادر)»^(١).

وينبغي أن نذكر أمرين يتعلقان بهذا الموضوع :

الأمر الأول: أن المصادر تتفاضل، فبعضها يفضل بعضاً، وإن كانت تشترك في أنها مصادر .

ومعيار الأفضلية يرجع إلى أمور أهمها: الدقة، والمعرفة، والميول، والنزاهة، والزمان، والمكان .

أما الدقة والمعرفة والميول والنزاهة، فقد يكون بعض المؤلفين أدق وأعرف وأعدل وأنزّه من مؤلف آخر، فعلى الباحث أن يقدم هذا المصدر على من لم يتصف بتلك الصفات «ومن هنا كان لا بدّ أن يعرف الطالب فكرة عن الكتاب الذين كتبوا في موضوعه، وعن ميولهم السياسية والاقتصادية والدينية المذهبية، وكذلك مقدار نفوذهم ومعرفتهم لبواطن الأمور، ثم عن أخلاقهم وعن كل ما يؤثر فيما يكتبون، ليختار منهم أنزههم وأدقهم وأوسعهم ذكاء وأكثرهم صلة وخبرة بالأمور»^(٢).

وأما الزمان، فيختار الباحث من المصادر ما كان مؤلفه قد شاهد الفكرة التي هي موضوع الحديث، ويأتي بعدها المصادر القريبة الصلة الزمنية

(١) منهج البحث العلمية، ص ١٧٣ .

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ٤٤ .

بموضوع الحديث .

وأما المكان، فيختار الباحث من المصادر ما كان مؤلفه من أهل المكان الذي هو موضوع الحديث^(١).

الأمر الثاني: أن الباحث إذا وجد في المراجع مادة لبحثه مأخوذة من المصادر، فلا ينبغي له أن يأخذها دون تحقق من صحتها، وذلك بالرجوع إلى المصادر التي أخذت منها هذه المادة، وسيجد الباحث أن رجوعه إلى المصادر للتحقق من صحة المادة ضروري؛ ذلك أن كثيراً من الباحثين والمؤلفين يسيء فهم ما كتب في المصادر، وقد ينحو المؤلف بالمادة منحى يبعدها عن الفكرة التي سبقت لها في المصدر .

ثم إن التجارب أثبتت أنه لو نقل ثان عن أول ثم نقل ثالث عن الثاني ثم نقل رابع عن الثالث، فستكون هناك مخالفة بين ما عند الأول وعند الرابع، وكلما تعددت حلقات سلسلة النقل كانت المخالفة أكثر، وقديماً قيل: وما آفة الأخبار إلا رواتها^(٢).

تقسيم المصادر من حيث التخصص في علم وعدمه:

المصادر تنقسم من هذه الحيثية إلى قسمين:

- ١- مصادر خاصة بكل علم على حدة، كمصادر أصول الفقه، ومصادر الفقه، ومصادر التفسير، ومصادر الأدب، ومصادر التاريخ.
- ٢- مصادر تفيد في أكثر من علم، ومن ذلك دوائر المعارف، وكتب التراث العربي الموسعة، والدوريات غير المتخصصة^(٣).

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٤٣-٤٤.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ٤٥-٥٠.

(٣) ينظر خفاجي: المصدر السابق، ص ٧٥-٧٦.

والمصادر الخاصة تنقسم بالنسبة لموضوع الباحث إلى قسمين :

١- مصادر متخصصة في العلم أو الموضوع الذي يبحث فيه الباحث ،
ككتب أصول الفقه لمن يبحث في موضوع أصولي ، أو كتب التاريخ لمن
يبحث في موضوع تاريخي .

٢- مصادر ليس تخصصها في العلم أو الموضوع الذي يبحث فيه
الباحث ، ولكنها تفيد الباحث في بعض النقاط التي تعرض له وهي ليست
من صميم تخصصه ، كما لو عرض لباحث أصولي تحقيق كلمة لغوية فإنه
يرجع إلى مصادر اللغة ، ولو عرض له حديث فإنه يرجع إلى مصادر
الحديث ، وهكذا^(١) .

أهمية مصادر البحث:

مصادر البحث هي أهم الأسس التي يقوم عليها البحث ، وهي التي يتم
بها بنيانه ، وهي التي يؤتي نتائجها وثماره .

ذلك أنها هي التي منها يستمدُّ الباحث مادة بحثه ، ويأخذ منها آراء
العلماء ووجهات نظرهم ، وبها يستطيع تحديد نتائج بحثه وصياغة أفكاره .

ولن يتسغني الباحث عن المصادر ، بل لا يمكن أن يكون بحث بغير
مصدر «وإلا انقلب البحث مادة إنشائية محضة لا قيمة لها من جانب
البحث ، وإن كان لها قيمة من حيث كونها إنشاء وإبداعاً منمّقا ممتعاً»^(٢) .

(١) ينظر شلبي : المصدر السابق ، ص ٤٥ .

(٢) خفاجي : المصدر السابق ، ص ٢٨ .

أهمية معرفة الباحث لمصادر البحث:

وإذا كانت هذه أهمية المصادر للبحث، فإن لمعرفة الباحث لمصادر بحثه أهمية أيضاً؛ ذلك أنها خير معين له في نجاح بحثه وشموله وعمقه، حيث تضم المادة التي يستمد منها مادة بحثه ويقوم عليها، ولا يؤتي البحث ثماره إلا بالاعتماد على المصادر إضافة إلى جهد الباحث وتفكيره وحسن ابتكاره وأسلوبه.

وكلما ازدادت معرفة الباحث لمصادر بحثه، سهّل له ذلك جمع مادته، والإحاطة بجوانبه، والغوص في دقائقه، وحقق بذلك النتائج المتوخاة من بحثه، خلافاً لما لو لم تيسر له هذه المعرفة الكثيرة بمصادر البحث، فإنه يبذل جهداً ويلقى مشقة لا يعانیهما من وقف على المصادر الكثيرة، ولا يحقق ما كان يتوخاه في بحثه من نتائج.

ومن هنا اهتم العلماء بجمع المصادر وتصنيفها وإقامة المكتبات لها وعمل الوسائل المعرفّة بها، كل ذلك ليسهل وصول العلماء والباحثين إلى المصادر ومعرفتهم لها^(١).

أهمية الإكثار من المصادر وتنوعها:

وإذا كانت لمصادر البحث هذه الأهمية، وكان لمعرفة الباحث لمصادر بحثه هذه الأهمية أيضاً؛ فإن للإكثار من المصادر والتنوع فيها أهمية أيضاً. ذلك أن الإكثار والتنوع ممّا يزيد في شمول جوانب الموضوع، ووضوح

(١) محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١٢٥ - ١٢٦.

الرؤية له، وعمق النظر في دقائقه، وتنوع المعالجة له، وصياغته صياغة تتناسب مع الجهة المعدّها لها البحث، بما في ذلك من فهم لمصطلحاتها، وربط بين أحداثها، وأسلوب للبحث يناسبها.

فلا يستهين الباحث إذا بأي مصدر سواء كان أصلياً أم ثانوياً، قديماً أم حديثاً، كتاباً أم مذكرات، أم يوميات أم غيرها^(١).

إعداد المصادر وأهميته:

ينبغي على الباحث أن يبذل جهده في إعداد مصادر بحثه، فيتحرى في ذلك كل ما هو مظنة لبحثه، ولا يكفيه الوصول إلى مصادر كثيرة فحسب، بل لابد من أن يصل إلى مرحلة يثق فيها بأنه استوعب مصادر بحثه إعداداً، واستقرأ جميع ما هو مظنة لبحثه.

ولإعداد المصادر في هذه المرحلة أهمية تبرز فيما يأتي:

١- أن الباحث يطمئن على أن لبحثه مادة علمية كافية، يستطيع بها إخراج هذا البحث.

٢- الإحاطة بما كُتب في الموضوع، حتى لا يغفله الباحث، وحتى يستعد للبحث عن الجديد حتى يضيفه إلى بحثه.

٣- أن الباحث بهذا الإعداد المستوعب لجميع المصادر يرتاح عند الشروع في جمع المادة العلمية، فلا يكون همّه حينئذٍ إلا جمع المادة من هذه المصادر المستوعبة، اللهم إلا ما قد يستجد من مصادر، وذلك حينئذٍ قليل.

(١) عناية: المصدر السابق، ص ١٨٦.

٤- أن الإعداد المستوعب لجميع المصادر يخوّل للباحث أن يستوعب مناهج المؤلفين والباحثين في مصادرهم ، فيختار منهجاً يتبعه في بحث موضوعه ، أو يؤلف له منهجاً من بينها ، أو يخترع منهجاً غير هذه المناهج .

ما يساعد على إعداد المصادر:

ذكرنا أنه ينبغي على الباحث أن يبذل جهده في إعداد مصادر بحثه ، ويدوّن كل ما هو مظنة أن فيه مادة تتصل ببحثه .

والباحث إذا نجح في إعداد مصادر بحثه ، فإن الطريق سيكون واضحاً أمامه ، وسيبدأ عمله بعد ذلك على أساس قويم .

ومما يساعد الباحث على إعداد مصادر بحثه ما يأتي :

١- فهارس المكتبات الخاصة والعامة ، مثل فهرس مكتبة الحرم المكي ، وفهرس مكتبة جامعة الملك سعود ، وفهرس مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وفهرس دار الكتب المصرية ، وفهرس المكتبة الأزهرية ، وفهرس دار الكتب الظاهرية بدمشق ، وغير ذلك من فهارس المكتبات في العالم .

٢- فهارس المصادر المثبتة في أواخر الكتب التي لها صلة وثيقة بموضوع الباحث ، وكذلك فهارس المصادر للرسائل العلمية التي لها صلة بموضوع الباحث .

٣- قوائم أسماء الكتب التي تصدرها دور النشر والمكتبات في كل عام أو أكثر ، فيقف الباحث بمراجعتها على كل جديد ينشر ، وقد يعثر على ما له صلة ببحثه مما لم يصل إلى المكتبات العامة والخاصة بعد .

٤- الكتب التي تسمى بمصادر المصادر، وهي التي عنيت بتدوين أسماء الكتب على مختلف مناهجها، مثل الفهرست لابن النديم، ومفاتيح العلوم للخوارزمي، ومفتاح السعادة لطاش كبري زاده، وكشف الظنون لحاجي خليفة، وهدية العارفين في أسماء المؤلفين لإسماعيل باشا البغدادي، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان، وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين.

٥- دوائر المعارف العالمية، مثل دائرة المعارف الإسلامية، ودائرة المعارف البريطانية.

فإن الباحث سيجد فيها عدة مقالات عن بحثه، علاوة على ما يجده من مصادر أصلية تذكرها الدائرة لما أوردته من معلومات.

٦- الموسوعات العمية المتخصصة التي تتناول العلم الذي ينطوي تحته موضوع الباحث.

٧- المجلات العلمية التي تتناول ما له صلة ببحثه.

٨- الأشخاص الذين لهم خبرة بهذا النوع من الدراسة من العلماء والمتخصصين والباحثين، فإن الباحث سيجد عندهم لصالح موضوعه ما لا يجده عند غيرهم، إذ يرشدونه إلى مصادر لهذا الموضوع خفيت عليه، وينبهونه على مسائل مهمة في موضوعه، ويساعدونه في تنسيق مخططه؛ وذلك نتيجة مطالعاتهم الكثيرة وخبرتهم الطويلة في هذا الميدان.

٩- المشرفون على المكتبات التي يتردد عليها الباحث، فإن أغلب هؤلاء لهم خبرة بالمصادر التي قد تتصل بالموضوع، نتيجة عملهم في الكتب

والتنقيب فيها، فعلى الباحث أن يعقد معهم صلوات ودية، ليمدّوه بين وقت وآخر بالمصادر التي لها صلة ببحثه^(١).

إعداد قائمة بالمصادر:

يستصحّب الباحث معه أثناء إعدادهِ لمصادر بحثه أوراقاً يكتب فيها قائمة بمصادر بحثه: يبين فيها اسم المؤلف، واسم المصدر، ومكان وجوده، ورقمه في المكتبة.

ويجوز للباحث أن ينظر إلى المصادر، فما كان منها عاماً لأبواب البحث أو فصوله، يجعله في قائمة، وما كان منها خاصاً لفصل معيّن أو مبحث معين يجعله في قائمة أخرى، ويوزع هذه المصادر الخاصة على فصولها أو مباحثها. ثم ينظر إلى قائمة مصادره فيجري فيها تعديلاً، بحيث يجعل مصادر كل علم على حدة، فيجعل المصادر الفقهية وحدها، والمصادر الأصولية وحدها، وهكذا بقية المصادر.

ثم يجري تعديلاً آخر في مصادر كل علم، بحيث يجعل مصادر كل مذهب على حدة، فيجعل مصادر المذهب الحنفي على حدة، وكذلك المذهب المالكي، والمذهب الشافعي، والمذهب الحنبلي، وهكذا. ثم يرتب كل مجموعة بحسب الأقدمية لوفاة المؤلف.

وهذا الترتيب يفيد الباحث في الوقوف على التطور التاريخي لبحثه، ويفيده في المقارنة بين المتأخر منها والمتقدم، كما يفيده في تلافي التكرار في

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٣٦-٤٠، محمد عجّاج: المصدر السابق، ص ١٠٦-١٠٧، خفاجي: المصدر السابق، ص ٨٢-٩٤.

نقل المادة المتشابهة من المصادر، ويفيده في الاقتصار على نقل أقدم النصوص من مصادرها إذا كانت المصادر المتأخرة قد نقلتها منها.

ويعمد بعض الباحثين أثناء إعدادهم لقائمة مصادر البحث إلى اتباع نظام الجذاذات.

وطريقة ذلك أن يُحضر الباحث مجموعة من الجذاذات بمقاس ١٠×٧ سم، يكتب في أعلى الجذاذة اسم المؤلف، وفي السطر الثاني يكتب اسم الكتاب، وفي السطر الثالث يكتب اسم المكتبة التي بها الكتاب، ورقمه والرمز الموضوع له، ويخصص كل جذاذة لكتاب واحد.

ثم يرتب هذه الجذاذات في درج ترتيباً هجائياً حسب أسماء المؤلفين، وكلما عثر على كتاب جديد يتصل بموضوعه أعد له بطاقة ووضعها في موضعها من درج الجذاذات^(١).

أمهات المصادر الإسلامية في فروع التخصص المختلفة:

التخصصات الإسلامية وكذلك اللغوية، لا تقتصر في المصادر التي تغذيها بالمادة العلمية على المصادر المدونة في فرع التخصص فحسب، بل تحتاج إلى مصادر أخرى في فروع أخرى في الدراسات الشرعية واللغوية.

فلو فرضنا أن هناك باحثاً في موضوع أصولي، فإنه لا يكفي الاقتصار في جمع مادة بحثه على المصادر الأصولية فحسب، بل لابد من الرجوع إلى مصادر التخصصات الأخرى لأخذ مادة جانب من الجوانب عرض له في موضوعه، كلفظ لغوي، أو فرع فقهي، أو حديث أو نحو ذلك.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٤٠، ٤٢.

فالمصادر الإسلامية بعضها مرتبط ببعض في تغذية الموضوعات في فروع التخصص المختلفة .

ويخطئ من يظن أنه إذا أراد بحث موضوع في فرع كموضوع في أصول الفقه، أنه لا يحتاج لكتب الفقه أو اللغة أو التاريخ أو الحديث مثلاً .

والبحث الناجح هو الذي جُمعت مادة جوانب موضوعه من مصادرها الأصلية في فروع التخصصات المختلفة .

صحيح أن المصادر المباشرة للموضوع التي يقوم عليها معظم بناء البحث هي مصادر العلم الذي يندرج هذا الموضوع تحته، لكن لا يعني هذا أن البحث غير محتاج في جوانبه التي تنتمي إلى تخصصات أخرى إلى مصادرها في تلك التخصصات .

ولذلك نجد علماء المسلمين الأوائل والمؤلفين منهم لا يقتصرون في العلم على فرع واحد، كالتفسير فقط أو الحديث فقط أو الفقه فقط أو الأصول فقط، ولا يقتصرون في التأليف على فرع واحد فقط، بل كانوا يتعلمون جميع الفروع ويؤلفون في أكثر من فرع، بل لا يقتصرون على علوم الشريعة، بل يضمون إلى ذلك علوم اللغة والتاريخ الإسلامي .

ولهذا ذكرنا عند الكلام على تقسيم المصادر من حيث التخصص في علم وعدمه أن المصادر الخاصة تنقسم بالنسبة لموضوع الباحث إلى قسمين :

١ - مصادر متخصصة في العلم أو الموضوع الذي يبحث فيه الباحث، ككتب أصول الفقه لمن يبحث في موضوع أصولي .

٢- مصادر ليس تخصصها في العلم أو الموضوع الذي يبحث فيه الباحث، ولكنها تفيد الباحث في بعض النقاط التي تعرض له، وهي ليست من صميم تخصصه، كما لو عرض لباحث أصولي تحقيق كلمة لغوية، فإنه يرجع إلى مصادر اللغة.

وإذا تبين أن أمهات المصادر الإسلامية في فروع التخصص المختلفة، لا يستغني الباحث في أي موضوع عن الإفادة منها، فإننا نذكر على سبيل الإيضاح أنواعاً منها، معرفين بها من حيث نظم تأليفها وكيفية الإفادة الصحيحة منها:

أولاً مصادر المصادر: وهي الكتب الأساسية التي تدل على المصادر ومناهج تأليفها المختلفة.

وقد عني المسلمون منذ وقت مبكر بهذا النوع من المصادر الذي يعرض الأعمال العلمية، ويحصرها في استقراء شامل في المجالات العلمية المتعددة. وهذا النوع يفيد الباحث في معرفة مصادر بحثه، ويجعل لديه العلم التام بجميع الجهود السابقة التي بذلت في موضوعه، فيستفيد منها ويضيف الجديد إليها.

وهذا النوع من المصادر استهدف ثلاثة أمور:

الأول: الحصر الشامل لمصادر بحث أي موضوع.

الثاني: عرض هذه المصادر بطريقة سهلة، يستطيع الباحث الوصول بها بيسر إلى معرفة ما كتب في موضوعه.

الثالث : عرض هذه المصادر بمناهج مختلفة وفق ما يأتي :

أ - التأليف لهذه المصادر وفق منهج ذكر أسماء العلوم والفنون ، بحيث يتخذ المؤلف من أسماء العلوم والفنون أساساً يبني عليه ترتيب هذه المصادر ، ويدوّن تحت كل علم وفنّ مصادره والمؤلفات فيه .

ومن ذلك على سبيل المثال :

١ - كتاب فهرس العلوم ، لأبي الفرج محمد بن إسحاق الوراق الشهير بابن النديم (المتوفى سنة ٣٨٥هـ) .

٢ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، لأحمد بن مصطفى بن خليل الشهير بطاش كبرى زاده (المتوفى سنة ٩٨٦هـ) .

٣ - تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان (المتوفى سنة ١٣٧٦هـ) .

٤ - تاريخ التراث العربي ، لفؤاد سزكين .

ب - التأليف لهذه المصادر وفق منهج ذكر أسماء الكتب مرتبة حسب ترتيب حروف الهجاء .

ومن ذلك على سبيل المثال :

١ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي (المتوفى سنة ١٠٦٧هـ) .

٢ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لإسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى سنة ١٣٣٩هـ) .

ج- التأليف لهذه المصادر وفق منهج ذكر أسماء المؤلفين، بحيث يتخذ المؤلف من أسماء المؤلفين أساساً يبني عليه ترتيب هذه المصادر، فيرتبها ترتيباً أبجدياً أو هجائياً، يبدأ الكلام بحياة المؤلف من حيث مولده ونشأته ووفاته، ثم يتبع ذلك بسرد المؤلفات المنسوبة إليه.

ومن ذلك على سبيل المثال:

١- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى سنة ١٣٣٩هـ).

٢- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة.

د- التأليف لهذه المصادر وفق منهج ذكر مصادر علم معين، أو مذهب معين، وذلك بأن يعرض المؤلف في كتابه مصادر علم معين، كالتفسير، أو الحديث، ويدون كل المؤلفات فيه، أو يدون في كتابه مؤلفات أصحاب مذهب معين.

ومن ذلك على سبيل المثال:

١- التفسير والمفسرون، لمحمد حسين الذهبي (المتوفى سنة ١٣٩٧هـ).

٢- الحديث والمحدثون، لمحمد محمد أبو زهو.

٣- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، لمحمد محسن الطهراني ثم العسكري الشهير بالشيخ أغا بزرك^(١).

(١) عبد الوهاب أبو سليمان: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، ص ١٦١ - ١٦٢.

ثانياً: الكتب الأساسية في اللغة العربية:

وتختلف في مناهجها من حيث تناولها لجميع الألفاظ، أو لألفاظ خاصة. فالأول كقواميس اللغة المعروفة، مثل لسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروزآبادي.

والتي تتناول ألفاظاً خاصة تختلف.

فمنها ما يتناول ألفاظ نوع معين، كالحيوان، أو النبات.

ومنها ما يتناول ألفاظ مصطلحات، كالتعريفات للجرجاني.

ومنها ما يتناول ألفاظ كتاب معين، كتهذيب الأسماء واللغات، الذي

تناول ألفاظاً في كتاب المذهب للشيرازي، ومثل كتاب المطلع على أبواب

المقنع.

وتختلف كتب اللغة أيضاً في مناهجها من حيث بيان اللفظ.

فمنها ما يركز في البيان على المعنى الجزئي للفظ، كالقاموس المحيط.

ومنها ما يركز على المعنى العام للفظ، كمقاييس اللغة لابن فارس.

ومنها ما يركز على أسرار اللفظ، كصنيع ابن جني في مؤلفاته.

وتختلف كتب اللغة أيضاً في مناهجها من حيث الترتيب.

فبعض المصنفين يجعل الحرف الأخير هو الباب، وبعضهم يجعل الباب

هو الحرف الأول.

وبعضهم يبدأ بالحرف الذي هو أول الكلمة ويراعي في الكلمة الحروف

الهجائية التي تأتي بعد أول حرف فيها، فإذا انتهى منها عاد إلى الحروف التي

تأتي هجائياً قبل أول حرف في هذه الكلمة، كصنيع ابن فارس في مقاييس اللغة.

وحاجة الباحث في الفقه والأصول مثلاً لكتب اللغة لا تنكر، فالمعنى اللغوي لكثير من الألفاظ، ووجوه استنباط الأحكام لا تُدرك إلا بمعرفة اللغة، بل إن اللغة أساس من الأسس التي استمد منها أصول الفقه مادته.

ثالثاً: فهارس القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف:

وتختلف في مناهجها:

فمنها ما يفهرس بحسب اللفظ، فيرتبها حسب ذلك ترتيباً هجائياً، كالمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، وضعه ليف من المستشرقين.

ومنها ما يفهرس بحسب الموضوعات، كتفصيل آيات القرآن الحكيم للمستشرق الفرنسي جول لابوم، وجامع الأصول لابن الأثير، وتيسير جامع الأصول لابن الدبيع.

رابعاً: الكتب الأساسية في علوم القرآن:

وتختلف في مناهجها:

ففي التفسير قد يكون التفسير بالأثر، وقد يكون بالرأي. وقد يكون مهتماً بالأحكام الشرعية، وقد يكون مهتماً بالنكات البلاغية.

وقد يكون التفسير وفق مذهب معين، كمصادر التفسير عند المعتزلة، أو عند الإباضية، أو عند الإمامية الاثني عشرية.

وكذلك تختلف المناهج في مصادر أصول التفسير، وفي مصادر علم القراءات، وفي مصادر تراجم المفسرين، وفي مصادر طبقات القراء.

وحاجة الباحث في الفقه والأصول مثلاً لكتب علوم القرآن لا تُنكر،
ففيها بيان للمراد بلفظ أو عبارة، وفيها بيان للحكم الشرعي المستفاد من
الآية، وفيها بيان لأسرار التعبير القرآني، وفيها تراجم للأعلام من المفسرين
والقراء.

خامساً: الكتب الأساسية في الحديث وعلومه:

وتختلف في مناهجها:

ففي الحديث ما هو مدوّن بحسب الموضوعات، وما هو مدوّن بحسب
المسانيد.

ومنها ما هو محكوم عليه، ومنها ما تُرك الحكم عليه.

ومنها ما هو مؤلف في مشكل الحديث، ومنها ما هو مؤلف في غريبه،
ومنها ما هو مؤلف في الموضوعات.

ومنها ما هو مؤلف للجمع بين كتب حديث متعددة.

وهكذا تختلف المناهج أيضاً في مصادر شروح الحديث، وفي مصادر
أصول الحديث، وفي مصادر تراجم الرواة والمحدثين.

وحاجة الباحث في الفقه والأصول مثلاً لكتب الحديث وعلومه لا تُنكر،
ففيها الاستدلال بحديث على حكم شرعي، والتخريج له، والحكم عليه،
وفيها بيان للمراد بلفظ أو عبارة في حديث، وفيها تراجم للأعلام عن الرواة
والمحدثين.

سادساً: الكتب الأساسية في الفقه وعلومه:

وتختلف في مناهجها:

ففي مصادر الفقه ما هو مقارن بالمذاهب الفقهية المختلفة، وفيها ما هو مختص بمذهب معين .

وفيها ما هو عام لجميع أبواب الفقه وموضوعاته، وفيها ما هو خاص بموضوع أو موضوعات معينة .

وفيها ما هو مقرون بالأدلة والمناقشات والترجيح، وفيها ما هو مجرد عن ذلك .

وهكذا تختلف المناهج أيضاً في مصادر أصول الفقه، وفي مصادر القواعد الفقهية .

سابعاً: الكتب الأساسية في العقيدة:

وتختلف في مناهجها:

فمنها ما هو مؤلف لبيان عقيدة السلف، ومنها ما هو مؤلف في عقيدة غير السلف كالأشعرية والمعتزلة، ومنها ما هو مؤلف لبيان العقيدة على المذاهب المختلفة، ومنها ما هو مؤلف لبيان الفرق، ومنها ما هو مؤلف للرد على الفرق المخالفة للسلف، ومنها ما هو مؤلف في تراجم الأعلام من أصحاب هذه العقائد .

وحاجة الباحث في الفقه والأصول مثلاً لكتب العقيدة لا تنكر؛ ذلك أن كثيراً من القواعد الأصولية مبنية على العقيدة، وكثير من الخلاف بين الأصوليين في كثير من المسائل منشؤه خلافهم في العقيدة .

ويكفي مؤيداً لذلك أن علم الكلام أساس من الأسس التي استمد منها أصول الفقه مادته .

ومن المعلوم أن حاجة الفقيه في هذا مثل حاجة الأصولي؛ لأنه المستثمر للأحكام التي قد يكون الخلاف فيها منشؤه الخلاف في العقيدة.

ثامناً: الكتب الأساسية في التراجم:

وتختلف في مناهجها:

فمنها ما هو مؤلف في تراجم أعلام المسلمين وغيرهم، ومنها ما هو خاص بالمسلمين.

ومنها ما هو مؤلف في تراجم أعلام المسلمين عامة، ومنها ما هو مؤلف في تراجم أعلام زمن معين، أو في تراجم أعلام مكان معين، أو في تراجم فئة معينة، أو في تراجم أعلام مذهب معين.

وحاجة الباحث في الفقه والأصول مثلاً لكتب التراجم لا تنكر، فبها يستطيع أن يترجم لما ورد في بحثه من أعلام، وبها يستطيع معرفة المتقدم والمتأخر من المؤلفين، ويستنتج بذلك استفادة المتأخر من المتقدم في بعض المسائل، ويتلافى التكرار في الأفكار والمعلومات التي سببها نقل المتأخر من المتقدم، ويستفيد معرفة التطور العلمي لبعض المشكلات التي تابعت الجهود من العلماء في مختلف الأزمان في حلها، ويستطيع معرفة وجوه التعديل أو التجريح لبعض الأعلام مما له أثر في نصره رأي أو تضعيفه.

المبحث السابع

صفات الباحث

الباحث : هو الذي يقوم على كاهله اختيار المشكلة ، والتتبع لمادتها ،
ودراسة ذلك ، وفق منهج معين ؛ لتحقيق هدف معين .

فالباحث إذن أساس في قيام البحث ، فلا بحث بدون باحث .

وإذا كان الأمر كذلك ، فهناك صفات ينبغي توافرها فيه ، ومنها ما يأتي :

١- الميل والرغبة في القيام بالبحث العلمي بصفة عامة ، وفي الموضوع الذي
اختاره بصفة خاصة : فليس كل واحد يرغب في القيام بالبحث وإن كان عالماً ،
وليس كل واحد يرغب في بحث أي موضوع ، بل بعض الباحثين يرغب في
بحث موضوعات معينة ، وبعضهم يرغب في بحث موضوعات أخرى .

ولذا ينبغي عليه أن يسأل نفسه أولاً : هل أنا أحب القيام بالبحث
العلمي؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي فمن الخير له ألا يقحم نفسه في ميدان لا
يرغبه ولا يميل إليه .

وإذا كانت الإجابة بالإيجاب ، فعليه أن يسأل نفسه : هل أحب هذا
الموضوع المعين وأجد في نفسي الرغبة في القيام ببحثه؟ فإن كانت الإجابة
بالنفي ، فليتركه وليبحث عن غيره .

وإن كان الإجابة بالإيجاب ، فلينتقل إلى الأسئلة الأخرى التي ذكرناها
سابقاً في اختيار الموضوع ، وذلك لضمان سلامة اختياره .

٢- العلم والمعرفة وكثرة الاطلاع والقراءة الواسعة : فالباحث ينبغي أن
يكون عنده علم ومعرفة سابقان في مجال تخصصه ؛ كي يبني على ذلك

دراسته اللاحقة في هذا الموضوع، وكثرة الاطلاع والقراءة الواسعة من أهم الصفات التي ينبغي أن يتحلى بها الباحث؛ إذ هي المنهل الغزير الذي يروي غليل الباحث ويوسع آفاق معرفته ويعمقها، ولهذا كان من الواجب على الباحث ألا يترك كتاباً أو بحثاً أو غيرهما تناول موضوعه أو جانباً من موضوعه إلا أطلع عليه وقرأه^(١).

٣- المقدرة على البحث فطرة، واكتساباً:

أما الفطرة، فإن البحث موهبة فنية تُمنح لبعض الناس ولا تُمنح لآخرين، فكم من عالم ضليع، لكن ليس عنده موهبة البحث، وكم من شخص يملك ناصية المنهج في جمع المادة وترتيبها لكن المقدرة الفطرية على البحث عنده دون المستوى المطلوب.

والمقدرة الفطرية على البحث تعني القدرة على فهم الحقائق وتفسيرها باستقلال تام.

وأما المقدرة الكسبية، فتعني الإلمام بطرق البحث العلمي عن طريق الدراسة والتجربة، ابتداء بوضع خطة منظمة للبحث، وجمع للمادة العلمية، وتصنيف وترتيب لها، وصياغة لها في مرحلة الكتابة^(٢).

(١) ينظر محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١٠٦، عناية: المصدر السابق، ص ٢٢١.

(٢) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٠-١١، عناية: المصدر السابق، ص ٢٢٢.

٤- الدقة، والتنظيم: فلا بد للباحث أن يكون دقيقاً في عمله، منظماً فيه، شبهه في ذلك شبه المهندس في تنظيم بناء، فينظم بحثه في خطته، ومنهجه، وحواشيه، وفهارسه، وأسلوبه، وطباعته، وتجليده^(١).

٥- الصبر والدأب: ذلك أن البحث عمل شاق ذهنياً وجسماً ومالاً، وبه عقبات ومشكلات، ويحتاج إلى وقت طويل يتفرغ فيه الباحث للبحث، وينقطع عن الناس وعن الشواغل الأخرى، ليحقق ما هو مقصود من هذا البحث، فلا بد للباحث من أن يتحلّى بالصبر والجلد والمثابرة والدأب، حتى تتحقق له السيطرة على البحث من جميع الوجوه، وحتى يؤدي البحث ثماره المرجوة منه^(٢).

٦- التأنى: ذلك أن البحث يقصد به تأسيس أحكام صحيحة، والوصول إلى نتائج جازمة، والبحث أياً كان به عقبات ومشكلات، وليس تذليلها والوصول إلى حلها بالأمر الهين؛ لهذا كان لابد للباحث من التأنى وعدم التسرع؛ ليتسنى له تذليل العقبات وحل المشكلات، ويصل بالبحث إلى المقصود منه، من تأسيس أحكام صحيحة، ومن نتائج جازمة^(٣).

(١) عجاج: المصدر السابق، ص ١٠٢، عناية: المصدر السابق، ص ٢٢١.

(٢) عناية: المصدر السابق، ص ٢٢٠، عبد الوهاب أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٢١-٢٢.

(٣) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٢١-٢٢.

٧- الإخلاص للبحث: وذلك بأن يكون الباحث متفانياً في سبيل الوصول ببحثه إلى أقصى ما يمكنه من درجات الشمول والجودة والإتقان في كل المراحل التي يمرّ بها، ولا يبخل في سبيل ذلك بمال ولا جهد ولا وقت^(١).

٨- الأمانة: وذلك بأن يكون الباحث أميناً في المادة العلمية، فلا يكتب شيئاً لغيره ويترك العزو إلى صاحبه، موهماً أنه لنفسه وليس لغيره، فإن هذا يعتبر سرقة علمية. ويكون أميناً في المادة العلمية بحيث يستوفيهما لجميع أجزاء الموضوع.

وكذلك ينبغي أن يكون أميناً في نقل النصوص من حيث صحة النقل، ومن حيث عزوها إلى أصحابها.

ويكون أميناً في الأفكار والآراء، من حيث إسنادها إلى أصحابها، ومن حيث التحقق من صحة ذلك.

ومن أجل هذا كان عزو الأفكار والآراء والنقول إلى أصحابها، وتدوين المصادر في الرسائل والبحوث العلمية أمراً مهماً في ارتفاع مستواها العلمي، وفي تقديرها عند ذوي الاختصاص.

وإهمال ذلك أو الإخلال به يعتبر خدشاً في أمانة الباحث، وغيباً في البحث^(٢).

وما لم تتحقق الأمانة في البحث، فلن يفيد الباحث بالمقصود من البحث، ولن يحقق البحث أهدافه، ولن يثق القراء بالباحث بعد ذلك.

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٢١، ٢٢.

(٢) ينظر عبد الوهاب أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٢١.

٩- الموهبة والذكاء : وذلك بالقدرة على التذكر للمعلومات ، والانتقاء للأفكار ، وعلى التأمل والتفكير والاستنباط ؛ كي يستطيع الوقوف على دقائق الأمور ، ويتعد عن الأخطاء التي قد يُسببها سوء الفهم^(١) .

١٠- الشك فيما وصل إليه من مادة علمية حتى يتحقق منه بالدراسة والفحص والتمحيص :

ذلك لأن بعض الآراء السابقة ، قد تبنى على استنتاج خاطئ أو أساس غير سليم ، فتكون هذه الآراء خاطئة ، وينتقل الخطأ إلى كل موضوع يبنى عليها . ولهذا كان على الباحث ألا يعتبر ما وصل إليه غيره من الأمور المسلّم بها ، وأنها حقائق لا يعترىها الشك ، ولا يعتورها الخطأ ، بل لأبَد من دراستها والتفكير فيها وفحصها وتمحيصها ، فيعتمد منها ما قام على أساس سليم ، ويردّ غيره^(٢) .

١١- الموضوعية في البحث : بحيث يكون رائده البحث عن الحق بما يقود إليه من دليل ، وإثباته وإن خالف ميله وهواه ، والبعد عن المبالغة والهوى والتحيز^(٣) .

١٢- التزام أدب البحث ، باحترام الآخرين وآرائهم ، وبالتواضع : فلا يؤدي به الأمر إلى الخطّ من آراء الآخرين ، أو النيل من شخصياتهم ، وإن كان على صواب فيما ينقد أو يعرض .

(١) ينظر محمد عجّاج : المصدر السابق ، ص ١٠١ ، عناية : المصدر السابق ، ص ٢٢١ .

(٢) ينظر محمد عجّاج : المصدر السابق ، ص ١٠٢ ، ١١٦ ، شلبي : المصدر السابق ، ص ١٢ .

(٣) ينظر أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ٢٢ ، محمد عجّاج : المصدر السابق ، ص ١٠٢ ، عناية :

المصدر السابق ، ص ٢٢٠ .

ولا يؤدي به الغرور العلمي إلى التعالي بما وصل إليه ، وإن أدى بحثه إلى كشف لم يسبق إليه ، أو إلى نتائج مفيدة . ذلك لأن الغاية من البحث الوصول إلى الحقيقة ، وإضافة المزيد من المعارف إلى تراث الإنسانية ، فيجب أن تتم هذه الغاية بعيدة عن كل ما يشينها ويشوّهها ، ولا شك أن الخط من آراء الآخرين ، أو النيل من شخصياتهم ، أو الغرور العلمي مما يشين البحث ويشوّهه ، ويحطُّ من مكانته وقوته ، وينقّر القارئ من مطالعته^(١) .

١٣- ظهور شخصية الباحث من خلال بحثه : وذلك بالأيسلّم بكل ما وصل إليه من مادة علمية حتى يتحقق منه بالدراسة والفحص والتمحيص . كما تظهر شخصية الباحث بمناقشة ما يورده من أدلة وحجج ، ونصرة القوي منها ، ودحض الضعيف والباطل .

كما تظهر شخصيته في إبداء رأيه في المقام المناسب .

إلى غير ذلك من مواطن ظهور شخصية الباحث من خلال بحثه^(٢) .

١٤- الأصالة العلمية : وذلك بالقدرة على عرض الأفكار والمعلومات بطريقة صحيحة ، وبتنسيق جيّد ، وبالقدرة على الحكم على الأشياء ببصيرة نافذة ، وبالقدرة على الإضافة والإبداع .

فإن هذه الصفات إذا تحققت في الباحث استطاع أن يخرج بحثاً تتوافر فيه غايات البحث العلمي التي تبعث القراء على الاحتفاء به وقراءته^(٣) .

١٥- عدم تكرار الأفكار في موضع أو مواضع متعددة : ذلك أن المقصود

(١) محمد عجاج : المصدر السابق ، ص ١٠٢ ، ١١٦ .

(٢) محمد عجاج : المصدر السابق ، ص ١١٦ .

(٣) ينظر عناية : المصدر السابق ، ص ٢٢٢ ، أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ٢٢ .

بالبحث الوصول إلى دراسة واعية، ونتائج مبنية على قواعد راسخة، ويكفي في ذلك ذكر الفكرة مرة واحدة؛ للوصول إلى تلك الدراسة والنتائج.

وليس تكرار الأفكار إلاّ مظهراً من مظاهر الفوضى الفكرية وعدم الالتزام بالمنهج العلمي السليم، وإلاّ مظهراً من مظاهر حب خروج البحث بحجم أكبر مما يقتضيه مضمونه.

١٦- العناية بالأسلوب: وذلك بأن يعرض الباحث بحثه بأسلوب علمي، قوامه اللفظ الواضح، والعبارة المشرقة، والسبك الحسن، مع التزام في ذلك باللغة العربية لفظاً ومعنى ونحواً^(١).

فالعناية بالأسلوب الذي يخرج به البحث، تبعث القراء على الاحتفاء به وقراءته.

١٧- خدمة نصوص الرسالة من جميع الوجوه التي تحتاج إلى خدمة: وذلك كشرح ما يحتاج إلى شرح، وتخريج ما يحتاج إلى تخريج من أحاديث أو آثار أو أشعار ونحو ذلك، والتعريف بما يحتاج إلى تعريف من أعلام أو أمكنة أو قبائل، ونحو ذلك.

١٨- العناية بحُسن العزو إلى المصادر: إذ في حُسن العزو دليلٌ على مهارة الباحث، ورفع للبس عن القارئ بما قد يجلبه فوضى العزو من إيهام.

١٩- وضع علامات الترقيم، مع العناية التامة بوضع العلامة في مكانها

(١) ينظر محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٧، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٢٢، عناية: المصدر السابق، ص ٢٢٢.

المتعارف عليه: إذ في ذلك إعانة على فهم المعنى المقصود، ورفع اللوهم أو اللبس عن القارئ.

٢٠- القراءة الواعية لكل فصل أو مبحث انتهى منه؛ لتصحيح ما قد يقع من خطأ، وتلافي ما قد يقع من نقص، وإعادة ترتيب ما قد ندَّ عن الذهن ترتيبه على الوجه الصحيح، وإعادة صياغة عبارة توقع في لبس، والتأكد من صحة الحواشي بمقابلتها على الجذاذات، خشية الالتباس في العزو، أو الخطأ في أرقام صفحات المصادر وأجزائها^(١).

(١) ينظر محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٧.

المبحث الثامن

الإشراف على البحث

معنى الإشراف في اللغة والمراد به هنا:

الإشراف في اللغة يقوم على ثلاثة حروف أصول هي: الشين والراء والفاء، وهي كما يقول ابن فارس^(١): «أشرف يدل على علو وارتفاع، فالشرف العلو، والشريف الرجل العالي . . . والمشرف (بفتح الميم) المكان تشرف عليه وتعلوه».

و«شرف شرفاً: علا في دين أو دنيا . . . أشرف عليه: اطلع من فوق»^(٢).

«والمشرف من الأماكن: العالي والمطلّ على غيره»^(٣).

والمراد بالإشراف هنا: مراقبة الأستاذ ومتابعته للبحث الذي يقوم به الطالب في جميع المراحل التي يمرّ بها هذا البحث حتى يكتمل ويُقدّم للمناقشة.

وأركان الإشراف هي: الأستاذ المشرف، والطالب الذي يشرف عليه الأستاذ، والبحث الذي هو محلّ الإشراف.

ما يشترط في المشرف:

بعض الجامعات إنما تشترط في المشرف أن يكون ذا قدرة علمية عالية، متخصصاً في الحقل الذي فيه موضوع البحث، متعمقاً فيه، ذا صلة علمية بموضوع البحث، ولا تشترط ما يحمله من لقب علمي ككونه أستاذاً، أو أستاذاً مشاركاً، أو أستاذاً مساعداً، بل لا تشترط أن يكون حاصلًا على شهادة عليا كالدكتوراه ما دام معروفاً بأصالة ما يجريه من بحوث علمية.

(١) مقاييس اللغة، ٢٦٣/٣، مادة (شرف).

(٢) الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ١٥٧/٣-١٥٨، مادة (الشرف).

(٣) المنجد، ص ٣٩٥-٣٩٦، مادة (شرف).

وبعض الجامعات تشترط في المشرف أن يكون حاصلاً على درجة «الدكتوراه» في الحقل الذي فيه موضوع البحث، وأن يكون لقبه العلمي أستاذاً أو أستاذاً مشاركاً. وإن كان لقبه العلمي أستاذاً مساعداً فلا يحق له الإشراف إلا بعد أن يمضي خبرة في التدريس الجامعي لا تقل عن ثلاث سنوات^(١).

وضماماً لتكريس المشرف جهوده في الإشراف على البحث، وتحقيقاً للفائدة التي تعود على البحث والباحث من خلال إشراف المشرف، وخشية من تفرق جهوده على البحوث الكثيرة وضعت بعض الجامعات نظاماً يحدد نصاب المشرف في الرسائل التي يشرف عليها، وذلك بأربع رسائل فقط، ولا يجوز تجاوز هذا العدد إلا بوحدة أو اثنتين فقط لسبب وجيه يصدر به موافقة على هذه الزيادة من مجلس الجامعة.

كما نصت بعض أنظمة الجامعات على أن يكون المشرف على الرسالة واحداً، إلا إذا اقتضى موضوع الرسالة أن يكون عليها مشرفان، كما لو كان الموضوع ذا جانبين: جانب شرعي وجانب قانوني، أو جانب شرعي وجانب اقتصادي، أو جانب فقهي وجانب أصولي.

الذي يختار الأستاذ المشرف:

الذي يختار الأستاذ المشرف هو القسم الذي يتبعه الطالب، ثم يعرض ذلك على مجلس الكلية للموافقة عليه.

(١) ينظر في هذا شلبي: المصدر السابق، ص ٢٠، غازي عناية: المصدر السابق، ص ١٦٣، ١٦٤.

متى تبدأ العلاقة بين الطالب والمُشرف، ومتى يبدأ دور المُشرف:

في بعض الجامعات لا تبدأ العلاقة بين الطالب والمُشرف إلا بعد اختيار مجلس القسم له مشرفاً على الطالب، وبعد موافقة مجلس الكلية على هذا الاختيار وتعميده رسمياً بقرار مجلس الكلية.

وبعد تبليغه بهذا القرار تبدأ العلاقة بينه وبين الطالب ويبدأ دوره في الإشراف.

وفي بعض الجامعات تبدأ العلاقة بين الطالب والأستاذ قبل أن يُعيّن الأستاذ للإشراف، فالعمل الذي يقوم به القسم ومجلس الكلية هو في الواقع تقرير لشيء حاصل.

وعلى هذا فإن دور الأستاذ المُشرف يبدأ مبكراً، فعقب اقتراح الطالب موضوع البحث يرشده الأستاذ المُشرف إلى الظروف المحيطة بهذا الموضوع، فقد يكون بحث من قبل على النحو الذي يقترحه الطالب، وقد يكون موضوعاً لا يستأهل المجهود الذي سيبدل فيه لجفاهه وعدم إفادته، وقد يكون من الموضوعات التي تحتاج للغات لا يعرفها الطالب، إلى غير ذلك من الأسباب التي تدعو إلى صرف النظر عن البحث في هذا الموضوع.

واختيار الموضوع هو في الحقيقة مهمة الطالب، ولكن لا مانع أن يوجهه الأستاذ المُشرف ويقترح عليه حتى يتمكن من اختيار موضوعه^(١).

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٩، ٢٠.

صلاحيات المشرف:

تختلف أنظمة الجامعات في الصلاحيات التي تمنحها للمشرف .
فبعض الجامعات تضع في لوائحها التنفيذية صلاحيات للمشرف لا يتعداها، وتعين مقدار سلطته التي لا يمكن أن يتجاوزها .

فصلاحياته - مثلاً - في تحديد نوع صلته بالطالب ، وطريق مقابلته له ، ونوع المنهج الذي يتبعه في البحث ، وفيما يكتبه من تقارير عنه في ضوء انطباعاته عنه من خلال عمله في البحث ، وفي تقدير ما يرى أنه بحاجة إليه من رحلات علمية أو تمديد للمدة التي يحتاج إليها لإنجاز بحثه في حدود ما تجيزه اللائحة التنفيذية للجامعة .

أما بعض الجامعات فتعطي المشرف من الصلاحيات ما هو أوسع من ذلك ، حيث تترك زمام الأمر - إلى حد كبير - للأستاذ المشرف .

فهو - إلى جانب الصلاحيات السابقة - الذي يقابل الطالب ويقرر مستواه ومدى صلاحيته ، وتقريره مقبول دائماً .

ومن أمثلة ذلك أن له صلاحية في أن يقدّر أن صلاحية الطالب لتحضير رسالة الماجستير تتوقف على نجاحه في امتحان مواد يحددها له ، مما ليس من المواد الموجودة في الخطة الدراسية لمرحلة الماجستير .

وله تغيير رأيه في هذا الطالب نفسه - بعد أن يتبين له عدم حاجته إلى الامتحان في هذه المواد - فيقرر صلاحيته لتحضير رسالة الماجستير بدون الامتحان في هذه المواد .

بل للمشرف أن يقرر صلاحية هذا الطالب نفسه للتحضير لرسالة الدكتوراه، إذا تبين له أن مستواه يرقى إلى ذلك، فلا يحتاج حينئذ للتحضير لرسالة الماجستير.

كما أن للمشرف صلاحية في أن يقرر أن صلاحية الطالب لتحضير رسالة الدكتوراه تتوقف على نجاحه في امتحان مواد يحددها له^(١).

صلة الطالب بالمشرف:

إذا تمَّ تعيين الأستاذ مشرفاً على الطالب، كان من واجب الطالب أن يظل على صلة به، ويتقيّد بالمواعيد التي يحددها له، ويقدم له نتيجة أبحاثه وقرائنه من حين لآخر، ليظل الأستاذ المشرف على علم تامّ بالخطوات التي يخطوها الطالب، ويعرف تماماً مدى التقدم والتطور الذي يحصل عليه، وعلى الطالب أن يحافظ على تقديم ما يجب تقديمه من الواجبات دون تأخير ولا مبالغة^(٢).

والطالب الذي يقابل أستاذه من حين لآخر، ويتعاون معه في سبيل تحقيق معنى الإشراف يستفيد جداً من خبرة أستاذه وتوجيهه، ثم يدرك إلى أي حدّ خطأ، لأنه ينهي العمل نقطة نقطة بإشراف أستاذه.

وهذا الوضع يريح الأستاذ أيضاً؛ لأنه يسهل عليه الاطلاع على ما قام به الطالب، فيكون في النهاية لا يحتاج إلا إلى نظرة سريعة إلى الرسالة؛ لأنه

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٩.

(٢) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٢١، ثريا ملحق: المصدر السابق، ص ٦٧.

يعرف دقائقها وقد مرّت عليه كلها، وأبدى فيها ما شاء من نقد وتوجيه كان ينفذ أولاً بأول^(١).

وتختلف الجامعات بل الكليات بل الأساتذة المشرفون في كلية واحدة في طريقة الصلة بين الطالب والمشرف.

فبعض المشرفين ينظم مقابلة أسبوعية للطالب تطول وتقصّر حسب الموضوع المعروض والنقاش الذي يدور حوله^(٢).

وبعض المشرفين ينظم المقابلة حسب حاجة الطالب أو البحث، دون تقييد بموعد أسبوعي معين.

وبعض المشرفين يكتفي في الصلة بينه وبين الطالب بأن يقدم له الطالب من البحث باباً باباً، أو فصلاً فصلاً، فيقرأه ويضع ملحوظاته عليه ويسلم ذلك للطالب، لينظر في الملحوظات ويعدل في البحث على ضوءها، وإن احتاج الطالب في شأن بعض هذه الملحوظات إلى مقابلة للمشرف للاستيضاح أو المناقشة حولها، عين المشرف له هذا المقابلة.

ولا شك أن تنظيم المقابلة الأسبوعية أكثر فائدة للطالب وأضمن نجاحاً له في حياته البحثية.

ما يجب على المشرف:

الإشراف من المشرف محبة وتقدير، وجهد وعطاء، ورغبة في بذل العلم والخبرة، وتوجيه وإرشاد، وصبر وأناة، ونقد نزيه بناء، وتكوين للشخصية

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٢١-٢٢.

(٢) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٢١.

العلمية التي لها أن تقف عند رأيها حتى مع المشرف إذا ظهر لها أنه هو الصواب .

ومن هنا يجب أن تقوم بين الأستاذ المشرف والطالب صلة فيها الكثير من اللطف والحزم، والمحبة والتقدير، والرغبة في نشر العلم والخبرة، وفيها التوجيه والإرشاد للطالب وزرع الثقة فيه بنفسه، وفيها سعة الصدر وطول الصبر على ما يريد الطالب، وما يواجهه من مشكلات في بحثه، وفيها المناقشة الحرة والنقد النزيه البناء، الذي يدفع الطالب إلى التقصي الدقيق والتفكير الحر .

ولا شك أن هذا يساعد الطالب على حب النظام، والمحافظة عليه، والمثابرة على العمل، وعدم الملل والكلل، وعلى الحصول على النتيجة المتوخاة من الإشراف الصحيح^(١) .

وقيام المشرف بهذه الواجبات له أثر كبير في نفس الطالب «لأن الأستاذ الذي استطاع أن يكتسب ثقة الطالب واحترامه، يقوم بدور المشرف منزهاً عن كل هوى، متجرداً من كل غاية؛ لكي تقوم بينه وبين الطالب الباحث علاقة طيبة، وصلة حميمة، واحترام متبادل، واجتماعات منظمة تعقد بينهما؛ للمدرسة والمباحثة والمناقشة»^(٢) .

وكما أنه لا ينبغي أن يصدر من الأستاذ المشرف من النقد إلا ما هو بناءً نزيه بعيداً عن السخرية من عمل الطالب مهما كان عليه عمله من نقص، فإنه لا

(١) ينظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ٦٣-٦٤، ٦٥ .

(٢) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ٦٤-٦٥ .

ينبغي أن يقف من بحث الطالب موقفاً سليماً دون أن ينبهه إلى ما فيه من خطأ أو ضعف أو نقص .

كما أنه لا ينبغي له فرض آرائه الشخصية على الطالب مهما كانت مصيبة في نظره^(١)، ولا ينبغي له أن يضطر الطالب إلى تغيير آرائه ما دام مقتنعاً بصوابها .

بل لا ينبغي للمشرف أن يحاول إخراج الرسالة قريبة من فكره وعلمه وأسلوبه بإجاء الطالب إلى سلوك هذا المسلك وتسديد المشرف له للوصول إلى هذا المقصد، فإن «من العدالة ألا يخرج الأستاذ المشرف الرسائل التي يشرف عليها مصبوغة بروحه وعلمه، بل يجب أن تصبغ بروح الطالب وعلمه، حتى يمكن التفاوت العادل بين الرسائل التي يعدها طلاب متعددون متفاوتو المواهب تحت إشراف أستاذ واحد»^(٢).

أما من جهة ما يجب على الأستاذ المشرف من حيث قراءة ما كتبه الطالب في بحثه ووضع ما يراه من ملحوظات على ما كتبه؛ فإن ذلك يختلف باختلاف المنهج الذي يتبعه المشرف في هذا المجال .

فمن المشرفين من يترك الطالب يكتب في بحثه حتى يكمله، ثم يتسلمه منه دفعة واحدة، فيقرأه كله، أو يخصص وقتاً يجتمع فيه مع الطالب ليقرأ عليه بحثه، ويبيدي المشرف ملحوظاته من خلال هذه القراءة .

ومن المشرفين من لا يترك الطالب يكتب في بحثه حتى يكمله، بل يطلب

(١) ينظر ثريا ملحس : المصدر السابق، ص ٦٥ .

(٢) شلبي : المصدر السابق، ص ٢٢ .

(٣) ينظر ثريا ملحس : المصدر السابق، ص ٦٧ .

منه أن يسلم له البحث جزءً جزءاً، كلما انتهى من باب أو فصل سلمه له وقرأه، أو خصص وقتاً يجتمع فيه مع الطالب لقراءته وإبداء الملحوظات عليه وإجراء المناقشة في كل ما يحتاج إلى مناقشة، وهكذا حتى تنتهي الرسالة.

ولاشك أن طريقة تجزئة البحث في تسليمه للمشرف أكثر راحة للأستاذ المشرف، وأدعى للاطلاع المتعمق على ما كتبه الطالب، وأكثر فائدة للبحث، وأضمن نجاحاً للطالب في حياته البحثية^(١).

ومما يجب على المشرف أن يُقدّم للقسم المختص تقريرين في السنة عن الطالب المسجل رسالة الدكتوراه، وثلاثة تقارير عن الطالب المسجل رسالة الماجستير، ويبين في التقرير ما أنجزه الطالب من عمل، وما حصل بينه وبينه من مقابلات، ورأيه في مدى تقدمه في رسالته، وما يحتاجه لإنجاز رسالته من رحلات علمية ونحوها.

ما يجب على الطالب:

يجب على الطالب أن يعدّ العدة لموضوعه، ويبذل جهده في معالجته، ويتسلح بالأمانة والنظام والمثابرة على العمل، ويكون لديه خطة واضحة، وهدف واضح قبل أن يباشر الاتصال بالمشرف.

كما يجب عليه أن يتعاون مع المشرف « ليسهل على المشرف الاطلاع على ما يقوم به، فيتقيد بالمواعيد التي يعينها المشرف، ويحافظ على تقديم ما يجب تقديمه من الواجبات دون تأخير ولا ممانعة»^(٢).

(١) ينظر ثريا مجلس: المصدر السابق، ص ٦٧.

(٢) ثريا مجلس: المصدر السابق، ص ٦٦-٦٧.

كما أن على الطالب ألا يخاف من قلة معلوماته عن الموضوع؛ لأن المعرفة تزداد وتتسع بالمطالعات والقراءات والتدوين والرغبة المستمرة في البحث. كما أن على الطالب أن يتلقى من مشرفه النقد بصدر رحب ورغبة في الحصول على الحقائق^(١).

ويجب على الطالب أن يقدم للقسم المختص تقريرين في السنة عن رسالته إذا كانت للدكتوراه، وثلاثة تقارير إذا كانت للماجستير، يبين في التقرير ما أنجزه من عمل وما حصل بينه وبين مشرفه من مقابلات، ورأيه في مدى تقدمه في رسالته، وما يواجهه من صعوبات.

الرسالة مسئولية الطالب وحده:

الأستاذ المشرف وإن كان معهوداً إليه الإشراف على الطالب وما يقوم به من عمل، إلا أن دوره هو المتابعة والتوجيه والتصويب إذا وقع الطالب في خطأ، ولكنه غير مسئول عن رسالة الطالب، بل «الطالب وحده هو المسئول عن رسالته، ولا يظن أن أستاذه يشاركه أية مسؤولية، كما لا ينتظر أن يدافع عنه أستاذه عند نقاش نقطة ما ولو أقرها الأستاذ عند التحضير، فالأستاذ المشرف يفرق تماماً بين كونه مشرفاً وبين كونه ممتحناً»^(١).

بل قد تشترط لجنة المناقشة في حصول الطالب على نجاحه في رسالته التي نوقش فيها تعديلاً لا يتم منحه الدرجة العلمية إلا بعد تنفيذه، مع أن الأستاذ المشرف من بين المناقشين، وكان من قبل قد قدم تقريراً بصلاحيته للمناقشة.

(١) ينظر ثرياً ملحق: المصدر السابق ص ٦٦، ٦٧.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ٢٢، وانظر ثرياً ملحق: المصدر السابق، ص ٦٧.

ومن هنا لا يجوز للطالب في حال تعثره أو وقوع عقبات أمامه أو عدم نجاحه أن يلقي اللوم على عاتق الأستاذ المشرف ليتخلص من المسؤولية^(١).

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٢٢، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ٦٥.

المبحث التاسع

مادة البحث

معنى مادة البحث في اللغة:

المادة: تقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الميم والداد المشددة، وهي كما يقول ابن فارس^(١): «أصل واحد يدل على جرّ شيء في طول، واتصال شيء بشيء في استطالة».

والمدّ السيل وارتفاع النهار^(٢).

فالمادة إذن: الزيادة المتصلة^(٣).

ولهذا يقول ابن فارس^(٤): «مده نهر آخر: أي زاد فيه وواصله، فأطال مدته . . . والمداد ما يُكتب به؛ لأنه يُمدّ بالماء. ومددت الدواء وأمددتها والمدّة: استمدادك من الدواء مدّة بقلمك».

ويقول الفيروز آبادي^(٥): «المدّ . . . الاستمداد من الدواء . . . ومدّ زيد القوم صار لهم مداداً. والمادة الزيادة المتصلة».

أما البحث فهو يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الباء والحاء والثاء، وهي كما يقول ابن فارس^(٦): «أصل واحد يدل على إثارة الشيء».

فالبُحْثُ إذن: يعني الطلب والتفتيش والتتبع والتحري.

(١) مقاييس اللغة، ٢٦٩/٥، مادة (مدّ).

(٢) الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ٣٣٦/١، مادة (المدّ).

(٣) الفيروز آبادي: المصدر السابق، ٣٣٧/١، مادة (المدّ).

(٤) مقاييس اللغة، ٢٦٩/٥، مادة (مدّ).

(٥) القاموس المحيط، ٣٣٦-٣٣٧/١، مادة (المدّ).

(٦) مقاييس اللغة، ٢٠٤/١، مادة (بحث).

معنى مادة البحث اصطلاحاً:

مادة البحث اصطلاحاً : هي المعلومات الناتجة عن تتبع وتقصُّ واختيار سليم لها؛ ليقوم عليها - بعد دراستها وفق منهج معين - موضوع يتحقق به هدف معين .

جمع مادة البحث:

إن جمع مادة البحث لا تقل أهميته عن الأهمية الي ذكرناها للتخطيط للبحث ولإعداد المصادر، بل إنها تفوق ذلك؛ وذلك لأن التخطيط وإعداد المصادر إنما قصد بهما الاهتداء للمادة العلمية لموضوع البحث وتيسير الوصول إلى جمعها، ثم إنَّ المادة العلمية هي التي يقوم عليها بنيان موضوع البحث، وبها تكتمل جوانبه، ومنها تظهر ثماره، وجمعها وسيلة ضرورية لقيام البناء واكتمال الجوانب، فكما أن أي مشروع عمراني أو صناعي أو زراعي أو غير ذلك لا يمكن أن يقوم إلا بعد تحضير المواد التي يقوم عليها، فكذلك البحث لموضوع ما، لا يمكن قيامه إلا بعد تحضير مادته العلمية وجمعها .

ولا شك أن الجمع للمادة يأخذ جهداً مضمناً ووقتاً طويلاً، كما أن الجمع المنظم للمادة بعناية تامة، المبني علي اختيار سليم للمادة، يأخذ من الجهد والوقت شيئاً كثيراً، لكن عدم الجمع للمادة، أو عدم العناية بتنظيم الجمع وبالاختيار يأخذ أضعاف ذلك الجهد وذلك الوقت، علاوة على القصور في بعض الجوانب نتيجة عدم الإحاطة بالمادة المكتوبة في المصادر، وعلى عدم الانسجام التام فيما يكتبه الباحث نتيجة عدم وجود المادة أو بعضها بين يديه، مما يسبب له ارتباكاً في أسلوبه ناشئاً من محاولته وضع ما يعثر عليه من مادة بين حين وآخر في بحثه الذي قد صاغه .

وجمع المادة العلمية بمرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة الجمع التحضيري لتدوين المادة العلمية.

المرحلة الثانية: مرحلة الجمع التدويني للمادة العلمية.

وستكلم عن هاتين المرحلتين فيما يأتي:

المرحلة الأولى: مرحلة الجمع التحضيري لتدوين المادة العلمية:

هذه المرحلة تبدأ برجوع الباحث إلى المصادر التي سجلها في قائمة مصادر بحثه، وعليه أن يراعي في هذا الرجوع التصنيف والترتيب للمصادر اللذين ذكرناهما عند حديثنا عن إعداد قائمة المصادر، وذلك من حيث التصنيف العلمي والمذهبي للمصادر، ومن حيث الأقدمية لوفاء المؤلف.

قراءة المصادر:

يبدأ الباحث بارتياح المادة العلمية بقراءة مصادره مصدراً مصدراً، حسب التصنيف والترتيب اللذين ذكرناهما.

لكن هل يتبادر إلى الذهن أن القراءة سهلة بالقيود التي ذكرناها سابقاً من حيث شمول القراءة لجميع مصادر البحث، مع التعمق فيها، وتدوين المعلومات وتنظيمها؟

يظن البعض أن القراءة سهلة ما دامت الخطة قد وضعت، والمصادر قد أعدت.

والصواب أن القراءة عمل شاق إذا أخذت على وجه التعمق فيها، والتنظيم لها، وشمولها لكل المصادر.

وإذا كان الباحث مطلوباً منه أن يطلع على عدد كثير من الكتب التي تعتبر مصادر لبحثه، ومطلوباً منه أن يقرأ كثيراً، وألا يفوته مصدر له أهمية في موضوعه، وأن تكون قراءته متعمقة منظمة، إذا كان مطلوباً منه ذلك كله، فإنه يحتاج إلى أعوام كثيرة للعمل في بحثه.

وللتغلب على هذه المشكلة فإن هناك نصائح تقدم للباحث عند القراءة:

١- ألا يقرأ وهو مجهد ذهنياً أو جسماً.

٢- أن ينظم أوقات القراءة.

٣- ألا يقرأ في الأوقات غير المناسبة، كالأوقات المخصصة للعبادة، أو للعمل، أو للنشاط المنزلي، أو للطعام، أو للراحة.

٤- أن يكون حاذقاً في تقويم المصادر التي بين يديه، إما بمعرفته السابقة عنها، أو بالقراءة السريعة لموضوعاتها أو مقدماتها، فيعرف بذلك قيمتها من حيث الأهم منها والمهم، ومن حيث الاعتماد عليها ونقل ما فيها، أو عدم ذلك.

٥- أن يستعين في ارتياد المادة العلمية التي سيقروها بالفهارس المتنوعة التي تكشف ما في المصدر من محتوى، وأما ما كان من المصادر ليس له فهارس تكشف ما فيه، أو ما كان منها يشتمل على معلومات توجد في غير مظانها ولم يفهرس بعد، فيقروها الباحث قراءة سريعة لارتياح ما فيه من مادة علمية؛ وذلك كالكتب القديمة؛ حيث لم يكن فن الكتابة قد تطور إلى ما هو عليه الآن، إذ كان المؤلفون القدامى يستطردون لأدنى ملابسة، وكثيراً ما يعثر القارئ في الكتب القديمة على معلومات مهمة في غير مظانها. وهذا ما يدعو إلى الحاجة الملحة لفهرسة الكتب القديمة فهرسة شاملة متنوعة فنية، تعين على

الاستفادة من هذه الكتب، كما حصلت في الكتب التي فهرسها بعض المستشرقين وبعض الباحثين المسلمين.

٦- ألا يستطرد في قراءة أمور لا تتصل بموضوعه من المصدر الذي بين يديه^(١).

القراءة الفاحصة المحدّدة:

بعد أن ينتهي الباحث من المصدر ارتياداً للمادة العلمية المتصلة بموضوعه، يعود ليقرأ هذه المادة في هذا المصدر قراءة فاحصة محدّدة: فاحصة للقيمة العلمية لهذه المعلومة ولتحديد عنوان لها، وقراءة محدّدة لابتدائها وانتهائها.

ثم يضع هذه المعلومة بين قوسين بقلم الرصاص تمهيداً لتدوينها فيما بعد في الجذاذة أو الورقة الموضوعية في الملف، كما سيأتي بحث ذلك مفصلاً.

ويستصحب معه أوراقاً أو ملفاً فيه أوراق، فيسجل فيها عنوان المصدر، وأجزائه التي توجد فيها المعلومات إن كان ذا أجزاء، ثم يسجل عنوان المعلومة المتصل بموضوعه ورقم صفحتها، بل ويحسن تسجيل أرقام الأسطر التي توجد فيها، وذلك كله ليكون دليلاً للباحث يسهل عليه نقل المعلومة في الجذاذة أو في ورقة الملف.

وبعد أن ينتهي من هذا العمل في المصدر، يبدأ في تدوين المادة العلمية التي حدّدها كما ذكرنا، وذلك في الجذاذات أو الملف كما سيأتي بيان ذلك مفصلاً.

ويعمل في بقية المصادر ما عمله في هذا المصدر.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٥١-٥٣، وانظر: أبا سليمان: المصدر السابق، ص ٦٩، عناية: المصدر السابق، ص ١٨٦-١٨٩.

المرحلة الثانية: مرحلة الجمع التدويني للمادة العلمية:

هذه المرحلة تبدأ بعد الانتهاء من المرحلة الأولى، وهي مرحلة الجمع التحضيري لتدوين المادة العلمية بجميع خطواتها التي ذكرناها.

وعلى الباحث في هذه المرحلة أن يرجع إلى المصدر الذي انتهى من تحضير مادته للتدوين، مستصحباً معه الدليل الذي سجل فيه عنوان المصدر ورقم الصفحة والأسطر وعنوان المعلومة ليسهل عليه نقلها، وتصنيفها وترتيبها.

وينبغي أن نشير إلى أن التدوين قد يكون نقلاً حرفياً، وقد يكون اختصاراً، وقد يكون تلخيصاً، كما سيأتي بيان ذلك مفصلاً.

وتبدو أهمية التدوين للمادة العلمية في أنه الطريقة الناجحة للإلمام بجميع جزئيات البحث، والاستيعاب لجميع مادته العلمية، والتنظيم والترتيب لجميع أفكاره، والقدرة على المقارنة بين مسأله، وعلى الاستنتاج المبني على دراسة مادته.

ومن هنا كان على الباحث أن يجمع ويدون من المادة العلمية كل ما اتصل بموضوعه من قريب أو بعيد، وأن يضاعف الاحتياط في ذلك، بحيث لا يتهاون في عدم نقل شيء من ذلك ما دام يجد مناسبتة لموضوعه «وليتذكر أن من السهل أن يسقط من المادة ما يظهر في المستقبل أنه عديم الفائدة أو قليلها، أما إذا ترك بعض المادة ثم تذكرها فيما بعد وظهر له لزومها، فإن وقتاً ثميناً قد يبذل رجاء العثور عليها، وقد تنجح المحاولة وقد تفشل»^(١).

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٦٣.

نظاما تدوين المادة العلمية:

تدوين المادة العلمية له نظامان :

النظام الأول : تدوين المادة العلمية في الجذاذات :

والجذاذات جمع جذاذة (بطاقة)، وتصنع من الورق المقوى، وغالباً ما يكون مقاسها ١٠×٤ سم، ويلزم أن تكون متساوية الحجم، والغالب أن تشتري مجهزة، ومن الممكن أن يصنع الباحث هذه الجذاذات من الورق إما بنفسه أو بقصها بحجم متساوٍ بمقصٍ إحدى المطابع^(١).

أما تدوين المادة فيها، فيكون على عرض الجذاذة وعلى وجه واحد منها، وتكون الكتابة بالحبر وبخط واضح، وقد تدون المادة بالتصوير في الجذاذة أو في ورقة خفيفة تلتصق بالجذاذة، ويفعل ذلك بعض الباحثين تجنباً لمشقة الكتابة، لكن التجارب دلت على أن الكتابة أكثر نفعاً للباحث وأمكن في تنظيم جزئيات المادة.

والتدوين للمادة يكون بالنقل الحرفي أو بالاختصار أو بالتلخيص.

أما إذا كان التدوين بالنقل الحرفي، فينبغي أن يكون النقل دقيقاً وافياً، لأنه هو الذي سيكون مصدراً للباحث: ينقل منه، ويحلل، ويستنبط في ضوءه، ولن يرجع إلى المصدر المنقول منه.

وأما إذا كان التدوين بالاختصار، أي بالاختصار على أهم أفكاره وأوجز وأجمع عباراته، فإنه ينبغي له مراعاة ذلك تماماً، بحيث لا يهمل في هذا

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٦٢، محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١٠٨.

الاختصار ما ينبغي ذكره .

وأما إذا كان التدوين بالتلخيص ، أي بجمع أفكاره والتعبير عنها بأسلوب الباحث نفسه ، فينبغي له التركيز في جمع هذه الأفكار ، والدقة في التعبير عنها ، ليخرجها كما أرادها المؤلف .

ومع أن الباحثين يرون أن التدوين يأتي على هذه الأنواع الثلاثة ، فنحن نفضل دائماً النوع الأول منها وهو النقل الحرفي ، ويمكن أن يرد التدوين بالاختصار ، لكن على هيئة حذف ما هو ليس بمطلوب في النص ، في موضوع الباحث ، ويوضع مكانه نقط لا تقل عن الثلاث ، وذلك دليلاً على أن في النص شيئاً محذوفاً .

وينبغي أن يفرق الباحث بين ما ينقله حرفياً ، وما يختصره ، وما يلخصه ، وذلك بأن يذكر في الجذاذة فيما هو مختصر : (اختصاراً) وما هو ملخص (تلخيصاً) ولا يذكر شيئاً فيما هو منقول حرفياً ؛ لأنه هو الأصل .

وقد يكون التفريق بأن يضع ما هو منقول حرفياً بين قوسين ، ، وما يلخصه أو يختصره يكتب قبل ذكر اسم المصدر كلمة (انظر) .

وينبغي ألا يضع في الجذاذة سوى نص فكرة واحدة ، كتعريف واحد في الاصطلاح ، أو دليل واحد لرأي ، إذ قد يجد هذا التعريف أو الدليل مثلاً في مصدر آخر مع زيادة في القيود أو الشروط أو الصياغة التي يراها الباحث أحكم ، فيكتب ذلك في جذاذة أخرى ، ويضعها فيما بعد مع هذه الجذاذة المماثلة لها في الفكرة .

كما ينبغي أن يضع عنواناً لكل فكرة دون معلوماتها، ليدل على ما ورد فيها من معلومات، وليسهل تصنيفها في مكانها في البحث، وترتيبها مع مثيلاتها في الأفكار.

وقد يعترض الباحث في النص عبارات لا يهيمه نقلها، فيضع مكانها عدة نقاط لا تقل عن الثلاث (...). تدل على أنه أسقط بعض عبارات من الأصل.

وقد يكون النص الذي نقله مفرقاً في صفحتين أو ثلاث من الأصل، وعليه حينئذ عندما ينتهي من النقل من صفحة أن يضع خطأ مائلاً هكذا (/) ويفضل أن يكون بلون مغاير للون الكتابة، وهذا يرشد الباحث عند الإحالة إلى المصدر في مرحلة الصياغة في أي صفحة هذه المعلومة، إذ إنه سيضع عند الإحالة رقم صفحتين أو أكثر هكذا مثلاً: ٧٤-٧٥.

ومكان وضع عنوان الفكرة في الجذاذة كما يراه الباحثون هو الزاوية العليا اليمنى، ونحن نفضل من خلال تجربتنا أن الأولى وضع العنوان في الوسط من أعلى.

أما المصدر فيرى بعض الباحثين أن مكانه هو الزاوية العليا اليسرى، فيكتب: اسم المؤلف، وتحت: اسم الكتاب ورقم الجزء ورقم الصفحة.

وإذا كان الباحث قد رجع لأكثر من طبعة للمصدر الواحد فينبغي ذكر ما يدل على أي طبعة رجع إليها في أي معلومة من معلومات هذا المصدر؛ لأن أرقام الصفحات تختلف من طبعة إلى أخرى، فيذكر مثلاً اسم المحقق إن كان المصدر محققاً، والناشر، ومكان النشر، وتاريخه.

ونحن نفضل أن يكون مكان المصدر في أسفل الجذاذة، إن كان نصّ الفكرة قد انتهى بهذه الجذاذة. ليكون دليلاً على أن الجذاذة واحدة ليس معها غيرها، وأن النص قد انتهى بها.

وإن كان النص لم ينته بعد، بل احتاج إلى جذاذة أخرى أو أكثر، فينبغي أن يكون مكان ذكر المصدر في الحاشية اليمنى للجذاذة: ليكون ذلك دليلاً على عدم انتهاء النص في هذه الجذاذة، وليكون النص متصلاً مع ما في الجذاذة الأخرى.

تعدُّ الجذاذات:

قد يكون النص الذي يراد نقله طويلاً، بحيث لا يكفي جذاذة واحدة.

وحينئذ لا بدّ من تعدُّ الجذاذات إلى القدر الذي يكفي النص.

والطريقة الفضلى كما نرى أن يوضع تحت عنوان الفكرة في الجذاذة الأولى رقم (١) ليشير إلى أنها الجذاذة الأولى في هذا النص، أو يوضع حرف (أ) في أسفل الجذاذة الأولى، ونفضل أن يكون الحبر بلون مغاير لحبر كتابة النص، كالأحمر مثلاً.

ويكون مكان ذكر المصدر في الجذاذة الأولى في الحاشية اليمنى للجذاذة.

ثم يوضع في الزاوية السفلى اليسرى أول كلمة من النص ستكون في الجذاذة الثانية، ويفضل أن تكتب بلون مغاير للون ما كتب به النص.

ثم يكتب في الوسط من أعلى في الجذاذة الثانية عنوان الفكرة نفسه الذي كان مكتوباً في الجذاذة الأولى، إلا أنه يكتب قبله كلمة (تابع)، ثم يوضع

تحت عنوان الفكرة في هذه الجذاذة رقم (٢)، وهكذا تتسلسل الأرقام كلما تعددت الجذاذات، ويكون مكان ذكر المصدر هو الحاشية اليمنى من الجذاذة، حتى يكون آخر جذاذة، فيكون مكان ذكر المصدر فيها هو أسفلها.

الآراء الخاصة والتعليقات وما يطرأ على الذهن من فكرة أو حل لمشكلة:

قد يعرض للباحث أثناء نقله لنص أو اختصاره أو تلخيصه رأي فيه أو تعليق عليه أو نقد له أو شرح له، وعليه حينئذ أن يبادر بتدوينه قبل إفلاته أو نسيانه، ومثل هذا لو أهمله دون تدوين، لبذل من أجل الحصول عليه عندما يطلبه وقتاً طويلاً ومجهوداً كبيراً، وقد لا يوفق للحصول عليه.

وطريقة تدوين هذا أن يجعل في الجذاذة فراغاً يخصه للآراء والتعليقات والشرح والنقد، ويعينه بوضوح حتى لا يختلط بالنص المنقول.

وإذا كان كثيراً وضع له جذاذة أو جذاذات، ووضع فيها من البيان ما يدل على أنها رأي أو شرح أو تعليق أو نقد لتلك الفكرة، ثم يربطها بتلك الجذاذة.

كما أن الباحث قد يصادفه وهو في مرحلة الكتابة للبحث مادة علمية قيمة تتصل بفصل أو مبحث ولم يعثر عليها أثناء جمعه للمادة العلمية، وعليه حينئذ أن يبادر فوراً إلى اقتناص الفرصة وإثبات هذه المادة في مكانها أو الإشارة إليها، ليرجع إليها عقب الانتهاء مما هو فيه، وليحذر «أن يهمل هذه المادة بحجة أنه لا يريد أن يقطع تفكيره فيما هو بصدد، وليذكر أن جزءاً كبيراً من المادة يأتي عفواً، ولو أهمل ما يصادفه عفواً، لبذل من أجل الحصول عليه

عندما يطلبه وقتاً طويلاً ومجهوداً كبيراً^(١).

كما أن الباحث قد يطرأ على ذهنه فكرة قيمة تتصل بموضوعه، وقد يطرأ على ذهنه حل لمشكلة واجهته، وعليه حينئذ أن يبادر بتدوينها في أي مكان وفي أي زمان سنحت له، وعليه ألا يتباطأ في تدوينها، فإنها سريعة الإفلات والنسيان كسرعتها عندما خطرت على الذهن.

ولضمان تدوين هذه الأفكار الطارئة القيمة كان لا بد للباحث أن يحمل معه دفترًا صغيراً أو سجلاً خاصاً وقلماً، وأن يكون بجانبه قلم وورق عند النوم؛ ليدون هذه الأفكار الطارئة، وينقلها فيما بعد في جذاذات يضعها مع جذاذات مادة بحثه.

وقد يكون سبب هذه الأفكار الطارئة سماع إذاعة، أو مشاهدة تلفاز، أو قراءة مقال في جريدة مما له صلة بموضوع البحث، فعليه حينئذ تدوين الزمان واسم المكان الذي حصلت فيه، كما أن عليه تدوين المصدر^(٢).

وهكذا يعمل الباحث في تدوين المادة العلمية في المصدر الذي بين يديه، حتى إذا انتهى منه عمل في المصدر الثاني مثل ما عمله في المصدر الأول، ويعمل في بقية المصادر مثل ما ذكرناه.

وكلما انتهى من تدوين المادة من مصدر، صنع جذاذة تسمى جذاذة المصدر، نَدْكُرُ ما يسجل فيها وفائدتها فيما يأتي:

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٥٧.

(٢) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٦٩-٧٠، شلبي: المصدر السابق، ص ٥٧، محمد

عجاج: المصدر السابق، ص ١١٠.

جذاذة المصدر:

جذاذة المصدر، تصنع من الورق المقوّى، وغالباً ما يكون مقاسها ١٠×٧ سم، ويلزم أن تكون متساوية الحجم.

أما تدوين المعلومات فيها، فيكون على عرض الجذاذة، وعلى وجه واحد منها.

وتكون الكتابة بالحبر، وبخط واضح.

ويبدأ التدوين فيها بعد ما ينتهي الباحث من تدوين المادة العلمية في الجذاذات من مصدر ما.

فكلما انتهى من مصدر ما تدويناً لمادته، تناول جذاذة من الجذاذات المعدة لتدوين المعلومات عن المصادر.

ويكون تدوين المعلومات على الطريقة الآتية:

١- يضع كلمة «مصادر» على الزاوية العليا اليمنى للجذاذة.

٢- ثم ينظر في الطريقة التي سيجري عليها في فهرسة المصادر، وفي الإحالات على المصادر في الهامش.

فإن كانت الطريقة التي سيجري عليها هي النظر إلى شهرة المؤلف، كان ترتيب الجذاذة كما يأتي:

١- يضع في الوسط الأعلى للجذاذة الحرف الأول من حروف اسم شهرة المؤلف كالغين في «الغزالي».

٢- ثم يضع تحت الحرف اسم الشهرة، كالغزالي .

٣- ثم يضع في أول السطر رقم (١) ويكتب بجانبه اسم المؤلف كاملاً،
وسنة ميلاده ووفاته .

٤- ثم يضع في أول السطر رقم (٢) ويكتب بجانبه اسم المصدر، وكل
المعلومات التي تزيد في الدلالة عليه، مثل: اسم المحقق إن وجد، ومكان
طبعه، واسم الناشر، وسنة طبعه، ورقم طبعته إن كان مطبوعاً أكثر من مرة،
وعدد أجزاءه إن كان ذا أجزاء، والجزء الذي رجع إليه .

وإن كان الكتاب في سلسلة، ذكر اسم السلسلة، والرقم الذي يحمله
الكتاب في هذه السلسلة .

وإن كان المصدر في مجلة أو دورية، ذكر اسم المجلة، والسنة، والشهر،
ورقم المجلد، والصفحة التي بها البحث .

وليس مسئولاً عن تفصي هذه المعلومات إن لم يجدها في المصدر نفسه .

ولكنه ملزم بأن يشير إلى ما لم يجده بأنه لم يجده، فإذا لم يجد مكان
طبعه، قال: د، م: أي دون ذكر لمكان الطبع .

وإذا لم يجد تاريخ الطبع، قال: د، ت: أي دون تاريخ للطبع، وهكذا .

وإن كانت الطريقة التي سيجري عليها في فهرسة المصادر، وفي
الإحالات، هي النظر إلى اسم الكتاب، كان ترتيب الجذاذة كما يأتي :

١- يضع في الوسط الأعلى للجذاذة الحرف الأول من حروف اسم
الكتاب، كالميم في «المستصفي من علم الأصول» .

- ٢- ثم يضع تحت الحرف اسم الكتاب «المستصفي من علم الأصول».
- ٣- ثم يضع في أول السطر رقم (١) ويكتب بجانبه كل المعلومات عن المصدر التي تزيد في الدلالة عليه، كما وضحنا ذلك من قبل.
- ٤- ثم يضع في أول السطر رقم (٢) ويكتب بجانبه اسم المؤلف كاملاً، وسنة ميلاده ووفاته، كما ذكرنا ذلك.
- ٥- ثم يضع في أول السطر رقم (٣) ويكتب بجانبه أهم النقاط التي استفادها من المصدر.

وتنبغي الدقة التامة في المعلومات التي تكتب في جذاذة المصدر؛ لأن الباحث سيعتمد على ما فيها من معلومات عن المؤلف والكتاب وأهم ما استفاده منه في بحثه، ولن يرجع في هذه المعلومات إلى غير هذه الجذاذة عندما يحتاج إليها في الإحالة إلى المصدر في الحاشية، وفي صنع فهرس المصادر، وفي الكلام في المقدمة عن مصادر البحث، وأهم النقاط التي استفادها من أهم المصادر، وجوانب البحث التي حصلت لها هذه الفوائد.

وبعض الباحثين يخصص لكل مصدر جذاذتين: إحداهما يخصصها للكتاب، فيضع على الزاوية العليا اليمنى من الجذاذة كلمة «مصادر» وتحتها اسم المؤلف، ثم يذكر المعلومات الكاملة عن الكتاب مما بيناه سابقاً.

والجذاذة الثانية يخصصها للمؤلف، فيضع على الزاوية العليا اليمنى من الجذاذة كلمة «مصادر» ثم يذكر اسم المؤلف والمعلومات عنه، مما بيناه سابقاً.

ويذكر أهم ما استفاده من المصدر^(١).

مكان وضع جذازات المادة العلمية:

كثير من الباحثين يتحدث عن جمع المادة العلمية وتدوينها، ثم يذكر أن الباحث إنما يبدأ فرز الجذازات وتصنيفها وتوزيعها على أبواب خطة البحث وفصوله ومباحثه بعد انتهائه من تدوين المادة من جميع المصادر^(٢).

ولكنني أرى من خلال تجربتي أن الأفضل أن يبدأ الفرز والتصنيف والتوزيع لكل جذازات دونت من مصدر بعد الانتهاء من تدوينها منه فوراً، وقبل البدء في تدوين المادة من المصدر الذي يليه، وذلك لأمر منها:

- ١- أن توزيع جذازات مصدر أسهل من توزيع الجميع مرة واحدة.
 - ٢- أن هذه السهولة توفر القدرة على دقة الفرز والتصنيف والتوزيع.
 - ٣- أن هذا التوزيع يتيح للباحث بسبب تكرار النظر الهضم الكامل لبناء خطته والاستيعاب لجزيئاتها، وهذا أمر يساعده في جمع المادة.
 - ٤- أن الباحث يتلافى بهذا تكرار تدوين مادة قد دونها من مصدر آخر.
- ونحن لا نقول: إن هذا الفرز والتصنيف والتوزيع نهائي، وإنما نقول: إنه مبدئي يحقق فوائد أكثر مما لو تركناه حتى تتراكم الجذازات من جميع المصادر، فيبدأ الفرز والتصنيف والتوزيع.

(١) ينظر علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ٨٢-٨٣، شلبي: المصدر السابق، ص ٥٥-٥٦.
 (٢) انظر مثلاً: شلبي: المصدر السابق، ص ٦٣، محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٥، عناية: المصدر السابق، ص ١٩٢.

وإنما الفرز والتصنيف والتوزيع النهائي يكون بعد اكتمال تدوين المادة من جميع المصادر .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإن على الباحث أن ينظر في الخطة التي رسمها لبحثه ، ليتصورها ويهضمها ، حتى يكون ذلك أساساً فيما يقوم به من فرز وتصنيف وتوزيع مبدئي .

ولا بدّ له حينئذ من مكان يضع الجذاذات فيه حسب ما رسمنا .

وهناك نظامان متبعان لمكان وضع الجذاذات :

الأول : نظام الصناديق ، وهو يقوم على التخطيط لوضع الجذاذات فيه حسب التبويب والتقسيم الموجودين في خطة البحث .

فيضع مكاناً للمقدمة مثلاً ، ويفصل بينها وبين الباب الأول بورقة مختلفة اللون عن لون جذاذات المادة ، ويجعلُ هذه الورقة الفاصلة أطول من ورق الجذاذات ، ويجعل لها لساناً يكتب على وجهه عنوان الجذاذات التي أمامه ، وهو : المقدمة ، ويكتب على خلف اللسان عنوان الجذاذات التي خلفه ، وهو الباب الأول .

كذلك يضع هذه الفواصل بين فصول الباب ، ومباحثه ، ويجعل لكل فاصل لساناً يسجل على وجهه عنوان الجذاذات التي أمامه ، كالفصل الأول ، أو المبحث الأول ، ويسجل على خلفه عنوان الجذاذات التي خلفه ، كالفصل الثاني ، أو المبحث الثاني .

وقد يكون عند الباحث احتياط ودقة، فيفضل أن يكتب على هذا اللسان الباب والفصل والمبحث مثلاً.

ولا شك أن هذا لا يتسع له اللسان، ونقترح أن يقتصر الباحث بكتابة الرموز التي تدل على ما يريد، مثل: ب(1) ف(1) م(1) أي الباب الأول، الفصل الأول، المبحث الأول.

الثاني: نظام الظروف المتعددة الأحجام، فيضع جذاذات كل باب أو فصل أو مبحث في ظرف خاص متين، ويسجل عليه عنوان الباب أو الفصل أو المبحث.

ونحن نفضل النظام الأول، لما يحققه للباحث من فوائد لا تتحقق في هذا النظام.

النظام الثاني لتدوين المادة العلمية: نظام تدوين المادة العلمية في أوراق توضع في ملف أو ملفات (نظام الدوسيه):

(والدوسيه) عبارة عن غلاف من الكرتون مقوى، مع كعب يتفاوت عرضه بتفاوت حجم (الدوسيه).

وبهذا الكعب حلقتان يمكن فتحهما وإقفالهما، ويؤتى بأوراق مخرومة فتوضع في هاتين الحلقتين.

وكلما كانت هاتان الحلقتان واسعتين وكانتا أقرب في شكلها إلى حرف O منها إلى حرف D كان ذلك أحسن؛ وذلك لتتسع (الدوسيه) إلى أكبر عدد ممكن من الأوراق، وليسهل تحريك الورق دون أن تتعرض خرومه للتلف^(١).

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٦٣-٦٤، وانظر عناية: المصدر السابق، ص ١٩٣.

وحجم الأوراق يكون بحجم الدوسيه أو أقلّ، ولا يكون أكبر من الدوسيه، وغالباً ما يكون بحجم ورق (الفلوسكاب) أو الحجم العادي. وينبغي أن تكون الأوراق متساوية الحجم.

أما تدوين المادة فيها، فيكون على طول الورقة، وعلى وجه واحد منها، وتكون الكتابة بالحبر ويخط واضح.

وإذا أراد الباحث أن يسلك هذا النظام في تدوين المادة العلمية، كان عليه أن يحضر (الدوسيه) وما فيها من أوراق مخرومة، وأن يحضر الخطة المبدئية لبحثه، ويقسم (الدوسيه) أقساماً بحسب الأقسام الموضوعية في الخطة.

فيضع القسم الأول منها للمقدمة، والقسم الثاني للباب الأول مثلاً، ويضع أقساماً لهذا الباب تعتبر هي الفصول إن كان الأمر كذلك في الخطة، وهكذا يجري هذا التقسيم وفق ما في الخطة، ويجعل القسم الأخير للمصادر.

ويستحسن أن يضيف قسماً احتياطياً لباب أو فصل أو مبحث قد يعنُّ له أو يجد مادة له.

وبين كل باب وباب وفصل وفصل ومبحث ومبحث «توضع ورقة من نوع سميك [لونها مخالف للون الورق الذي تدون فيه المادة]، وهذه الورقة لها لسان بارز، بحيث تكون هذه الألسنة سلسلة متجاورة الحلقات، ويكتب على وجه كل لسان عنوان الباب أو الفصل أو المبحث المواجه للكتابة، وعلى ظهر اللسان عنوان الباب أو الفصل أو المبحث الآخر المقابل، بحيث يكون من

السهل فتح الدوسيه في أي وقت عند الباب أو الفصل أو المبحث المطلوب»^(١)
ثم يبدأ الباحث بتدوين المادة العلمية في هذه الأوراق، مراعيًا توزيعها
على ما تتصل به من باب وفصل ومبحث.

وكلما امتلأت الأوراق المخصصة لمادة مبحث مَّا، فعليه أن يضيف من
الأوراق ما يحتاج إليه لتدوين مادة لهذا المبحث «وهذه ميزة هامة يمتاز بها
الدوسيه عن الكراسات وما شابهها»^(٢).

وإذا ازدحمت الدوسيه بالورق، فعلى الباحث أن يُحضرَ دوسيه أخرى،
وعليه حينئذ أن يجري تعديلاً في الدوسيه الأولى، فيجعل المقدمة والباب
الأول بفصوله ومباحثه والباب الثانية، بفصوله ومباحثه مثلاً، وينقل ما بقي
من الأبواب وقسم المصادر إلى الدوسيه الثاني، وذلك حتى تكون أوراق كل
باب مجتمعة.

وما قلناه في طريقة تدوين المادة العلمية في الجذاذات، يقال أيضاً في
أوراق (الدوسيه) إلا أمرين:

الأول: أن الجذاذة لا يكتب فيها سوى نصٍّ مصدر واحد لفكرة واحدة.

أما الدوسيه فيمكن أن يكتب فيها نصوص أكثر من مصدر، ولكن لفكرة
واحدة كما في الجذاذة.

الثاني: أن مكان ذكر مصدر كل نصٍّ في الدوسيه تحته مباشرة، فيذكر
اسم المؤلف، واسم الكتاب، ورقم الجزء، ورقم الصفحة.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٦٤-٦٥.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ٦٤.

أما الجذاذة، فقد ذكرنا أن مكان ذكر المصدر فيها في أسفلها إذا كان نص الفكرة قد انتهى بهذه الجذاذة .

أما إذا كان النص لم ينته بعد، بل احتاج إلى جذاذة أخرى أو أكثر، فينبغي أن يكون مكان ذكر المصدر في الحاشية اليمنى للجذاذة .

أيهما أفضل في تدوين المادة العلمية: نظام الجذاذات، أم نظام (الدوسيهات)؟:

بعض الباحثين يفضل نظام (الدوسيهات) في تدوين المادة العلمية على نظام الجذاذات، للأسباب الآتية:

١- أن المادة العلمية في نظام الدوسيهات تدون وتوزع دفعة واحدة، بدل تدوينها في جذاذات، ثم توزيعها .

ويمكن علاج هذا بما ذكرناه سابقاً من بدء الفرز والتصنيف والتوزيع لكل جذاذات دُونت من مصدر بعد الانتهاء من تدوينها منه فوراً، وقبل البدء في تدوين المادة من المصدر الذي يليه، ويساعد على ذلك نظام الصناديق في حفظ الجذاذات .

٢- أن نظام الدوسيهات يساعد الباحث على هضم بناء خطته، واستيعاب جزئياتها، بسبب تكرار النظر في ذلك، حيث إن الدوسيه مقسمة وفقاً لتقسيم خطة البحث، وهذا أمر يساعد على جمع المادة، وهذا لا يتحقق في نظام الجذاذات .

ويمكن علاج هذا بما ذكرناه من نظام الصناديق الذي يقوم على التخطيط لوضع الجذاذات حسب التبويب والتقسيم الموجودين في خطة البحث، فهو

أمر يساعد على هضم الخطة، واستيعاب جزئياتها.

٣- أن نظام الدوسيهات يحفظ الأوراق، فيكون أكثر ضماناً لحفظها وبقائها من نظام الجذاذات الذي يسهل به فقد بعض الجذاذات.

ويمكن علاج هذا بما ذكرناه من نظام الصناديق الذي تحفظ به الجذاذات.

٤- أن نظام الدوسيهات يسهل على الباحث أن يراجع نصاً ما ليضيف إليه أو يعلّق عليه، وذلك بالعودة إليه فوراً في مكانه الخاص به من بابهِ وفصله ومبحثه.

أما نظام الجذاذات، فيضيع معه جهد كبير في فرز الجذاذات للوصول إلى أيّ نصّ.

ويمكن أيضاً علاج هذا بما ذكرناه من نظام الصناديق الذي تحفظ به الجذاذات، حسب الخطة التي وضعها الباحث لبحثه، وهذا أمر يساعد الباحث على الرجوع إلى أيّ نصّ يريد فوراً.

٥- أن نظام الدوسيهات يستطيع الباحث بواسطته أن يحمل معه الأوراق التي يدون فيها مادته في أي مكان، وأن يكشف ما فيه من مادة بسهولة ويسر، وهذا يفيد فيما إذا صادفه نص وشك في أنه دوّن من قبل أو لا، أو أن هذا النص الأخير قد دوّن قبله نصاً مشابهاً له، ولا يضيف هذا الأخير جديداً، فإنه يمكنه التحقق من ذلك من غير عناء كثير.

أما نظام الجذاذات، فلا يتيح له ذلك بسهولة؛ لصعوبة الوصول إلى الجذاذة المقصودة، ولأن نظام الجذاذات لا ييسر للباحث حمل الجذاذات معه

إلى أي مكان؛ لكثرة الجذاذات، وسمك حجمها، ولأن حفظها يحتاج إلى عدم التنقل بها.

ويمكن الإجابة عن صعوبة الوصول إلى الجذاذة المقصودة باتباع نظام الصناديق الذي تحفظ به الجذاذات، حسب الخطة التي وضعها الباحث لبحثه، فإن ذلك ييسر له الوصول إلى الجذاذة التي يريدتها بسهولة.

أما عدم حمل الجذاذات إلى أي مكان، فهو صحيح، ولكن المفترض في الباحث أن يكون معظم المصادر بين يديه، فلا يحتاج إلى التنقل لتدوين مادته.

أما باقي المصادر التي يحتاج في تدوين ما فيها من مادة إلى تنقل بين المكتبات أو السفر من مقر إقامته، فيمكن عند ذلك نقل الجذاذات التي دون بها الموضوع الذي يريد من هذا التنقل مزيداً من مادته، ولا ينقل جميع جذاذات البحث.

وبعض الباحثين يفضل نظام الجذاذات في تدوين المادة العلمية على نظام الدوسيهات، للأسباب الآتية:

١- أن ما ذكر من أسباب لتفضيل نظام الدوسيهات على نظام الجذاذات، هو موجود أيضاً في نظام الجذاذات باتباع نظام الصناديق الذي تحفظ به الجذاذات.

ويزيد هذا النظام أفضلية ما يأتي:

٢- أن نصّ الفكرة قد يحتاج له في أكثر من موضع من مواضع البحث. فإذا كانت هذه المادة مدونة في جذاذة سهل نقلها إلى الموضع الآخر الذي

يحتاج إليها فيه ، لكون الجذاذة سهلة التحريك ، بخلاف ما إذا كانت المادة مدونة في ورقة كما في نظام الدوسيهات ؛ فإنها صعبة التحريك ، بالإضافة إلى أنها تضمُّ نصوصاً أخرى من مصادر أخرى لم تدع الحاجة إليها في هذا الموضوع الآخر .

٣- أن نقل المعلومة من الجذاذة أسهل من نقلها من الورقة . لكون الجذاذة سميكة صغيرة الحجم .

٤- أن نظام الجذاذات أيسر في التصنيف والترتيب من نظام الدوسيهات .

٥- أن نظام الجذاذات يساعد عند الصياغة على هضم الفكرة والدقة في المعلومات أكثر من نظام الدوسيهات .

٦- أن نظام الجذاذات يمكّن من الاستفادة من الجذاذات في أمور علمية أخرى ، بخلاف نظام الدوسيهات .

ومّا تقدّم ، علاوةً على تجربتنا في بحوثنا لنظام الجذاذات يترجح لنا أن نظام الجذاذات أفضل من نظام الدوسيهات في تدوين المادة العلمية .

استكمال تدوين المادة العلمية لجميع جوانب الخطة :

بعد أن يدوّن الباحث المادة العلمية من جميع المصادر التي أعدها في قائمة مصادره لبحث هذا الموضوع ، يرجع إلى ما دونه من مادة فيراجعها في ضوء الخطة التي رسمها لبحث هذا الموضوع ، مستعيناً على ذلك بالفرز للمادة الذي كان يعملها عند الانتهاء من تدوين مادة كل مصدر ، وبالتنظيم لها حسب التبويب والتقسيم الموجودين في الخطة .

وبهذه المراجعة يقف الباحث على الإحاطة بجميع ما دونه من مادة، ويعرف بذلك أنه استكمل تدوين المادة لجميع جوانب الخطة، فيبدأ في مرحلة أخرى، أو أن هناك شيئاً من الفصول أو المباحث أو الجزئيات لم يدون له مادة، أو أن المادة التي دونت له لا تفي بالغرض أو لم تكتمل بها جوانب المسألة، فعليه أن يبحث عن مصادر يأخذ منها من المادة ما به تكتمل مادة البحث لجميع جوانب الخطة.

ترتيب المادة العلمية بصورة منهجية تعين على حسن الانتفاع بها:

بعد أن ينتهي الباحث من استكمال تدوين المادة العلمية لجميع جوانب خطة البحث، عليه أن ينتقل إلى مرحلة أخرى، هي ترتيب هذه المادة بصورة منهجية تعين على حسن الانتفاع بها.

فإن كان الباحث قد سار في تدوين مادته على نظام الجذاذات وعلى نظام الصناديق في حفظها والفرز الأولي لجذاذات مادة كل مصدر عند الانتهاء منه مباشرة أو كان قد سار في تدوين المادة على نظام (الدوسيه) وتقسيم هذه (الدوسيه) حسب خطة البحث وتوزيع ما دونه من مادة حسب هذا التقسيم، إن كان الأمر كذلك فعمله من أجل الترتيب يتمثل فيما يأتي:

- ١- يراجع الجذاذات وفق العنوانات الموضوعية أمامها وهي التي كانت مدونة من الخطة، فما كان من هذه الجذاذات داخلاً تحت العنوان تركه، وما كان داخلاً تحت عنوان آخر نقله إلى العنوان الذي يضمه.
- ٢- قد يبدو للباحث أن العنوان المناسب لجذاذات ما غير ما هو مقترح في الخطة، فعليه أن يضع العنوان المناسب.

٣- قد يجد الباحث فيما دونه مادة لا تدخل تحت عنوان موجود في الخطة .

فإن كانت هذه المادة تكون مبحثاً يدخل تحت فصل من فصول الرسالة وضع هذا المبحث وعنوانه المناسب، وإن كانت تكون فصلاً من باب، أو باباً مستقلاً فعل مثل ذلك، وضعه في مكانه المناسب من الخطة .

وإن لم يكن الأمر كذلك، وكان لها صلة بالموضوع، فينظر الباحث في أهيمتها من حيث وضعها ملحقاتاً من ملحقات البحث أو لا .

وإن لم يكن لها صلة بالموضوع أو أن صلتها به ضعيفة، وضعها تحت عنوان «متفرقات»، وقد يحتاج إليها في بحوث أخرى .

٤- قد يبدو للباحث من خلال هذه المراجعة أنه محتاج إلى حذف بعض الأبواب أو الفصول، أو أنه محتاج إلى التغيير بالتقديم أو التأخير لبعض الأبواب أو الفصول، أو أنه محتاج إلى التحوير في أسماء بعض الأبواب أو الفصول، فعليه أن يعمل ذلك بعد التشاور مع المشرف على البحث .

٥- يقرأ الباحث هذه الجذاذات، ويحاول أن يجعل مما تحمله أفكاراً جزئية بحيث تختص كل فكرة جزئية بجذاذاتها التي تحمل مادتها .

٦- يرتب جذاذات كل جزئية بحسب ما يراه مناسباً لعرض الموضوع، وبحسب التسلسل الزمني لمادة الفكرة مبتدئاً بالأقدم .

٧- إذا تعددت الصناديق التي تُحفظ بها الجذاذات، أو الدوسيهات التي تُحفظ بها الأوراق، فعليه أن يضع عليها أرقاماً مبتدئاً في الترقيم بالصندوق أو الدوسيه الذي يضم مادة أول البحث، وهكذا .

كما أن عليه أن يضع جذاذة لكل صندوق أو (دوسيه) تعتبر فهرساً عاماً لما يحويه الصندوق أو (الدوسيه).

٨- بعض الباحثين يرى وضع أرقام سلسلة في هذه المرحلة لجذاذات كل مجموعة تمثل مبحثاً أو مطلباً، بل بعضهم يرى وضع أرقام سلسلة في هذه المرحلة لجميع مادة البحث.

ولا شك أن الترقيم أمر مهمٌ يساعد الباحث على تسلسل الأفكار عند كتابة البحث.

ولكننا نرى من خلال تجربتنا أنه ينبغي الترتيب في الترقيم إلى حين مرحلة الكتابة، وأن يكون الترقيم على مستوى البحث أو المطلب الذي استعد الباحث للشروع في كتابته، وذلك للأمر الآتية:

أ- أن هذه المرحلة، وهي ترتيب المادة العلمية، ستلونها مرحلة أخرى، هي اختيار ما ينبغي اختياره من هذه المادة؛ تمهيداً لمرحلة الكتابة، ولا شك أن الاختيار من المادة يستدعي ترك بعض الجذاذات التي لم يقع الاختيار عليها، وهذا يوقع الخلل في الترقيم إذا تم قبل هذه المرحلة.

ب- أن الترقيم للجذاذات ينبغي أن يكون دقيقاً، وهذا لا يأتي إلا بعد دراسة متأنية لمادة كل جذاذة وهضم ما فيها، واتضح ارتباطها بما قبلها وبما بعدها، والوقوف على سرِّ وضعها بعد ما قبلها وقبل ما بعدها من جذاذة، وهذه الأمور إنما تتوافر في مرحلة استعداد الباحث للكتابة في هذا المبحث أو هذه الجزئية، أما ما قبل ذلك فإنه لا يدرك ما ذكرناه إلا على وجه العموم والظاهر، لا على وجه التفصيل والدقة واليقين.

ج- أن نص الفكرة في جذاذة قد يحتاج إليه في أكثر من موضع من مواضع البحث ، مما يستدعي نقلها من مكانها بعد صياغة ما فيها على الوجه المناسب لما عرضت فيه إلى مكان آخر تصاغ فيه على وجه يناسب عرضها فيه ، فلو أن الترقيم سبق مرحلة الشروع في كتابة المبحث أو الجزئية ، لاضطرب الترقيم لهذا المبحث أو الجزئية الأخرى بعد نقل هذه الجذاذة التي تحمل رقماً مناسباً للجذاذات التي كانت معها من قبل .

ومن هنا كان الترقيم على مستوى المبحث أو المطلب الذي استعدَّ الباحث للشروع في كتابته أفضل .

وعليه أن يضع للجذاذة التي نقلها إلى موضع آخر رقماً يناسب مكانها في هذا الموضع ، ويشير بجانب الرقم السابق في الجذاذة إلى أنه رقم مكانها في موضع كذا .

هذا ما يعمل به الباحث من أجل ترتيب المادة بصورة منهجية تعين على حسن الانتفاع بها إن كان قد فرز المادة فرزاً أولياً على نظام الصناديق أو على نظام الدوسيه في حفظ المادة كما تحدثنا عنه سابقاً .

أما إذا كان الباحث قد سار على نظام عدم الفرز والتصنيف والتوزيع للجذاذات إلا بعد الانتهاء من تدوين المادة من جميع المصادر ، فإنه في هذه المرحلة يكون أمامه عدد من حزم الجذاذات ، كل حزمة تمثل ما دونه من مصدر .

وعليه حينئذ أن يستصحب معه خطة بحثه ، ثم يبدأ في قراءة ما دونه في الجذاذات مصدراً بعد مصدر قراءة مستوعبة متأنية ، ليتمكن من وضع عنوان

للمعلومات التي تحملها الجذاذات المتقاربة، وعليه أن يجمع الجذاذات التي تتناول معنى واحد أو جانباً واحداً ويضمها إلى بعض، ويربطها برباط مطاطي، ويضع لها عنواناً مناسباً، ولا شك أن استصحابه للخطة يُدكّل له كثيراً من الأمور التي قد يحار فيها من حيث العنونة أو الترتيب، وإن كان هذا الجمع والتدوين للمادة سيحمله على تغيير كثير من ملامح الخطة الأولى من حيث الحذف والإضافة، ومن حيث التقديم والتأخير.

وبعد أن ينتهي من هذه المرحلة في جميع ما دوّنه من مادة من جميع المصادر، يكون أمام مجموعات كثيرة، كل مجموعة تضم عدداً من الجذاذات.

ثم يعود إلى كل مجموعة فيقرأ عنوانها ليرتّب هذه المجموعات في أبواب وفصول ومباحث.

ثم بعد ذلك يضعها في ظروف مختلفة الحجم، يدون على كل ظرف عنوان المجموعة: الباب، والفصل، والبحث، كما يضع ترقيماً للظروف.

وقد يضعها في صندوق أو صناديق، وعليه حينئذ أن يعمل ما ذكرناه في نظام الصناديق في حفظ الجذاذات.

وإذا وصل الباحث إلى هذه المرحلة من وضعها في الظروف أو الصناديق، كان عليه أن يرجع أيضاً إلى هذه المادة فيعمل فيها من أجل ترتيبها أيضاً ما ذكرناه حينما يكون قد سار في تدوين مادته على الفرز الأولي لمادة كل مصدر (١).

(١) ينظر علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ٩٠-٩٢، محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٤-١١٥، عبد الوهاب أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٧٢.

الاختيار من المادة العلمية المدوّنة، وفائدته:

الاختيار من المادة العلمية المدوّنة يأتي عند إرادة الكتابة لمبحث أو مطلب أو جزئية .

والاختيار من أصعب المراحل ، ذلك أنه يعني أن يطرح الباحث بعض ما دونه من مادة علمية ، وهذا شيء صعب عليه إذا تذكر ما بذله من جهد وما لقيه من عناء في سبيل جمعه وتدوينه .

ثم إن الاختيار يتوقف على قراءة الباحث لمادته قراءة دقيقة ، يستوعب ما فيها ، ويفكر في محتواها .

كما أن الاختيار يتوقف على مقدرته على تقويم المادة ، من حيث قوتها ، وفائدتها للموضوع ، وأصالتها ، ودقة المصدر الذي أخذت منه ، وعدم تكرارها مع غيرها .

ومن هنا كان الاختيار من أصعب المراحل .

لكن الاختيار له ما يبرره ، ذلك أن الباحث «يبدأ دراسته وفي ذهنه فكرة غير واضحة تماماً عن الموضوع ، وهو في ضوء هذه الفكرة يجمع مادته من هنا ومن هناك ، وفي ضوء معلوماته التي تتطور وتعمق يحدث تغييراً في الخطة التي كان قد رسمها عند بدئه في العمل ، وإحداث هذا التغيير يقضي أن يصرف الطالب النظر عن نقطة ما ، ويهتمّ بنقاط أخرى وضعها من قبل ، أو وضعها أثناء البحث»^(١) .

(١) شلبي : المصدر السابق ، ص ٧٣ .

يضاف إلى ذلك أنه يحتاط عند الجمع والتدوين ، فيجمع أو يدوّن أشياء لا حاجة إليها ، أو صلتها بالبحث غير قوية ، أو مادّتها ضعيفة ، أو مكررة مع ما هو أولى منها .

ثم إن حشر مادة ضعيفة في البحث ، أو مكررة مع ما هو أولى منها ، أو صلتها بالبحث غير قوية ، إن ذلك كله يؤثر في جمال البحث ويقلل من قيمته العلمية ، وكم من البحوث الجيدة فقدت أهميتها بسبب عدم حذف ما أشرنا إليه .

ومن هنا كان على الباحث أن يختار مما دونه من مادة علمية ، وليعلم أن ما دوّنه وقرأه ، لم يذهب سدّي ، فإن قيامه بذلك ليس لإنتاج هذا البحث فقط ، بل هو أيضاً للتزوّد العلمي بما دونه وقرأه ، كما أنه قد يفيد في وضعه ملحقات من ملحقات البحث إن كان يصلح لذلك ، أو يفيد في إنتاج أبحاث علمية أخرى يقوم بها في المستقبل ، فيحفظه واضعاً عليه عنوان «متفرقات» .

كما أن ما كان من قبيل المكررات يمكنه الإشارة إلى مصدره في الحاشية .

والاختيار من المادّة المدوّنة ، يستلزم أن يضع الباحث أمامه الجذاذات التي بها مادّة المبحث أو المطلب أو الجزئية التي يريد كتابتها ، وإن كان قد استعمل (الدوسيه) فيضع الأوراق التي بها هذه المادة أمامه ، فيقرأها باستيعاب وتفكير ، ثم يختار منها^(١) .

(١) ينظر شلبي : المصدر السابق ، ص ٧١ - ٧٣ ، أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ٧٤ .

تعديل خطة البحث:

تعديل خطة البحث يأتي بعد جمع المادة العلمية، وتدوينها، وفرزها، وتصنيفها، وتوزيعها، وترتيبها بصورة منهجية تعين على حسن الانتفاع بها، والاختيار منها، وكل هذا قد مرّ مفصلاً.

وهذا التعديل هو المرحلة الثالثة من مراحل التخطيط للبحث، وهي مرحلة التخطيط النهائي للبحث، بحيث تخرج الخطة النهائية للبحث على وفقه، وذلك بعد أن يطلع الباحث اطلاعاً واسعاً على مصادر البحث، ويجمع المادة العلمية جمعاً كاملاً، ويدونها، ويدرسها، ويتأمل فيها، ويرتبها، ويختار منها، فإن هذا يعطيه تصوراً شاملاً وعميقاً يتمكن به من الإضافة والحذف لبعض عناصر الخطة المبدئية، ويتمكن به أيضاً من التغيير بالتقديم والتأخير.

وهذا التعديل لا بدّ من عرضه على المشرف إن كان على البحث مشرف، كبحت الماجستير أو الدكتوراه، وذلك ليبيدي رأيه في هذا التعديل إقراراً أو اقتراحاً لزيادة أو نقص أو تقديم أو تأخير، مما يراه مناسباً لكمال الموضوع وحسن عرضه.

بل إن هذا الاطلاع الواسع وما أعقبه من جمع وتدوين، ودراسة وتأمل، وترتيب واختيار للمادة العلمية، قد يجعله في حاجة إلى التعديل أو التحوير في عنوان البحث، أو في أمور تمسّ جوهر الموضوع.

وهذا لا يتم إلا بصفة رسمية، وذلك بموافقة القسم، وموافقة مجلس الكلية، ولا يكفي فيه موافقة المشرف فحسب.

المبحث العاشر

مناهج البحث

معنى منهج البحث في اللغة:

المنهج : يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي النون، والهاء، والجيم .
وهي كما يقول ابن فارس^(١): «أصلان متباينان :
الأول: النَّهْجُ، الطريق، ونهَجَ لي الأمرَ: أوضَحَه . وهو مستقيم المنهاج .
والمنهج : الطريق أيضاً، والجمع : مناهج .
والآخر: الانقطاع . وأتانا فلان ينهَجُ، إذا أتى مبهوراً مُنْقَطِعِ النَّفْسِ،
وضربتُ فلاناً حتى أنهَجَ، أي سقط .
ومن الباب نهج الثوبُ، وأنهَجَ: أخلَقَ ولَمَّا ينشَقُ، وأنهجه البلى» .
ويقول الفيروز آبادي^(٢): «النَّهْجُ: الطريق الواضح، كالمنهج والمنهاج» .
والذي يناسب المقام هنا، أن المنهج، هو الطريق الواضح .
أما البحث، فقد تقدم بيان معناه في اللغة .

معنى منهج البحث في الاصطلاح:

ذكر الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان أن معناه اصطلاحاً: «استعمال
المعلومات استعمالاً صحيحاً في أسلوب علمي سليم، يتمثل في أسلوب
العرض، والمناقشة الهادئة، والتزام الموضوعية التامة، وتأييد القضايا
المعروضة بالأمثلة والشواهد المقنعة، دون إجحاف أو تحييز»^(٣) .

(١) مقاييس اللغة، ٥/ ٣٦١، مادة (نهج).

(٢) القاموس المحيط، ١/ ٢١٠، مادة (النهج).

(٣) منهج البحث الأصولي (بحث منشور في مجلة مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي بجامعة أم
القرى، العدد السادس سنة ١٤٠٣-١٤٠٤هـ، ص ١٢)، وانظر للباحث أيضاً كتابه: كتابة البحث
العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، ص ١٤٧ .

وذكر مؤلفا (بور رويال) أن معناه «فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين»^(١).

ونحن نرى أن معناه اصطلاحاً يشمل ما ذُكرَ وغيره مما يُعدُّ طريقاً للبحث: من جمع للمادة وتدوينها وترتيبها وخطة البحث، وصياغة المادة العلمية وكتابتها، وتوثيق المعلومات، وفهرسة ما يتضمنه البحث، فكل ما يُسلك من طرق في البحث: من حيث مصادره، ومادته، وكتابته، وحواشيه، ورموزه، واقتباساته، ومقدمته، وخاتمته، وفهارسه، كل ما يُسلك من طرق في هذه الجوانب، يسمى منهج البحث.

ولهذا يمكننا أن نقول إن معنى منهج البحث اصطلاحاً: الطريق المتبع لدراسة موضوع معين لتحقيق هدف معين.

أهمية مناهج البحث العلمي، ووضوح المنهج في البحث:

تتلخص أهمية البحث العلمي في أنه كشف لثمرة جهود العلماء والأدباء السابقين؛ لأخذ نتائجها وإضافة الجديد عليها، وفي أنه طريق لتحقيق المنجزات في ميدان العلوم التطبيقية.

ومناهج البحث هي الطرق التي يتوصل بها إلى تحقيق هذا الهدف.

وتطبيق المنهج الذي يلائم خصائص البحث أو الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه البحث مما يزيد في الوصول إلى النتائج المقصودة منه.

(١) نقله الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان في بحثه السابق (منهج البحث الأصولي)، ص ١٢-١٣ عن الدكتور عبد الفتاح خضر: أزمة البحث العلمي في العالم العربي، ص ١٢.

كما أن الالتزام بالمنهج في بحث معين مما يزيد البحث احتراماً لدى المتخصصين، ويزيده قوة في ذاته، كما يزيده جمالاً عند المهتمين بتطبيق المناهج في البحث العلمي.

بل إن جودة البحث أصبحت تقاس بمدى التزام الباحث بالمنهج الذي رسمه لبحثه، ولا تقاس بمدى هضمه للموضوع، وما توصل إليه من نتائج وما كشفه من جديد.

وقد عبّر بعض الباحثين عن هذا المعنى بقوله: «و غالباً ما يكون تنظيم معلومات الرسالة ملفتاً للانتباه، وإن المرء ليعجب أن يحتلّ هذا الجانب الدرجة الأولى من هذا التدريب العلمي أكثر من هضم الموضوع، وجوانب الجدة فيه، فمن خلال طريقة استعمال المعلومات في موضعها الصحيح تتجلى قدرة الكاتب، وملكته العلمية، فالالتزام بعمل علمي يفرض اتباع الطرق المتبعة، والمعترف بها علمياً، وتعلمها والتعرف عليها مسبقاً يجعل اتباعها أمراً سهلاً، وعلى العكس من ذلك لو لم يوجد سابق معرفة بها، أو كان تعلمها خاطئاً»^(١).

ومما تقدم تتبين أهمية مناهج البحث العلمي.

وقد دفعت أهمية مناهج البحث العلمي بعض المهتمين بهذا الجانب إلى البحث عن خصائص كل فن من فنون المعرفة، ورسم المناهج المناسبة لهذه الخصائص، النابعة من طبيعة هذا الفن، وذلك لتكون طريقاً يسار عليه في بحث أي موضوع من موضوعات هذا الفن.

(١) المصدر نفسه، ص ١٣.

ومن هنا رأينا أن المؤلفات بدأت تتكاثر في هذا المجال، وأصبح عددها يزداد يوماً بعد يوم في فنون مختلفة، كمنهج البحث في العقيدة، ومنهج البحث في الأصول، ومنهج البحث الأدبي، ومنهج البحث الاجتماعي، ومنهج البحث التربوي، ومنهج البحث التاريخي، ومنهج البحث في الجغرافية، إلى غير ذلك من المناهج في الحقول المختلفة من حقول المعرفة.

ورائد هؤلاء المؤلفين هو إحكام هذه البحوث وإتقانها، وازديادها قوة وجمالاً واحتراماً، وتحقيق الهدف المقصود منها.

ولا شك أن العلوم الإسلامية لها من الخصائص ما يجعلها جديرة بأن يؤلف في كل فن منها منهج خاص للبحث فيه على ضوئه، كالفقه، والأصول، والتفسير، والحديث.

بل إن أهمية المنهج لكل فن منها والتأليف فيه، يزدادان أهمية وارتقاء بما للعلوم الإسلامية من أهمية ومكانة بين العلوم الأخرى.

ونحن نرى أن التأليف في المناهج للعلوم الأخرى أكثر منه في التأليف في المناهج للعلوم الشرعية، بل إن بعض العلوم الشرعية لم يُؤلّف منهاج في بحثها مطلقاً.

ومن هنا كان جديراً «بالمختصين فيها أن يَلْحَقُوا بالمؤلفين الآخرين في العلوم الأخرى؛ لتأتي البحوث في الشريعة الإسلامية على مستوى العصر: شكلاً، ومضموناً، ومنهجية نابعة من ذاتها، متميزة الملامح، واضحة الخصائص»^(١).

(١) عبد الوهاب أبو سليمان: منهج البحث الأصولي، ص ١١.

ويكاد يكون علم أصول الفقه أهم العلوم الإسلامية التي ينبغي وضع منهج لبحثها، ودراسة هذا المنهج وتطبيقه في البحوث التي تجرى في موضوعه؛ ذلك لأن هذا العلم هو القاعدة الأساسية لكل علوم الشريعة، وهو يستمد مباحثه منها، فإذا استقامت مناهجه، وترسخت في نفوس الدارسين، كان لذلك أثره في معرفة مناهج البحث في العلوم الشرعية الأخرى، وتطبيقها^(١).

وإذا كان لمنهج البحث والالتزام به هذه الأهمية، فلوضوحه أيضاً أهمية؛ ذلك أن البحث لا بد أن يراعى فيه تمكين القارئ من كشف ما فيه، وهضمه بيسر وسهولة، ويراعى فيه التمكن من تقويمه من جميع جوانبه، ومعرفة الطرق التي أدت إلى النتائج التي قاد إليها البحث.

وهذا كله يستلزم الوضوح في المنهج.

أنواع مناهج البحث:

قلنا: إن مناهج البحث: هي ما يُعدُّ طريقاً لدراسة موضوع معين، لتحقيق هدف معين.

وكل جانب من الجوانب، التي يقوم عليها البحث، له مناهجه الموصلة إلى إتياء الثمرة من هذا الجانب لخدمة البحث.

وقلنا: إن هذه الجوانب، هي المادة من جميع جهاتها: جمعاً وتدويناً وترتيباً واستعمالاً، وصياغة وكتابة، وتوثيقاً، وكذلك فهرسة ما يتضمنه البحث.

(١) ينظر عبد الوهاب أبو سليمان: منهج البحث الأصولي، ص ١٢.

وأشكال المناهج التي نتحدث عنها، تتعلق بالمادة العلمية، من حيث استعمالها والاستفادة منها في بناء البحث وإخراجه.

وهذه الأنواع هي ما يأتي:

النوع الأول: منهج الاستدلال والاستنباط:

وهو ما يقوم على التأمل في أمور جزئية ثابتة؛ لاستنتاج أحكام منها.

ولعل هذا النوع هو أسبق أنواع مناهج البحث العلمي^(١).

النوع الثاني: منهج الاستقراء:

وهو ما يقوم على تتبع أمور جزئية مستعاناً على ذلك بالملاحظة

والتجربة وافتراس الفروض؛ لاستنتاج أحكام عامة منها^(٢).

ويسمى منهج الاستقراء بالمنهج التجريبي؛ لأنه يستند في تحليلاته إلى

الملاحظة والتجربة وافتراس الفروض^(٣).

وقد أضاف المسلمون إلى مسالك المنهج الاستقرائي مسلك العلة بالطرق

الموصلة إليها، من سبر وتقسيم، وأطراد، ودوران، وتنقيح مناط^(٤).

(١) ينظر عبد الرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي، ص ١٨، ٨٢، غازي عناية: المرجع السابق، ص ٨٠، ٨١، ٩٠.

(٢) ينظر عبد الرحمن بدوي: المصدر السابق، ص ١٨، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٨٠، ٨١.

(٣) ينظر عبد الرحمن بدوي: المصدر السابق، ص ١٨، ١٩، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٨١.

(٤) ينظر علي سامي النشار: مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص ١٢٦-١٢٧.

ومنهج الاستقراء نوعان:

أولاً: منهج الاستقراء التام: وهو ما يقوم على حصر جميع الجزئيات للمسألة التي هي موضوع البحث، والتتبع لما يعرض لها، مع الاستعانة بالملاحظة في جميع جزئيات المسألة.

ثانياً: منهج الاستقراء الناقص: وهو ما يقوم على الاكتفاء ببعض جزئيات المسألة، وإجراء الدراسة عليها، بالتتبع لما يعرض لها، والاستعانة بالملاحظة في هذه الجزئيات المختارة، وذلك لإصدار أحكام عامة تشمل جميع جزئيات المسألة التي لم تدخل تحت الدراسة.

ونتائج الاستقراء الناقص، إنما تكون صحيحة إذا كانت الجزئيات المختارة للدراسة من القوة بحيث تمثل المسألة المبحوثة.

النوع الثالث: منهج الاسترداد التاريخي:

وهو ما يقوم على استرجاع الماضي، وما خلفه من آثار.

وهذا المنهج يستخدم في العلوم التاريخية والاجتماعية والأخلاقية^(١).

النوع الرابع: المنهج الوصفي:

وهو ما يقوم على الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية ووصفها؛ للوصول بذلك إلى إثبات الحقائق العلمية.

والمنهج الوصفي «مكمل لمنهج الاسترداد التاريخي الذي يصف الظواهر في تطورها الماضي، حتى يصل بها إلى الوقت الحاضر»^(٢).

(١) ينظر غازي عناية: المصدر السابق، ص ٨٠، ٨٢، ١٠٣.

(٢) غازي عناية: المصدر السابق، ص ٨٢.

والباحث حينما يستخدم المنهج الوصفي، لا يقوم بحصر الظواهر ووصفها جميعها، وإنما يقوم بانتقاء الظواهر التي تخدم غرضه من الدراسة، ثم يصفها، ليتوصل بذلك إلى إثبات الحقيقة العلمية^(١).

النوع الخامس: المنهج الجدلي:

وهو ما يقوم على الخصومة بين اثنين أو أكثر، مستنداً في ذلك على الأدلة التي يتوصل بها إلى حفظ الرأي، أو هدم رأي الخصم، وفق آداب المناظرة المعروفة بين العلماء^(٢).

مَنْشَأُ تَنْوَعِ مَنَاهِجِ الْبَحْثِ:

منشأ تنوع مناهج البحث نابع من طبيعة العلوم التي يراد البحث فيها، إذ عند ذلك ينبغي أن يستخدم في بحثها المنهج المناسب لها.

فإذا كان البحث في أمور جزئية ثابتة، فإن هذا يناسبه المنهج الاستنباطي.

وإذا كان البحث يحتاج إلى حصر أمور جزئية وتتبعها وإجراء تجارب وافتراس فروض، فإن هذا يناسبه منهج الاستقراء.

وإذا كان البحث يحتاج إلى استرجاع الماضي وما خلفه من آثار، فإن هذا يناسبه منهج الاسترداد التاريخي.

وإذا كان البحث يحتاج إلى الظواهر الطبيعية والاجتماعية ووصفها، فإن هذا يناسبه المنهج الوصفي.

(١) ينظر غازي عناية: المصدر السابق، ص ٨١، ٨٢، ١٠٩.

(٢) ينظر كتابنا: علم أصول الفقه: حقيقته، ومكانته، وتاريخه، ومادته، عناية: المصدر السابق، ص ٨٣.

وإذا كان البحث يقوم على الخصومة، وحشد كل واحد أدلةً لنصرة رأيه أو هدم رأي خصمه، فإن هذا يناسبه المنهج الجدلي.

عدم إمكان الفصل بين مناهج البحث في العلوم:

ذكرنا أن منهج البحث يتحدد تبعاً لطبيعة العلم الذي يراد البحث فيه، والموضوع الذي يراد بحثه من هذا العلم، والغرض من هذا البحث، ونوع هذه الدراسة.

ومن هنا فإنه لا يمكن الفصل بين مناهج البحث في العلوم، بحيث يختص كل علم أو موضوع بمنهج لا يمكن أن يبحث من خلال منهج آخر، وبحيث تختص جميع جزئيات الموضوع بمنهج واحد لا يمكن أن يبحث بعضها من خلال منهج آخر.

ولهذا قد نرى أن الموضوع يبحث من خلال منهج، ويبحث مرة أخرى من خلال منهج آخر.

وقد نرى أن الموضوع الواحد، قد يبحث من خلال مناهج متعددة، حيث إن بعض جزئياته يناسبها في البحث منهج غير المنهج المناسب للجزئية الأخرى.

وكل هذا التنوع ناتج عن تنوع طبيعة الموضوع، والغرض من الدراسة، ونوعها^(١).

(١) ينظر غازي عناية: المصدر السابق، ص ٨٠، ٨٣.

خطوات البحث في التعريفات:

حظيت علوم الشريعة وعلوم اللغة العربية وبعض العلوم الأخرى باستنادها إلى مصادر ثابتة لا تتغير بتغير الزمان أو الظواهر الطارئة، كما حظيت بالتأليف فيها، والتبع لجميع جوانبها بالبحث.

ولا شك أن هذا جعل من مباحثها حقائق واضحة لا تقبل التغيير في قواعدها العامة، وقد نشأ عن هذا إمكان وضع قوانين عامة لمباحثها، هي عبارة عن التعريفات لها.

ومن أجل هذا رأينا أن نتحدث في هذا المقام عن خطوات البحث في التعريفات التي تواجه الباحث في بحثه.

التعريف في اللغة:

التعريف في اللغة يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي العين والراء والفاء، وهذه المادة كما يقول ابن فارس: «أصلان صحيحان، يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلاً بعبءه ببعض، والآخر على السكون والطمأنينة»^(١).

والتعريف يطلق ويراد به الإعلام والإيضاح والتمييز، وهذا الإطلاق هو المناسب للمعنى الاصطلاحي للتعريف، ومادة الكلمة تدل عليه في أصلها الثاني من باب اللزوم.

ولهذا يقول ابن فارس^(٢): «تقول: عرف فلان فلاناً وعرفاناً ومعرفة.

(١) مقاييس اللغة، ٤/ ٢٨١، مادة (عَرَفَ).

(٢) المصدر نفسه، ٤/ ٢٨١-٢٨٢، مادة (عَرَفَ).

وهذا أمر معروف ، وهذا يدل على ما قلناه من سكونه إليه ، لأن من أنكر شيئاً توحش منه ونبأ عنه .

والعريف : هو القيمُّ بأمر قوم قد عَرَفَ عليهم . . . سُمِّيَ بذلك ليعرف أحوالهم . . . والتعريف : تعريف الضالة ، واللقطة ، أن يقول من يعرف هذا» .

ويقول الفيروز آبادي^(١) : «عَرَفَهُ . . . علمه . . . أعرف للمحسن والمسيء : أي لا يخفى عليَّ ذلك ولا مقابلته بما يوافقه . . . والتعريف الإعلام وتَعَرَّفْتُ ما عندك تَطَلَّبْتُ حتى عرفتُ» .

وهذا يدل على ما قلنا من أنه يطلق ويراد به الإعلام والإيضاح والتمييز ، وهذه الدلالة لزومية إذا سلّمنا بحصر المادة في المعنيين اللذين ذكرهما ابن فارس .

والتعريف في اللغة يحتاج في معرفته إلى الكشف عنه في المعجمات اللغوية والكتب التي عنيت ببيان معاني الألفاظ والعبارات من جهة اللغة .

ومن ذلك مقاييس اللغة لابن فارس ، ولسان العرب لابن منظور ، والقاموس المحيط للفيروز آبادي ، والصحاح للجوهري ، وأساس البلاغة للزمخشري ، ومفردات القرآن للراغب الأصفهاني ، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير . إلى غير ذلك من المعجمات والكتب التي عنيت بمعاني اللغة العربية مفردات وتراكيب .

والكلمة التي يراد تعريفها لغة ، يُحتاج فيها إلى معرفة الحروف الأصلية التي تتركب منها الكلمة ، وتعتبر مادةً لها .

(١) القاموس المحيط، ٣/١٧٣، ١٧٥، مادة (عَرَفَهُ).

كما يحتاج إلى معرفة المعاني التي ترد لها هذه المادة، والانتباه إلى المعنى اللغوي الذي يناسبه المعنى الاصطلاحي المقصود في هذا المقام، وتدوينه، وتدوين كل ما يشهد له .

كما يحتاج إلى معرفة اشتقاق الكلمة التي يراد تعريفها لغة، وتصريفاتها .

التعريف الاصطلاحي:

هو ما يحيط بموضوعه ويميزه عن غيره .

وهذا هو رأي المحققين من النظار في تعريف الحد، بناءً على أن الفائدة من الحد هي التمييز بين المحدود وغيره، كالاسم^(١) .

ومن هنا فإن الحدّ على رأي المحققين من النُّظَّار في غاية السهولة؛ لأن الغرض منه تفصيل ما دلّ عليه اللفظ إجمالاً، ولا عُسر في اقتناصه .

أمّا على رأي أرسطو، فإن الحد هو القول المفصل المعرّف للذات بماهيته، وهذا مبني على أن الفائدة من الحد حصر الذاتيات وتصوير المحدود وتعريف حقيقته .

ومن هنا فإن التوصل إلى الحدّ على رأي أرسطو وأتباعه في غاية الصعوبة؛ لأن الغرض منه معرفة الماهيات الموجودة، وهذا أمر صعب^(٢) .

ويرى الإمام ابن تيمية رحمه الله «أن من يذهب إلى أن الحدّ هو التوصل إلى الماهية وتعريف الحقيقة هم أرسطو وأتباعه من المشائين اليونانيين، ومن حذا حذوهم من متفلسفة الإسلاميين .

(١) علي سامي النشار: مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص ٩٠ .

(٢) النشار: المصدر السابق، ص ٩٤ .

فأما جماهير أهل النظر والكلام من المسلمين وغيرهم، فعلى خلاف هذا، لم يقبلوا أبداً فكرة التوصل إلى الماهية، وإنما أدخل هذا في كلام علماء أصول الدين والفقهاء بعد الغزالي في أواخر القرن الخامس وأوائل السادس، وهم الذين تكلموا في الحدود بطريقة أهل المنطق اليوناني تحت تأثير دعوة الغزالي إلى استخدام المنطق.

وأما سائر النُّظَّار من جميع الطوائف الأشعرية والمعتزلة والكرامية والشيعة وغيرهم، فعندهم إنما يفيد الحد التمييز بين المحدود وغيره، بل أكثرهم لا يسوِّغون الحدَّ إلا بما يميز المحدود عن غيره»^(١).

وقد ردّ الأصوليون تعريف الحدّ عند أرسطو وأتباعه بأن الحدّ ليس مُعرِّفاً للماهية، أو موصلاً للكنه؛ لعسر التوصل إلى هذا أو استحالته، لكن حدّ الشيء هو معناه الذي لأجله استحق الوصف المقصود^(٢).

أقسام التعريف الاصطلاحي:

ينقسم التعريف الاصطلاحي إلى أربعة أقسام:

الأول: التعريف اللفظي.

الثاني: التعريف التنبيهي.

الثالث: التعريف الاسمي.

الرابع: التعريف الحقيقي.

(١) الرد على المنطقيين ص ١٤-١٥، النشار: المصدر السابق، ٩٠-٩١.

(٢) النشار: المصدر السابق، ص ٩٠.

التعريف اللفظي:

هو ما يقصد به تفسير مدلول لفظ بلفظ أوضح منه دلالة على المعنى .

ووضوح دلالة لفظ على المعنى تكون إما بكثرة استعمال هذا اللفظ في هذا المعنى ، أو بحضور معناه في ذهن المخاطب به ، أو نحو ذلك . وظاهر أن هذا الوضوح يختلف باختلاف الناس .

وأكثر الناس استعمالاً لهذا النوع من التعريف أهل اللغة ، وذلك كقولهم :
الهزبر الأسد ، والشادن ولد الظبية ، والتُّقَّاح الماء العذب .

ما يُشترط في التعريف اللفظي :

كل ما يشترط في هذا التعريف ، هو أن يكون أوضح من المعرف ؛ ليؤدِّي المقصود منه .

ما يُعبَّرُ به في التعريف اللفظي :

يجوز أن يُعبَّرَ في التعريف اللفظي بلفظ مفرد مُرادف للمعرف ، أو أخص منه ، أو أعم ، كما يجوز أن يكون بمركب يُقصدُ به تعيين المعنى ، لا تفصيله .

فمثال التعريف اللفظي بمفرد مساو للمعرف قولهم : الغضنفر الأسد ،
الملَّوان الليلُ والنهار .

ومثال التعريف اللفظي بمفرد أخص من المعرف قولهم : الطيب مسكٌ .

ومثال التعريف اللفظي بمفرد أعم من المعرف قولهم : الورد زهر ، الفهد حيوان ، الصَّبَّارِيح ، العندليب طائر .

ومثال التعريف اللفظي بمركب يُقصدُ به تعيين المعنى قول علماء الكلام: الخلاء بُعدٌ موهوم، وقولهم: الخلاء هو الفراغ الذي تتحيز فيه الأجرام.

التعريف التنبيهي:

هو ما يقصد به إحضار صورة مخزونة في خيال المخاطب قد غابت عنه بعد سبق علمه بها.

فكل ما أحضر المعرف في خيال السامع، فهو تعريف تنبيهي صحيح. وهذا النوع ليس فيه كسب معرفة جديدة.

الفرق بين التعريفين: اللفظي والتنبيهي:

الفرق بين هذين النوعين من التعريف بالاعتبار، وذلك بالنظر إلى من تخاطبه، على معنى أنك حين تقول: الهزبر الأسود، إذا كنت تقوله لسامع لم يسبق له علم بمعنى الهزبر أصالة، فهذا تعريف لفظي، وإذا كان قد سبق له به علم ولكنه غاب عن ذهنه وأردت إحضار هذا المعنى الغائب، فهو تعريف تنبيهي، فهما متفقان في الحقيقة، مختلفان في الاعتبار.

ولكونهما متفقين في الحقيقة، لم يبال بعض المحققين بجهة اختلافهما، فاعتبرهما نوعاً واحداً.

التعريفان: الاسمي والحقيقي:

التعريفان: الاسمي والحقيقي، كل واحدٍ منهما عبارة عما يستلزم تصوُّره تصور المعرَّف.

الفرق بين التعريفين: الاسمي والحقيقي:

الفرق بين هذين النوعين من التعريف، أن التعريف الحقيقي لتفصيل المفاهيم الموجود أفرادها في الخارج، ولو تقديراً.

والاسمي لتفصيل المفاهيم الاعتبارية التي لا يُعَلَّمُ وجودُ ما تصدَّقُ عليه في الخارج، سواء اشتهرت بالعدم أم لم تشتهر.

ويتَّضح الفرق بين هذين النوعين من التعريف بالمثال.

فقولنا في تعريف الإنسان: هو حيوان ناطق. وقولنا في تعريف الفرس: هي حيوان صاهل. وقولنا في تعريف الحمار: هو حيوان ناهق، هذه تعريفات حقيقية، فُصِدَ بها تفصيل حقيقة شيء له أفراد موجودة في الخارج حقيقة.

وقولنا في تعريف العنقاء: هي طائر عجيب الشكل طويل العنق. وقولنا في تعريف الغول: هي دابة تتلوَّن ألواناً وتؤذي من تلقاه، هذان تعريفان اسميان فُصِدَ بهما شرح حقيقة شيء غير موجود في الخارج، وقد اشتهر بين الناس أنه لا وجود له.

ويؤخذ من هذا الكلام أمران:

الأول: أن التعريف الاسمي، قد ينقلب تعريفاً حقيقياً، وذلك إذا وُجِدَتْ أفرادُه في الخارج بعد ذلك.

الثاني : أن الاختلاف بين التعريف الاسمي والتعريف الحقيقي بالاعتبار .
ومن هنا تعلم أن تعريفات العلوم ، وما يُذكر في أوائل الأبواب والكتب
من تفصيلات حقائق الأشياء ، إذا ذكرت للمبتدئين الذين لم تسبق لهم المعرفة
بها ، فإنها تكون من قبيل التعريفات الاسمية ، ثم تكون - بعد الإحاطة بمسائل
العلم أو الباب - تعريفات حقيقية .

أقسام التعريفين : الاسمي والحقيقي :

ينقسم كل من التعريفين الاسمي والحقيقي إلى أربعة أقسام ؛ لأن كلاً
منهما ، إما حدٌّ وإما رسم ، وكل من الحدِّ والرسم ، إما تامٌّ وإما ناقص .
فالأقسام الأربعة هي : الحدّ التام ، والحدّ الناقص ، والرسم التام ، والرسم
الناقص .

الحدّ التام : وهو ما كان مؤلفاً من الجنس القريب والفصل .

كقولنا : الإنسان حيوانٌ ناطق . وقولنا : الفرس حيوان صاهل . وقولنا :
الكلمة قول مفرد .

الحدّ الناقص : وهو ما تألف من الجنس البعيد والفصل .

كقولنا : الإنسان جسم ناطق . وقولنا : الفرس جسم صاهل . وقولنا :
الكلمة لفظ مفرد .

الرسم التام : وهو ما تألف من الجنس القريب والخاصة الملازمة .

كقولنا : الإنسان حيوان ضاحك .

الرسم الناقص : وهو ما تألّف من الجنس البعيد والخاصة ، أو من العرَضِيَّات البحتة ، أو ما كان تعريفاً بالمثال ، أو ما كان تعريفاً للشيء بتقسيمه .
 كقولنا : الإنسان جسم ضاحك . وقولنا : الزاوية القائمة شكل هندسي يساوي ٩٠° . وقولنا : المبتدأ مثل محمد ، من قولك : محمد قائم . وقولنا : المبتدأ إما اسم صريح وإما مؤول به . وقولنا : الخبر إما جملة وإما شبه جملة .
 شروط صحة التعريفين : الاسمي والحقيقي :

لكل من التعريفين : الاسمي والحقيقي شروط صحة ، إذا اختلَّ واحدٌ منها فَسَدَ التعريف .

وهذه الشروط أربعة :

الأول : أن يكون جامعاً لكل فرد من أفراد المعرّف ؛ لثلاثيهم أن بعض أفراد المعرّف ليست منه .

الثاني : أن يكون مانعاً من دخول فرد من غير المعرّف فيه ؛ لثلاثيهم أن شيئاً ليس من المعرّف داخلٌ فيه .

الثالث : ألا يستلزم المحال ، كالدور ، والتسلسل ، واجتماع النقيضين .

الرابع : أن يكون التعريف أجلى من المعرّف ؛ ليكون أوضح وأيسر عند العقل ، وليكون ذلك موصلاً إلى الغرض المقصود من التعريف ، وهو إيضاح المعرّف للسامع .

شروط حسن التعريفين: الاسمي والحقيقي:

لكل من التعريفين الاسمي والحقيقي شروط حُسن، لا يترتب على الإخلال بها فسادُ التعريف، ولكن الأليق مراعاتها، فإنه يترتب على الإخلال بها الإخلال بحسن التعريف.

وهذه الشروط أربعة:

الأول: أن يكون خالياً من الأغلاط اللفظية.

الثاني: ألاّ يشتمل على لفظ مجازي إلاّ مع القرينة التي تُعيّن المراد منه، وهذا إذا لم يشتهر المجازُ حتى يصبح حقيقة عُرفية.

الثالث: ألاّ يشتمل على لفظ مشترك بين معانٍ متعدّدة إلاّ مع القرينة التي تُعيّن أحد المعاني، وهذا إذا لم يصح إرادة كل معنى من المعاني على سبيل البدل، فإن صح إرادة جميعها على هذا الوجه، ساغ استعماله بدون القرينة؛ إذ لا ضرر في هذه الحال؛ لأن كل معنى حملت اللفظ عليه من المعاني المحتملة يصح معه الكلام.

الرابع: ألاّ يشتمل على لفظ غريب (غير ظاهر الدلالة على معناه المراد منه)، أو موهوم لمعنى غير المعنى المقصود لصاحب التعريف^(١).

ترتيب التعريفات إذا تعددت:

قد تعدد التعريفات لمسألة من المسائل، وعلى الباحث حينئذ أن يُرتّبها ذكراً.

(١) محمد محيي الدين عبد الحميد: رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة، ص ٥٢-٦٢.

وهناك أمور متعددة قد يختار الباحث أحدها؛ لتكون أساساً في ترتيبها ذكراً.

ومن ذلك الناحية التاريخية، فيرتبها على هذا الأساس مقدماً الأسبق تاريخاً.

ومن ذلك الناحية المذهبية؛ سواء في ذلك المذهبية العقدية أم الفقهية أم غيرهما، فيجمع تعريفات كل مذهب على حدة، مرتباً تعريفات كل مذهب بحسب الناحية التاريخية.

إلى غير ذلك من الأمور التي قد تكون أساساً في الترتيب.

شرح التعريف الاصطلاحي:

على الباحث بعد أن يذكر التعريف الاصطلاحي، أن يشرح ما يحتاج إلى شرح من ألفاظه أو تراكيبه، وأن يبين ما يدخل فيه وما يخرج منه، وأن يبين ما يحترز به في كل لفظة أو تركيب، وأن يوضح بالأمثلة كل ما يحتاج إلى توضيح.

وإذا كان التعريف حقيقياً أو اسماً فينتقل إلى الاعتراضات الواردة عليهما إن كان هناك اعتراضات، ثم يجيب عنها إذا رأى أنه يمكن الإجابة عنها، ويكتفي بإيراد الاعتراضات إذا رأى أنه لا يمكن الإجابة عنها، وسيأتي بيان مفصل عن الاعتراضات والإجابة عنها.

تسمية طرفي المناظرة في التعريف:

من العلماء من يسمي ناقض التعريف المعترض عليه سائلاً، وموجهه المدافع عنه معللاً.

والأكثر على أن ناقضه يسمى مستدلاً، وموجهٌ يسمى مانعاً. وهم يريدون بذلك أن اعتراض المعارض على التعريف لا يتم بمجرد ادعاء بطلانه، بل لابد من أن يدعي المعارض البطلان، ويستدل على هذه الدعوى باختلال شرط من شروط صحته التي قدمنا ذكرها على النحو الذي سيأتي.

ويقصدون بهذه التسمية أيضاً أن جواب صاحب التعريف عن اعتراضات المعارض يكفي أن يكون بمنع مقدمة من مقدمات دليل البطلان، سواء أذكر مع ذلك سنداً لمنعه أم لم يذكر.

الاعتراضات الواردة على التعريفين: الحقيقي والاسمي بتخلف شرط أو أكثر من شروط الصحة:

يُعْتَرَضُ على كل من التعريفين الحقيقي والاسمي، سواء أكان كل منهما حداً أم رسماً، بتخلف شرط أو أكثر من شروط الصحة، وجماع هذه الاعتراضات أربعة:

الأول: أنه غير جامع لأفراد المعرف كلها، ومعنى ذلك أن فرداً من أفراد المعرف لا يشملته التعريف، وذلك بسبب كون التعريف أخصّ مطلقاً من المعرف، والمعرف أعمّ مطلقاً، ومعلوم أن الأعم تكون الأفراد التي يصدق عليها ويتناولها أكثر من الأفراد التي يصدق عليها الأخص.

الثاني: أنه غير مانع من دخول فرد من أفراد غير المعرف فيه، وذلك بسبب كون التعريف أعمّ مطلقاً من المعرف.

وربما اعترض على التعريف بأنه غير جامع وغير مانع معاً، ومعنى ذلك أن

فرداً من أفراد المعرف لا يشملته التعريف، وأن فرداً من أفراد غير المعرف داخل في التعريف، وذلك بسبب كون التعريف أعم من المعرف عموماً وجهياً، فيكون هناك ثلاثة أفراد: واحد منها يصدق عليه التعريف دون المعرف، وواحد يصدق عليه المعرف دون التعريف، وواحد يصدق عليه كل من التعريف والمعرف.

الثالث: أن التعريف يستلزم المحال، كالدور، والتسلسل.

الرابع: أن التعريف ليس أجلى وأوضح من المعرف.

ويجوز أن يُعترض على التعريف الحقيقي إذا كان حداً تاماً باعتراض خامس، وهو المعارضة.

ومعنى ذلك أن يأتي المعارض بتعريف حقيقي تام آخر للمعرف، ويقول لصاحب التعريف: هذا التعريف الذي ذكرته ليس حداً حقيقياً تاماً كما ادّعت؛ لأنه لو كان حداً حقيقياً تاماً للمعرف لم يكن للمعرف حدّ حقيقي تام آخر؛ إذ الشيء الواحد لا يكون له حدان تامان حقيقيان؛ لأن الحد التام الحقيقي يكون بالجنس والفصل القريبين، فلو كان هذان التعريفان حدين تامين حقيقيين لزم أن يكون كل منهما مؤلفاً من الجنس والفصل القريبين، والشيء الواحد لا يكون له جنسان وفصلان قريبان.

فإذا اعترض المعارض بهذا الاعتراض على تعريف ما، فالجواب عنه إما بمنع أن تعريفه الذي عارض به تعريف حقيقي، وإما بتحرير المراد من التعريف الذي ورد عليه الاعتراض، بأن يقول: التعريف الذي ذكرته ليس حقيقياً تاماً، بل هو اسمي، أو حقيقي ناقص.

كما أنه يجوز أن يعترض على نوع التعريف إذا كان صاحب التعريف قد بين نوع تعريفه، بأن قال: هذا تعريف حقيقي، أو اسمي. أو قال: هذا حدّ، أو رسم. أو قال: هذا حدّ تامّ، أو حدّ ناقص، مثلاً.

الاعتراض على التعريفين: الحقيقي والاسمي بتخلّف شرط من شروط حُسن التعريف:

يجوز للمعترض أن يعترض على التعريف بفقدانه شرطاً من شروط حسن التعريف.

وجماع هذه الاعتراضات أربعة:

الأول: أنه اشتمل على بعض الأغاليط اللفظية، كالإضمار قبل الذكر لفظاً، ومعنى، وحكماً.

وحاصل هذا الاعتراض، المناقشة في العبارة.

الثاني: أنه اشتمل على لفظ مستعمل في غير معناه الموضوع له من غير قرينة تبيّن المعنى المقصود.

الثالث: أنه اشتمل على لفظ مشترك بين معانٍ متعدّدة من غير قرينة تعين أحدَ هذه المعاني.

الرابع: أنه اشتمل على لفظ غريب غير ظاهر الدلالة على معناه المقصود منه عند السامع.

طريقة الاستدلال على النقض:

إذا عرفت هذه الوجوه التي يُعترضُ بها على صحة التعريف أو على

حسنه ، وأردت أن تعترض على تعريف ما بأحد هذه الوجوه ، فعليك أن تأخذ هذا الوجه في صغرى دليل مبيناً معه الفرد أو الأفراد أو الكلمة التي كانت منشأه ، ثم تضيف إلى هذه الصغرى قضية كبرى قائلة : وكل تعريف هذا شأنه فهو فاسد . أو : فهو غير صحيح ، إذا كان الاعتراض بتخلف شرط من شروط الصحة .

أو تقول : وكل تعريف هذا شأنه فهو غير حسن ، إذا كان الاعتراض بتخلف شرط من شروط الحُسن .

أجوبة صاحب التعريف عن الاعتراضات التي يترتب عليها فساد التعريف :

أولاً : إذا اعترض المستدل على التعريف بأنه غير جامع أو غير مانع ، كان لصاحب التعريف أن يجيب عن كل واحد من هذين الاعتراضين بتحرير المراد .

وتحرير المراد على أربعة أنواع ؛ لأنه إما تحرير المراد من المعرف ، وإما تحرير المراد من بعض أجزاء التعريف ، وإما تحرير المراد من نوع التعريف ، وإما تحرير المراد من المذهب الذي بُني عليه التعريف :

تحرير المراد من المعرف :

تحرير المراد من المعرف ، عبارة عن تفسيره بمعنى مقصود له أعم أو أخص من المعنى المتبادر منه ؛ ليصير المعرف مساوياً للتعريف .

تحرير المراد من بعض أجزاء التعريف :

تحرير المراد من بعض أجزاء التعريف ، حاصله أن يعمد صاحب التعريف إلى جزء من أجزائه ، فيفسره بمعنى مقصود له أعمّ أو أخصّ من المعنى المتبادر منه ؛ ليصير التعريف مساوياً للمعرّف .

تحرير المراد من نوع التعريف :

تحرير المراد من نوع التعريف ، إنما يكون إذا اعترض المستدل على التعريف متوهماً أنه حقيقي أو اسمي ، في حين أنه لفظي ، أو متوهماً أنه حدّ حقيقي تام في حين أنه حدّ ناقص أو اسمي .

وحاصله أن يبين صاحب التعريف النوع الذي أراده من تعريفه .

تحرير المراد من المذهب الذي بُني عليه التعريف :

تحرير المراد من المذهب الذي بنى عليه صاحب التعريف تعريفه ، حاصله أن يبين للمستدلّ أن اعتراضه الذي اعترض به عليه إنما يتم على مذهب جماعة من العلماء لم يبن هو تعريفه على مذهبهم ، وإنما بناه على مذهب قوم آخرين لا يشترطون في التعريف الشرط الذي ذكر أن التعريف لم يستوفه .

ثانياً : وإذا اعترض المستدل على صاحب التعريف بأن تعريفه ليس أوضح من المعرف ، فالجواب عنه بمنع كونه غير أوضح مستنداً إلى أن الوضوح والخفاء ممّا يتفاوت بتفاوت الناس ، فَرُبَّ خَفِيٍّ عِنْدَكَ وَهُوَ فِي غَايَةِ الْوَضُوحِ عِنْدِي أَوْ عِنْدَ غَيْرِنَا مِنَ النَّاسِ .

ثالثاً : وإذا اعترض المستدل بأن هذا التعريف مستلزم للمحال ، فجواب صاحب التعريف عنه يكون بمنع استلزام التعريف لما ذكر من المحال ، كالدور ، مستنداً إلى أن جهة كل من توقف التعريف على المعرفّ ، والمعرفّ على

التعريف، منفكّة .

وقد يجيب بأن الدور الذي استلزمه تعريفه ليس محالاً؛ لأنه دور معي، لا سبقي .

أجوبة صاحب التعريف عن الاعتراضات التي يترتب عليها الإخلال بحسن التعريف:

قد يعترض على التعريف بتخلف شرط من شروط حسن التعريف التي ذكرناها فيما مضى .

وعلى صاحب التعريف أن يجيب عن ذلك:

١- فإذا اعترض عليه بالقول: «هذا التعريف مشتمل على لفظ كذا، وهو غلط، وكل تعريف اشتمل على الغلط غير حسن»، فله عن هذا الاعتراض جوابان:

أحدهما: أن يدعي أن اللفظ المدعى غلطه ليس غلطاً؛ لأنه جارٍ على مذهب فلان من النحاة أو من أهل اللغة .

ثانيهما: أن يسلم أنه غلط، ولكنه لا تتوقف عليه صحة التعريف، وهو لا يُعنى إلا بصحة التعريف .

٢- وإذا اعترض عليه بالقول: «هذا التعريف مشتمل على لفظ كذا، بمعنى كذا، وهو معنى مجازي، وليس هناك قرينة، وكل تعريف هذا شأنه فهو غير حسن»، فله عن هذا الاعتراض جوابان:

أحدهما: أن يدعي أن اللفظ المدعى أنه مجاز، قد أصبح حقيقة عرفية في

المعنى المقصود منه .

ثانيهما: أن يسلم أنه مجاز باق على مجازة، لكن في الكلام قرينة تدل على المعنى المراد، ولكن المعترض غفل عنها.

٣- وإذا اعترض عليه بالقول: «هذا التعريف مشتمل على لفظ كذا، ولهذا اللفظ عدة معان، فهو مشترك، وليس هناك قرينة تعين المراد، وكل تعريف هذا شأنه فهو غير حسن»، فله عن هذا الاعتراض ثلاثة أجوبة:

أحدها: أن يبين أن اللفظ المدعى أنه مشترك، قد صار حقيقة عرفية في المعنى المقصود وحده .

ثانيها: أن يسلم أنه مشترك، ولكن محل عدم صحة استعمال المشترك إذا لم يصح إرادة كل معنى من معانيه .

ثالثها: أن يثبت قيام القرينة التي تعين المعنى المراد.

٤- وإذا اعترض عليه بالقول: «هذا التعريف مشتمل على لفظ كذا، وهو غريب غير ظاهر الدلالة على معناه المقصود منه عند السامع، وكل تعريف هذا شأنه فهو غير حسن»، فالجواب عنه بمنع كونه غريباً غير ظاهر الدلالة على معناه المقصود منه عند السامع، مستنداً في ذلك إلى شيوعه بالمعنى المقصود منه .

ترتيب المناظرة أو البحث في التعريف:

إذا أراد الباحث أو المناظر أن يناقش تعريفاً، فليتبّع الخطوات الآتية:

١- ينظر أولاً، هل نقل صاحب التعريف تعريفه الذي ذكره، أو جاء به

من عنده .

٢- فإن كان ناقلاً له، ولم يلتزم صحته، لم يجز للباحث أو المناظر أن يناقشه، وإنما له أن يطالبه بتصحيح النقل، فإذا جاء بالكتاب الذي نقله عنه فقد أدى ما عليه .

٣- وإن كان قد جاء به من عنده، أو كان ناقلاً له، لكنه التزم صحته، بأن قال مثلاً: هذا تعريف صحيح، فإن المناقشة معه تكون على النحو الآتي :

أ- ينظر الباحث أو المناظر: هل يجد في التعريف لفظاً موهماً لشيء غير صحيح، وهو في حاجة إلى معرفة ما قصده صاحب التعريف منه؟

فإن وجد بين ألفاظه لفظاً بهذه المثابة استفسر عنه، وإن لم يجد شيئاً انتقل إلى الخطوة الآتية :

ب- ينظر: هل التعريف مستكمل لشروط الصحة التي ذكرناها فيما مضى؟ بمعنى أنه مساو للمُعرَّف، وأوضح منه، وغير مستلزم للمحال .

فإن وجد به هذه المنزلة، فهو تعريف صحيح .

وإن وجد فيه خللاً اعترض عليه الاعتراض الذي يُسوِّغُه له هذا الخلل .

ج- وإذا كان صاحب التعريف قد بين نوعَ تعريفه، بأن قال: هذا تعريف حقيقي، أو اسمي . أو قال: هذا حدّ، أو رسم . أو قال: هذا حدّ تام، أو حدّ ناقص، مثلاً، فإن الباحث أو المناظر إذا وجد في التعريف خللاً من هذه الناحية، فإنه يعترض عليه الاعتراض الذي يسوِّغُه له هذا الخلل^(١) .

(١) محمد محيي الدين عبد الحميد: المصدر السابق، ص ٦٣-٧٧ .

الترجيح بين التعريفات الاصطلاحية المتعارضة إذا كانت متعددة:

إذا كان أمام الباحث تعريفات اصطلاحية متعارضة ، فلا يخلو أن يتبين ضعفها أو بطلانها جميعها بالمناقشة التي أوردتها عليها ، أو يتبين ضعفها أو بطلانها إلا واحداً منها ، أو يتبين ضعفها أو بطلانها إلا اثنين منها أو أكثر .
فإن تبين ضعفها أو بطلانها إلا واحداً منها ، فيكون هذا الواحد هو التعريف المختار .

وإن تبين ضعفها أو بطلانها كلها ، فليتركها جميعاً ، وليأت بتعريف يسلم من وجوه الضعف والبطلان التي وردت على تلك التعريفات .

وإن بقي اثنان أو أكثر سلماً من المناقشة وهما متعارضان فعليه أن يختار أحدهما بوجه من وجوه الترجيح .

وينبغي أن يعلم أن التعريفات على اختلاف أنواعها منقسمة إلى عقلية وسمعية ، والسمعية منها ما هو ظني .

وقد ذكر الأمدى (رحمه الله) الوجوه التي يقع بها الترجيح بين التعريفين السمعيين عند تعارضهما ، وهي :

الأول : أن يكون أحدهما مشتقاً على ألفاظ صريحة ناصّة على الغرض المطلوب ، من غير تجوّز ولا استعارة ولا اشتراك ولا غرابة ولا اضطراب ولا ملازمة ، بل بطريق المطابقة أو التضمن ، بخلاف الآخر ، فهو أولى ؛ لكونه أقرب إلى الفهم ، وأبعد عن الخلل والاضطراب .

الثاني : أن يكون المعرف في أحدهما أعرف من المعرف في الآخر ، فهو أولى ؛ لكونه أفضى إلى التعريف .

الثالث: أن يكون أحدهما معرفاً بالأمر الذاتية ، والآخر بالأمر العرضية ، فالمعرف بالأمر الذاتية أولى ؛ لأنه مشارك للمعرف بالأمر العرضية في التمييز ، ومرجح عليه بتصوير معنى المحدود .

الرابع: أن يكون أحد الحدين أعمّ من الآخر ، فقد يمكن أن يقال : الأعمّ أولى ؛ لتناوله محدود الآخر وزيادة ، وما كان أكثر فائدة يقدم ، وقد يمكن أن يقال بأن الأخص أولى ؛ نظراً إلى أن مدلوله متفق عليه ، ومدلول الآخر من الزيادة مختلف فيه ، وما مدلوله متفق عليه أولى .

الخامس: أن يكون أحدهما قد أتى فيه بجميع ذاتياته ، والآخر ببعضها مع التمييز ، فالأول يكون أولى ؛ لأنه أشد تعريفاً .

السادس: أن يكون أحدهما على وفق النقل السمعي ، والآخر على خلافه ، فالموافق يكون أولى ؛ لبعده عن الخلل ، ولأنه أغلب على الظن .

السابع: أن يكون طريق اكتساب أحدهما أرجح من طريق اكتساب الآخر ، فهو أولى ؛ لأنه أغلب على الظن .

الثامن: أن يكون أحدهما موافقاً للوضع اللغوي ، والآخر على خلافه ، أو أنه أقرب إلى موافقته ، والآخر أبعد ، فالموافق أو ما هو أكثر موافقة للوضع اللغوي ، يكون أولى ؛ لأن الأصل إنما هو التقرير دون التغيير ؛ لكونه أقرب إلى الفهم ، وأسرع إلى الانقياد ، ولهذا كان التقرير هو الغالب ، وكان متفقاً عليه ، بخلاف التغيير ، فكان أولى .

التاسع: أن يكون أحدهما مما قد ذهب إلى العمل به أهل المدينة ، أو الخلفاء

الراشدون، أو جماعة من الأمة، أو واحد من المشاهير بالاجتهاد والعدالة والثقة بما يقول، بخلاف الآخر، فهو أولى؛ لكونه أغلب على الظن وأقرب إلى الانقياد.

العاشر: أن يلزم من العمل بأحدهما تقرير حكم الحظر، والآخر تقرير الوجوب، أو الكراهة، أو الندب، فما يلزم منه تقرير الحظر أولى.

الحادي عشر: أن يلزم من أحدهما تقرير حكم النفي، والآخر الإثبات، فالمقرر للنفي أولى.

الثاني عشر: أن يلزم من أحدهما تقرير حكم معقول، ومن الآخر حكم غير معقول، فما يلزم منه تقرير حكم معقول أولى.

الثالث عشر: أن يلزم من أحدهما درء الحدّ والعقوبة، ومن الآخر إثباته، فالدارئ للحدّ أولى.

الرابع عشر: أن يكون أحدهما يلازمه الحرية أو الطلاق، والآخر يلازمه الرق أو إبقاء النكاح، فما يلازمه الحرية أو الطلاق أولى؛ لأنه على وفق الدليل النافي لملك البضع وملك اليمن، والنافي لهما على خلافه، ويمكن أن يقال: بل النافي لهما أولى؛ لأنه على وفق الدليل المقتضي لصحة النكاح وإثبات ملك اليمن المترجح على النافي له^(١).

(١) الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ٣/١٩٨-١٩٩، ١٨٧؛ وانظر الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ص ٢٥٠-٢٥١.

المقارنة بين التعريفين : اللغوي والاصطلاحي :

إذا اختار الباحث تعريفاً اصطلاحياً، كان عليه بعد ذلك أن يقارن بين هذا التعريف الذي اختاره والتعريف اللغوي الذي ذكره فيما مضى؛ لِيُبَيِّنَ العلاقة بينهما؛ إذ لا بدّ من علاقة بينهما؛ حيث ينطلق المعنى الاصطلاحي من المعنى اللغوي، ولكن الانطلاقة تتنوّع.

فقد تكون الانطلاقة تطابقية إذا كانت دلالة التعريف اصطلاحاً متطابقة مع دلالته لغةً. وقد تكون الانطلاقة تَضْمُنِيَّةً إذا كانت دلالته جزئية من دلالة التعريف اللغوية، فيكون التعريف الاصطلاحي حيثئذٍ أخصّ من التعريف اللغوي. وقد تكون الانطلاقة أعمّ إذا كانت دلالته أعم من دلالة التعريف اللغوية. وقد تكون الانطلاقة تلازمية إذا كانت دلالته ملازمة لدلالة التعريف اللغوية.

وبمعرفة ذلك تتبيّن العلاقة بين التعريفين : اللغوي والاصطلاحي .

خطوات البحث في المسائل الوفاقية:

المسائل التي يجري فيها البحث تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : المسائل الوفاقية .

القسم الثاني : المسائل الخلافية .

فالقسم الثاني سيأتي بحثه .

أمّا القسم الأول : وهو المسائل الوفاقية، فالمراد بها، ما لم يرد فيه خلاف، إمّا لأن طبيعته لا تقبل الخلاف، كالأصول والقواعد الأساسية العامة،

وكالمسائل العامة في العقائد، وإمّا لأنه لم يؤثر فيه خلاف عن السابقين، وإن كان يمكن فيه الخلاف من حيث تصوّر ذاته.

ويمكن الاستعانة على معرفة هذا القسم بالكتب التي تقرّر الأصول العامة في الإسلام، ومسائل العقيدة، والمسائل التي حكي فيها الإجماع، ومن ذلك كتاب مراتب الإجماع لابن حزم، وكتاب موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي لسعدي أبو جيب.

وخطوات البحث في هذا القسم على النحو الآتي:

١- ذكر تمهيد يتمّ به تصوير المسألة التي يراد بحثها، ويتمّ به ربطها بما قبلها ببيان العلاقة بينهما.

٢- ذكر حكم المسألة ومن قال بذلك من العلماء.

٣- ذكر الأدلة، ومناقشة ما يرد عليه مناقشة، والإجابة عما يمكن الإجابة عنه.

٤- ذكر الثمرة بالتفريع على المسألة.

وأما القسم الثاني: وهو المسائل الخلافية، فالمراد بها، ما ورد فيه خلاف بين العلماء مما يجري فيه الخلاف، كبعض المسائل الفرعية.

وخطوات البحث في هذا القسم على النحو الآتي:

١- تمهيد.

٢- تحرير محلّ النزاع.

- ٣- الأقوال في المسألة .
 - ٤- أدلة الأقوال مع بيان أنواعها .
 - ٥- وجه الاستدلال بالأدلة .
 - ٦- مناقشة ما يرد عليه مناقشة من الأدلة .
 - ٧- الإجابة عما يمكن الإجابة عنه من المناقشات .
 - ٨- منشأ الخلاف في المسألة .
 - ٩- نوع الخلاف .
 - ١٠- الموازنة بين الأدلة، واختيار المذهب الراجح، ووجه ترجيحه .
 - ١١- بيان ارتباط المسألة بالقاعدة الأصولية، أو القاعدة الفقهية .
 - ١٢- التفريع على المسألة بمقتضى القول الذي ترجح فيها .
- هذه هي خطوات البحث في المسائل الخلافية على سبيل الإجمال،
ونفصلها فيما يأتي :

١- التمهيد:

يذكر الباحث تمهيداً يتمُّ به تصوير المسألة التي يراد بحثها، وبيان حقيقتها، وربطها بما قبلها ببيان العلاقة بينهما، ثم يحدّد خطوات البحث فيها مرتبة مترابطة .

وقد درج العلماء السابقون في كتاباتهم على هذا، ونوهوا بشأن ترتيب الخطوات في البحث وارتباطها في أقوالهم، وفي تطبيقاتهم لذلك في كتبهم،

كما نشاهده عند الإمام الشافعي في كتابه: الرسالة، وعند إمام الحرمين الجويني في كتابه: البرهان، وعند أبي الحسين البصري في كتابه: المعتمد، وعند الغزالي في كتابه: المستصفى.

٢- تحرير محلّ النزاع:

ينتقل الباحث إلى تحرير محلّ النزاع.

والمراد بتحرير محلّ النزاع: تحديد المركز الذي جرى فيه الخلاف بين العلماء في هذه المسألة.

والبحث في تحرير محلّ النزاع يحتاج النظر فيه إلى أمرين:

الأول: الطريقة التي بها نستطيع أن نحدّد مركز الخلاف.

الثاني: مَنْ يُعتبر قوله في المسألة حتى يراعى عند تحديد مركز الخلاف.

أما الطريقة التي بها نستطيع أن نحدّد مركز الخلاف، فهي من إحدى

جهتين:

الجهة الأولى: بنقله عمّن سبق إذا كان العلماء السابقون قد حرروا محلّ

النزاع في المسألة وكفونا عناء تحريره.

الجهة الثانية: القيام بتحديدته بأحد طريقتين (وذلك إذا لم يكن العلماء

السابقون قد حرروا محلّ النزاع):

الطريق الأول: جمع أدلة الأقوال التي قيلت في المسألة، ثمّ النظر فيها

نظرة تبيّن بها النقطة التي تتوارد الأدلة عليها، فتكون هي محلّ النزاع.

الطريق الثاني: السُّبر والتقسيم لما يمكن أن يكون هو محل النزاع، والسبر في اللغة: هو الاختبار، والتقسيم في اللغة: هو التجزئة، والمراد بالسبر والتقسيم هنا: هو جمع ما يمكن أن يكون هو محل النزاع في المسألة ومناقشة كل واحد منها لبيان عدم صلاحيته محلاً للنزاع، حتى لا يبقى إلا واحدٌ منها، فيكون هو محل النزاع.

أما الأمر الثاني: وهو النظر فيمن يُعْتَبَرُ قوله في المسألة حتى يراعى عند تحديد مركز الخلاف، فإنه يراعى في القائل مكانته العلمية بين القائلين الآخرين، كما يراعى عقيدته.

ومن هنا لا ينبغي أن نصب نزاعاً بين مجتهد ومقلد، ولا نحرر محل النزاع بينهما؛ إذ المجتهد يأخذ قوله من الأدلة، والمقلد إنما يأخذه من قلده، وشتان بين من يأخذ القول من الأدلة ومن يأخذه من قلدهم.

كما لا ينبغي أن نصب نزاعاً بين سليم العقيدة وفسادها، كما لو نصبناه بين سني وشيعي؛ إذ هما مختلفان في بعض أنواع الأدلة التي تؤخذ منها الأقوال، فالسني يحتج بنوع من الأدلة لا يراه الشيعي حجة، والشيعي يحتج بنوع من الأدلة لا يراه السني حجة.

وكما أنه ينبغي أن يراعى في القائل مكانته العلمية بين القائلين الآخرين، فإنه ينبغي أن يُنظر إلى أقواله نفسه إذا تعددت، فقد يقول أحد العلماء في المسألة قولين أو أكثر.

وفي هذه الحال يُنظر إلى هذه الأقوال من حيث إمكان الجمع بينها؛ لتكون قولاً واحداً، وذلك بأن يكون أحدها عاماً والآخر خاصاً، أو أحدها مطلقاً

والآخر مقيّداً، فيخصص العام بالخاص، ويقيد المطلق بالمقيد، فيكون ما ورد عنه قولاً واحداً.

أما إذا لم يمكن الجمع بينها واشتهر أنّ له أقوالاً سابقة وأقوالاً لاحقة كالإمام الشافعي، فتكون أقوالاً متعددة في المسألة.

٣- الأقوال في المسألة:

كثرة الأقوال في المسائل الشرعية نابعة من مشروعية الاجتهاد في الفقه الإسلامي أصولاً وفروعاً.

وهذا يعدّ مفخرة من مفاخر الأمة الإسلامية، وميزة من أكبر ميزاتها. ولا شك أن الأقوال لن تكون على درجة سواء في الإصابة، والقوة، وصحة المأخذ.

ومن هنا وضع العلماء أساساً من أجل الوصول إلى الرأي الأمثل. ومن ذلك الاهتمام بالقول من حيث قوة دليله، بصرف النظر عمّن قال به.

ولهذا يقول ابن القيم^(١): «لو كان كل من أخطأ أو غلط، ترك جملة وأهدرت محاسنه، لفسدت العلوم، والصناعات، والحكم، وتعطلت معالمها».

ومن ذلك التحقق التامّ من الأقوال المخالفة، واستيعاب أدلتها، والتفهم لوجوه الاستدلال بها.

(١) مدارج السالكين ٢/ ٣٩.

وعلى الباحث في سبيل ذلك أن يضع نفسه موضع القائل بهذا القول مستدلاً بما استدل به، لعله من خلال ذلك يقف على حقيقة الأمر، ويتبين له منه ما لم يتبين له من قبل؛ فإنه لا بد لكل قول من مستند سواء صح أم لم يصح.

ولهذا يقول الجويني^(١): «فإنه يبعد أن يصير أقوام كثيرون إلى مذهب لا منشأ له من شيء».

وسلوك هذا المسلك هو عنوان الموضوعية العلمية، والتجرد الكامل، المطلوبين في البحث العلمي، وهو الوسيلة لإنصاف المخالفين، ومناقشتهم مناقشة هادئة، واختيار أحد أقوالهم إذا تبين أنه الصواب^(٢).

وقد أكد الشافعي رحمه الله ذلك بما ذكره مما يجب أن يلتزم به كل عالم تجاه من يخالفه، وذلك في قوله^(٣): «ولا يمتنع من الاستماع ممن خالفه؛ لأنه قد يتنبه بالاستماع لترك الغفلة، ويزداد به تثبيتاً فيما اعتقد من الصواب.

وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده، والإنصاف من نفسه، حتى يعرف من أين قال ما يقول، وترك ما يترك.

ولا يكون بما قال أعنى منه بما خالفه، حتى يعرف فضل ما يصير إليه على ما يترك إن شاء الله».

(١) البرهان في أصول الفقه، ٤٩٦/١.

(٢) ينظر عبد الوهاب أبو سليمان: منهج البحث الأصولي، ص ٢٤.

(٣) الرسالة، ص ٥١٠-٥١١.

هذه مقدمة ذكرناها بين يدي الكلام في هذه الخطوة من خطوات البحث في المسائل الخلافية .

ينتقل الباحث إلى ذكر الأقوال في المسألة .

والبحث في الأقوال في المسألة يحتاج النظر فيه إلى النظر في القول في ذاته ، وفيمن قال به ، وفي نسبته إلى من قال به ، وفي الأساس الذي بنى عليه صاحب هذا القول قوله ، وفي ترتيبه مع غيره من الأقوال .

أما النظر في القول في ذاته فمن حيث قوته ووجاهته ، ومن حيث النظر فيه مع غيره من الأقوال التي قد يكون لها صلة به من حيث كونه - مثلاً - عاماً والقول الآخر خاصاً أو العكس ، أو كونه مطلقاً والقول الآخر مقيداً أو العكس ، أو كونه مجملاً والقول الآخر مبيناً أو العكس ، فإنه حينئذ ينظر إلى مثل هذه الأقوال ويضم بعضها إلى بعض في قول واحد مقيد بالقيد الذي وجد في القول الآخر ، ولا يفرد بعضها عن بعض بحيث يكون كل واحد قولاً برأسه ؛ فإن ذلك يعتبر عدم فهم للأقوال في حقيقتها .

وأما النظر فيمن قال بالقول فلا يضع قولاً لمقلد مع قول لمجتهد ، ولا يضع قول من يرفض بعض مصادر الأدلة المعتمدة عند العلماء ويتبنى مصادر أخرى مع قول للعلماء الملتزمين بالأدلة المعتمدة .

وأما النظر في نسبة القول إلى من قال به ، فإنه إذا نسب القول إلى من قال به فينبغي أن يكون دقيقاً في هذه النسبة ، فلا ينسبه إلا إلى الشخص القائل به لا إلى المذهب الذي يتتمي إليه ، وينبغي أن تكون نسبة هذا القول إلى القائل به نابعة من وجود ذلك في كتاب للقائل نفسه ، أو في كتاب من كتب علماء

المذهب نفسه ، فلا يأخذ مثلاً قولاً منسوباً لحنبلي من كتاب عالم حنفي .

وأما النظر في الأساس الذي بنى عليه صاحب هذا القول قوله ، فإن الأقوال التي يقول بها أصحابها قد تكون مبنية على قواعد في العقيدة يراها هذا القائل ، أو قواعد عامة في أصول الشريعة أو فروعها يراها أيضاً هذا القائل ، فيبني قوله هذا على وفق هذه القواعد .

وإذا لم يكن الباحث على علم بالأساس الذي بنى عليه صاحب هذا القول قوله ، فقد يقع في خطأ ؛ من حيث إنه قد يجمع بين الأقوال المتقاربة في مذاهب مختلفة ؛ ظناً منه أن الفارق هو الإطلاق والتقييد مثلاً ، أو الإجمال والبيان ، إلى غير ذلك من الأخطاء التي تقع بسبب عدم علم الباحث بالأساس الذي بنيت عليه الأقوال .

وأما النظر في ترتيب القول مع غيره من الأقوال ، فمن الباحثين من يرتب الأقوال بحسب الناحية التاريخية ، ويكون الترتيب بحسب الأقدمية التاريخية للقائل بالقول .

ومنهم من يرتبها بحسب المذاهب مراعى فيها الناحية التاريخية .

ومنهم من يرتبها بحسب العموم والإطلاق والإجمال والتخصيص والتقييد والبيان ، فيقدم العام على المخصص ، والمطلق على المقيد ، والمجمل على المبين . وما ذكرناه في الكلام عن النظر في القول في ذاته يتلافى مثل هذا .

ومنهم من يرتبها بحسب قوة القول، فيقدم الأقوى فالقوي.
ومنهم من يرتبها بحسب ضعف القول، فيقدم الأضعف فالضعيف حتى
يصل إلى الأقوى، فيجعله آخرًا.

٤- أدلة الأقوال مع بيان أنواعها:

الأدلة جمع دليل.

والدليل في اللغة يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الدال واللام
المشددة. وهي كما يقول ابن فارس^(١): «أصلان: أحدهما: إبانة الشيء
بأمانة تتعلمها، والآخر: اضطراب في الشيء».

والمناسب لما معنا، هو الأصل الأول.

وإذا كان الأمر كذلك، فالدليل: فعيل بمعنى فاعل، فهو بمعنى الدال،
اسم لفاعل الدلالة.

وقد اختلف فيما يطلق عليه:

فقيل: إنه يقال للمرشد، وما به الإرشاد.

والمرشد: هو الناصب للدليل، والذاكر له.

وما به الإرشاد يسمى دليلاً مجازاً^(٢).

والمقصود بالدليل في الاصطلاح، هو ما به الإرشاد.

(١) مقاييس اللغة، مادة (دل).

(٢) ينظر ابن فارس: المصدر السابق، مادة (دل)، الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (دل).

تعريف الدليل في الاصطلاح :

عرّف الأصوليون الدليل في الاصطلاح - كما قال الأمدي - بأنه ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم بمطلوب خبري .

أما الفقهاء ، فقد عرفوه بأنه ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري ، فيشمل الدليل عندهم ما أوصل إلى الظن وما أوصل إلى العلم .

أما الأصوليون ، فيخصونه بما أوصل إلى العلم^(١) .

تقسيم الدليل:

ينقسم الدليل إلى عقلي محض ، وسمعي محض ، ومؤلف منهما ، وعادي ، ولغوي .

ولكن المسائل الشرعية لا يستدل لها إلا بدليل سمعي محض ، أو مؤلف من السمعي والعقلي .

ولا يستدل لها بالدليل العقلي إلا إذا كان مؤلفاً من العقل والسمع ، أو معينا في طريقه إلى السمع ، أو محققاً لمناطه .

ولا يكون العقل مستقلاً بالدلالة لها ؛ لأن النظر فيها نظر في أمر شرعي ، والعقل ليس بشارع^(٢) .

والدليل المستدل به في المسائل الشرعية يدل على حكم شرعي .

والحكم الشرعي عند الأصوليين هو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخييراً أو وضعاً .

(١) الأمدي : الإحكام في أصول الأحكام ، ٩/١ .

(٢) الشاطبي : الموافقات ، ٣٥/١ .

وعند الفقهاء : هو الصفة التي هي أثر ذلك الخطاب من الشارع .
وهو ينقسم إلى قسمين : الحكم التكليفي ، والحكم الوضعي .
والحكم التكليفي عند الأصوليين : هو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين
بالاقتضاء أو التخيير .

وعند الفقهاء : هو الوصف الشرعي للأفعال الصادرة من المكلفين ، بناء
على طلب الشارع فعلها ، أو تركها ، أو تخييره بين الفعل والترك .
والحكم الوضعي عند الأصوليين : هو خطاب الله المتعلق بجعل الشيء
سبباً لشيء ، أو شرطاً له ، أو مانعاً منه ، أو كون الفعل صحيحاً أو باطلاً ، أو
إعادة أو قضاء أو أداء ، أو عزيمة أو رخصة ، إلى غير ذلك من أقسام الحكم
الوضعي .

وعند الفقهاء : هو كون الشيء سبباً لشيء آخر ، أو شرطاً له ، أو مانعاً
منه ، إلى غير ذلك من أحكام الوضع ، بناء على جعل الشارع ذلك الشيء
سبباً ، أو شرطاً ، أو مانعاً^(١) .

والأدلة أيضاً تنقسم إلى قسمين:

١- أدلة مشروعية الأحكام ، وهي محصورة ، كالكتاب ، والسنة ،
والإجماع ، والقياس . . . إلخ .

٢- أدلة وقوع الأحكام ، أي أدلة وقوع أسبابها وشروطها . . . إلخ ،
كالدليل على وقوع الزوال الذي هو سبب وجوب صلاة الظهر ، وعلى وقوع
الإحصان الذي هو شرط وجوب الرجم للزاني ، وعلى وقوع الحيض الذي هو
مانع من صحة الصلاة . وهذا الأدلة غير محصورة^(٢) .

(١) ينظر كتابنا (السبب عند الأصوليين) ، ١/ ٦١ ، ٦٢ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) ينظر القرافي : الفروق ، ١/ ١٢٨ .

وأدلة مشروعية الأحكام محصورة كما قلنا، ومنها: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، والاستصحاب، والاستصلاح، والاستحسان، وشرع من قبلنا، وقول الصحابي، إلى غير ذلك.

لكنها مع كثرتها ترجع إلى الأصلين: الكتاب، والسنة.

وقد تكفل علماء أصول الفقه بتعريف هذه الأدلة، وتقسيم ما ينقسم منها، وبيان حجيته أو عدم حجيته، فلا نطيل بذكر ذلك.

هذه مقدمة ذكرناها بين يدي الكلام في هذه الخطوة من خطوات البحث في المسائل الخلافية.

ينتقل الباحث إلى ذكر أدلة الأقوال، متبعاً ما يأتي:

أ- يُصنّفُها حسب أنواعها، ثم يرتب أنواع الأدلة حسب قوتها، فيبدأ مثلاً بالكتاب، ثم بالسنة، ثم بالإجماع، ثم بالقياس.

ب- يرتب أدلة كل نوع بادئاً بالقويّ.

- يرتب أدلة كل قول حسب ترتيب القول في الخطوة السابقة.

فيبدأ بأدلة القول الذي ذكره أولاً، ثم يثنّي بأدلة القول الذي ذكره ثانياً، . . . وهكذا.

ج- ينظر في الأساس الذي بنى عليه صاحب هذا الدليل دليلاً، كما ذكرنا في الخطوة السابقة من وجوب النظر في الأساس الذي بنى عليه القائل قوله.

فإن الباحث لو لم يكن على علم بالأساس الذي بنى عليه صاحب هذا الدليل دليلاً، فقد يقع في خطأ في فهم الدليل، أو في الجمع بين أدلة في

مذاهب، يظنها متقاربة، وهي مختلفة في الأسس التي بُنيت عليها.

د- ينظر في الدليل الذي سيكتبه من حيث قيمته وصلته بالموضوع، فلا يكتب من الأدلة إلا ما له صلة بالموضوع، تاركاً ما يذكر من الأدلة الافتراضية لغرض الجدل فقط، وما ليس له صلة بما يُستدل له، وما يُورد لغرض المغالطات والانتصار للرأي فقط؛ فإن هذا المنهج يوفر على الباحث والقارئ وقتاً وجهداً هو بحاجة إليهما فيما هو أكثر فائدة.

وقد أشار بعض العلماء إلى أن رغبة التغلب والانتصار على الخصم قد تدفع إلى المغالطة والختل، ولولم يكن ذلك صواباً، ونبهوا إلى عدم كتابته.

قال أبو حيان التوحيدي^(١): «سمعت الشيخ أبا حامد يقول لطاهر العباداني: لا تعلق كثيراً مما تسمع مني في مجالس الجدل؛ فإن الكلام يجري فيها على ختل الخصم ومغالطته، ودفعه، ومغالبته، فلسنا نتكلم لوجه الله خالصاً، ولو أردنا ذلك، لكان خَطُوناً إلى الصمت أسرع من تناولنا في الكلام، وإن كنا في كثير من هذا نبوء بغضب الله تعالى، فإننا مع ذلك نطمع في سعة رحمة الله.

قلتُ [تاج الدين عبد الوهاب السبكي]: وهو طمع قريب؛ فإن ما يقع في المغالطات والمغالبات في مجالس النظر يحصل به من تعليم إقامة الحجة، ونشر العلم، وبعث الهمم على طلبه، ما يعظم في نظر أهل الحق، ويقل عنده قلة الخلوص، وتعود بركة فائدته وانتشارها على عدم الخلوص فقرباً من الإخلاص إن شاء الله».

(١) السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق الدكتورين: الحلو، والطناحي، ٦٢/٤.

٥- وجه الاستدلال بالأدلة:

ينتقل الباحث إلى ذكر وجه الاستدلال بالدليل .

والمراد بوجه الاستدلال بالدليل بيان دلالة الدليل على المعنى الذي قُصد الاستدلال عليه بهذا الدليل .

والدليل من حيث حاجته إلى بيان وجه الاستدلال به أو عدم حاجته إلى ذلك نوعان :

النوع الأول : ما لا يحتاج إلى بيان وجه الاستدلال به ؛ لوضوحه ، فلا حاجة لبيان وجه الاستدلال به ، إذ لا فائدة يضيفها هذا البيان ، لحصولها بالدليل نفسه .

النوع الثاني : ما يحتاج إلى بيان وجه الاستدلال به ؛ لخفائه ، فيحتاج لبيان وجه الاستدلال به ؛ لما لهذا البيان من فائدة إيضاح وجه الاستدلال بالدليل .

والطريق الذي يُسلكُ لبيان وجه الاستدلال بالدليل المحتاج إلى ذلك أن نأخذ المفهوم المناسب لما نريد الاستدلال عليه من الدليل الجزئي ونضعه في مقدمة صغرى ، ثم نأتي بالمقدمة الكبرى التي تشمل هذا المفهوم من هذا الدليل الجزئي وغيره من الأدلة الجزئية التي تتضمن هذا المفهوم ونحكم على الكبرى بالحكم المناسب ، وينتج من هذا معرفة الحكم على موضوع الصغرى .

مثال ذلك : بيان وجه الاستدلال بقول الله تعالى : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١) على وجوب الصلاة بما يأتي :

الصلاة مأمور بإقامتها ، بهذا الدليل ، والأمر يقتضي الوجوب . فينتج أن الصلاة واجبة .

(١) سورة البقرة، الآية ٤٣ .

ومثال ذلك أيضاً: بيان وجه الاستدلال بقول الله تعالى ﴿ولا تقربوا الزنا﴾^(١) على تحريم الزنا، بما يأتي:

الزنا منهي عن قربانه، بهذا الدليل، والنهي يقتضي التحريم. فينتج معرفة حكم موضوع الصغرى، وهو أن الزنا محرم.

٦- مناقشة ما يردُّ عليه مناقشة من الأدلة:

المقصود بالمناقشة إيراد الاعتراضات على الاستدلال بالدليل المستدلُّ به.

ويختلف الباحثون في مكان إيراد المناقشة.

فبعضهم يجعل مناقشة كل دليل بعده مباشرة؛ لقربه وحضوره في الذهن، ولكون ذلك أكثر ربطاً للمناقشة بالدليل.

وبعضهم يجعل مناقشة أدلة كلِّ مذهب بعد عرضها كلها.

وبعضهم يجعل مناقشة الأدلة لكل المذاهب بعد عرض أدلة المذاهب كلها.

ولا شك أن هذا أقرب إلى الناحية المنهجية للبحث، وما يستلزمه من حياد الباحث، وطلبه الحق حيث كان، وعدم إبداء وجهة نظره حتى يستكمل الأدلة؛ إذ في مناقشة الدليل بعد إيرادها وقبل إيراد الأدلة الأخرى مقاطعة للمستدل في إيراد أدلته كلها، والمقاطعة لا ينبغي الاتصاف بها للناظر، كما لا ينبغي الاتصاف بها للمناظر.

وتبدو أهمية هذه الخطوة من خطوات البحث في المسائل الخلافية- وهي خطوة المناقشة- في كونها تتناول خطوة من أهم خطوات المسألة الخلافية،

(١) سورة الإسراء، الآية ٣٢.

وهي الأدلة، إذ الأدلة عمدة الأقوال، وشرط كونها عمدة أن تنهض للاستدلال بها وتسلم من الاعتراض عليها مطلقاً، أو من الاعتراض المؤثر، وبالمناقشة تتبين الأدلة القوية التي لم يرد عليها اعتراض أو التي ورد عليها اعتراض وأجيب عنه، ويتبين بذلك الرأي المختار الذي تسنده تلك الأدلة، كما تتبين الآراء الضعيفة التي هدمت أدلتها بالاعتراضات التي لم يُجب عنها. وقد عني العلماء بهذه الخطوة عناية كبيرة في كتب أصول الفقه وفي كتب الجدل في الأصول.

ومن هؤلاء العلماء: القاضي أبو يعلى الحنبلي (ت ٤٥٨هـ) في كتابه: العدة في أصول الفقه. وأبو بكر الخطيب البغدادي الشافعي (ت ٤٦٣هـ) في كتابه: الفقيه والمتفقه. وأبو الوليد الباجي المالكي (ت ٤٧٤هـ) في كتابه: المنهاج في ترتيب الحجاج. وأبو إسحاق الشيرازي الشافعي (ت ٤٧٦هـ) في كتابه: الملخص في الجدل، ومختصره: المعونة في الجدل. وأبو المعالي الجويني الشافعي (ت ٤٧٨هـ) في كتابه: الكافية في الجدل. وأبو الوفاء علي ابن عقيل الحنبلي (ت ٥١٣هـ) في كتابه: الواضح في أصول الفقه، والجدل على طريقة الفقهاء. وأبو عبد الله التلمساني المالكي (ت ٧٧١هـ) في كتابه: مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول.

بل إن كلام علماء الأصول عامة يتناول هذه الاعتراضات، وذلك يبحثهم للأدلة من حيث حجيتها وسندها ومنتها ودلالاتها ونسخها.

وقد أفرد كثير منهم في كتبه الأصولية الاعتراضات الواردة على دليل القياس ببحث مستقل، وذلك كالغزالي في المستصفي، والآمدي في الإحكام

في أصول الأحكام، وابن قدامة في روضة الناظر، والشوكاني في إرشاد الفحول.

وقد أوصل بعضهم هذه الاعتراضات إلى ثمانية وعشرين اعتراضاً، وبعضهم أوصلها إلى خمسة وعشرين اعتراضاً، وبعضهم جعلها اثني عشر اعتراضاً وهي: الاستفسار، وفساد الاعتبار، وفساد الوضع، والمنع، والتقسيم، والمطالبة، والنقض، والقول بالموجب، والقلب، وعدم التأثير، والمعارضة، والتركيب.

وأرجعها بعضهم إلى ثلاثة اعتراضات هي: المنع، والنقض، والمعارضة. وأرجعها بعضهم إلى اعتراض واحد، وهو المنع.

بل إن بعض الباحثين المحدثين أفرد الاعتراضات على كل دليل في رسالة مستقلة.

فهناك رسالة علمية في قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض في الاعتراضات الواردة على القياس.

وهناك رسالة علمية في القسم نفسه في الاعتراضات الواردة على الاستدلال بالسنة.

وهناك بحث علمي لأحد أساتذة القسم نفسه في الاعتراضات الواردة على الاستدلال بالدليل من الكتاب.

وفي الدراسات العليا في قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة بالرياض قام الطلاب في العام الدراسي ١٤١٠هـ ببحث الاعتراضات الواردة على الاستدلال بالإجماع، تحت إشراف مؤلف هذا الكتاب.

ويذكر علماء أدب البحث والمناظرة أن هناك ثلاث طرق لمناقشة الدليل، وهي:

الطريق الأول: أن تمنع مقدمة معيّنة من مقدمات الدليل. وهذا أسلم الطرق وأبعدها عن شائبة الغصب.

الطريق الثاني: أن تعارض دليله بدليل آخر ينتج نقيض دعواه.

الطريق الثالث: أن تنقض دليله، بأن تدعي فساده، وتستدلّ على دعوى الفساد.

فالمنع هو أن يطلب المعارض من المستدل الدليل على إحدى مقدمات الدليل المستدل به.

كما لو قال المستدل: العالم متغير وكل متغير حادث. فالعالم حادث.

فيقول المعارض: أمتع صغرى الدليل، أي أطلب الدليل عليها.

والمعارضة في اللغة: المقابلة على سبيل الممانعة.

أما في الاصطلاح: فهي إبطال السائل ما ادّعاه المعلّل واستدل عليه، بإثباته نقيض هذا المدّعى، أو ما يساوي نقيضه، أو الأخص من نقيضه.

كما لو قال المعلّل: «العالم حادث» فهذه دعوى. وقال مع ذلك: «لأن العالم متغير، وكل متغير حادث» فهذا دليل على الدعوى قد نصبه المعلّل لإثبات دعواه.

فجاء السائل وقال: «العالم غير حادث» أو قال: «العالم قديم، لأن العالم أثرٌ وصنعةٌ للقديم، وكل ما كان أثراً وصنعةً للقديم فهو غير حادث، أو فهو قديم» فهذه معارضة من السائل للمعلّل.

وأما النقض فهو في اللغة: الفك، تقول: نقضت الحبل إذا فككته.

وفي الاصطلاح: ادعاء السائل بطلان دليل المعلل، مع استدلاله على دعوى البطلان، إما بتخلف الدليل عن المدلول بسبب جريانه على مدعى آخر غير هذا المدعى، أو بسبب استلزامه المحال، أو نحو ذلك.

مثال ذلك أن يقول المعلل على مذهب الفلاسفة: «العالم قديم؛ لأنه أثر للقديم، وكل ما هو أثر للقديم فهو قديم».

فيقول السائل: «هذا الدليل باطل؛ لأنه يجري في الحوادث اليومية التي تقع بين سمعنا وبصرنا كل آن، فيقال: إنها أثر للقديم، فلو صح دليلك للزم أن تكون الحوادث اليومية قديمة؛ لكونها أثراً للقديم، مع أنها بديهية الحدوث» فحكمُ الدليل، وهو القدم، متخلفٌ عنها.

وقد رتب علماء أدب البحث والمناظرة مناقشة الدليل فيما يأتي:

أولاً: ينظر السائل (أي المعارض) في مفردات الدليل التي تألف منها، هل يجد كل لفظ منها واضح الدلالة على معناه، وهل يجد نفسه عالماً بمدلول كل لفظ منه؟

فإن وجد الأمر على هذه الحال فلينتقل إلى الخطوة الثانية.

وإن وجد لفظاً من ألفاظه غير واضح الدلالة على معناه، أو وجد نفسه محتاجاً إلى بيان المعنى المقصود بلفظ منها، استفسر ممن ألقاه إليه عما غمض عليه منه، ويسمى هذا الفعل استفساراً.

ثانياً: وإذا انتهى من هذه الخطوة نظر بعدها إلى الدليل في ثلاثة طرق:

الطريق الأول: منع الدليل، ومعناه أن يطلب السائل من المستدل الدليل على مقدمة معينة من مقدمات الدليل، بشرط ألا يكون المستدل أقام عليها دليلاً.

الطريق الثاني: المعارضة، ومعناها أن يبطل مدعاه بادعاء نقيضه، أو المساوي لنقيضه، أو الأخص من نقيضه، ثم يقيم على دعواه دليلاً يثبتها.

الطريق الثالث: النقض، ومعناه أن يبطل دليله بإثبات أن هذا الدليل يجري في مدعى آخر مع تخلف حكم الدليل عن هذا المدعى الآخر، أو باستلزام هذا الدليل لنوع من المحال، كالدور والتسلسل^(١).

وإذا كان الدليل نصاً شرعياً كالل دليل من الكتاب أو السنة، وكذلك قول الصحابي، فإن مناقشة الاستدلال به تكون من جهة حجيته، ومن جهة سنده، ومن حجية متنه، ومن جهة دلالته، ومن جهة بقاءه وعدم بقاءه.

فلو استدل المستدل على مسألة بقول صحابي، فإن للمعترض أن يعترض بمنع حجية قول الصحابي.

ولو استدل على مسألة بقراءة شاذة، فإن للمعترض أن يعترض بمنع حجية القراءة الشاذة.

ولو استدل بحديث مرسل أو في سنده ضعف، فإن للمعترض أن يعترض عليه من جهة ما في سنده.

(١) ينظر محمد محيي الدين عبد الحميد: المصدر السابق، ص ١٠٧ وما بعدها.

وكذلك الحال لو استدل بحديث في متنه اضطراب .

وكذلك الحال في دلالة اللفظ، فقد يعترض المعارض على اللفظ من جهة وضعه من حيث العموم والخصوص، أو الإطلاق والتقييد مثلاً، ومن جهة استعماله من حيث حقيقته أو مجازه أو اشتراكه، ومن جهة مراتب دلالاته، من حيث كونه نصاً أو ظاهراً أو خفياً أو مؤولاً... إلخ، ومن جهة فهم الدلالة منه من حيث المنطوق أو المفهوم، والمفهوم الموافق أو المخالف .

وكذلك في بقاء الدليل أو عدم بقائه، من حيث إنه منسوخ أو غير منسوخ . وإذا كان الدليل إجماعاً، فإن المناقشة ترد عليه من جهة حجيته، ومن جهة نوعه، إذ بعض أنواعه قد لا يسلم المعارض بالاحتجاج بها، ومن جهة سنده، إلى غير ذلك من الاعتراضات التي ترد عليه مما فصله العلماء الأصول في بحث مسائله الخلافية .

وكل ما كان مجالاً للخلاف بين العلماء في أدلة التشريع، فيمكن أن يكون أداة يناقش بها المعارض (أي السائل) المستدل (أي المعلل) . وإذا كان الدليل قياساً، فإنه يناقش بالاعتراضات التي ترد على القياس، بل بكل ما فيه خلاف في مسألة من مسائله .

٧- الإجابة عما يمكن الإجابة عنه من المناقشات:

يختلف الباحثون في مكان إيراد الإجابة عما يمكن الإجابة عنه من المناقشات .

فبعضهم يجعل الإجابة عن مناقشة كل دليل بعدها مباشرة، للسبب الذي ذكرناه في جعل مناقشة كل دليل بعده مباشرة .

وبعضهم يجعلها بعد إيراد مناقشات الأدلة كلها للمذهب الواحد .

وبعضهم يجعلها بعد إيراد مناقشات الأدلة لكل المذاهب حسب ترتيب الأدلة والمناقشة ؛ للسبب الذي ذكرناه في جعل مناقشة الأدلة لكل المذاهب بعد عرض أدلة المذاهب كلها .

وتبدو أهمية هذه الخطوة من خطوات البحث في المسائل الخلافية مما قدمناه في أهمية الخطوة السادسة ، وهي مناقشة ما يرد عليه مناقشة من الأدلة .
وعناية العلماء بهذه الخطوة تتبين من خلال ما قدمناه من عنايتهم بالخطوة السادسة .

وقد تناولت كتب الأصول وكتب الجدل في الأصول الإجابة عن الاعتراضات التي ترد على الاستدلال بالأدلة ، وذلك من خلال بحثهم فيها من حيث حجيتها وسندها ومنتها ودالاتها ونسخها .

والأصوليون الذين أفردوا في كتبهم الأصولية الاعتراضات الواردة على القياس ببحث مستقل ، أجابوا عن كل اعتراض يورد .

كما أن الباحثين المعاصرين الذين ذكرنا أنهم أفردوا الاعتراضات على كل دليل في رسالة مستقلة ، أجابوا عن هذه الاعتراضات .

كما أن علماء أدب البحث والمناظرة أجابوا عن المناقشات التي ذكروا أنها ترد على الاستدلال بالدليل .

فالجواب عن المنع أن يأتي المستدل بما طلبه المعترض من دليل .

والجواب عن المعارضة بأحد الأمور الآتية :

الأول : المنع ، وذلك بأن يمنع المستدل بعض مقدمات دليل المعارض التي لم يُقم عليها دليلاً ، ومعنى ذلك أن يطلب منه تدعيم هذه المقدمة بالدليل الدال على صحتها .

الثاني : النقض ، وذلك بأن يفسد دليل المعارض : إمّا بأن الحكم الذي فيه يتخلف عن المحكوم عليه ، أو بأن هذا الدليل يستلزم التسلسل ، أو نحو ذلك .
الثالث : أن يُثبت دعواه بدليل آخر غير الدليل الذي أورد السائل المعارضة عليه .

وقد اختلف العلماء في هذا الوجه .

فذهب قوم إلى أنه لا يفيد المعلن (أي المستدل) أن يعتمد إليه .

والمختار أن ذلك يفيد ؛ لجواز أن يكون الدليل الذي يقيمه المعلن بعد المعارضة أقوى من دليل المعارض ، ولأن في ضم الدليل الجديد إلى الدليل الأول جمعاً بين قوتين ، وفي ذلك ما يرجحهما على دليل المعارض .

والجواب عن النقض بأحد أمرين :

الأول : منع صغرى الدليل في شاهد النقض ، ويكون هذا المنع أحياناً منع جريان الدليل على المدعى الآخر الذي ذكره السائل في شاهده ، ويكون منع تخلف حكم الدليل عن المدلول ، ويكون منع استلزام الدليل للمحال ، ويكون منع مُحالِيَّة هذا المدعى أنه محال ، وذلك على حسب ما ذكره السائل في شاهد النقض .

الثاني : أن يُثبت المعلل مدعاه - بعد ورود النقض عليه - بدليل آخر غير الدليل الذي نقضه السائل ، وهذا الجواب إفحام من وجه ، وإظهار للصواب من وجه آخر^(١) .

٨- منشأ الخلاف في المسألة:

ينتقل الباحث بعد الخطوة السابقة إلى بيان سبب الخلاف ومنشئه في المسألة .

ولمعرفة منشأ الخلاف في المسألة أهمية كبرى ؛ لأنه يعين الباحث على الترجيح بين الأقوال عند اطلاعه على أدلتها وسبب الخلاف بينها ، ولهذا يرى الشاطبي (رحمه الله) أن من لم يعرف مواضع الاختلاف لم يبلغ درجة الاجتهاد^(٢) .

ثم إن معرفة منشأ الخلاف في المسألة تبين ما لكل قول من الأقوال المختلفة من منزلة بالنسبة لارتباطها بالكتاب والسنة ، فيتبين بذلك أيها أحق بالعمل .

كما أن معرفة منشأ الخلاف في المسألة يعين على معرفة نوع الخلاف : هل هو حقيقي يرجع إلى الاختلاف في القواعد أو الأدلة أو دلالتها أو نحو ذلك ، فيكون الاختلاف مقبولاً ، أو أن الخلاف لا يرجع إلى شيء مما ينبغي أن يكون هو الأساس في الاختلاف ، فيكون حينئذ لفظياً ، فلا داعي له .

وقد عني العلماء بالتأليف في بيان منشأ الخلاف .

ومن هؤلاء : الشيخ عبد الرحيم الأسنوي في كتابه : التمهيد في تخريج

(١) محمد محيي الدين عبد الحميد : المصدر السابق ، ص ١١٧ ، ١٢٩ - ١٣١ ، ١٤٠ ، ١٤٥ .

(٢) الموافقات ، ٤ / ١٦٠ - ١٦٢ .

الفروع على الأصول .

والشيخ محمود الزنجاني في كتابه : تخريج الفروع على الأصول .
والشيخ ولي الله الدهلوي في كتابه : الإنصاف في بيان أسباب
الاختلاف .

والشيخ عبد الله بن السيد البطلوسي في كتابه : الإنصاف في التنبيه على
الأسباب التي أوجبت الاختلاف .

والشيخ علي الخفيف في كتابه : أسباب اختلاف الفقهاء .
ومنشأ الخلاف وسببه في المسألة قد يعود إلى الخلاف في مسألة من المبادئ
الفقهية ، أو إلى الخلاف في مسألة من مسائل العقيدة .

وقد يعود إلى الخلاف في الدليل من حيث حجيته أو عدمها ، أو إلى
الخلاف في بعض مسائل الدليل .

وقد يعود إلى الخلاف في نسخ الدليل وإحكامه .

وقد يعود إلى الخلاف في دلالة النص من عموم وخصوص ، وإطلاق
وتقييد ، وإجمال وبيان ، وحقيقة ومجاز ، واشتراك . . . إلخ .

وقد يعود إلى التعارض بين الأدلة ، مع الاختلاف في الجمع بينها أو
ترجيح أحدها على الآخر .

وقد يعود إلى الخلاف في مناط الحكم .

وقد يعود إلى الخلاف في تحقيق مناط الحكم بعد الاتفاق على المناط
نفسه .

٩- نوع الخلاف:

ينتقل الباحث بعد الخطوة السابقة ، إلى بيان نوع الخلاف .

إذ الخلاف قد يكون حقيقياً يترتب عليه ثمرة، وهذه الثمرة قد تكون فروعاً فقهية، أو آداباً شرعية، أو ماهي عون على ذلك.

وقد يكون الخلاف حقيقياً لكنه لا يترتب عليه ثمرة، كالخلاف في مسألة ابتداء الوضع، والخلاف في مسألة الإباحة هل هي تكليف أو لا، والخلاف في مسألة أمر المعدوم، والخلاف في مسألة: هل كان النبي صلى الله عليه وسلم متعبداً بشرع قبل بعثته.

وقد يكون الخلاف لفظياً لا حقيقة له ولا ثمرة تترتب عليه.

١٠- الموازنة بين الأدلة، واختيار المذهب الراجح. ووجه ترجيحه:

ينتقل الباحث بعد الخطوة السابقة إلى الموازنة بين الأدلة، واختيار المذهب الراجح، ووجه ترجيحه.

وفي هذه الخطوة يقف الباحث أمام أدلة الأقوال وما نوقشت به، وما حصل من إجابات عن المناقشة، يقف أمامها وقفة متأنية فاحصة موازنة ليخرج من ذلك برأي معين في المسألة.

ولا شك أن الحالات في هذا المقام تختلف:

أ- فتارة يجد الباحث أن هناك قولاً واحداً لم تستطع المناقشات أن تمس أدلته، أو أن ما وُجِّه إلى أدلته من مناقشات قد أجيب عنها.

ويجد أن أدلة الأقوال الأخرى قد امتدت إليها المناقشة، ولم تنفصل عنها بالجواب عنها.

وفي هذه الحالة، يُرَجَّحُ الباحث هذا القول الذي لم ترد على أدلته مناقشة، أو وردت لكنه أجيب عنها.

ويذكر في وجه ترجيحه قوة أدلته بسلامتها من المناقشة، أو بانفصالها من المناقشات التي وردت عليها، وضعف أدلة الأقوال الأخرى لما ورد عليها من مناقشة، وعدم تخلصها منها بالإجابة عنها.

ب- وتارة يجد الباحث أن جميع الأقوال التي أمامه قد ورد على أدلتها كلها مناقشات ولم تنفصل عنها.

وفي هذه الحالة على الباحث أن يجتهد في الوصول إلى قول آخر في المسألة، لا يرد على أدلته ما ورد على أدلة الأقوال التي بين يديه من مناقشات.

ولا شك أن التأمل فيما بين يديه من أقوال وأدلة ومناقشات سيكون خيراً معين له في استنباط رأي آخر قد يكون مأخوذاً منها جميعها، بحيث يأخذ الباحث من كل قول ودليل بين يديه الطرف الصحيح منه ويكون من كل ذلك رأياً جديداً وأدلة يستند إليها.

ولا شك أن هذا العمل من الباحث يدل على قدرة علمية، وينتج عملاً علمياً جليلاً، وقد سار فيه كبار المؤلفين من العلماء، وبينوا مكانته العالية في ميدان البحث والتأليف.

ومن هؤلاء إمام الحرمين أبو المعالي الجويني حيث أخذ نفسه بهذا المنهج في كتابه: البرهان في أصول الفقه، وأعلنه صراحة بقوله^(١): «... فلينظر الناظر كيف لقطنا من كل مسلك خياره، وقررنا كل شيء على واجبه في محله، وهذه غاية ينبغي أن يتنبه من ينبغي البحث عن المذاهب لها؛ فإنه يبعد

(١) البرهان في أصول الفقه، ٤٩٦/١.

أن يصير أقوام كثيرون إلى مذهب لا منشأ له من شيء، ومعظم الزلل يأتي أصحاب المذاهب من سبقهم إلى معنى صحيح، لكنهم لا يسبرونه حق سبره، ليتبينوا بالاستقراء أن موجهه عام شامل أو مفصل، ومن نظر عن نحيزة سليمة عن منشأ المذاهب فقد يفضي به نظره إلى تخير طرف من كل مذهب، كدأبنا في المسائل».

ج- وتارة يجد الباحث أن الأقوال كلها أو أن أكثر من قول واحد سلم لها أدلة من المناقشة، أو أنه أجيب عما ورد عليها من مناقشة.

وفي هذه الحالة إن استطاع أن يخلص له قول واحد إما بنسخ أدلة القول أو الأقوال الأخرى، أو الجمع بين الأدلة فليفعل.

وإن لم يستطع كان التعارض واقعاً، وإذا وقع التعارض، فلا بدّ من المصير إلى الترجيح بين الأدلة، والأخذ بالأقوى في النفس.

والتعارض في اللغة: هو التقابل والتعادل.

وفي الاصطلاح: هو تقابل دليلين في حكم شرعي نفيًا وإثباتًا.

والترجيح في اللغة: هو التقديم.

وفي الاصطلاح: هو تقديم أحد الدليلين المتقابلين في حكم شرعي على الآخر لموجب.

والترجيح قد يكون في الأخبار، وقد يكون في الأقيسة.

فأما الترجيح في الأخبار، فيكون من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الترجيح لأمر يتعلق بالسند، وهو أمور كثيرة، منها:
الأول: الترجيح بكثرة الرواة.

الثاني: الترجيح بكون أحد الراويين معروفاً بزيادة التيقظ وقلة الغلط.
الثالث: الترجيح بكون أحد الراويين أروع وأتقى.

الرابع: الترجيح بكون راوي أحد الخبرين هو صاحب الواقعة.
الخامس: الترجيح بكون راوي أحد الخبرين مباشراً للقصة.

الوجه الثاني: الترجيح لأمر يعود إلى المتن، وذلك بأمر كثيرة، منها:

الأول: شهادة القرآن أو السنة أو الإجماع بوجوب العمل على وفق
الخبر، أو يعضده قياس، أو يعمل به الخلفاء، أو يوافقه قول صحابي.

الثاني: أن يختلف في وقف أحد الخبرين على الراوي، والآخر يتفق على
رفعه، فيرجح ما اتفق على رفعه.

الثالث: أن يكون راوي أحد الخبرين قد نقل عنه خلاف ما رواه، وراوي
الخبر الآخر لم ينقل عنه خلاف ما رواه، فيرجح ما لم ينقل عنه خلاف ما
رواه.

الوجه الثالث: الترجيح لأمر من خارج، وذلك بأمر كثيرة، منها:

الأول: كون أحد الخبرين ناقلاً عن حكم الأصل، والآخر مبقياً على
حكم الأصل، فيرجح ما كان ناقلاً.

الثاني: كون إحدى الروايتين مثبتة والأخرى نافية، فترجح المثبتة.

الثالث: كون أحد الخبرين حاضراً والآخر مبيحاً، فيقدم الحاضر على المبيح.

وأما الترجيح في الأقيسة، فهو على أنواع:

النوع الأول: الترجيح بحسب العلة.

النوع الثاني: الترجيح بحسب الدليل الدالّ على وجود العلة.

النوع الثالث: الترجيح بحسب الدليل الدالّ على علية الوصف للحكم.

النوع الرابع: الترجيح بحسب دليل الحكم.

النوع الخامس: الترجيح بحسب كيفية الحكم.

النوع السادس: الترجيح بحسب الأمور الخارجة.

وكل نوع من هذه الأنواع يندرج تحته أقسام، ذكرها الأصوليون في كتبهم^(١).

د- وإذا لم يستطع الباحث الترجيح بين الأدلة المتعارضة بأحد المرجحات، فإنه يتوقف وليس له الحكم بأحد الحكمين أو الأحكام، ولا التخيّر فيها. وبهذا قال الحنابلة وأكثر الحنفية وأكثر الشافعية، وهو مذهب المخطئة، وقد اختاره ابن قدامة.

وقيل: يكون مخيراً في الأخذ بأي الأحكام شاء، وبه قال بعض الشافعية وبعض الحنفية، وهو مذهب جماعة من المصوّبة^(٢).

(١) ينظر ابن قدامة: روضة الناظر، ص ٢٠٨-٢١١، الشوكاني: إرشاد الفحول، ص ٢٤٤-٢٥١.

(٢) ينظر تفصيل هذه المسألة في ابن قدامة: المرجع السابق، ص ٢٠٠-٢٠١.

١١- بيان ارتباط المسألة بالقاعدة الأصولية، أو القاعدة الفقهية:

ينتقل الباحث بعد الخطوة السابقة إلى بيان القاعدة الأصولية أو الفقهية التي ترتبط بها هذه المسألة الخلافية وتنبنى عليها، وإلى بيان وجه ارتباطها بها.

١٢- التفرع على المسألة بمقتضى القول الذي ترجح فيها:

ينتقل الباحث بعد الخطوة السابقة إلى التفرع على المسألة بمقتضى القول الذي ترجح فيها.

وهذا التفرع هو الثمرة المترتبة على الرأي الذي اختاره الباحث في المسألة.

وهو يختلف عن التفرع الذي يُذكر عند بحث خطوة نوع الخلاف، حينما يكون حقيقياً يترتب عليه ثمرة.

فإن التفرع في تلك الخطوة لبيان أن الخلاف حقيقي يترتب عليه ثمرة.

ثم إن التفرع هناك لا يقتصر على الثمرة المترتبة على الرأي الذي سيختاره الباحث، بل إنه يشمل جميع الأقوال، ولذا يلزم الباحث هناك أن يذكر التفرع المترتب على كل قول.

والخلاصة أن الباحث لا يفرع في هذه المرحلة إلا على الرأي الذي اختاره؛ لأن غيره من الآراء يعتبر في هذه المرحلة ضعيفاً لا يلتفت إليه.

المبحث الحادي عشر

صياغة البحث وكتابته

تحدثنا في مبحث «مادة البحث» عن المادة العلمية للبحث جمعاً وتدويناً وترتيباً بصورة منهجية تعين على حسن الانتفاع بها، واختياراً من المادة العلمية المدونة.

وهذا كله من أجل هذه المرحلة التي نتحدث عنها في هذا المبحث، وهي صياغة البحث وكتابته.

أهمية مرحلة صياغة البحث وكتابته:

مرحلة صياغة البحث وكتابته من أهم مراحل البحث، بل هي أهمها؛ إذ الباحث ينتقل من مرحلة الجمع والتدوين والترتيب والاختيار إلى هذه المرحلة، ولا شك أن مرحلة الجمع والتدوين يستطيع الكثيرون القيام بها بدون تفاوت يذكر، ومرحلة الترتيب والاختيار وإن كانت شاقة حيث إنها تتوقف على مقدرة الباحث على تقويم المادة العلمية التي بين يديه؛ ليأخذ منها ما هو جدير بالأخذ ويدع ما ليس كذلك، أقول: إنها وإن كانت شاقة إلا أن مرحلة الصياغة والكتابة أشق منها، ذلك لأنها تعني أن ينقل الباحث إلى القراء الصورة الكاملة عن موضوعه في جميع مراحل البحث منذ كان مشكلة حتى النتائج التي وصل إليها، وتعني عرض جهوده برصد المعلومات وتحليلها ومناقشتها وإعلان الآراء التي وصل إليها، والنتائج التي انتهى إليها، وفق منهج علمي سليم، يبدو من خلاله التنظيم السليم والترتيب الدقيق، والمعالجة الصائبة، مع ظهور الشخصية فيما يصل إليه من آراء، وما يخوضه من تحليلات، وتعني إخراج ما وصل إليه من رصد علمي وجهد في التحليل والاستنتاج بأسلوب علمي رصين وبألفاظ بارعة في التعبير تزيد المعنى

المكشوف بهاءً وحُسنًا ورونقاً، حتى ليتخيّل حدوث غرابة لم تكن، وزيادة لم تُعهد^(١).

الجوانب التي يدور عليها الكلام في صياغة البحث وكتابته:

الجوانب التي يدور عليها الكلام في صياغة البحث وكتابته ثلاثة:

- ١- المادة العلمية.
- ٢- المنهج العلمي السليم.
- ٣- الأسلوب الذي يصاغ به حصيلة البحث ومقرّراته.

١- المادة العلمية: يعمد الباحث إلى المادة العلمية التي جمعها ودونها ورتبها بصورة منهجية تعين على حسن الانتفاع بها واختار منها ما يناسب البحث ويرقى به؛ من حيث جدتها وأصالة مراجعها، يعمد إلى هذه المادة ويضعها أمامه.

ثم يبدأ - حسب الترتيب- للمادة الموضوعة أمامه بقراءة مادة كل فقرة على حدة.

وليعلم أن هذه القراءة هي من أجل الكتابة النهائية التي يرسم فيها الباحث موضوعه مدوناً فيه الصورة الكاملة له، مدللاً لآرائه ومرجحاً لها ومناقشاً ومحللاً لما ورد فيه من معلومات وآراء، وكاشفاً ما توصل إليه من نتائج.

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٧١-٧٢، عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، ص ٦٠٢، محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٦، أبو سلمان: المصدر السابق، ص ٧٧، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢٠٠.

ولا شك أن هذه القراءة للمادة التي يقصد منها هذا، لا بد أن تتصف بالتدبر والتمعن والفهم الدقيق والإلمام الشامل بالأفكار، والاستيعاب التام للمعلومات^(١).

٢- المنهج العلمي السليم:

للمنهج العلمي السليم في دراسة المادة العلمية وتحليلها والاستنتاج منها أهمية كبيرة، شأنه في ذلك شأن المهارات الأخرى التي يتوصل بها إلى أعمال أخرى، فالإنتاج يكثر والعمل يكون متقناً إذا كانت المناهج سليمة والمهارات قوية، وعكس ذلك يحصل إذا ضعفت المناهج وقلت المهارات.

فالمواد الأولية التي يتكون منها أي نتاج من طعام أو لباس أو مركب تكاد تكون واحدة بين كل طبّاخ أو نسّاج أو صانع، ولكن الطعام واللباس والمركب يختلف بعد تكوينه اختلافاً يبيّن باختلاف الطاهي والنسّاج والصانع.

فمن اللحم والخضار والأرز والملح والتوابل يستطيع طبّاخ ماهر تقديم طبق شهوي، ومن هذه المواد نفسها يتكون منها طبق غير شهوي على يد طبّاخ غير ماهر.

ومن القطن والصوف يمكن إنتاج رقيق الملابس وغاليها على يد نسّاج ماهر، ويمكن من المادتين نفسيهما إنتاج خشن الملابس ورخيصها على يد نسّاج غير ماهر. وقُل ذلك عن الصانع أيضاً.

وهكذا شأن المادة العلمية، يستطيع باحث ماهر متمرس بمنهج البحث أن

(١) ينظر غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢٠٠.

يخرج منها بحثاً علمياً رصيناً، وقد يخرج منها على يد باحث غير متمرس بمناهج البحث بحثٌ يفتقد مقومات البحث العلمي الرصين^(١).

وإذا كان المنهج العلمي السليم مهماً في صياغة البحث وكتابته، فلا بد من مراعاته في كل جوانبه: ترتيباً ودراسة وتحليلاً واستنتاجاً، ويدخل في ذلك الاستنباط المنطقي من المادة العلمية المجموعة بما يعطي نتائج صحيحة، ويتم ذلك باتباع المنهج العلمي الملائم لهذه المادة مما سبق أن ذكرناه في مبحث مناهج البحث: استنباطاً، أو استقراءً، أو وصفاً... إلخ.

كما أن النتائج الصحيحة تبرز بالطريق السليمة في استخدام المعلومات في تكوين الأفكار وترتيبها والتعامل معها استنتاجاً وتحليلاً ومناقشة ومقارنة واستنتاجاً حسبما مرّ بنا في مواضع كثيرة من هذا الكتاب.

والاتصاف بالصفات التي ينبغي أن يتحلى بها الباحث بما ذكرناه في مبحث «صفات الباحث» أمرٌ مهمٌ في إيجاد المنهج العلمي السليم.

ويحتاج المنهج العلمي السليم أيضاً إلى اتّصاف الباحث بالتواضع وترك الغرور العلمي، وباحترام آراء الآخرين وعدم الغضب منها أو التهجم على أصحابها، وبعدم الجزم بصحة ما وصل إليه من نتائج.

ولهذا ينبغي أن يستبعد الباحث في منهجه في الكتابة ما يفيد هذا الأمر مثل: ونحن نرى، ورأيي كذا، والرأي عندي، راجع كتابنا، ويرى الكاتب، والمؤلف لا يوافق، وزعم قوم، ولهؤلاء شبه، وأعتقد، والرأي الذي لا صواب غيره.

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٧١.

وينبغي أن يعبر بمثل : والذي يظهر لي ، ويبدو أنه ، ويتضح من ذلك ، ولعل الصواب ، وقال جماعة ، ولهؤلاء أدلة .

ومما يفيد في المنهج في الصياغة والكتابة وضع عنوانات رئيسية وأخرى فرعية ، فإنها تزيد المنهج إحكاماً وجمالاً ، وتفيد النص بياناً ووضوحاً^(١) .

ومما ينبغي ملاحظته في المنهج عند الكتابة بروز شخصية الباحث ، ويظهر ذلك بعرض ما أمامه من معلومات عرضاً جديداً منظماً جذاباً ، مع مقارنة بين النصوص ، ومناقشة لما يحتاج إلى مناقشة ، وإبداء الرأي حين يكون مجال لذلك ، وذلك ليدلّ على حسن فهمه لما أمامه من معلومات ، وأنه متأثر بها ومؤثر فيها^(٢) .

وفي منهج الكتابة ينبغي أن يلاحظ الباحث أنه مسؤول عن كل ما يورده في بحثه ، وإن كان نوع المسؤولية يختلف باختلاف ما أورده ، فإن كان قد أورده على سبيل النقل عن غيره ولم يلتزم صحته ، فهو مسؤول عن صحة النقل عن المصدر .

وإن كان قد أورده من عند نفسه أو كان ناقلاً له عن غيره لكنه التزم صحته ، فهو مسؤول عنه مسؤولية كاملة ، ولا يعفيه من المسؤولية أن يكون ما أورده قد نقله عن شخص آخر وإن كانت مكانته العلمية كبيرة .

(١) ينظر شلبي : المصدر السابق ، ص ٨٤-٨٥ ، محمد عجاج : المصدر السابق ، ص ١١٦ ، أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ٧٨-٧٩ .

(٢) شلبي : المصدر السابق ، ص ٧٣ ، خفاجي : المصدر السابق ، ص ٤٢ .

٣- الأسلوب الذي يصاغ به حصيلة البحث ومقرراته:

الأسلوب يطلق على أمرين :

الأمر الأول : من حيث المعنى ، وخلصته أن الأسلوب عبارة عن خطة البحث ، والبراعة في ترتيب الفقرات والأفكار وعرض المادة وإبراز النتائج ، وكل ما من شأنه أن يؤثر تأثيراً قوياً في قيمة الرسالة .

والأسلوب بهذا المعنى يجب أن يلاحظ فيه ما يأتي :

أ- كثرة الأدلة والبراهين أو قلتها ينبغي أن تخضع للرأي المستدل عليه ، من حيث وضوحه والتسليم به بسهولة ، أو خفاؤه وعدم التسليم به بسهولة ، فينبغي تقليل الأدلة في الشق الأول والإكثار منها في الثاني .

ب- أن يقصد الباحث المعنى الذي تفيده كتابته ، ويتحاشى المبالغات .

ج- أن يتحاشى الباحث الأسلوب التهكمي وعبارات السخرية .

د- أن يتجنب الباحث - قدر الإمكان - كل ما يفتح عليه باباً للخلاف ، ويتجنب إثارة المشكلات التي يمكنه تجنبها .

هـ- أن يتعد الباحث عن أسلوب الجدل الذي لا ينطوي على بيان حقيقة علمية ، فإن هذا يبعده عن الروح العلمية المطلوبة في البحث .

وإذا كان الأمر ينطوي على حقيقة علمية ، فليناقش ويحلل دون تهيب ودون مجاملة ، ولكن بأدب جمّ وإنصاف بعيد عن الهوى والتعصب^(١) .

الأمر الثاني : أن الأسلوب يطلق ويراد به مجموعة من الألفاظ والجمل

(١) ينظر شلبي : المصدر السابق ، ص ٨٢-٨٤ .

والعبارات تكون وعاءاً للمادة العلمية، مع رقة العبارة وتسلسلها وعدم التعقيد فيها.

وهذا الإطلاق هو المقصود في هذا المبحث.
ويتكون الأسلوب من: كلمة، وجملة، وعبارة، وتعبير.

الكلمة

ينبغي على الباحث أن تكون معرفته باللغة التي يكتب بها واسعة؛ ليسهل عليه الحصول على اللفظ المعبر عن المعنى الذي يدور في ذهنه.
وإذا كانت اللغة التي يكتب بها هي العربية، فينبغي أن تكون الكلمة سليمة وفصيحة من حيث اللغة، وأن تطبق عليها القاعدة النحوية التي تلائمها.

ولا يعني هذا اللجوء إلى اللفظ العربي السليم ولو كانت اللفظة غامضة في معناها، أو غير دقيقة في المراد بها، أو غريبة في استعمالها، أو نابية في لفظها؛ فإن مثل هذه الكلمات تُسببُ جفاف الأسلوب وإجهاد القارئ.
بل ينبغي استعمال الكلمات العربية الواضحة في معناها، الدقيقة في المراد بها، الدارجة على الألسن.

ولا ينبغي استعمال الكلمات غير الفصيحة أو الكلمات العامية أو الكلمات أو العبارات الأجنبية.

ويستثنى من ذلك ما إذا كانت هذه الكلمات أو العبارات الأجنبية اصطلاحية.

وينبغي أيضاً مراعاة القواعد الإملائية^(١).

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٧٩-٨٠، عناية: المصدر السابق، ص ٢٠١.

كما ينبغي تجنب كل كلمة أو عبارة تشعر بالتحالي والإعجاب بالنفس والجزم بما وصل إليه من نتيجة؛ لأن ذلك غير مُجَبِّ للقارئ والسامع.

ولهذا ينبغي التقليل من استعمال ضمير المتكلم سواء كان ضميراً متصلاً أم منفصلاً، بارزاً أم مستتراً، للرفع أم للنصب أم للجرح، فلا يقول: أنا، نحن، انتهيت، أرى، نرى، رأيي.

وينبغي تجنب مثل: والباحث لا يوافق، ويرى الباحث، وهذا هو الرأي الذي لا صواب غيره، ويعبر بما يدل على التواضع والأدب الجم، مثل: ويبدو أنه، ويظهر مما سبق، ولعل الصواب... إلخ^(١).

الجملة:

ينبغي على الباحث العناية بالجملة في تركيبها ومعناها ولفظها.

ومن هنا كان عليه أن يلمَّ بعلم البلاغة من بيان ومعانٍ وبديع، حتى يستطيع العناية بالجملة.

فالحقيقة والمجاز والتشبيه والاستعارة ومراعاة حال المخاطب، والإطناب والإيجاز والمساواة، والتقديم أو التأخير لبعض الكلمات، من أجل المعنى المقصود، والتطابق بين الجمل، وتجنب الفواصل الطويلة بين الفعل والفاعل أو بين المبتدأ والخبر مثلاً، والمحسنات اللفظية والمعنوية، وغير ذلك مما يدور على العناية بالجملة، كُله، مطلوب من الباحث مراعاة ما يحقق بواسطته العناية بالجملة^(٢).

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٨٤-٨٥.

(٢) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٨٠-٨١.

العبارة:

ينبغي على الباحث أن تكون عبارته جميلة وقليلة في ألفاظها، واضحة في المراد بها، دقيقة في معناها .

كما ينبغي التقليل من العبارات التي هي مجرد اقتباس مشهور الأمثال أو الأشعار أو الحكم أو الأقوال المشهورة .

كما ينبغي عدم الإكثار من العبارات التي هي نصوص منقولة من علماء آخرين ؛ لأن كثرة النقول تحط من القيمة العلمية للبحث .

كما ينبغي تجنب تكرار العبارات لمعنى واحد في أكثر من مكان إلا حين تدعو الحاجة لذلك ، فإنه يكررها ويشير إلى المعنى إشارة سريعة في المكان الآخر على أن يربط بين هذا الموضع والموضع الرئيس الذي وردت أو سترد فيه بمثل قوله : كما سبق شرحه ، أو كما سيأتي تفصيله . ويحدد المكان الذي ورد فيه التفصيل بتعيين الصفحة ، أو الفصل ، أو المبحث ، ويكون التحديد بالهامش^(١) .

ومما تقدم يتبين أن الأسلوب الجميل يكمن في معرفة الباحث كيف يختار الكلمات ، وكيف ينظمها في جمل ، وكيف تتكون من الجمل العبارات والمقالات .

وليس الأسلوب الجميل يكمن في الألفاظ الغريبة ، والكلمات المجملة ، والتراكيب المعقدة ، والعبارات المزخرفة^(٢) .

(١) ينظر شلبي : المصدر السابق ، ص ٨١ ، عناية : المصدر السابق ، ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٢) شلبي : المصدر السابق ، ص ٧٩ .

الأسلوب (التعبير):

ينبغي أن يتصف الأسلوب (التعبير) بالجمال، والوضوح، والسهولة، والسلاسة، والدقة، والواقعية، وبروز الشخصية، والاكتفاء بالقدر الكافي لأداء المعنى، واجتناب الأسلوب المعبر عما لا فائدة منه.

أما الجمال فمن مظاهره السجع إذا حدث من حين لآخر وجاء عفواً.

ومن مظاهره الارتباط بين الجمل، بأن تأخذ كل جملة بعجز سابقتها.

ومن مظاهره وقوع المفردات في أمكتتها المناسبة للدلالة على معانيها.

وأما الوضوح والسهولة فمن مظاهره استخدام الكلمات الواضحة في معناها ووضعها في أمكتتها المناسبة للدلالة على معانيها، واجتناب الغموض والتعقيد.

وأما السلاسة فمن مظاهرها إحكام الصياغة بالربط في التعبير بين المفردات والجمل المستخدمة، والتناسق بينها.

وأما الدقة، فمن مظاهرها تحديد الأسلوب للمراد به، وخلوه عن إيهام معنى غير مراد به.

وأما الواقعية، فمن مظاهرها الموضوعية في الأسلوب الذي يظهر به الحقائق على حقيقتها وينصف به من نفسه ومن غيره، وتجنب المبالغات مدحاً لما يراه وقدحاً لما يرفضه، ومدحاً لنفسه، وذمماً لغيره.

ومن هنا وجب تجنب الألفاظ التي تفيد مبالغة في المدح أو مبالغة في الذم والسخرية والاستهزاء.

وأما بروز الشخصية في الأسلوب، فمن مظاهره، القدرة على الكتابة، والاستقلال في الصياغة، والتحكم في الأسلوب بالإضفاء عليه من صفات الجمال والوضوح والسهولة والسلاسة.

وأما الاكتفاء بالقدر الكافي لأداء المعنى، فمن مظاهره الاقتصار في الأسلوب على ما تتضح به الفكرة، وترك ما لا يفيد جديداً.

وأما اجتناب الأسلوب المعبر عما لا فائدة منه، فمن مظاهره تجنب الأساليب التي تتضمن جدلاً لا فائدة منه، أو تتضمن التركيز على حقائق مسلّم بها أو أدلتها^(١).

اختلاف أسلوب البحث باختلاف التخصص وباختلاف مَنْ يُقَدِّم

إليهم البحث:

الأسلوب - كما قلنا - هو الوعاء التعبيري الذي يحوي المادة العلمية. وكلما اتضح المعنى في ذهن الباحث أمكنه التعبير عنه بأسلوب واضح، وعبارة دقيقة، واتضح لمن يقرؤه. ولا بدّ في أسلوب أي بحث من وضوح اللفظ وسهولته ووفائه بالمعنى المقصود.

لكنه يختلف في بعض الصفات باختلاف التخصص الذي يكون وسيلة للتعبير به عن موضوع من موضوعاته.

فإذا كان الأسلوب في موضوع من الموضوعات العلمية، كالطب، والهندسة، والعلوم، والشريعة كأصول الفقه، فلا بدّ من اتّصافه بالجزالة

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٨١، ٨٢، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢٠٠، ٢٠١-٢٠٢.

والقوة والدقة والرصانة وتقرير المعنى من أقرب وجوهه، والبعد عن الخيال والأساليب الجمالية. وهذا هو الأسلوب العلمي، وهو أهدأ الأساليب.

وإذا كان الأسلوب في موضوع من الموضوعات الأدبية، فينبغي أن يفسح فيه للخيال وأن يظهر بالجمال^(١).

وكما أن الأسلوب يختلف في بعض الصفات باختلاف التخصص، فإنه يختلف باختلاف من يقدم إليهم من القراء.

ففي رسائل الماجستير والدكتوراه والبحوث التي تنشر في المجلات العلمية أو التي يقوم بها طلبة الكليات، ينبغي مراعاة الدقة وغيرها مما ذكرناه سابقاً، وأن يستوعب الأسلوب المشكلة في إطارها النظري ونتائجها المستخلصة مما سبق أن عرضناه في خطة البحث.

وأما إذا كان الموضوع مقدماً إلى أحد المستفيدين الذين تعينهم الجوانب العملية أكثر مما تعينهم النواحي النظرية، فينبغي ألا يستوعب الأسلوب المشكلة في إطارها النظري المفصل، بل يقتصر على عرض النتائج والمقترحات مع إشارة موجزة للمشكلة والأهمية التي تعود على المستفيد من دراستها، كما ينبغي الابتعاد عن استخدام المصطلحات العلمية الدقيقة، والرموز، والاختبارات الإحصائية، التي يصعب فهمها.

وإذا كان الموضوع مقدماً إلى جمهرة الناس، فينبغي مراعاة مستواهم في الفهم، من حيث المعنى الذي يقدم لهم، والأسلوب الذي يصاغ به هذا المعنى.

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٧٩، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٧٧-٧٨.

فيراعى في المعنى البعد عن المتعسر من المعاني، والبعد عن الجدل العلمي، والمناقشات النظرية التي لا تفيد القارئ في شيء.

ويراعى في الأسلوب الوضوح والسهولة والتبسُّط في العرض^(١).

تحصيل الأسلوب :

الأسلوب العلمي ركنٌ مهمٌّ من الأركان التي تقوم عليها الكتابة في البحوث العلمية.

ومما يساعد على تحصيل الأسلوب العلمي التمكُّن من معرفة علوم الآلة من لغة وفقه لغة ونحو وصرف وبلاغة.

كما يساعد على ذلك القراءة المستمرة في الكتب العلمية والأدبية، حيث يساعد ذلك على الثراء اللغوي والفكري لدى الباحث، وعلى الطرق التي يفكر بها ويكتب.

ويساعد على ذلك التدريب على الكتابة وممارستها في شتى الأغراض.

كما يساعد على ذلك قراءة بعض البحوث أو الكتب في مجال التخصص أو في الموضوع نفسه أو في جزء من الموضوع؛ فإن هذه القراءة تمكن الباحث من معرفة كثير من أفكار الموضوع والطريقة التي عولج بها الموضوع والاستفادة منها في معالجته على يد الباحث^(٢).

الفقرات:

الفقرات جمع فقرة، وهي تقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الفاء

(١) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، ص ٦٠٢-٦٠٣.

(٢) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٧٨.

والقاف والراء، وهذه الحروف «أصل صحيح يدل على انفراج في شيء، من عضو أو غير ذلك، من ذلك الفقار للظهر، الواحدة فقارة، سميت للحزوز والفصول التي بينها» كما يقول ابن فارس^(١).

والفقرة اصطلاحاً : مجموعة من الجمل بينها اتصال وثيق لإبراز معنى واحد أو شرح حقيقة واحدة .

وينبغي أن يلحظ في الفقرة ما يأتي :

١- أن لها استقلالاً، ولهذا وجب أن تكون في فكرة واحدة، وأن تستوفي عناصر الاستقلال، وأن تؤدي إلى نتيجة واضحة .

٢- أنها لا تحتاج إلى عنوان، وهي تكون مع غيرها من الفقرات الأخرى مطلباً مُعَنَوَناً، ومن مجموعة المطالب يتكوّن المبحث، أو تكوّن مع الفقرات الأخرى مبحثاً مُعَنَوَناً، ومن مجموعة المباحث يتكوّن الفصل .

٣- أنها ينبغي أن ترتب وأن يكون ترتيبها متسلسلاً ومنطقياً، بحيث تنبني كل جملة على ما قبلها وتمهّد لما بعدها لإيضاح الفكرة التي يراد إبرازها .

٤- أنها ينبغي أن تكون بينها وبين الفقرة السابقة لها صلة، وهكذا كل فقرة من الفقرات، ينبغي أن تحوي نوعاً من الصلة بينها وبين الفقرة السابقة لها؛ لأن جميع الفقرات في المطلب أو المبحث تقيمه وتوضحه، فلا بدّ من الارتباط بينها .

٥- أنها ينبغي أن تكون متوسطة بين الطول والقصر، والأولى ميلها إلى القصر .

(١) مقاييس اللغة، ٤/٤٤٣، مادة (فَقَر).

٦- وحيث إن الفقرة وحدة مستقلة بذاتها، فإنه ينبغي أن يبرز ذلك للعين فضلاً عن بروزه للذهن .

ومعنى ذلك أن تظهر الفقرة مستقلة على الورقة، فيبدأ الكاتب سطرأً جديداً لكل فقرة، ويترك فراغاً عند بدء ذلك السطر، ويضع نقطة عند انتهاء الفقرة .

وبعض الكتاب يترك بين كل فقرتين فراغاً أوسع بقليل من الفراغ المتروك بين السطرين في الفقرة الواحدة، وذلك لتمام ظهور الفقرة مستقلة بنفسها تمام الاستقلال^(١) .

التفريع:

التفريع مصدر فَرَعَ، وهو يقوم على ثلاثة حروف أصول، وهي كما يقول ابن فارس: «أصل صحيح يدل على علوِّ وارتفاعٍ وسموِّ وسبوغ، من ذلك الفرع، وهو أعلى الشيء»^(٢) .

ولا شك أن التفريع المراد هنا مناسب للمعنى اللغوي؛ لأن هذه الفروع قائمة على أصل المسألة متفرعة عنها .

وقد قلنا فيما مضى: إن التعديل النهائي في خطة البحث يأتي بعد جمع المادة، وتدوينها، وفرزها، وتصنيفها، وتوزيعها، وترتيبها، والاختيار منها .

ولكن إمكانية التعديل لا تقف عند هذه المرحلة، إذ قد يحصل ذلك أثناء

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٨٦-٨٧ .

(٢) مقاييس اللغة، ٤/ ٤٩١، مادة (فرع) .

الكتابة ؛ ذلك أن الكتابة تستدعي وقوفاً طويلاً عند المادة العلمية وتأملاً فيها، وقد يتبادر للباحث من خلال ذلك ما يجعله محتاجاً إلى تعديل بتقديم أو تأخير، أو إضافة أو حذف، ونحو ذلك.

وقد يساعده التنظيم الدقيق والتأمل في المادة على إيجاد فروع للمسألة التي يبحث فيها، وعليه حينئذ أن يضع هذه الفروع، وهذا يدل على استيعاب الباحث للمادة، وعمق تحليله لها، وبراعته في تجزئتها. وينبغي حينئذ مراعاة ما يأتي:

أولاً: أن تبدأ أسطر الفروع داخلة قليلاً عن بدء أسطر الأصول.

ثانياً: أن توضع الأسطر ذات الرتبة الواحدة أحدها تحت الآخر بكل ضبط وعناية.

ثالثاً: أن يلاحظ الدقة في الأرقام أو الحروف التي يضعها للتعريف بالفروع^(١).

نصائح ينبغي مراعاتها في الكتابة:

ينبغي على الباحث عند الكتابة مراعاة النصائح الآتية:

١- أن يفتح ما يكتب فيه من باب أو فصل أو مبحث . . . إلخ بمقدمة يبين بها صلة ما يكتب فيه بما قبله.

ثم يتبع هذه المقدمة بتمهيد يبين به المنهج الذي سيتبعه في بحث ما سيكتب فيه.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٩١.

ويختتم الباب أو الفصل أو المبحث بعرض مختصر للنتائج التي وصل إليها فيه .

وليكن الباحث صريحاً كل الصراحة في عرض هذه النتائج .

فإن اعتقد أن فيها فصل الخطاب فليعرضها نهائية .

وإن لم يعتقد أنها نهائية ولكنها نهاية ما استطاع الوصول إليه فليعرضها كذلك .

٢- إذا كان هناك أدلة متعددة للرأي في المسألة، أو للرأي الذي يريد اختياره وترجيحه حين يكون هناك آراء متعددة، فإنه يُرتَّب الأدلة في الذكر بادئاً بأقلها شأناً، ثم يتبعه بدليل آخر أقوى منه، وهكذا يتدرج في ذكر الأقوى فالأقوى من الأدلة التي تؤيد الرأي الذي يريده، حتى إذا ما نقل القارئ أو السامع من جانب المعارضة إلى جانب الشك ألقى بأقوى الأدلة فتصادف عقلاً متردداً فتجذبه وتنال تأييده .

٣- على الباحث عند الكتابة أن يحذر من الاستطراد بكل أنواعه، سواء كان بإضافة باب ليس وثيق الصلة بالموضوع، أم بإضافة فصل ليس واضح العلاقة بالباب، أم بإضافة ما لا يتطلبه المقام؛ بإضافة فقرة أو فقرات أو جملة أو جمل في ثنايا الحديث .

ذلك لأن الاستطراد يفكك الموضوع، ويذهب وحدته وانسجامه، ويحدث إرباكاً للقارئ، ويقطع حبل تفكيره الذي ركزه في تبُّع نقطة ما، وهذا ما ينبغي على الباحث أن يتجنبه .

٤- كلما انتهى الباحث من كتابة فصل أو مبحث قرأه قراءة واعية، وصحح أخطاءه وضبط هوامشه وقابلها على جذاذاتها خشية الالتباس في العزو، أو الخطأ في أرقام صفحات المصادر وأجزائها^(١).

٥- على الباحث أن يدرك أن خبرته بموضوعه واسعة، تؤهله أن يعرف مواطن الضعف فيه، بل هو بذلك أقدر من غيره على معرفة مواطن الضعف، وهو مطالب بأن يسعى بالبحث نحو الكمال ما أمكنه ذلك، ولذلك عليه أن يبحث عن مواطن الضعف فيه، وأن ينتقد عمله، وأن يزيل الضعف ويقوم العمل.

وتحقيقاً لذلك ينبغي أن يترك الباحث ما كتبه من بحثه بضعة أيام، ثم يعود إليه وينظر فيه بفكر الناقد له الباحث عن السبل التي بها يرتفع مستوى البحث ويدنو من الكمال، سواء في خطته أم في معلوماته أم في منهجه أم في أسلوبه.

٦- يكتب الباحث على أوراق مسطرة ذات هامش كبير على الجانب الأيمن.

ويكتب على سطر ويترك سطرًا فارغاً.

وتكون الكتابة على وجه واحد من الورقة.

كما أن عليه أن يلاحظ أن يترك في أسفل كل صفحة المسافة المطلوبة لكتابة الحواشي.

(١) محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٧.

٧- قد يعنُّ للباحث أن يضيف جديداً في ثنايا ما انتهى من كتابته .

فإن كان هذا الجديد سطرأ فأقل ، كتبه على السطر الذي تركه فارغاً بين كل سطرين مع وضع إشارة تحدّد موضع هذه الإضافة .

وإن زادت الإضافة عن سطر واتّسع لها الهامش الجانبي ، فإنها توضع فيه بعد تحديد موضع الإضافة بوضع إشارة تبين ذلك .

أما إذا تجاوزت الزيادة هذا القدر ، فإنها تكتب كتابة مستقلة على ورقة تكبر أو تصغر بحسب الزيادة ، ثم تقطع الورقة الأصلية عند المكان الذي يراد إدماج الزيادة عنده ، وتُثَبَّتُ هذه الورقة الجديدة فيما قبلها وما بعدها بصمغ أو بورق لَصُقَ على ظهر الورقة ، وعلى الباحث أن يتنبّه لجعل الأسلوب متسلسلاً متصلاً مع هذه الزيادة الجديدة .

والورقة التي أضيفت لها الزيادة تطوى من أسفل حتى لا يظهر طولها وحتى تتساوى مع الأوراق الأخرى .

والأولى إلغاء الورقة التي طالت بها الزيادة أو تعددت بها الزيادات ، وإعادة كتابتها من جديد ، مع وضع الإضافة أو الإضافات في مكانها^(١) .

(١) شلبي : المصدر السابق ، ص ٧٤-٧٨ .

المبحث الثاني عشر

حواشي البحث

معنى الحواشي والهوامش في اللغة:

الحواشي: جمع حاشية.

قال ابن فارس^(١): «حشوى: الحاء والشين وما بعدها معتلّ أصل واحد، وربما همز، فيكون المعنيان متقاربين أيضاً، وهو أن يودع الشيء وعاءً باستقصاء... والحشاء: حشا الإنسان... والحشاء: الناحية».

وقال الفيروز آبادي^(٢): «الحشو: ... ملء الوسادة وغيرها بشيء، وما يُجعل فيها حشوً أيضاً. والحشية كغنية: الفراش المحشو».

وقال^(٣): «الحشى: ما دون الحجاب مما في البطن من كبد وطحال وكرش وما تبعه... وأنا في حشاه: في كنفه وناحيته.

والحاشية: جانب الثوب وغيره».

وأما الهوامش، فهي جمع هامش.

والهامش يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الهاء والميم والشين.

وهي كما يقول ابن فارس^(٤): «أصل يدل على سرعة عمل أو كلام.

يقولون: الهمشُ: السريع العمل بأصابعه.

(١) مقاييس اللغة، ٢/٦٤-٦٥، مادة (حشوى).

(٢) القاموس المحيط، ٤/٣١٧، مادة (الحشو).

(٣) المصدر نفسه، والصفحة نفسها، مادة (الحشى).

(٤) المصدر السابق، ٦/٦٦، مادة (همش).

وامرأة همش الحديث: إذا تسرّعت فيه . . . والهَمْش: جلبٌ بسرعة .
والهَمْش: الصوت والجلبة» .

ويقول الفيروز آبادي^(١): «اهتمشوا: اختلطوا وأقبلوا وأدبروا . . .
وتهامشوا: دخل بعضهم في بعض وتحركوا . . . والمهامشة: المعالجة .
والهامش: حاشية الكتاب: مولدة» .

معنى الحاشية والهامش في الاصطلاح: هل هناك فرق؟!

بعض الباحثين يفرّق بين الحاشية والهامش في الاصطلاح .

فيطلق الهامش على الفسحة التي تقع تحت النص فقط .

وأما الحاشية فيطلقها على الفسحات التي تقع فوق النص وعن يمينه وعن

يساره .

وصاحب هذا الاصطلاح هو الدكتورة ثريا عبد الفتاح ملحس حيث
قالت^(٢): «أطلقت لفظ الهامش . . . على الفسحة التي تقع خارج المتن في
أسفله، على أن تبقى لفظة الحاشية على الفسحات التي تقع خارج المتن عن
يمينه ويساره» .

وبعضهم يقول: إن هناك حاشية وهامشاً وذيلاً، وهي ثلاثة مصطلحات
مختلفة المعنى إن أردنا الدقة في الاستعمال .

فالحاشية: هي البياض الذي يحيط النص أي المتن من الصفحة وقد يكون
إلى اليمين أو إلى اليسار أو في الأعلى أو في الأسفل، والهامش يعني البياض

(١) المصدر السابق، ٢ / ٢٩٤، مادة (الهمش) .

(٢) منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين: المقدمة، ص ١٧، ١٦٤ (الهامش)، وانظر عبد الوهاب
أبا سليمان: كتابة البحث العلمي، ص ٩٥ (الهامش) .

الذي على يمين المتن من الصفحة أو يساره، وقد يستعمل لعنوانات جانبية .
والذي هو البياض الذي في أسفل الصفحة من المتن، وتكتب فيه الإحالة
إلى المصادر ونقول وتعليقات وشروح لما يرد في المتن دون أن تكون على قدر
المتن من الأهمية .

ثم يقول صاحب هذا الرأي : ولكننا اعتدنا أن نستعمل كلمة الهامش
للدلالة على الذيل، فإذا قلنا : هامش الصفحة، قصدنا إلى ما يكتب أسفلها
من إحالة أو شرح، كأننا لا نرى لبساً في الدلالة، واعتدنا كذلك استعمال
كلمة (حواش) لهذه الدلالة نفسها^(١) .

وبعض الباحثين لا يفرق بين الحاشية والهامش، بل يستعملهما بمعنى
واحد وهو الفسحة التي تقع تحت النص . كما كان محل التعليق
ومن هؤلاء الدكتور أحمد شلبي^(٢) .

وبعض الباحثين لا يقصر الحاشية والهامش على الفسحة التي تقع تحت
النص، بل يتوسع في معناها بحيث يشمل ذلك كل ما كان محلاً للتعليق على
النص سواء كان ذلك في أسفل الصفحة أم في نهاية الفصل، أم في نهاية
البحث^(٣) .

والواقع أن المسألة اصطلاحية، ولا مشاحة في الاصطلاح .

أهمية الحاشية:

تظهر أهمية الحاشية في أنه يذكر فيها توثيق للمعلومات الواردة في النص،^(١)

(١) علي جواد الطاهر : منهج البحث الأدبي، ص ١٠١ (الهامش).

(٢) المصدر السابق، ص ٩٩، ١٠١ .

(٣) ينظر أبو سليمان : المصدر السابق، ص ٩٥ (الهامش).

أو توضيح لها، أو لفت نظر القارئ إلى مكان آخر في البحث لتتضح به المعلومات التي أمامه، أو لفت نظره إلى كتاب آخر ليقارن بين ما فيه من معلومات وبين هذه المعلومات التي أوردها الباحث، كما أن في استخدام الحاشية تجريداً للنص عن كل ما ليس من صميم الموضوع وتخفيفاً عنه بفصل كل ما ليس بينه وبينه ارتباط لا يقوم إلا به.

الأشياء التي تذكر في الحاشية:

يذكر في الحاشية الأمور التي بها تتبين أهميتها، ومن ذلك:

- ١- المصدر الذي استقى منه الباحث مادته، سواء كان هذا المستقى نصاً أم فكرة، وسواء كان هذا المصدر مخطوطاً أم مطبوعاً، أم محاضرة أم مشافهة.
- وهذا اعتراف بالفضل لهذه المصادر التي انتفع بها، أو اقتبس منها، وتوثيق للمعلومات التي أوردها تورث القارئ اطمئناناً بسلامتها وصحتها، ودلالة على أن الباحث اطلع واستوعب في دراسته المصادر المتصلة ببحثه وبني دراسته ونتائجه على ما ورد فيها، وهو أيضاً يتيح للقارئ الرجوع إلى هذه المصادر إذا أراد التأكد من صحة هذه المعلومات أو القيام بدراسة أوسع مما في هذا البحث^(١).

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٩٩، وانظر أبا سليمان: المصدر السابق، ص ٩٥.

٢- الإيضاحات لما في صلب البحث :

وتتنوع هذه الإيضاحات . فمنها ما هو توضيح لغامض ، وما هو تفصيل لمجمل ، وما هو تعليق على ما يحتاج إلى تعليق ، وما هو مقارنة بين أفكار النص ، وما هو شرح لمصطلح علمي ، وما هو عزو لآيات قرآنية ، أو تخريج لأحاديث أو آثار أو أشعار ، أو ترجمة لأعلام . . إلى غير ذلك .
فهذه الأمور تذكر في الحاشية ؛ لأنها غير أساسية في صلب البحث ، ولو أوردت فيه لقطعت اتساقه وتسلسله (١) .

٣- إحالة القارئ إلى مكان آخر من البحث وردت به فكرة في الصفحة التي أمامه بتوضيح أكثر أو تفصيل أوسع ؛ ليستغني بذلك عن إعادتها بذلك الإيضاح أو التفصيل (٢) .

وقد تكون الإحالة إلى مصدر آخر ؛ إما لكون الفكرة فيه أوضح أو أوسع ، وإما للمقارنة بين الأفكار التي يطرحها الباحث وبين أفكار في هذا الموضوع في كتاب آخر .

طرق الترقيم بالحاشية:

هناك ثلاث طرق للترقيم ، ينبغي للباحث أن يختار واحدة منها ، ويستقر رأيه عليها ، ويلتزم السير عليها من بداية البحث حتى نهايته ، وهذه الطرق هي :

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٠٠، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٩٦ .

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ١٠٠، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٩٥ .

الطريقة الأولى: وهي أكثر الطرق شيوعاً، وهي وضع أرقام مستقلة لكل صفحة على حدة، تبدأ من رقم (١) وتوضع في أسفل كل صفحة حواشيها. تميزاتها -
ومن محاسن هذه الطريقة سهولتها؛ حيث إن كل صفحة مستقلة بأرقامها وحواشيها وما يتصل بها.

ومن محاسنها أن القارئ يستطيع الرجوع إلى الحاشية لاكتشاف غامض ونحوه في الصلب دون عناء، بخلاف ما لو كانت الحواشي في نهاية الفصل أو في نهاية البحث.

ومن محاسنها أيضاً سهولة حذف رقم أو إضافة آخر دون احتياج إلى إحداث أي تغيير في حواشي الصفحات الأخرى (١).

ومن مساوئها صعوبتها في الكتابة أو الطباعة، حيث يجب أن يقدر الفراغ المناسب لوضع الحواشي دون زيادة أو نقص، وهو أمر صعب.

كذلك يصعب الاحتفاظ بشكل موحد منسق للصفحات بالنسبة لصلب البحث من جهة وللحاشية من جهة أخرى، وبالنسبة لعدد أسطر الصفحات أيضاً؛ حيث تقتضي كثرة الهوامش في بعض الأحيان زيادة عدد أسطر الصفحة (٢).

الطريقة الثانية: إعطاء رقم مسلسل متصل لكل فصل على حدة، ويبدأ أيضاً من رقم (١) ويستمر إلى نهاية الفصل.

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٠٠-١٠١.

(٢) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٩٨.

وللباحث إذا سلك هذه الطريقة اتجاهاً:

الاتجاه الأول: أن يضع حواشي كل صفحة في أسفلها.

ومن محاسن هذا الاتجاه أن القارئ يستطيع الرجوع إلى الحاشية لاكتشاف غامض ونحوه في الصلب دون عناء.

ومن مساوئه أن إحداث أي تغيير بالحذف أو بالإضافة في الأرقام يستلزم تغيير ما بعده حتى نهاية الفصل

ومن مساوئه أيضاً صعوبتها في الكتابة أو الطباعة، وصعوبة الاحتفاظ بشكل موحد منسق للصفحات كما أوضحنا سابقاً.

الاتجاه الثاني: أن يضع جميع حواشي الفصل في نهايته.

ومن محاسن هذا الاتجاه سهولتها في الكتابة أو الطباعة، وسهولة جمع الحواشي وتنظيمها في قائمة واحدة، وسهولة الاحتفاظ بشكل موحد منسق للصفحات.

ومن مساوئه العناء الذي يجده القارئ إذا أراد الرجوع إلى الحاشية. وكذلك فإن إحداث أي تغيير بالحذف أو بالإضافة في الأرقام يستلزم تغيير ما بعده حتى نهاية الفصل (١).

الطريقة الثالثة: إعطاء رقم مسلسل متصل بالبحث كله ويبدأ من رقم (١) ويستمر إلى نهاية البحث.

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٠١، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٩٨.

ويجرى فيه الاتجاهان السابقان في الطريقة الثانية .

وللاتجاهين من المحاسن ما للاتجاهين السابقين في الطريقة الثانية .

ولهما من المساوي ما للاتجاهين السابقين أيضاً ، لكن على مستوى البحث كله لا على مستوى الفصل فقط^(١) .

ولا شك أن المساوي المتصلة بالكتابة أو الطباعة أو بالشكل الموحد للصفحات أو بالتغيير في الأرقام حذفاً وإضافة ، لا شك أن هذه المساوي ونحوها قد تلافها ما حدث من تطوّر في طريقة الطباعة بالأجهزة المتطورة .

مكان وضع الرقم في الصلب:

الرقم الذي يوضع في الصلب يوضع مرتفعاً قليلاً عن السطر ، ولا توضع نقطة بعده ، وهو يتلو اسم المؤلف إذا ذكر الاسم ، وإذا لم يذكر واقتبس كلامه بدون ذكر اسمه ، فإن الرقم يوضع عند نهاية الجملة أو الجمل المقتبسة ، أو العبارة أو الفكرة التي يراد التعليق عليها بشكل لا يؤثر في تسلسلها . وتوضع هذه الأرقام بين قوسين .

وإذا كان التعليق ليس من قبيل ما ذكرناه سابقاً ، مما يوضع في الحواشي ؛ بأن كان إيضاحاً زائداً عما يحتاجه النص ، أو كان تحقيقاً لموضع أو نحو ذلك ، أو كان التعليق فوق عنوان من العنوانات ، فينبغي ألا يكون الدليل عليه رقماً عادياً كالذي يوضع عند الإشارة للمصدر ، بل تميّز أمثال هذه الإيضاحات بعلامة خاصة كالنجمة مثلاً(*) فإذا ورد إيضاح ثان على نفس الصفحة كانت الإشارة له نجمتين(**) وهكذا^(٢) .

(١) ينظر المصدران نفسهما .

(٢) شلبي : المصدر السابق ، ص ١٠٠ ، ١٠١-١٠٢ .

كيف توضع الحواشي والمعلومات؟

يفصل صلب الرسالة عن الحواشي بخط أفقي يكون بينه وبين صلب الرسالة مسافة واحدة، وتتلوه الحواشي على بعد مسافة واحدة أيضاً.

وكذلك يفصل بين كل سطرين بالحاشية بمسافة واحدة.

والرقم الموضوع في الحاشية يوضع محاذياً للسطر ولا يرفع عنه، ويوضع كل رقم بين قوسين.

وتوضع الأرقام أحدها تحت الآخر بمحاذاة تامة، وبعد فراغ قليل توضع المعلومات بعضها تحت بعض مع مراعاة المحاذاة التامة أيضاً.

وينبغي الالتزام بطريقة واحدة في التهميش، من حيث الإشارة إلى المصدر بالبدء بشهرة المؤلف، أو باسم الكتاب.

وإذا اشترك في تأليف الكتاب اثنان أو ثلاثة، فينبغي ذكر أسماء الجميع. وكذلك يقال في التحقيق.

وإذا اشترك في تأليف الكتاب أكثر من ثلاثة، ذكر اسم من اشتهرت صلة الكتاب به أكثر من سواه، وأضيفت كلمة (وآخرون) بعد هذا الاسم. وكذلك يقال في التحقيق.

وإذا كان اسم المؤلف غير معروف، كتب بعد اسم الكتاب (مجهول المؤلف).

وإذا ذكر اسم المؤلف في صلب البحث، فلا داعي لإعادة الاسم في الحاشية، بل يذكر عنوان الكتاب فقط.

وإذا ورد اسم المؤلف وعنوان الكتاب في صلب البحث، فلا داعي لإعادة شيء منهما.

وإذا كان الاقتباس من ترجمة وليس من الأصل، ذكر اسم المؤلف، ثم اسم الكتاب، ثم قال بعد ذلك: من الترجمة العربية لفلان.

وإذا كان الاقتباس ليس من الأصل، بل من كتاب اقتبس منه؛ لتعذر الحصول على الأصل، ذكر اسم قائل النص، واسم كتابه إن كان اسم الكتاب مذكوراً، ثم يقول: اقتبسه فلان، ويذكر اسمه، واسم الكتاب، ورقم الجزء والصفحة.

وإذا كان الاقتباس من مجلة أو صحيفة، فإن الإشارة يجب أن تشمل عنوان المقال ورقم الصفحة، واسم مؤلف المقال، واسم المجلة، ورقم العدد، وتاريخه.

وإذا كان المصدر مخطوطاً لم ينشر، نبّه إلى كونه مخطوطاً وذكر المخطوط، ورقمه، ورقم الورقة.

وإذا كان الخبر في المصدر الذي يريد الباحث أن يشير إليه، يخالف قليلاً الخبر الذي اقتبسه من مصدر آخر، أو أن الرأي الذي يخالف قليلاً الرأي الذي تبناه، أو أن مصدراً آخر يحتوي على تفصيلات لا يريد أن يدخل فيها، أو أنه يريد أن يكتفي بغيره فيها، فإنه يكتب في الإحالة في الحاشية (يُنظَرُ) بالبناء للمجهول، ذاكراً المصدر والجزء إن وجد، والصفحة منه.

وإذا كان الخبر أو الرأي في المصدر الذي يحيل عليه المؤلف، يختلف عما في مصدره الذي يعتمد - قليلاً أو كثيراً - وأنه إذ يريد أن يتجنب الدخول في التفصيلات، يريد أن يلفت نظر القارئ إلى ذلك الخلاف، فيحسن أن يستعمل كلمة (يقابل) ذاكراً بعدها المصدر ومكان الخبر أو الرأي من أجزائه وصفحات أجزائه^(١).

(١) علي جواد الطاهر: منهج البحث الأدبي، ص ١١١-١١٢.

وإذا اعتمد الباحث على محادثة شفوية أو محاضرة، فإنه يشير إليها.
وإذا تكرر مصدر في نفس الصفحة بدون فاصل، فإنه يذكر في المرة الأولى كاملاً، وفي المرة الثانية يقول: نفس المصدر، أو المصدر نفسه، ويشير إلى رقم الصفحة، وإن كان رقم الصفحة هو الرقم السابق في الإشارة الأولى قال: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

وإذا وجد فاصل واحد، تكون الإشارة بذكر اسم المؤلف، ثم يقول: المصدر السابق، ويشير إلى رقم الصفحة، وإن كان رقم الصفحة هو الرقم السابق في الإشارة الأولى قال: نفس المكان.

وليس من الضروري أن يذكر اسم المؤلف وعنوان الكتاب كاملاً ما دام ذلك معروفاً.

وإذا كان المصدر مكوناً من أكثر من جزء، فإنه يدون رقم الجزء المستفاد منه.

وإذا كان الباحث يشير إلى صفتين متتابعتين، ذكر الرقمين ووضع بينهما خطاً أفقياً مثل: ص ٣٢-٣٣.

وإذا كان الصفحات المتتابعة أكثر من اثنتين، ذكر رقم الأولى والأخيرة مفصولين بخط أفقي مثل: ص ٣٥-٣٩.

ويجوز أن يذكر رقم الصفحة الأولى فقط، ويقول: وما بعدها.
وإذا كانت الصفحات غير متتابعة ذكر أرقامها مفصلاً بين كل رقم والرقم الآخر بفاصلة مثل: ص ٢٤، ٢٦، ٢٩.

وإذا كان يشير إلى شيء مشهور يرد ذكره كثيراً في أمكنة متعددة من كتاب، فيجوز ألا يذكر صفحة أو صفحات، ويكتفي بعد ذكر اسم المؤلف والكتاب بقوله: في أمكنة متعددة.

وإذا لم يكف سطر واحد لذكر المعلومات، فتكمل في سطر ثان من الحاشية، ولكن يبدأ السطر الثاني تحت المعلومات، وليس تحت الأرقام، ويترك فراغ تحت الأرقام.

ولا داعي لذكر المعلومات الأخرى للمصدر في الحاشية، كما كان طبع المصدر وتاريخه ورقم الطبعة. . إلخ؛ لأن هذه المعلومات سترد بالتفصيل في فهرس المصادر^(١)، إلا إذا تعددت الطبعات التي اعتمد عليها في مصدر ما؛ فإنه يبين الطبعة كلما ذكر المصدر.

وبعض الكاتبين في مناهج البحث يرى أن المصدر إذا ورد في الحاشية أول مرة يتبع بمعلومات كافية في بيانه، وذلك حسب الترتيب الآتي:

١- اسم المؤلف، ثم لقبه، وبعضهم يرى العكس، والمهم السير على طريقة واحدة.

وأنا أفضل البدء بالشهرة.

٢- عنوان الكتاب أو الدورية.

ويلتزم وضع خط تحت عناوين الكتب والدوريات المطبوعة.

أما عناوين المقالات بالدوريات، وكذلك الكتب المخطوطة، فتوضع بين قوسين صغيرين.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٠٢-١٠٩.

٣- اسم المحقق إن وجد .

٤- رقم الطبعة المعتمد عليها .

٥- عدد الأجزاء إذا كان المصدر مكوناً من أكثر من جزء .

٦- بيانات النشر، وهي : اسم البلد التي تمّ بها طبع الكتاب، واسم

الناشر، وتاريخ النشر .

٧- رقم الجزء إذا كان المصدر مكوناً من أكثر من جزء، ويرمز إليه بـ (ج)

أو برقم مثل (١) للجزء الأول، و(٢) للجزء الثاني، وهكذا .

٨- رقم الصفحة أو الصفحات على الطريقة التي أشرنا إليها سابقاً،

ويرمز للصفحة بـ (ص) أو يفصل بين رقمها ورقم الجزء بخط مائل هكذا

٣٠ / ٢ مثلاً .

٩- إذا كان الكتاب من عمل إدارة أو لجنة محلية، أو حكومية، أو

قانونية، أو معهد أو جمعية أو شركة تجارية أو نحو ذلك، فإنه يدون بالحاشية

اسم الجمعية أو اللجنة ثم يتبع بعنوان الكتاب . . إلخ .

١٠- إذا كان المصدر ليس تأليفاً، بل كان جمعاً أو إعداداً، فإنه يذكر اسم

الجامع، ثم يكتب بعده (جَمْع) أو (إِعْدَاد).

١١- إذا كان المصدر معجماً لغوياً، فيكتب بعد رقم الجزء - إن وجد -

ورقم الصفحة مادة الكلمة .

١٢- إذا كان المصدر مخطوطاً، فإنه يذكر بعد اسم المؤلف عنوان

المخطوطة، ثم موضوعها، ثم اسم البلد الذي توجد به، ثم المكتبة التي توجد

بها، ثم اسم الفئة التي تنتسب إليها المخطوطة أو رقمها، أو الاسم والرقم كلاهما، ثم رقم الجزء إن كانت ذات أجزاء، ثم رقم الورقة .

١٣- إذا كان المصدر رسالة جامعية، فإنه يذكر اسم المؤلف، ثم عنوان الرسالة، ثم الدرجة العلمية الممنوحة، ثم اسم القسم والكلية والجامعة التي منحت الدرجة العلمية والتاريخ، ثم رقم الصفحة المستفاد منها .

١٤- إذا كان المصدر وثيقة حكومية، فإنه يذكر اسم الدولة ثم اسم الجهاز الحكومي المختص الذي صدرت عنه تلك الوثيقة، ثم عنوان الوثيقة أو الكتاب إذا كانت ضمن مؤلف، ثم بيانات النشر، ثم رقم الصفحة .

١٥- إذا كان المصدر شريطاً مصوراً أو كتاباً أو دورية مصوّرة، فإنها تدون المعلومات عن الشريط أو النسخة الأصلية، ثم تدون معلومات التصوير : اسم البلد، دار النشر أو الناشر، التاريخ، رقم الصورة إن وجد .

١٦- إذا كان المصدر حديثاً إذاعياً أو تليفزيونياً، فإنه يدون اسم المتحدث، ثم عنوان الحديث، ثم اسم الإذاعة أو التليفزيون، ثم اسم البلد، ثم التاريخ .

١٧- إذا كان المصدر مقابلة شخصية، فإنه يدون اسم المتحدث مضافاً إلى كلمة (مقابلة مع . . .) ثم اسم الإذاعة أو التليفزيون، ثم اسم البلد، ثم تاريخ المقابلة .

وهؤلاء الذين يرون أن المصدر يتبع بمعلومات كافية عند وروده أول مرة، يرون أنه إذا تكررت الاستفادة منه المرة الثانية فأكثر، فإنه لا داعي لإعادة تدوين تلك المعلومات، بل يجري العمل كما يلي :

١- إذا كان المصدر كتاباً حذفت بيانات النشر، والعدد الإجمالي للأجزاء، ورقم الطبعة، ويقتصر على اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ورقم الجزء إن وجد، ورقم الصفحة.

٢- إذا اعتمد على طبعة أخرى للمصدر نفسه، فإنه لا بد من تدوين بيانات النشر للنسخة الجديدة المستفاد منها.

٣- إذا اعتمد الباحث على مصدر لمؤلف ولم يعتمد على مصدر له سواه، فإنه إذا تكررت الاستفادة منه، فهو بالخيار بين ذكر اسم المؤلف، ثم عنوان الكتاب ثم رقم الجزء إن وجد، ثم رقم الصفحة، وبين ذكر اسم المؤلف، فاسم الكتاب بعبارة: المصدر السابق، فرقم الجزء إن وجد، فرقم الصفحة، وبين ذكر اسم المؤلف، فرقم الجزء إن وجد، فرقم الصفحة.

٤- إذا اعتمد الباحث على مصدرين فأكثر لمؤلف واحد، فلا بدّ بعد ذكر اسم المؤلف من ذكر عنوان الكتاب ولو مختصراً ثم رقم الجزء، ثم رقم الصفحة^(١).

نظام توثيق النصوص من كتب الحديث، أو كتب اللغة، أو كتب

التأليف العام:

توثيق النصوص يكون بنسبتها إلى مصادرها.

والتوثيق يعني اعترافاً بالفضل لهذه المصادر التي انتفع بها أو اقتبس منها، وهو يورث القارئ اطمئناناً بسلامة هذه المعلومات وصحتها، وهو أيضاً دليل على أن الباحث اطلع واستوعب في دراسته المصادر المتصلة ببحثه وبني

(١) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٠٠-١٢٠.

دراسته ونتائجه على ما ورد فيها، وهو كذلك يتيح للقارئ الرجوع إلى هذه المصادر إذا أراد التأكد من صحة هذه المعلومات أو القيام بدراسة أوسع مما في هذا البحث^(١).

وإذا ذكر اسم صاحب النص قبل النص وضع الرقم في الصلب على أول النص، وإذا لم يذكر اسمه وضع الرقم على آخر النص.
ولا بدّ من وضع النص بين علامتي التنصيص.

كما أنه لا بدّ من الدقة في نقل النص وعدم التصرف فيه ما دام الباحث قد ساقه على أنه نص المؤلف.

ولو أراد أن يسقط من ثانيا النص أجزاء منه، فلا بدّ من وضع ثلاث نقط على الأقل في مكان كل محذوف.

والنصوص التي يراد توثيقها قد تكون نصوصاً من الحديث النبوي، أو نصوصاً من اللغة، أو نصوصاً من كتب التأليف العام.

وتوثيق النص من الحديث النبوي هو المقصود بالتخريج للحديث عند الحديثين.

وهو في أحد اصطلاحاته عندهم: استخراج الحديث من مصادره، ودراسة طرقه وشواهده، والحكم عليه.

والمراد باستخراج الحديث: الدلالة عليه في مواضعه.

والمراد بالمصادر: الكتب الحديثية التي جاء الحديث فيها مسنداً، أي مروياً

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٩٩، وانظر أبا سليمان: المصدر السابق، ص ٩٥.

بالسند من المصنف إلى منتهاه، دون غيره من الكتب .

والمراد بدراسة متابعاته : دراسة طرق الحديث وأسانيده المتعددة التي تلتقي في صحابي واحد .

والمراد بالشواهد : الأحاديث المروية عن صحابي أو صحابة آخرين مؤيدة للحديث في المعنى أو موافقة له في اللفظ .

والمراد بالحكم عليه : إعطاء الحديث الوصف المناسب له من حيث القبول أو الرد .

على أنه لا يشترط أن يقوم المخرج على هذا المعنى بكل ما ذكرناه من دراسة كل طرق الحديث وشواهدة والحكم عليه ؛ لأنه قد يكتفي بالحكم الجزئي ، وهذا يعنى الحكم على إسناد أو أسانيد معينة ، وقد يعتمد على حكم من سبقه على الحديث ، وقد يعزو الحديث إلى مصدره دون الحكم عليه ؛ لأنه لم يطلع على سنده^(١) .

ومن هنا يتبين أن عملية التخريج تتلخص في الخطوات الآتية :

- ١- استخراج الحديث من مظانّه ومصادره المقذور عليها .
 - ٢- دراسة طرقه وشواهدة ، بمقارنتها ، والكشف عن أحوال الرواة .
 - ٣- الحكم عليه من حيث القبول أو الرد^(٢) .
- وفي استخراج الحديث من مظانّه طريقان :

(١) التميمي : تخريج الحديث النبوي ، ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) التميمي : المصدر نفسه ، ص ٢٧ .

الطريق الأول : استخراجُه عن طريق السند .

الطريق الثاني : استخراجُه عن طريق المتن .

ولكلا الطريقتين سبل يتحقق الاستخراج عن طريقها .

وقد فصل ذلك أهل هذا الفن (١) .

كما أن هناك كتباً حديثة تخدم الطريقتين (٢) ، كالمسانيد ، والمعاجم ، والكتب التي روعي في تصنيفها ترتيب الأحاديث على حروف المعجم حسب اللفظ الأول من متن الحديث ، والكتب التي رتب على حروف الهجاء من أي لفظ من ألفاظ الحديث ، كالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي .

وبعد القيام باستخراج الحديث من مصادره ينبغي القيام بترتيب هذه المصادر ترتيباً علمياً .

ولترتيب المصادر الحديثة طريقتان :

الأولى : ترتيب هذه المصادر حسب التقدم الزمني .

الثانية : التقديم حسب الصحة والمكانة العلمية للكتاب .

وعند القيام بعزو الحديث إلى مصدره يستحسن ذكر (الكتاب والباب) من الكتب المَبَوَّبة على الموضوعات ، إلى جانب الجزء والصفحة ؛ لاختلاف الأجزاء والصفحات باختلاف الطبقات .

وإذا كان الكتاب قد رقت أحاديثه بأرقام تسلسلية فنشير إلى رقم الحديث (٣) .

(١) انظر مثلاً : محمود الطحان : أصول التخريج ، التميمي : المصدر السابق .

(٢) انظر مثلاً : التميمي : المصدر السابق ، ص ٢٨ ، ٤١ .

(٣) التميمي : المصدر السابق ، ص ٤٢ ، ٤٨ .

أما الخطوة الثانية من عملية تخريج الحديث ، فهي دراسة طرقه وشواهده ، بمقارنتها ، والكشف عن أحوال الرواة ، من أجل أن نتوصل إلى الحكم على الحديث ، وهذه الخطوة تأتي بعد استخراج الحديث من مظانه .

وهذه خطوة صعبة لا يستطيع القيام بها إلا جهابذة العلماء في هذا الفن . ولهذا لا ينبغي التسرع في الحكم على الحديث عن طريق الدراسة الشخصية للمرء ما لم يكن مؤهلاً بالعلم والخبرة والمران ، متصفاً بالورع والتقوى .

ولهذا كان الأحوط في الحكم على الحديث نقل كلام الأئمة في سنده أو متنه .

أما الخطوة الثالثة وهي الحكم على الحديث من حيث القبول أو الرد ، فإنها تأتي بعد دراسة سنده أو أسانيد ، ثم المقارنة بين هذه الأسانيد لمعرفة ما إذا كان هناك علة خفية أو لا ، أو بعد الاطلاع على كلام الأئمة فيه ^(١) .

واعلم أن الخطوة الثانية من عملية التخريج ، وهي دراسة سند الحديث أو نقل كلام الأئمة فيه ، وكذلك الخطوة الثالثة وهي الحكم عليه بالقبول أو الرد إنما يحتاج إليها إذا كان الحديث قد سيق للاستدلال به على حكم شرعي ، أما لو سيق من أجل التمثيل لمعنى لغوي أو قاعدة عامة - كما هو الحال في بعض الأحاديث التي تساق في علم أصول الفقه - فإنه يكفي في عملية التخريج الخطوة الأولى .

أما توثيق النص من كتب اللغة ، فيحتاج من الباحث إلى معرفة تامة بما يريد من اللفظة اللغوية التي يريد البحث فيها ، ومعرفة تامة بما يناسب من

(١) التميمي : المصدر السابق ، ص ٤٠ ، ٤٩ ، ٥٢ .

معانيها للمعنى الاصطلاحي ، وهذه المعرفة تجعله لا ينقل إلا ما هو مناسب لما يريد .

كما يحتاج من الباحث إلى معرفة بالطرائق المختلفة لكتب اللغة في عرض موادها اللغوية ، فطريقة مقاييس اللغة لابن فارس تختلف عن طريقة لسان العرب لابن منظور ، وطريقة لسان العرب تختلف عن طريقة القاموس المحيط للفيروز آبادي .

كما يحتاج إلى النظر في كتب اللغة سواء التي ألفت فيها عموماً أم التي ألفت لبيان معان لغوية في فن من الفنون ، كالمفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير ، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي ، والمطلع على أبواب المقنع لأبي عبد الله محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي ، وأنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء للشيخ قاسم القونوي .

وعلى الباحث أن يبدأ بالاطلاع على الكتب التي تبين المعنى العام لمادة الكلمة ، كمقاييس اللغة لابن فارس .

وأما توثيق النص من كتب التأليف العام ، فيتبع فيه ما ذكرنا من جعل النص بين علامتي تنصيص ، والدقة في نقله ووضع نقط لا تقل عن ثلاث في مكان ما يحذف من ثنايا النص ، والإشارة في الحاشية إلى المصدر وجزئه إن وجد ورقم صفحته .

الاقتصاد في الحواشي:

نرى كثيراً من الباحثين يسهب في الحواشي ، وقد تربو في بعض الأحيان على الصلب .

ويظهر ذلك في نقل نصوص كثيرة لها علاقة بمسألة في النص، أو استخراج الحديث من كتب كثيرة مع أنه قد استخرج من كتب لا يحتاج معها إلى الاستيثاق؛ لصحتها، كصحيح البخاري ومسلم، أو الإسهاب في ترجمة علم من الأعلام إلى غيره ذلك.

ولا شك أن حشو الحاشية بمعلومات كثيرة له أثر في انصراف القارئ إليها، وهذا يسبب انقطاعاً منه في تسلسل المعاني التي يقرؤها في الصلب. ولهذا ننصح بالاعتقاد في الحواشي، وألا يوضع فيها إلا ما تدعو الحاجة إليه.

كما أنه يمكن الاقتصاد في الأرقام وذلك عندما ينقل عدة اقتباسات من مصدر لمؤلف واحد، فإنه يضع الرقم في نهاية الاقتباس الأخير، ثم يشير إلى الصفحات التي جرى الاقتباس منها على الترتيب، وكذا لو ذكر بعض الآراء أو بعض الأسماء، فإنه يضع رقماً واحداً بعد الرأي أو الاسم الأخيرين، ثم يدون المصادر المنسوبة إليها بالترتيب^(١).

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٩٦.

المبحث الثالث عشر

رموز البحث

معنى الرموز في اللغة والاصطلاح:

الرموز جمع رمز، والرمز في اللغة الإشارة أو الإيماء بالشفيتين أو العينين أو الحاجبين أو الفم أو اليد أو اللسان^(١).

ويطلق اصطلاحاً على اختصار لكلمة تتكرر في البحث، أو على لفظ ذي مدلول علمي؛ ليغني هذا الرمز عن إعادة تكرار هذه الكلمات أو إعادة تدوين الألفاظ التي تعبر عن المدلول العلمي لهذا المصطلح.

وستتناول بالبحث في هذا المبحث أمرين:

الأمر الأول: الألقاب.

الأمر الثاني: الاختصارات.

الألقاب: جمع لقب، واللقب في اللغة يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي اللام والقاف والباء. واللقب والنيز واحد كما يقول ابن فارس^(٢): قال الله تعالى: ﴿ولا تنازروا بالألقاب﴾^(٣).

وأما في اصطلاح النحويين، فاللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو وضعته، كزين العابدين وأنف الناقة^(٤).

والمراد باللقب في بحثنا هذا، ما أشعر برفعة المسمى دون وضعته.

(١) الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ١٧٧/٢، مادة (الرمز).

(٢) مقاييس اللغة، ٢٦١/٥، مادة (لقب)، وانظر أيضاً: الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ١٢٩/١، مادة (اللقب).

(٣) سورة الحجرات، الآية ١١.

(٤) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص ٦٥.

وهناك ألقاب علمية، وألقاب وظيفية.

فمن الألقاب العلمية: الدكتور، الأستاذ، العميد، العلامة، العالم الجليل، مفتي الحنابلة مثلاً، شيخ الإسلام.

ومن الألقاب الوظيفية: الوالي، الأمير، الوزير.

والقاعدة العامة أن الباحث إذا أشار في بحثه إلى شخص ما، فإنه يذكر اسمه دون ذكر لقبه سواء كان اللقب علمياً أم وظيفياً.

فيقول مثلاً: ويرى ابن قدامة، ويقول الغزالي، ويميل سيد قطب، ويذهب طه حسين، . . إلخ.

وذلك لأن المقصود في الأبحاث العلمية أن تنبع النتائج وتتولد القناعات من النصوص ذاتها، وذكر الألقاب قبلها قد يكون له أثر في بعض نفوس القراء ينتج القناعة بأقوال هؤلاء لما لألقابهم من أثر في نفسه.

«ويجب أن يكون مفهوماً أن حذف الألقاب ليس معناه عدم التقدير، فالتقدير شيء، وهذه الألقاب شيء آخر، فليس من الطبيعي أن نذكر اسم ابن المقفع والمعري والمتنبي وابن الأثير بدون ألقاب، ثم نقول: أمير الشعراء أحمد شوقي، وعميد الأدب العربي الدكتور طه حسين، مع ما نكته لشوقي وطه حسين من الإجلال والاحترام»^(١).

ومع أن الأمر كما ذكرنا فإن هناك حالات يذكر فيها اللقب:

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٩٤.

الحالة الأولى : إذا كان اللقب - سواء كان علمياً أم وظيفياً - ذا صلة خاصة بالفكرة التي يتحدث عنها الباحث ولرأيه أهمية في هذه القضية ، فيذكر اللقب من أجل الإيضاح ودعم الرأي ، لا من أجل تكريم الشخص .

كأن نتحدث في فتوى علمية ، فتقول : قال فلان مفتى الحنابلة ، أو نتحدث في قضية أدبية فتقول : قال فلان عميد الأدب العربي ، أو نتحدث في قضية عقدية ، فتقول : ويرى فلان رئيس أهل السنة والجماعة ، أو نتحدث في قضية سياسية ، فتقول : ويرى الوالي فلان ؛ فإن لهذه الألقاب أهمية خاصة في دعم هذه الآراء ، مما يجعل ذكرها ضرورياً .

الحالة الثانية : عند ذكر مصادر البحث ، فإن الألقاب تذكر مع اسم صاحب المصدر .

الحالة الثالثة : في التقدير والاعتراف ، فإن الألقاب تذكر مع أسماء من قدموا العون والمساعدة للباحث ، سواء كانت هذه الألقاب علمية ، كألقاب الأستاذ المشرف ، أم وظيفية ، كلقب المسؤول عن مكتبة الجامعة ، كالمدير .

والسبب في جواز ذكر اللقب في هاتين الحالتين أن السبب الذي من أجله مُنع ذكر اللقب غير موجود فيهما ؛ إذ إنه لا يخشى في هاتين الحالتين أن يكون لذكر اللقب أثر في نفوس بعض القراء يميل بهم إلى القناعة بأقوالهم من أجل الألقاب التي يحملونها ؛ لأن هاتين الحالتين اللتين تذكر فيهما الألقاب لا تذكر فيهما أقوال لهؤلاء .

الحالة الرابعة: أن يكون الشخص الذي تناقشه أو تقتبس منه غير مشهور في الميدان الذي تبحث فيه، لكن آراءه تستحق المناقشة أو أن يقتبس منها، فلا مانع من أن تذكره بلقبه، كأن تقول: فلان أستاذ أصول الفقه، أو أستاذ العقيدة.

وإنما جاز ذكر اللقب في هذه الحالة من أجل أن يشاركك القارئ في أنه يستحق المناقشة، أو أن يقتبس منه^(١).

هذه هي القاعدة العامة في ذكر الألقاب وعدم ذكرها، غير أن ذلك لا يبدو مقبولاً في عالمنا العربي ومع العادات الشرقية؛ إذ لا يستسيغ الكثيرون أن تقول مثلاً: ويرى طه حسين، بدون أن تقول: الدكتور، ولهذا يميل الدكتور أحمد شلبي «إلى أن الطالب العربي ينبغي أن يذكر اللقب العلمي، أما الألقاب الأخرى مثل: السيد، الوزير، العميد، وما إليها، فليس في الرسالة مجال لها»^(٢). ولكنه ينبغي أن يتعد كل البعد عن ذكر الألقاب الآتية:

أستاذنا الكبير، العالم الجليل، العلامة، . . وأمثال ذلك.

الاختصارات:

يتكرر في البحث استعمال كلمات أو جمل، ولا شك أن إعادتها في كل مناسبة يرد ذكرها، فيه مجاجة، وتضييع للوقت، وإطالة غير مفيدة، فيلجأ الباحث إلى اختصارها باستعمال مصطلحات ورموز مختصرة تؤدي مؤداها وتغنيه عن تكرارها كلما وردت مناسبة لها^(٣).

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٩٣-٩٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٣) شلبي: المصدر السابق، ص ٩٦، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٣.

ومن هنا كان «العلم بالمختصرات ورموزها جزءاً من علم الباحث وفنه»^(١).

ويشترط في الاختصار لهذه الكلمات أو الجمل أن يكون العرف قد جرى على قبول اختصارها، وعلى أن هذا الرمز يؤدي مؤداها، وعلى استخدامها، وعلى سهولة إدراكها وفهم مدلولها من القارئ^(٢)، وعلى أن يتبع الباحث في بحثه كله لكل كلمة أو جملة يريد اختصارها مختصراً واحداً^(٣).

وإليك أمثلة لهذه الاختصارات وبيان المراد بها:

ق م = قبل الميلاد.

هـ = التاريخ الهجري.

م = التاريخ الميلادي.

(ص) = صلى الله عليه وسلم.

مج = مجلد.

ج = جزء.

ص = صفحة.

س = سطر.

مخ = مخطوطة.

(١) علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١١٢.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ٩٦، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٣) ثريا ملحس: منهج البحوث العلمية، ص ١١٨.

نفسه = المصدر نفسه .

السابق = المصدر السابق .

ط = طبعة .

د = دكتور .

ف = الفصل .

(-) = إشارة، يوضع فيها قبل الخط الأفقي تاريخ الميلاد، ويوضع

بعده تاريخ الوفاة .

إلخ = إلى آخره .

اه = انتهى .

ثنا = حدثنا .

أنا = أخبرنا .

أنا = أنبأنا .

خ = البخاري .

م = مسلم .

د = أبو داود .

ت = الترمذي .

ن = النسائي .

هـ = ابن ماجه .

حم = أحمد في مسنده .

ك = الحاكم .

حب = ابن حبان .

طب = الطبراني .

قط = الدارقطني .

هق = البيهقي .

ومع أن العرف قد جرى بين الباحثين على استعمال الاختصارات فإنني أرى عدم الإكثار منها في البحث، وأرى الاقتصار على استعمال ما هو مشهور كثر تردده في البحث .

تخصيص مكان للرموز ومعانيها:

في حالة استعمال الاختصارات «يستدعي الأمر تخصيص صفحة أو صفحات خاصة لتدوين المصطلحات والرموز، مع بيان المقصود منها في الجهة المقابلة لها؛ لتكون بمثابة الدليل المرشد للقارئ أثناء قراءة البحث . . . ومكانها الطبيعي أن تأتي تالية لقائمة المحتويات، وسابقة لمقدمة البحث مباشرة»^(١).

(١) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٣-١٥٤ .

المبحث الرابع عشر

مسودة البحث

معنى المسوّدة في اللغة والاصطلاح:

المسوّدة تقوم على ثلاثة حروف أصول ، هي السين والواو والذال . وهي كما يقول ابن فارس^(١) : «أصل واحد ، وهو خلاف البياض في اللون ، ثم يحمل عليه ويشتق منه ، فالسواد في اللون معروف ، وعند قوم أن كل شيء خالف البياض ، أي لون كان ، فهو في حيز السواد» .

وأما في الاصطلاح ، فالمسوّدة هي الكتابة الأولية للبحث القابلة لإعادة النظر فيها ، بالنقد ، والتمحيص ، والتعديل ، والتغيير ، والترتيب ، والزيادة ، والنقص . . . إلخ .

طريقة كتابة المسوّدة:

لكتابة المسوّدة طريقتان : طريقة لكتابتها من حيث الشكل ، وطريقة لكتابتها من حيث المضمون :

١ - طريقة كتابتها من حيث الشكل :

ينبغي أن يستخدم الباحث في المسودة الورق المسطر ، وأن يكتب في سطر ويترك سطرًا ، وأن يترك في كل صفحة فسحات فوق المتن وعن يمينه وعن يساره ؛ فإن هذا سيمكنه من إصلاح الجمل الضعيفة ، ومن إضافة ما قد يطرأ له من أفكار ، دون أن يحتاج إلى إعادة كتابة الصفحة مرة ثانية .

أما إذا طالت الإضافة ؛ فإنها تكتب كتابة مستقلة على ورقة تكبر أو تصغر بحسب الإضافة ، ثم تقطع الورقة الأصلية عند المكان الذي يراد إدماج

(١) مقاييس اللغة ، ٣ / ١١٤ ، مادة (سود) .

الإضافة عنده، وتثبت هذه الورقة الجديدة فيما قبلها وما بعدها بصمغ أو ورق لصق على ظهر الورقة.

والورقة التي أضيفت لها هذه الزيادة تطوى من أسفل حتى لا يظهر طولها، وحتى تتساوى مع الأوراق الأخرى.

كما يترك فراغاً مناسباً تحت المتن يضع فيه الحواشي، وبعض ما يوضع في الحواشي يكون موجوداً مع الباحث عند كتابته للمسودة، كالأحالات إلى المصادر وبعض التعليقات.

لكن بعضها لا يكون موجوداً معه، كالتراجم، أو التخريج النهائي لبعض الأحاديث.

لهذا ينبغي أن يقدر ما تأخذه هذه الحواشي من مسافة، وأن يكتب أرقام الحواشي بقلم الرصاص؛ لأنها عرضة للتغيير عن مكانها، حيث يمكن أن تطول الحاشية أو تقصر.

وعلى الباحث أن يكتب على وجه واحد من الورقة، وأن يكتب كل فقرة جديدة على سطر جديد بعد فسحة قصيرة.

والأولى أن يكتب الباحث بحبر أسود ناشف؛ وذلك لأن الأسود أوضح وأكثر راحة للنظر، سواء للباحث أم للمشرف، ولأن الحبر السائل قد يكون عرضة للبلل الذي تنطمس معه الكتابة.

وعلى الباحث عندما يدفع شيئاً مما كتبه للأستاذ المشرف أن يُبقي عنده نسخة مما دفعه له؛ حفاظاً عليه من الضياع، وليرجع إليه عند الحاجة إليه وهو

يكتب المباحث الأخرى^(١).

٢- طريقة كتابة المسودة من حيث المضمون:

الكتابة الجيدة تحتاج إلى تدريب وممارسة للأساليب في شتى الأغراض، كما تحتاج إلى إلمام بعلم البلاغة من بيان ومعان وبديع، وقراءة واسعة في موضوع التخصص، وبهذا تتكون لديه ملكة الكتابة، وتتوارد على ذهنه الأفكار إذا أراد الكتابة.

وكتابة المسودة في مضمونها تحتاج إلى ترتيب الأفكار الموجودة في الجذاذات، ولا مانع من تدوين هذه الأفكار مرتبة في ورقة خارجية قبل صياغتها خشية أن تتفلت منه قبل أن يصوغها.

كما يحتاج الباحث في الصياغة إلى اختيار الألفاظ الواضحة، والعبارات الدقيقة، والأسلوب الفصيح، والسبك الجيد «والانتقال بسلاسة من فقرة إلى أخرى، ومن فكرة إلى أخرى، مع مراعاة تقسيم الفقرات حسب المعنى، وتفصيلها بإشارات الوقف المناسبة»^(٢).

وهنا أمر ينبغي التنبه له، وهو أنه يجب «أن يضع الباحث نفسه موضع القارئ، بحيث يستطيع أن يخلص إلى جوانب الموضوع بسهولة ويسر، فالباحث لا يكتب لنفسه، بل يكتب لغيره، والخطأ الكبير الذي يقع فيه بعض الباحثين، هو افتراض إلمام غيرهم بالموضوع كإلمامهم وإدراكهم له، فيكون هذا مدعاة إلى الإيجاز وعدم البيان والتحليل»^(٣).

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٠، ثرياً ملحق: المصدر السابق، ص ١٥٩، خفاجي:

البحوث الأدبية، ص ٤٤.

(٢) ثرياً ملحق: المصدر السابق، ص ١٦٠.

(٣) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨١.

قراءة المسوّدة وفحصها:

إذا انتهى الباحث من كتابة المسوّدة، رجع إليها ليقراها قراءة فحص ونقد؛ ذلك أن الباحث يفوته أشياء كثيرة، ويقع في أخطاء، أو تلوح له وجهات نظر في بادئ الأمر وهي ليست بصحيحة، وفي رجوع الباحث لمسوّدته وقراءته لها قراءة فحص ونقد تلاف لما فاتته، وتصحيح لما وقع فيه من أخطاء، وتعديل لوجهات النظر التي تحتاج إلى تعديل، ومع ذلك فينبغي ألاّ يظنّ أنه بهذه المراجعة الفاحصة الناقدة قد أخلّى بحثه من الأخطاء، فالخطأ سمة البشر وعلامة النقص فيهم، والكمال لا يكون إلّا لمن له الكمال سبحانه.

وينبغي للباحث وهو يقرأ المسوّدة أن يضع نفسه موضع المشرف على هذا العمل أو المناقش له، لا موضع الكاتب له المدافع عنه.

وينبغي أن يركّز في الفحص على الأمور الآتية:

١- عرض موضوع البحث بصورة واضحة ودقيقة.

٢- صلة موضوعات البحث بعضها ببعض، سواء بالنسبة للعناوين الرئيسية وصلتها بالعنوان العام للبحث، أم بالنسبة للعناوين الفرعية وصلتها بالعناوين الرئيسية.

٣- وضوح العناوين ودقتها ودلالاتها على المقصود منها، سواء في ذلك العناوين الرئيسية أم الفرعية.

٤- مناسبة المادة العلمية المقتبسة للموضوع الذي ألحقت به.

٥- الطريقة التي وضعت بها المادة العلمية المقتبسة في مكانها، بحيث وضع لها من التمهيدات ما يوحي بصلتها بالموضوع الذي ألحقت به، وما يجعلها ملائمة للنص السابق عليها.

٦- ترتب الأفكار وترابطها.

٧- فصاحة الألفاظ، ووضوح التعبير، وسلاسة الأسلوب.

٨- صحة المناقشات التي أوردتها على الأدلة، وصواب ما رجحه من الآراء، مع البعد عن التحيز في هذا الأمر.

٩- جودة مصادر البحث، وترتيبها على المنهج الذي رسمه.

١٠- التناسب الشكلي بين الموضوعات بعضها مع بعض بقدر الإمكان.

فإذا توافرت هذه الأمور في البحث، فإنه يكون قد وصل مرحلة لا يحتاج فيها إلا إلى النظر في الأمور الشكلية، التي بعد اكتمالها يكون البحث مهياً للطبع^(١).

وهذه الأمور إذا كانت متوافرة في المسودة، فإنها لا تحتاج إلى تبييض، بل تكفي لدفعها إلى الطابع، بخلاف ما إذا احتاجت إلى تعديل كثير في شيء مما ذكرنا، فإنه ينبغي إعادة كتابة ما أجري فيه هذا التعديل قبل دفعه إلى الطابع.

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨١-٨٢.

المبحث الخامس عشر

الاقتباس في البحث

معنى الاقتباس في اللغة والاصطلاح:

الاقتباس في اللغة يقوم على ثلاث حروف أصول، هي القاف والباء والسين، وهي كما يقول ابن فارس^(١): «أصل صحيح يدل على صفة من صفات النار، ثم يستعار . . .

يقولون: أقبست الرجل علماً . . . قال ابن دريد . . . اقتبست منه علماً» .

ويقول الزمخشري^(٢): «ومن المجاز: قبسته علماً وخبراً»

ويقول الفيروز آبادي^(٣): «قبس العلم: استفاده» .

وأما في الاصطلاح فإن علماء البلاغة يعرفونه بأنه «هو أن يضمّن الكلام - نثراً كان أو نظماً - شيئاً من القرآن أو الحديث، لا على أنه منه»^(٤).

وذكروا أنه يحسن أن يهد للمقتبس، بحيث يكون مندمجاً في الكلام اندماجاً تاماً^(٥).

وأما في اصطلاح الكاتبين في مناهج البحث العلمي، فالاقتباس عندهم أعمّ من ذلك، حيث يرون أنه نقل نص من مصدر من المصادر، سواء كان هذا النص من القرآن الكريم، أم من الحديث النبوي، أم من غيرهما، وسواء مهّد لهذا النص، بحيث يكون مندمجاً في الكلام اندماجاً تاماً، أم لم يمهّد له، كأن

(١) مقاييس اللغة، ٤٨/٥، مادة (قبس).

(٢) أساس البلاغة، ص ٣٥٢، مادة (قبس).

(٣) القاموس المحيط، ٢٣٨/٢، مادة (القبس).

(٤) حامد عوني: المنهاج الواضح في البلاغة: قسم البيان والبديع، ص ١٤٢ .

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

يسبقه عبارة (قال الله تعالى) أو (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) أو (قال فلان) أو نحو ذلك .

بل إن بعض الكاتبين في مناهج البحث العلمي يطلقون الاقتباس على أعم من هذا، بحيث يشمل ما تقدم، كما يشمل المعنى العام لموضوع أو نصّ أو فكرة لأحد العلماء، أخذها الباحث وصاغها بعبارته وأسلوبه، سواء كان ذلك عن طريق التلخيص لما اقتبسه، أم عن طريق الشرح والتحليل له (١).

أهمية الاقتباس:

البحث العلمي عملية بناء متتابعة في حضارة يكملّ فيها المتأخر ما بقي فيه مما لم ينجزه المتقدم .

ومن هنا كان الاطلاع على ما أنجزه المتقدمون من مؤلفات وبحوث ضرورياً في إتمام هذا البناء، يضاف إلى الاطلاع عليها خبرات الباحث وتجاربه .

ومن هنا لم يكن غريباً أن تحتوي البحوث على اقتباسات من مؤلفات السابقين وبحوثهم، بل إن الاقتباس في نظر بعض الباحثين أمرٌ لا غنى عنه، إلا في الدراسات الحقلية والميدانية .

«وكان ينظر إلى الاقتباس بالاستهجان، وعدم الأصالة في التفكير، إلا أنه أصبح أمراً مرغوباً فيه، وقامت حوله دراسات علمية، حدّدت أشكاله، ووضعت شروطه، وصاغت قواعده، فيما يعرف بتقنية الاقتباس» (٢) .

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٩، ثرياً ملخص: المصدر السابق، ص ١٦٣ .

(٢) غازي عناية: مناهج البحث، ص ١٩٥ .

العناية بدراسة الاقتباس:

يعتبر الاقتباس من أهم المشكلات التي يجب على الباحث أن يدرسها بكل عناية واهتمام، ويدرس كل ما يحيط بها؛ ذلك أنه أمر دقيق جداً، فالباحث ينقل نصّاً ينبغي أن يكون في نقله له على درجة من الانتباه والدقة حتى لا يقع في تصحيفه، والباحث أيضاً مطلوب منه أن يكون ما اقتبسه مناسباً وواضحاً له في مكانه المناسب مشيراً لمصدره.

إن العناية بدراسة الاقتباس وتطبيق الباحث لقواعده، تدل دلالة صادقة على اطلاعه الواسع على مصادر البحث، وقراءته الواسعة لمادته، ومعرفته التامة بأفكاره^(١)، ودقته في فهمها، وأمانته في نقلها.

نصائح للمُقتَبَس حتى لا يتصف بالسرقَة:

تعتبر الأمانة العلمية من أهم القواعد التي يجب مراعاتها في الاقتباس، ومن أهم الفضائل التي ينبغي أن يتحلّى بها الباحث؛ إذ إن عدم الأمانة في الاقتباس تعني سرقة أفكار الآخرين ونصوصهم، وتعني خروج الباحث في صورة علمية لم يستحقها بعد.

وينبغي أن يعلم الذي يسرق الأعمال العلمية للآخرين أنه في الجناية مثل من يسرق أموالهم، بل قد يزيد على ذلك، حيث ضرر سارق المال لا يتعدى في فحشه السارق، وفي آثاره المسروق منه، لكن سارق الأعمال العلمية يمتد ضرره إلى أجيال قادمة، وإلى كل عمل تسلمه السارق بترشيح من هذا العمل الذي سرقه الذي بدونه لا يمكن أن يتسلّمه.

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٨٧، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٣٩، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٦.

وليعلم السارق أيضاً أن جريمة سرقة، ستكتشف حتماً من قبل شهود عدول، ذلك أن هذا العمل سيقدم إلى علماء، والعلماء محلّ العدالة، وهم أيضاً خبيريون بأساليب العلماء والكتاب، فمن السهل عليهم اكتشاف السرقة والمكان الذي سُرقت منه .

وما أفدح ما سيدفعه السارق حينما تكتشف سرقة، إنه سيدفع سمعته ومستقبله وأعماله العلمية ثمناً لهذه السرقة .

فسمعته في المحافل العلمية تشوّه، ومستقبله يلازمه هذه الوصمة التي لا يمكن معها أن تعلق مكانته العلمية، وأعماله العلمية لا يوثق بها ولا يُعتمد عليها، بل ولا يتجرأ باحثٌ أن يضمها مع مصادره أو يستشهد بها .

ومما يؤسف له أنك تجد بعض الباحثين لا يطبق قاعدة الأمانة في الاقتباس، فيسطو على أعمال الآخرين سارقاً قدرأ من أفكارهم ونصوصهم، دون أن ينسبها إليهم، موهماً أنها من عند نفسه، وهذه جناية كبيرة، وعمل غير شريف من إنسان يفترض فيه أن يكون مثلاً يحتذى به في الأمانة .

وإذا كنا قد قلنا: إن الاقتباس له أهمية كبرى في البحوث العلمية ولكن بشرط مراعاة قواعد، منها الأمانة العلمية، فإننا نقدم نصائح للمقتبس، حتى لا يتصف بالسرقة، وهي :

١- أن يذكر المادة المقتبسة إذا كانت نصّاً بكلماتها وحروفها، ويضعها بين علامتي تنصيص، وينسبها إلى صاحبها، ولو كانت جملة واحدة، وذلك بالإشارة إلى المصدر والصفحة .

٢- إذا كان المأخوذ أفكاراً بترتيبها في مصدرها، لكن الباحث صاغها صياغة جديدة، فإن بعض الكاتبين في مناهج البحث يسمي هذا اقتباساً، وفي هذا الحال يجب نسبه لصاحبه والإشارة إلى المصدر والصفحة، ولكن دون أن يكون هذا المقتبس بين علامتي تنصيص.

٣- كذلك إذا جرى جمع أفكار من مصدر، فيجب نسبة ذلك لصاحبه، والإشارة إلى المصدر والصفحة.

إن الباحث إذا طبق قاعدة الأمانة العلمية في الاقتباس بما ذكرناه من نصائح، فسيكون له سمعة علمية طيبة، ومستقبل زاهر في المحافل العلمية، وقبول لما يقدمه من أعمال علمية، حتى ولو لم يكن المنسوب له منها إلا القليل بالنسبة لما وضعه فيها من اقتباسات^(١).

مَّ يَكُونُ الْاِقْتِبَاسُ؟

يكون الاقتباس من المصادر التي ذكرناها في مبحث «مصادر البحث» كالمخطوطات، والكتب.

كما يكون من المجلات والدوريات والموسوعات العلمية.

كما يكون من المحاضرات، ومن المحادثات العلمية الشفوية، لكن يشترط في الاقتباس «استئذان صاحب الرأي ما دام هذا الاقتباس لم يصبح عاماً بنشره للجماهير في كتاب أو مقال»^(٢).

(١) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٦-٨٧.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ٨٩.

أنواع الاقتباس:

الاقتباس من المصادر أنواع، هي:

النوع الأول: النقل الحرفي لنص من مصدر من المصادر دون تغيير في ألفاظ النص.

ويعمل بهذا النوع من الاقتباس في الحالات الآتية:

الحالة الأولى: إذا كانت عبارات المصدر ذات أهمية خاصة، ككونها تعبر عن رأي صاحب المصدر، أو عن تحليل شخصي له، أو عن ابتكار لم يسبق إليه.

الحالة الثانية: إذا كانت عبارات المصدر مؤدية للغرض بدقة ووضوح.

الحالة الثالثة: إذا كان الباحث يخشى من تحريف المعنى إما بتغيير أو بزيادة أو بنقصان، لا سيما إذا كان هذا المعنى من المعاني التي تحتاج في التعبير عنها إلى دقة تامة لأي سبب من الأسباب^(١).

الحالة الرابعة: إذا كان الباحث يرى أن هذا الاقتباس يعينه «لتعزيز رأي ما، أو نقل خبر مهم، أو للاستعانة بمختص قدير، أو لاستحسان الرأي والتعبير عنه»^(٢).

وفي هذا النوع ينبغي أن يضع الباحث النص المقتبس بين علامتي تنصيص، ويدون المصدر الذي اقتبس منه، وذلك بالطريقة المتبعة من وضع رقم مرتفع قليلاً عن السطر، يقابله رقم مثله في الحاشية، يكتب بعده المصدر والجزء والصفحة.

(١) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٩.

(٢) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٣٩.

النوع الثاني: التلخيص، وذلك بنقل المعنى العام لموضوع أو نص أو فكرة لأحد العلماء، وصياغته من جانب الباحث بعبارة وأسلوب أخصر من عبارة المصدر وأسلوبه، شريطة أن يحتوي الملخص على جوهر الفكرة ولب الموضوع.

وليس هذا النوع سهلاً، فإنه يحتاج إلى مقدرة علمية تستطيع الإمام التام بالمعنى، وإلى مقدرة تعبيرية، تؤدي هذا المعنى بدقة في عبارة أخصر من عبارة المصدر.

ويعمل بهذا النوع إذا توافر أمور هي:

الأمر الأول: إذا كان هذا المعنى قد أدّى في المصدر بأسلوب طويل.

الأمر الثاني: المقدرة العلمية والتعبيرية عند الباحث الذي يتصدى للتلخيص.

الأمر الثالث: أن يكون هناك تميّز للصياغة التي قام بها الباحث، من حيث دقتها، وكونها أخصر من عبارة المصدر «إذ ليس من العدل أخذ فكرة المؤلف، ثم إعادة صياغتها، بينما هي سليمة وكافية في أسلوبها الأصيل»^(١).

وفي هذا النوع لا توضع علامتا التنصيص، ولكن يدوّن المصدر المقتبس منه، وذلك بالطريقة المتبعة، من وضع رقم مرتفع قليلاً عن السطر، يقابله رقم مثله في الحاشية، يكتب بعده (ينظر) أو (يراجع) ثم يكتب المصدر والجزء والصفحة^(٢).

(١) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٩.

(٢) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٩، ثانياً ملخص: المصدر السابق، ص ١٦٣.

النوع الثالث : الشرح والتحليل ، وذلك بنقل المعنى العام لموضوع أو نص أو فكرة لأحد العلماء ، وصياغته من جانب الباحث بعبارة وأسلوب أوسع تفصيلاً ، وأكثر توضيحاً ، وأعمق تحليلاً^(١) .

النوع الرابع : الجمع بين التخليص أو الشرح والتحليل وبين الاقتباس الحرفي .

وذلك بأن يتعرض الباحث لمعنى بأسلوبه تلخيصاً أو شرحاً وتحليلاً ، ثم يردفه بنص حرفي من نصوص المصدر «أو يجعل من بعض النصوص الأصلية مقدمة لتلخيص أو شرح وتحليل بأسلوبه»^(٢) .

القواعد العامة التي يلزم التقيّد بها في الاقتباس الحرفي:

هناك قواعد عامة يلزم التقيّد بها في الاقتباس الحرفي عند كتابة البحث العلمي ، وهي :

١- («وضع الفقرات المقتبسة نصاً بين قوسين كبيرين (. . .) أو قوسين صغيرين « . . . » .

٢- إذا كانت الفقرات المراد اقتباسها هي أيضاً مقتبسة من كتاب آخر ، فلا بدّ من استعمال قوسين صغيرين داخل القوسين الكبيرين ؛ للإشارة إلى أن المصدر نفسه قد اقتبسها من كتاب آخر (. . . « . . . » . . .) أو العكس وفق ما يناسب الكاتب .

٣- عند حذف أي عبارة أو جملة من الفقرة المقتبسة يشار إلى ذلك بوضع

(١) ينظر أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ٨٩-٩٠ .

(٢) أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ٩٠ .

ثلاث نقط (. . .) مشيراً إلى حذف في ذلك الموضع .

٤- في حالة إضافة عبارة تفسيرية ، أو تعليق داخل الفقرة المقتبسة ، فإنها توضع بين قوسين مربعين [] لتوضيح الفرق بين عبارة الكاتب والعبارة المقتبسة .

٥- تنقل الفقرة المقتبسة وإن تخللتها أخطاء - سواء كانت أخطاء تعبيرية أو فكرية أو إملائية - كما هي بخطئها ، ويكتب بعد الخطأ بين قوسين كلمة (هكذا) إشارة إلى أن الخطأ بالأصل .

٦- الدقة في استعمال العلامات الإملائية من نقط ، أو فواصل ، أو علامات استفهام ، أو تعجب بنفس الكيفية والطريقة التي استعملها الأصل .

٧- التأكد من صحة نقل الفقرات المقتبسة بتفاصيلها نقلاً صحيحاً ، ومن دون خطأ ، وأن اقتطاعها من المصدر وضمها إلى البحث لا يتسبب في تغيير أو تشويه الفكرة ، فإن أخذ جملة معينة ، أو عبارة قصيرة لها صلة بما قبلها وما بعدها غالباً ما يغير المعنى ، أو يؤدي إلى معنى غير الذي قصده المؤلف .

٨- وأخيراً ومن قبيل التأكيد لا بدّ من التصريح بأسماء الكتب والمؤلفين الذين تمّ الاستعانة بمؤلفاتهم ، اعترافاً بفضلهم ، فهذا عنوان الشرف والأمانة العلمية» (١) .

ويتم التصريح بأسماء الكتب والمؤلفين الذين تم الاستعانة بمؤلفاتهم بالطريقة المتبعة ، من وضع رقم مرتفع قليلاً عن السطر ، يقابله رقم مثله في الحاشية ، يكتب بعده المصدر والجزء والصفحة .

(١) هذا النص اقتبسه أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ٩٠-٩١ .

شروط الاقتباس الحرفي:

يشترط للاقتباس الحرفي شروط ذكرنا بعضها، ونذكرها جميعاً فيما يلي:

١- الدقة في اختيار المصدر الذي يقتبس منه، وذلك بأن يكون المصدر أصلياً في موضوعه، وأن يكون مؤلفه ممن يوثق به ويعتمد عليه.

٢- الدقة التامة والأمانة في نقل النص المقتبس بألفاظه وحروفه وعلاماته وترقيمه.

٣- وضع ما يقتبس بين شوليات، فتوضع شولتان مزدوجتان قبل المقتبس، وشولتان أخريان بعد نهايته.

وفي حال ذكر اقتباس داخل اقتباس، يجب أن يحمل الاقتباس الثاني علامات تختلف عن علامات الاقتباس الأول حتى يحصل التمييز بين الاقتباسين، وذلك باستعمال قوسين صغيرين داخل قوسين كبيرين أو العكس، كما ذكرنا سابقاً.

٤- الإشارة في الحاشية في المصدر المقتبس منه بالطريقة المتبعة، من وضع رقم مرتفع قليلاً عن السطر، يقابله رقم مثله في الحاشية، يكتب بعده المصدر والجزء والصفحة.

٥- «حسن الانسجام بين ما اقتبس وما قبله وما بعده، بحيث لا يبدو أي تنافر في السياق»^(١)؛ فإنه بذلك يتحقق التسلسل المنطقي والتتابع المتناسق بين نص البحث والنص المقتبس.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٨٨.

- ٦- عدم اختفاء شخصية الباحث في خضمّ كثرة الاقتباسات .
- ٧- عدم إسراف الباحث في الاقتباس ، بالأى يكون بحثه سلسلة من الاقتباسات المتتالية ، حتى يبقى محافظاً على شخصيته ، مسيطراً على بحثه .
- ٨- تنسيق الاقتباسات .
- ٩- عدم وضع الاقتباسات خالية من التقديم والمقارنة والنقد والتعليق ، ويراعى لكل حال ما يناسبها من ذلك .
- ١٠- التقييد بشروط الإذن بالاقتباس إذا كان المؤلف أو الهيئة الناشرة للكتاب قد وضعت شروطاً للإذن بالاقتباس .
- ١١- استئذان صاحب الرأي أو النص المقتبس إذا كان «هذا الاقتباس لم يصبح عامّاً بنشره للجماهير في كتاب أو مقال»^(١) ، وذلك بأن كان من محاضرة أو من محادثة علمية شفوية .
- ١٢- إذا كان الاقتباس لرأي المؤلف من أجل مناقشته ، فلا بدّ «من التأكيد من أنّ المؤلف لم يعدل عن هذا الرأي فيما نشره بعد ذلك من أبحاث ، أو في الطباعات الحديثة للكتاب»^(٢) .
- ١٣- إذا أراد الباحث أن يحذف من الفقرة التي يقتبسها كلمة أو جملة لا يحتاج إليها في بحثه ، فيشترط ألاّ يضرّ الحذف بالمعنى الذي يريده الكاتب الأصلي .

(١) شلبي : المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٢) شلبي : المصدر السابق ، ص ٩٠ .

١٤- وضع نقط أفقية متتابعة في موضع الحذف لا تقل عن ثلاث في حال حذف كلمة أو جملة من الفقرة المقتبسة .

ووضع سطر تام مستقل من النقط في موضع الحذف إذا كان الباحث قد اقتبس فقرة «وتخطى فقرة كاملة، وأكمل اقتباسه من الفقرة التي تليها»^(١) .

١٥- إذا اضطر الباحث إلى إضافة كلمة أو كلمات في أثناء الاقتباس؛ ليشرح شيئاً، أو يعلق عليه، أو يتمّ جملة سقط منها كلمة أو أكثر، أو يبيّن مرجع ضمير، أو يقوم خطأ في سياق الاقتباس، فإن هذه الزيادات توضع بين قوسين مركنين هكذا []، وقد يختار الباحث قوسين غير ذلك، ووضع الزيادات بين القوسين، من أجل تمييزها عن الاقتباس .

١٦- ألاّ يتجاوز الاقتباس الحرفي صفحة، فإذا تجاوز الاقتباس صفحة، فإنه لا يجوز حينئذ الاقتباس الحرفي، وإنما يجري الاقتباس بنقل المعنى مصوغاً بأسلوب الباحث، ويشير في الحاشية إلى ما يفيد أن هذا المعنى - لا الألفاظ - قد اقتبس من مصدر كذا^(٢) .

حالات الاقتباس الحرفي من حيث الطول والقصر:

لقد وضع الباحثون للاقتباس الحرفي من حيث طوله وقصره نظاماً: فإن كان الاقتباس لم يتجاوز طوله ستة أسطر، فإنه يكتب كجزء من البحث، ولكن بين شولات (علامات التنصيص).

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٩٠ .

(٢) ينظر في هذه الشروط شلبي: المصدر السابق، ص ٨٧-٩٠، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٣٩، ١٦٣، غازي عناية: المصدر السابق، ص ١٩٦-١٩٧ .

وإن تجاوز طوله ستة أسطر إلى صفحة واحدة، فإنه لا يميّز بشولات، ولا يحتاج إليها، ولكنه يميّز عن نص البحث بوضعه وضعاً مميّزاً، وذلك بأن يترك فراغ بين الاقتباس وبين آخر سطر قبله وأول سطر بعده أوسع من الفراغ بين سطور نص البحث غير المنقول، ويكون الهامش عن يمين الاقتباس وعن يساره أوسع من الهامش المتبع في نصوص البحث غير المنقولة، ويكون الفراغ بين سطور الاقتباس أضيق من الفراغ بين سطور نصوص البحث غير المنقولة، وذلك بوضع مسافة واحدة في حال الكتابة بالآلة الكاتبة، وفي حال الطبع يكتب الاقتباس بحرف أصغر قليلاً من الحرف الذي يكتب به نصوص البحث غير المنقولة^(١).

تَمَّ الجزء الأول من كتاب
البحث العلمي
وبليه الجزء الثاني
وأوله
المبحث السادس عشر
مقدمة البحث، وخاتمته

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٨٨-٨٩، وانظر غازي عناية: المصدر السابق، ص ١٩٦-١٩٧، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٦٣.

المحتوى

رقم الصفحة	الموضوع
٢٠-٥	المقدمة
٧	مقدمات دعت إلى تحديد موضوع الكتاب
١٠	حدود بحث هذا الموضوع
١٠	أهمية هذا الموضوع
١١	الدراسات السابقة في بحث هذا الموضوع
١٢	الأسباب الداعية للمؤلف للكتابة في هذا الموضوع
١٤	المصادر التي غذت الكتاب بما فيه من مادة علمية
١٦	خطة البحث في هذا الموضوع
١٩	طريقة البحث في هذا الموضوع
	المبحث الأول
٣٣-٢١	حقيقة البحث، وأركانه، وأنواعه
٢٣	تعريف البحث العلمي
٢٦	أركان البحث العلمي
٢٨	أنواع البحث العلمي
٣٢	الأسس التي يقوم عليها البحث العلمي

رقم الصفحة	الموضوع
المبحث الثاني	
٤٠-٣٥	أهمية البحث، وغايته، ومكانته عند المسلمين
٣٧ أهمية البحث
٣٧ الغاية من البحث
٣٨ مكانة البحث عند المسلمين
المبحث الثالث	
٥١-٤١	الفرق بين البحث وغيره مما قد يشته به
٤٣ الفرق بين البحث والمناظرة
٤٤ الفرق بين البحث والمقالة
٤٦ الفرق بين البحث والكتاب
المبحث الرابع	
٧٣-٥٣	موضوع البحث، وعنوانه
٥٥ تمهيد
٥٧ أهمية اختيار الموضوع
٥٩ شروط اختيار موضوع البحث

رقم الصفحة	الموضوع
٦٤	طريقا اختيار الموضوع
٦٦	الموضوعات التي ينبغي اختيارها
٦٧	دعائم البحث الناجح
٧٣-٧٢	عنوان البحث
٧٢	المراد بعنوان البحث
٧٢	أمور ينبغي مراعاتها في العنوان
المبحث الخامس	
٨٨-٧٥	نطة البحث، وتغيير الموضوع
٧٧	أهمية التخطيط للبحث
٧٧	مجمل المراحل التي يمرّ بها التخطيط للبحث
٧٩-٧٨	المرحلة الأولى من مراحل التخطيط للبحث
٧٨	المراد بهذه المرحلة
٧٨	أهمية هذه المرحلة
٧٨	الوسائل التي تساعد في الإعداد للتخطيط للبحث
٧٩	طريقة استنتاج الخطة ووضعها

رقم الصفحة	الموضوع
٧٩-٨٦	المرحلة الثانية من مراحل التخطيط للبحث
٧٩	المراد بهذه المرحلة
٨٠	ما تعتمد عليه هذه المرحلة
٨٠	ما تناوله الخطة
٨٤	أمور في الخطة ينبغي التنبيه إليها
٨٦-٨٧	المرحلة الثالثة من مراحل التخطيط
٨٦	المراد بهذه المرحلة
٨٦	أهمية هذه المرحلة
٨٦	أمور في هذه المرحلة ينبغي التنبيه إليها
٨٧-٨٨	تغيير الموضوع
٨٧	أسباب تغيير الموضوع
٨٨	ما يجب على الباحث عند وجود الأسباب الداعية لتغيير الموضوع
	المبحث السادس
٨٩-١١٢	مصادر البحث

رقم الصفحة	الموضوع
٩١	المراد بالمصادر
٩٥	أمران يتعلقان بموضوع المصادر
٩٦	تقسيم المصادر من حيث التخصص في علم وعلمه
٩٧	أهمية مصادر البحث
٩٨	أهمية معرفة الباحث لمصادر البحث
٩٨	أهمية الإكثار من المصادر وتنوعها
٩٩	إعداد المصادر وأهميته
١٠٠	ما يساعد على إعداد المصادر
١٠٢	إعداد قائمة بالمصادر
١٠٣-١١٢	أمّهات المصادر الإسلامية في فروع التخصص المختلفة عدم اقتصار التخصصات الإسلامية والعربية على
١٠٣	مصادر التخصص فحسب
١٠٥-١١٢	أنواع أمّهات المصادر الإسلامية في فروع التخصص المختلفة
١٠٥	أولاً: مصادر المصادر
١٠٨	ثانياً: الكتب الأساسية في اللغة العربية

رقم الصفحة	الموضوع
١٠٩	ثالثاً: فهارس القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف
١٠٩	رابعاً: الكتب الأساسية في علوم القرآن
١١٠	خامساً: الكتب الأساسية في الحديث وعلومه
١١٠	سادساً: الكتب الأساسية في الفقه وعلومه
١١١	سابعاً: الكتب الأساسية في العقيدة
١١٢	ثامناً: الكتب الأساسية في التراجم
المبحث السابع	
صفات الباحث	
١١٣-١٢٢
١١٥	المراد بالباحث
١١٥	الصفات التي ينبغي توافرها في الباحث
المبحث الثامن	
الإشراف على البحث	
١٢٣-١٣٥
١٢٥	معنى الإشراف في اللغة والمراد به هنا
١٢٥	ما يشترط في المشرف

رقم الصفحة	الموضوع
١٢٦	الذي يختار الأستاذ المشرف متى تبدأ العلاقة بين الطالب والمشرف؟ ومتى يبدأ دور المشرف؟
١٢٧	صلاحيات المشرف
١٢٨	صلة الطالب بالمشرف
١٢٩	ما يجب على المشرف
١٣٠	ما يجب على الطالب
١٣٣	الرسالة مسؤولية الطالب وحده
١٣٤	
المبحث التاسع	
١٣٧-١٧٠	مادة البحث
١٣٩	معنى مادة البحث في اللغة
١٤٠	معنى مادة البحث اصطلاحاً
١٤٠	أهمية جمع مادة البحث
١٤١	المرحلتان اللتان يمرُّ بهما جمع المادة العلمية

رقم الصفحة	الموضوع
١٤٣-١٤١	المرحلة الأولى من مراحل جمع المادة العلمية
١٤١	ما ينبغي للباحث أن يراعيه في هذه المرحلة
١٤١	قراءة المصادر
١٤٣	القراءة الفاحصة المحددة
١٦٢-١٤٤	المرحلة الثانية من مراحل جمع المادة العلمية
١٤٤	ما يجب على الباحث في هذه المرحلة
١٤٤	أهمية هذه المرحلة
١٦٢-١٤٥	نظاما تدوين المادة العلمية
١٥٦-١٤٥	النظام الأول لتدوين المادة العلمية (في الجذاذات)
١٤٥	صفات الجذاذة
١٤٥	طريقة تدوين المادة في الجذاذة
١٤٥	أنواع المادة المدونة
١٤٦	أمور ينبغي مراعاتها فيما يُدوّن في الجذاذة
١٤٨	تعدّد الجذاذات
١٤٩	الآراء الخاصة والتعليقات وما يطرأ على ذهن من فكرة أو حلّ لمشكلة

رقم الصفحة	الموضوع
١٥٤-١٥١	جذاذة المصدر
١٥١	صفات جذاذة المصدر
١٥١	وقت تدوين المعلومات في جذاذة المصدر
١٥١	طريقة تدوين المعلومات في جذاذة المصدر
١٥٣	مراعاة الدقة التامة في المعلومات التي تكتب في جذاذة المصدر وأسباب ذلك
١٥٦-١٥٤	مكان وضع جذاذات المادة العلمية
١٥٤	متى يبدأ فرز الجذاذات وتصنيفها وتوزيعها
١٥٦-١٥٥	النظامان المتبعان لمكان وضع الجذاذات
١٥٥	الأول: نظام الصناديق
١٥٦	الثاني: نظام الظروف المتعددة الأحجام
١٥٩-١٥٦	النظام الثاني لتدوين المادة العلمية (نظام الدوسيه)
١٥٦	صفات الدوسيه
١٥٧	طريقة تدوين المادة في الدوسيه
١٥٨	ما يختلف فيه نظام الدوسيه عن نظام الجذاذات في طريقة تدوين المادة العلمية

رقم الصفحة	الموضوع
١٥٩	أيهما أفضل في تدوين المادة العلمية: نظام الجذاذات أم نظام (الدوسيهات)؟
١٦٢	استكمال تدوين المادة العلمية لجميع جوانب الخطة
١٦٣	ترتيب المادة العلمية بصورة منهجية تعين على حسن الانتفاع بها
١٦٨	الاختيار من المادة العلمية المدوّنة، وفائدته
١٧٠	تعديل خطة البحث
المبحث العاشر	
٢٣٥-١٧١	مناهج البحث
١٧٣	معنى منهج البحث في اللغة
١٧٣	معنى منهج البحث في الاصطلاح
١٧٤	أهمية مناهج البحث العلمي ووضوح المنهج في البحث
١٨١-١٧٧	أنواع مناهج البحث
١٧٨	النوع الأول من مناهج البحث: منهج الاستدلال والاستنباط

رقم الصفحة	الموضوع
١٧٨	النوع الثاني من مناهج البحث : منهج الاستقراء
١٧٩	النوع الثالث من مناهج البحث : منهج الاسترداد التاريخي
١٧٩	النوع الرابع من مناهج البحث : المنهج الوصفي
١٨٠	النوع الخامس من مناهج البحث : المنهج الجدلي
١٨٠	منشأ تنوع مناهج البحث
١٨١	عدم إمكان الفصل بين مناهج البحث في العلوم
٢٠٤-١٨٢	خطوات البحث في التعريفات
١٨٢	التعريف في اللغة
١٨٤	التعريف الاصطلاحي
١٨٥	أقسام التعريف الاصطلاحي
١٨٦	التعريف اللفظي
١٨٦	ما يشترط في التعريف اللفظي
١٨٦	ما يُعبر به في التعريف اللفظي
١٨٧	التعريف التنبهني
١٨٧	الفرق بين التعريفين : اللفظي والتنبهني

رقم الصفحة	الموضوع
١٨٨	التعريفان : الاسمي والحقيقي
١٨٨	الفرق بين التعريفين : الاسمي والحقيقي
١٨٩	أقسام التعريفين : الاسمي والحقيقي
١٩٠	شروط صحة التعريفين : الاسمي والحقيقي
١٩١	شروط حسن التعريفين : الاسمي والحقيقي
١٩١	ترتيب التعريفات إذا تعددت
١٩٢	شرح التعريف الاصطلاحي
١٩٢	تسمية طرفي المناظرة في التعريف
١٩٣	الاعتراضات الواردة على التعريفين : الحقيقي والاسمي بتخلف شرط أو أكثر من شروط الصحة
١٩٥	الاعتراض على التعريفين : الحقيقي والاسمي بتخلف شرط من شروط حسن التعريف
١٩٥	طريقة الاستدلال على النقض
١٩٦	أجوبة صاحب التعريف عن الاعتراضات التي يترتب عليها فساد التعريف

رقم الصفحة	الموضوع
١٩٨	أجوبة صاحب التعريف عن الاعتراضات التي يترتب عليها الإخلال بحسن التعريف
١٩٩	ترتيب المناظرة أو البحث في التعريف
٢٠١	الترجيح بين التعريفات الاصطلاحية المتعارضة إذا كانت متعدّدة
٢٠٤	المقارنة بين التعريفين: اللغوي والاصطلاحي
٢٠٤	خطوات البحث في المسائل الوفاقية
٢٣٥-٢٠٥	خطوات البحث في المسائل الخلافية
٢٠٦	الخطوة الأولى: التمهيد
٢٠٧	الخطوة الثانية: تحرير محلّ النزاع
٢٠٩	الخطوة الثالثة: الأقوال في المسألة
٢١٣	الخطوة الرابعة: أدلة الأقوال مع بيان أنواعها
٢١٨	الخطوة الخامسة: وجه الاستدلال بالأدلة
٢١٩	الخطوة السادسة: مناقشة ما يرد عليه مناقشة من الأدلة
٢٢٥	الخطوة السابعة: الإجابة عما يمكن الإجابة عنه من المناقشات

رقم الصفحة	الموضوع
٢٢٨	الخطوة الثامنة : منشأ الخلاف في المسألة
٢٢٩	الخطوة التاسعة : نوع الخلاف
	الخطوة العاشرة : الموازنة بين الأدلة ، واختيار المذهب
٢٣٠	الراجع ، ووجه ترجيحه
	الخطوة الحادية عشرة : بيان ارتباط المسألة بالقاعدة
٢٣٥	الأصولية ، أو القاعدة الفقهية
	الخطوة الثانية عشرة : التفريع على المسألة بمقتضى القول
٢٣٥	الذي تَرَجَّحَ فيها
المبحث الحادي عشر	
صياغة البحث، وكتابه	
٢٣٧-٢٥٧
٢٣٩	أهمية مرحلة صياغة البحث وكتابه
	الجوانب التي يدور عليها الكلام في صياغة البحث
٢٤٩-٢٤٠ وكتابه
٢٤٠ المادة العلمية
٢٤١ المنهج العلمي السليم

رقم الصفحة	الموضوع
٢٤٤	الأسلوب الذي يصاغ به حصيلة البحث ومقرّراته
٢٤٩	اختلاف أسلوب البحث باختلاف التخصص وباختلاف من يُقدّم إليهم البحث
٢٥١	تحصيل الأسلوب
٢٥١	الفقرات
٢٥٣	التفريع
٢٥٤	نصائح ينبغي مراعاتها في الكتابة
المبحث الثاني عشر	
٢٥٩-٢٨١	حواشي البحث
٢٦١	معنى الحواشي والهوامش في اللغة
٢٦٢	معنى الحاشية والهامش في الاصطلاح
٢٦٣	أهمية الحاشية
٢٦٤	الأشياء التي تُذكر في الحاشية
٢٦٥	طرق الترقيم بالحاشية
٢٦٨	مكان وضع الرقم في الصلب

رقم الصفحة	الموضوع
٢٦٩	كيف توضع الحواشي والمعلومات؟
٢٧٥	نظام توثيق النصوص من كتب الحديث، أو كتب اللغة، أو كتب التأليف العام
٢٨٠	الاقتصاد في الحواشي
المبحث الثالث عشر	
رموز البحث	
٢٨٣-٢٩١	معنى الرموز في اللغة والاصطلاح
٢٨٥	الألقاب
٢٨٥	الاختصارات
٢٨٨	تخصيص مكان للرموز ومعانيها
٢٩١	
المبحث الرابع عشر	
مُسَوِّدَةُ البحث	
٢٩٣-٢٩٩	معنى المسوِّدة في اللغة والاصطلاح
٢٩٥	طريقة كتابة المسوِّدة
٢٩٥	قراءة المسوِّدة وفحصها
٢٩٨	

رقم الصفحة	الموضوع
	المبحث الخامس عشر
٣١٥-٣٠١ الاقتباس في البحث
٣٠٣ معنى الاقتباس في اللغة والاصطلاح
٣٠٤ أهمية الاقتباس
٣٠٥ العناية بدراسة الاقتباس
٣٠٥ نصائح للمقتبس حتى لا يتَّصف بالسرقة
٣٠٧ ممَّ يكون الاقتباس؟
٣٠٨ أنواع الاقتباس
٣١٠ القواعد العامة التي يلزم التَّقيدُ بها في الاقتباس الحرفي
٣١٢ شروط الاقتباس الحرفي
٣١٤ حالات الاقتباس الحرفي من حيث الطول والقصر
٣٣٥-٣١٧ المحتوى

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل - سواء التصويرية أم الإلكترونية أم الميكانيكية بما في ذلك النسخ الفوتوغرافية والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها - دون إذن خطي من المؤلف .

الجزء العاشر

حقيقته، ومصادره، ومآذنه، ومناهجه، وكتابه
وطباعته، ومناقشته

تأليف

الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن بن علي الربيع

الأستاذ بكلية الشريعة بالرياض

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجزء الثاني

٢) عبدالعزيز عبدالرحمن الربيعه، ١٤٣٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الربيعه، عبدالعزيز عبدالرحمن

البحر العلمى: حقيقتة ومصادره ومادته ومناهجه وكتابته وطباعته ومناقشته /

عبدالعزيز عبدالرحمن الربيعه - ط٦ - الرياض، ١٤٣٣هـ

٣١٦ص، ١٦،٥X٢٤سم

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٠-٩٨٤٠-٨

أ. العنوان

٢. طرق البهر

١. البهر العلمى

رقم الإيداع: ١٤٣٣/٣٦٩٦

ديوى: ٠٠١،٤٢

الجزء الثانى

الطبعة السادسة

٢٠١٢م / ١٤٣٣هـ

جميع الحقوق الفكرية والطباعية محفوظة للمؤلف

التوزيع

مكتبة
العبيكان
Obekkan

الرياض، العليا، تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

هاتف: ٤١٦٠٠١٨ فاكس ٤٦٥٠١٢٩

ص.ب: ٦٢٨٠٧ الرمز: ١١٥٩٥

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ (فوتوكوبي)، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من المؤلف.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المبحث السادس عشر

مقدمة البحث، وخاتمته

مقدمة البحث:

معنى المقدمة في اللغة، والمراد بها هنا:

المقدمة تقوم على ثلاث حروف أصول، هي القاف، والذال، والميم، وهي كما يقول ابن فارس^(١): «أصل صحيح يدل على سَبَقٍ ورَعْفٍ [سَبَق] ثم يتفرّع منه ما يقاربه، يقولون: القَدَمُ: خلاف الحدوث، ويقال: شيء قديم، إذا كان زمانه سالفاً . . . وقادمة الرَّحْلِ: خلاف آخرته . . . ومقدّمة الجيش: أوله».

وقال الفيروز آبادي^(٢): «قَيْدُومُ الشيء: مُقَدَّمُهُ وصدْرُهُ . . . ومن الجبل أنْفٌ يُتقدّم منه».

والمقدّمة: بفتح الدال وبكسرهما، والكسر أفصح، فتكون اسم فاعل (قدّم) المضعفة اللازمة، بمعنى: تقدّم، ومنه قول الله تعالى: ﴿لا تقدموا بين يدي الله ورسوله﴾^(٣) على الصحيح.

والمقدمة نوعان: مقدمة فنّ، ومقدمة كتاب.

فمقدمة الفنّ: هي ما يتوقف عليه الشروع في الفنّ، كمعرفة حدّه وموضوعه وغايته؛ لأن من لم يتصور الفنّ بتعريف جامع لجميع مسائله مانع لغير مسائله من الدخول فيه، لا يتصور طلبه لخصوص ذلك الفنّ؛ لعدم التمييز بينه وبين غيره مثلاً؛ لأنه لا يميّز الداخل في الفنّ من الخارج عنه، فعلم أن تعريفه مثلاً ممّا يتوقف عليه الشروع فيه.

(١) مقاييس اللغة، ٥/٦٥، ٦٦، مادة (قدم).

(٢) القاموس المحيط، ٤/١٦٢، مادة (القدم).

(٣) سورة الحجرات، الآية ١.

أما مقدمة الكتاب، فهي أعمّ مطلقاً من مقدمة الفنّ، وهي (أي مقدمة الكتاب) ما قدم أمام المطلوب، لارتباط بينهما توقف على معرفته الشروع في المطلوب.

فمعرفة الأحكام الخمسة (الإيجاب، والندب، والتحريم، والكراهة، والإباحة) مثلاً، من مقدمة الفن، ومن مقدمة الكتاب.

وخطبة ألفية ابن مالك - مثلاً - من مقدمة الكتب، وليست من مقدمة الفن.

ونحن نريد في هذا المبحث مقدمة الكتاب.

أهمية المقدمة:

المقدمة عبارة عن رسم للمعالم الرئيسية للبحث في صورته النهائية، من تحديد لموضوعه، وبيان للأسباب الداعية إلى البحث فيه، وعرض لخطته، ووصف لطريقة بحثه، إلى غير ذلك مما ينبغي وضعه في المقدمة.

وهي مطلع البحث، وأول ما يواجه القارئ، وبها يبدأ قراءة البحث، ومن خلالها يتكوّن لديه الحكم المبدئي عن مستواه العلمي، والاستمرار في قراءته أو عدم ذلك، بناء على ما تصوّره من مستوى علمي لهذا البحث.

ولهذا ينبغي العناية التامة بالمقدمة؛ حتى تعطي صورة صادقة للبحث، وحتى يستطيع قارئها إصدار الحكم الصائب على البحث من حيث مستواه، وحتى تجذب القارئ وتشوقه لمتابعة القراءة في البحث.

ولهذا وجب في كتابتها العناية بالأفكار قوة ووضوحاً، وترتيباً وتسلسلاً، وبخطة البحث دقة وترتيباً، وبما يوضع في المقدمة من نقاط شمولاً لها وترتيباً.

ووجب في كتابتها العناية بالألفاظ فصاحة ووضوحاً، وبالأسلوب قوة ووضوحاً، وسلاسة وتشويقاً للقارئ.

مكان المقدمة ووقت كتابتها:

مكان المقدمة في أول البحث بعد المحتوى (فهرس الموضوعات).

ووقت كتابتها بعد الانتهاء من كتابة البحث، وما يتبعه من ملحقات - إن وجدت - وما اعتمد عليه من مصادر؛ وذلك لأن المقدمة رسمٌ للمعالم الرئيسية للبحث في صورته النهائية، وهي لا يكتمل تبيينها للباحث إلا بعد انتهائه من كتابة البحث.

ما ينبغي أن يوضع في المقدمة:

ينبغي أن يوضع في المقدمة ما يأتي:

١ - البدء بالبسملة ثم حمد الله والثناء عليه والاستعانة به، والصلاة والسلام على محمد؛ فإن البدء بالبسملة أمر مشروع بالحث عليه والتنفير من تركه من النبي عليه الصلاة والسلام حيث قال: «كل أمر لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم أقطع»^(١) أي مقطوع البركة، والحديث عام في الأمور العلمية وغيرها.

أما حمد الله والثناء عليه، والصلاة والسلام على رسوله فقد ورد الحث

(١) أخرجه الرهاوي في الأربعين عن أبي هريرة (السيوطي: الجامع الصغير، ٩٢/٢).

على البدء بهما في قول النبي ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بالحمد لله أقطع»^(١)، وقوله صلى الله عليه وسلم: «كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بحمد الله والصلاة عليّ فهو أقطع أوتر محقوق من كل بركة»^(٢)، كما ورد البدء بهما في أمور كثيرة، وصارت عادة للمؤلفين من علماء الإسلام يبدأون بها مؤلفاتهم في مختلف المجالات العلمية.

٢- الاستفتاح المناسب للموضوع.

٣- الإعلان عن الموضوع والتعريف به في ضوء المشكلات التي ستثار فيه.

فيعلن عن (المشكلة) موضوع البحث، ويحدده تحديداً دقيقاً واضحاً، بحيث يتضمن هذا التحديد جميع النقاط الرئيسية والفرعية التي يشتمل عليها، وذلك في تعريف وافٍ بعبارة موجزة.

٤- صلة موضوع البحث بالموضوع العام للعلم الذي يجرى البحث في محيطه.

٥- صلة موضوع البحث بالموضوع الخاص الذي يجرى فيه البحث.

وإذا كان هناك نظريات علمية قد قُدمت في هذه المشكلة، فينبغي الربط بين المشكلة وبين هذه النظريات «خاصة إذا كان هدف الباحث هو اختيار إحدى النظريات، أو إدخال متغيرات جديدة إلى النظرية القائمة، أو الاستفادة من تقدم المقاييس والاختبارات العلمية في إلقاء أضواء جديدة على النظرية القائمة»^(٣).

(١) أخرجه البيهقي في السنن عن أبي هريرة (السيوطي: الجامع الصغير ٩٢/٢).

(٢) أخرجه الرهاوي عن أبي هريرة (السيوطي: الجامع الصغير ٩٢/٢).

(٣) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، ص ٦٠٤.

٦- أهمية الموضوع .

فيذكر الباحث أهمية هذا الموضوع بالنسبة للموضوع الذي ينضوي موضوع البحث تحت مفرداته ، وبالنسبة للموضوع العام الذي يجري فيه البحث ، ويذكر الأسباب الأخرى المستمدة من جوانب أخرى يتبين بها أهمية هذا الموضوع .

٧- الدراسات السابقة للموضوع .

«متى بدأت هذه المشكلة ، وما تطوّرها؟ ومن أي الزوايا درست؟ ومن هؤلاء الذين بحثوا فيها؟ وإلى أي حدّ انتهى بها الباحثون؟ ثم ما هي النقطة التي ستبدأ منها الدراسة الجديدة؛ لأنها لم تبحث أو لم تستوف بحثاً من قبل؟»^(١) .

وفي عرضه للدراسات السابقة للموضوع يمكن أن يذكر «تعريفاً بالمشكلات التي تم بحثها، والخطوات المنهجية التي اتبعت في كل دراسة، وأهم النتائج التي أمكن الوصول إليها، مع مناقشة نواحي القوة والضعف في كل دراسة، وغالباً ما يصل الباحث من وراء هذا العرض إلى تحديد النقاط التي أغفلتها الدراسات السابقة، والتي يمكن أن يتناولها - كلها أو بعضها - بالدراسة والبحث»^(٢) .

والباحث «بهذا يضع وصفاً دقيقاً للحالة العلمية حول موضوع رسالته ،

(١) شلبي : المصدر السابق، ص ١٣٤ .

(٢) عبد الباسط محمد حسن : المصدر السابق، ص ٦٠٤ .

وما وصل إليه من تطوّر قبل أن يعالجه هو وقبل أن يسير به خطوات أخرى إلى الأمام»^(١).

ويتبين بذلك ما أضافه الباحث من جديد في بحثه للموضوع، من خلال المقارنة بين نتائج دراسته، ونتائج الدراسات السابقة لهذا الموضوع.

٨- الأسباب الداعية لبحث الموضوع.

فيذكر الباحث الأسباب الداعية لبحث الموضوع، وذلك من واقع بيانه لأهميته، ومن واقع الدراسات السابقة التي تبين إغفالها لبغض النقاط، أو عدم وفائها ببحث الموضوع، إلى غير ذلك من الأسباب التي تدعو للتأليف والبحث، من جمع متفرق، أو ترتيب مختلط، أو تفصيل مجمل، . . . إلخ.

٩- أهداف البحث في هذا الموضوع.

يرسم الباحث الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها من وراء إجراء البحث في هذا الموضوع.

والأهداف تُستوحى من الأسباب الداعية لبحث الموضوع، وهناك أهداف أخرى تتعلق بالباحث نفسه، من أنه يتخذ من البحث مجالاً للمتعة العقلية، أو التأمل الفكري، أو النفع للآخرين.

١٠- أهم المصادر المعتمد عليها في بحث الموضوع، وبيان أوجه

الاعتماد.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٣٥.

فيذكر الباحث أهم المصادر التي اعتمد عليها في بحثه، مما له أهمية متميزة في إمداده بمعلومات جديدة أو ذات أثر كبير في البحث الذي يتصدى لدراسته .

ومن الأفضل أن يقسم أهم المصادر المعتمدة إلى مجموعات، ويربط بين كل مجموعة وبين النقطة التي حصلت لها الفائدة من هذه المجموعة .

كأن يقول : إن كتب أصول الفقه، مثل المستصفى للغزالي، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي، والمحصول في علم الأصول للرازي، كانت ذات أهمية خاصة في بحث

وإن كتب الفقه، مثل المحلى لابن حزم، والمبسوط للسرخسي، والمغني لابن قدامة، قد أمدتني بمعلومات مفيدة في بحث . . .

وإن كتب التفسير، مثل جامع البيان للطبري، والكشاف للزمخشري، وأحكام القرآن لابن العربي، كانت كبيرة الفائدة في بحث . . .

١١ - الخطة التي سيقام عليها بحث الموضوع .

فيذكر الباحث الخطة التي سيقوم بحثه عليها، وهي جملة العناوين الرئيسية في البحث، من أبواب، وفصول، ومباحث، ومطالب، ومسائل؛ معللاً ما يحتاج وضعه في هذه الخطة إلى تعليل، وبهذا يضمن الباحث سيره في بحثه على خطة مرسومة واضحة، ويمنع نقد من يعترض عليه بعدم بحث أمور لم ترد في الخطة .

وقد يضع الباحث بعد المقدمة وقبل الخطة ما يسمى بالتمهيد أو التوطئة،

ويكتب فيه ما به يتوصل إلى صلب الموضوع .

كما يضع بعد الخطة ما يتبعها من خاتمة للبحث ، وملحقات ووثائق ، وفهارس للمصادر ولكل ما يحتويه البحث من أعلام ونصوص قرآنية وحديثية وغير ذلك .

١٢- إذا كان البحث في موضوع اجتماعي ، فلا بد من تحديد مجالات البحث الثلاثة : البشري ، والمكاني ، والزمني .

ففي المجال البشري يشرح الطريقة التي اتبعت في اختيار مفردات البحث ، هل هي طريقة الحصر الشامل ، أو طريقة العينة .

وفي المجال المكاني يحدد البيئة التي أجريت فيها الدراسة .

وفي المجال الزمني يحدد الفترة التي استغرقتها عملية جمع البيانات^(١) .

١٣- منهج الباحث في بحث الموضوع .

فيرسم الباحث منهجه في بحث الموضوع ، من حيث منهجه في جمع المادة العلمية ، ومن حيث منهجه الفكري في الاستفادة من المادة العلمية في بناء البحث ، فبأيها يأخذ؟ يأخذ بالمنهج الاستنباطي ، أم يأخذ بالمنهج الاستقرائي ، أم يأخذ بالمنهج الوصفي . . . إلخ ، ومن حيث منهجه في الألفاظ والأساليب التي يصوغ بها المادة العلمية ، ومن حيث منهجه في بحث التعريفات ، ومن حيث منهجه في بحث المسائل الخلافية ، ومن حيث منهجه في المصطلحات وماورد في البحث من أسماء لمسائل من حيث بيان

(١) عبد الباسط محمد حسن : المصدر السابق ، ص ٦٠٤-٦٠٥ .

مدلولاتها أو عدم ذلك ، ومن حيث منهجه فيما يوضع في الحاشية ، ومن حيث منهجه في الأحاديث من حيث تخريجها وبيان درجتها والحكم عليها قبولاً أو رداً أو عدم ذلك ، ومن حيث منهجه في الأعلام الذين ورد ذكرهم في البحث من حيث الترجمة لهم أو عدم ذلك ، ومن حيث منهجه في الآيات القرآنية رسماً وعزواً إلى سورها أو عدم ذلك ، ومن حيث منهجه في الأبيات الشعرية من حيث نسبتها إلى قائلها أو عدم ذلك ، ومن حيث منهجه في الفهرسة للمصادر والأعلام والآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية ، إلى غير ذلك مما يحتاجه البحث من فهارس .

وإذا كان هناك بيانات يقوم البحث عليها ، فلا بد من الإشارة إلى «الأدوات التي استخدمت لجمع البيانات ، ويتعين على الباحث أن يشير إلى نوع التدريب الذي تلقاه جامعو البيانات والتعليمات التي زودوا بها . . . ، وشرح الطرق التي اتبعت في تصنيف وجدولة وتحليل البيانات»^(١) .

١٤ - بيان المراد بالمصطلحات التي جرى استعمالها في البحث .

١٥ - الجهد الذي بذله الباحث في بحث الموضوع .

وفي هذا يذكر الباحث ما بذله في سبيل هذا البحث من جهد ، سواء كان جهداً فكرياً ، أم جهداً بدنياً ، أم جهداً مالياً ، معطياً خلاصة عن الطرق التي أمكن القيام بها ، وتم بذل جهده فيها ، من أجل الحصول على النتائج

(١) عبد الباسط محمد حسن : المصدر السابق ، ص ٦٠٥ .

التي توصل إليها البحث .

١٦ - الصعوبات التي واجهت الباحث في بحث الموضوع .

فيذكر الباحث الصعوبات التي واجهته في البحث في مختلف مراحلها من بحث عن المصادر، وجمع للمادة، واستنباط منها . . . إلخ، ويذكر الوسائل التي اتبعتها للتغلب على هذه الصعوبات .

وعلى الباحث أن يبدو في هذا الأمر وفي غيره مما يذكره صادقاً، متواضعاً، متلمساً الصواب حيث وجد، فلا يدعي ما لم يطمع به ولا يتكبر، ولا يعجب بما وصل إليه ولا يتكبر، ولا يسوّل لنفسه أنه استولى في بحثه على صواب الرأي، بل الخير أن يشير إلى جهده الذي بذله في صدق وتواضع ورغبة في الوصول إلى الحق، تاركاً للقارئ تقديره وتقويمه، بل ينبغي أن يذكر أن جهده جهد بشري يعتريه النقص والقصور، ويطلب التقويم والتسديد ممن يملك ذلك، بل يحسن الاعتراف بنقص البحث، وأن جهده فيه «لم يحقق إلا قدراً محدوداً، راجياً أن تتكفل الأيام المقبلة باستكمال الباقي»^(١).

١٧ - الشكر والتقدير لمن ساعد في إعداد البحث وإخراجه .

ويرى بعض الكاتبيين في منهج البحث أن يخصص لهذه النقطة ورقة مستقلة تلي ورقة العنوان مباشرة، ويكون عنوانها: تقدير واعتراف، أو:

(١) علي جواد الطاهر: منهج البحث الأدبي ص ١١٦ .

شكر وتقدير، أو نحو ذلك .

وسواء كان مكانها في ورقة مستقلة، أم ضمن محتويات المقدمة، فإن لوجودها ما يبرره، ذلك أن الباحث كثيراً ما يحتاج إلى من يساعده، وكثيراً ما كان هناك جهات وهيئات وأشخاص قدمت له مساعدات ذات قيمة أثناء بحثه، ومن حق هؤلاء الاعتراف لهم بما قدموه من مساعدة، والشكر لهم بما بذلوه من عون؛ إذ من لا يشكر الناس لا يشكر الله .

فيشكر الله قبل كل شيء على ما يسّر من إتمام البحث، ثم يشكر الهيئة التي رشحته للبحث (إذا كان عضو بعثة أو معيداً أو غير ذلك) ويشكر الدولة التي استضافته، والجامعة التي قبلته، والكلية التي ضمته، والقسم الذي رعاه وتخصص فيه .

ثم يشكر الأستاذ الذي أشرف على بحثه ووجهه وأرشده .

ثم يذكر باختصار جهات وأشخاصاً آخرين قدموا له مساعدة ملموسة، ويشمل ذلك :

- ١ - جامعات كان لها مساعدة في بحثه .
- ٢ - دوائر حكومية قدمت له شيئاً أعانه في بحثه .
- ٣ - مكاتب كان لها أثر ملموس في بحثه .
- ٤ - دور تعليم أمدته بشيء استفاد منه في بحثه .

- ٥ - أساتذة آخرين غير المشرف وجهوه وساعدوه .
- ٦ - إخواناً وزملاء قدموا له مساعدات كان لها أثر في بحثه .
- ٧ - أفراداً أعاروه مخطوطات أو كتباً نادرة .
- ٨ - مدير مكتبة أو أميناً لها قدم له تسهيلات ذات قيمة .
- ٩ - موظفاً في مكتبة لمس منه تعاوناً كان له الأثر الجيد .

وعلى الباحث وهو يكتب الشكر أن يتذكر أنه يكتبه في صدر بحث علمي، يتحرى الحقيقة، ويلتزم الصدق، ويتوخى الموضوعية، وينبذ المجاملة والنفاق، وعلى هذا فلا يكتب في الشكر والتقدير إلا ما هو حق وصدق، ولا يباليغ فيه بتجاوز الحقيقة، أو بالطول الذي قد يفقده أثره الحقيقي .

ولا يحمل من قدموا له هذه المساعدات مسؤولية البحث، ولا ما جاء فيه من معلومات وآراء .

هذه هي الأمور التي ينبغي أن توضع في المقدمة .

ولا شك أن مادتها تختلف باختلاف البحوث، وباختلاف الباحثين، وباختلاف الظروف المحيطة بالبحث والباحث، وبالعوامل الأخرى التي لها أثر في منهج البحث، ولا بد أن يشير الباحث إلى كل ذلك .

وقد جرت العادة بتذييل المقدمة باسم الباحث وعنوانه مشفوعاً بتاريخ كتابتها^(١).

(١) ينظر فيما تقدم من هذا البحث: شلبي: المصدر السابق، ص ١٣٤-١٣٥، عبد الباسط محمد حسن: المصدر السابق، ص ٦٠٣-٦٠٥، علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١١٦-١١٧، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٣، ٨٤، غازي عناية: المصدر السابق، ص ١٧٩-١٨١، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٥٤.

خاتمة البحث:

معنى الخاتمة في اللغة، والمراد بها هنا:

الخاتمة تقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الخاء والتاء والميم، وهي كما يقول ابن فارس^(١): «أصل واحد، وهو بلوغ آخر الشيء، يقال: خَتَمْتُ العَمَلَ، وختم القارئ السورة، فأما الختم، وهو الطبعُ على الشيء، فذلك من الباب أيضاً؛ لأن الطبع على الشيء لا يكون إلا بعد بلوغ آخره والنبي ﷺ خاتم الأنبياء؛ لأنه آخرهم، وختام كل مشروب آخره، قال الله تعالى: ﴿خَتَمَهُ مَسْكَ﴾^(٢) أي إن آخر ما يجدونه منه عند شربهم إياه رائحة المسك».

والمراد بالخاتمة هنا: آخر البحث مما يرسم خلاصته، ويوضح نتائجه، ويرصد توصياته.

أهمية الخاتمة:

الخاتمة كما قلنا: عبارة عن رسم خلاصة للبحث، وإعطاء صورة سريعة عن نتائجه، ورصد للتوصيات التي هدى إليها.

(١) مقاييس اللغة، ٢/٢٤٥، مادة (ختم)، وانظر الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ٤/١٠٢، مادة (ختمه).

(٢) سورة المطففين، الآية ٢٦.

ونتائج البحث التي تضمها الخاتمة، هي أهم جزء في البحث؛ إذ البحث كله لا يعني القارئ في شيء حتى تقدم له نتائجه؛ إذ إنها الإسهام الأصيل والإضافة العلمية التي تهم القارئ، وهي الدليل الواضح على قيمة البحث وعلى مستوى الباحث.

هذا علاوة على أنه يغلب على القارئ أن يطلع على الخاتمة قبل اطلاعه على البحث؛ ليقرّر ما إذا كان البحث يستحق القراءة أو لا. ومن هنا يتبين أهمية الخاتمة.

وإذا كانت الخاتمة بهذه الأهمية، فيجب عند كتابتها العناية التامة بالأفكار قوة ووضوحاً وترتيباً، وبالأسلوب قوة ووضوحاً وسلاسة وتشويقاً للقارئ.

ما تقدم يكون في البحوث التي لها نتائج خاصة، تستخلص من البحث كله.

«وقد يُستغنى في بعض الحالات عن الخاتمة، وإنما يتوقف ذلك على موضوع البحث وطبيعته؛ لأن هناك بحوثاً لا تحتاج إلى خاتمة خاصة؛ لسببين، أولهما: لتجنّب التكرار، إذ إن النتائج قد ذكرت في المقدمة. وثانيهما: لأن الموضوع المختار قد لا يحتاج بطبيعته إلى الخاتمة»^(١).

(١) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ٧٣-٧٤.

وانظر في أهمية الخاتمة شلبي: المصدر السابق، ص ١٣٧، أبا سليمان: المصدر السابق، ص ٨٥.

مكان الخاتمة ووقت كتابتها:

مكان الخاتمة في آخر البحث .

وهنا لا يخلو الحال إما أن تكون هوامش البحث في آخره أو لا .
 فإن كانت في آخره ، جاءت الخاتمة تالية للهوامش وقبل الملحقات - إن وجدت - وإن لم توجد كانت قبل فهرس المصادر .
 وإن لم تكن الهوامش في آخر البحث ، جاءت الخاتمة تالية لنص البحث وقبل الملحقات - إن وجدت - وإن لم توجد كانت قبل فهرس المصادر .
 أما وقت كتابتها ، فبعد الانتهاء من بحث الموضوع وكتابته .

ما ينبغي أن يوضع في الخاتمة:

كثير من الباحثين والمؤلفين لا يحزر في ذهنه المقصود بالخاتمة تحريراً دقيقاً .
 ولهذا نجدهم يتجهون في موضوعها اتجاهات شتى .
 فبعضهم يجعلها محض تكرار لما كتبه في البحث ، لكن على طريق التلخيص .

وبعضهم يجعلها موضع مسألة أو مبحث من صميم موضوع البحث ، نسي بحثه في صلب الموضوع ، وأراد أن يتداركه بكتابته في الخاتمة .
 وبعضهم يجعلها نصيحة عامة للمسلمين أو خاصة لفئة منهم .
 وبعضهم يجعلها موضعاً لوثائق اعتمد عليها في بحثه .

ولكن المقصود بالخاتمة لا يساعد على هذه الاتجاهات .
ومن أجل تحقيق المقصود بالخاتمة، ينبغي أن يوضع فيها ما يأتي :
١ - خلاصة البحث :

يرسم الباحث خلاصة البحث ، وذلك بالتعرض لعناوينه الرئيسية وموضوعاته وأفكاره الرئيسية بصورة مختصرة .

وعليه - وهو يعرض ذلك - أن يعلم أن أهم شيء في البحث هو نتائجه التي انتهى إليها ، لذلك يعرض هذه الخلاصة وكأنها مقدمات يقصد منها أن تقود إلى أهم شيء في البحث ، وهو نتائجه .

وفي سبيل ذلك ينبغي التركيز على بعض النقاط الرئيسية والأفكار ذات الصلة الوثيقة بنتائج البحث وتحليلها .

٢ - أهم النتائج التي انتهى إليها البحث :

يرسم الباحث صورة سريعة لما استطاع أن يسهم به في خدمة العلم بهذا الإنتاج .

ويرسم في هذه الصورة مواطن الكشف والتجديد في البحث ، وآراءه ووجهات نظره سواء بالنسبة لجوهر الموضوع أم بالنسبة لجزئياته ، ويرسم النتائج التي انتهى إليها البحث ، ومدى قوة هذه النتائج أو ضعفها .

٣ - المقترحات التي هدى إليها البحث :

كذلك يرسم الباحث مقترحات وتوصيات عن أمور جديرة بالاهتمام

والإبراز وجذب انتباه القارئ انقدحت في ذهنه من خلال بحثه، وهي تستأهل البحث، لكنه «لم يتمكن هو لظروف ما من القيام بها، ويوصي مَنْ تمكنه أهليته وظروفه أن يسير بها مرحلة إلى الأمام»^(١).

«ويشترط أن تكون هذه المقترحات والتوصيات ذات صلة وثيقة بالنتائج التي أمكن الوصول إليها، وأن تكون محدّدة تحديداً دقيقاً، وتتجلّى مهارة الباحث في الربط بين ما يتوصّل إليه من نتائج وبين ما يقترحه من حلول للمشكلات التي أسفرت عنها الدراسة والتي تشير إليها نتائج البحث بدون مبالغة أو حشو أو تطويل . . . وبذلك يفتح الباحث أمام غيره من الباحثين آفاقاً جديدة للدراسة والبحث، ويضع أمامهم مشكلات يمكن الاستفادة بها في بحوث قادمة»^(٢).

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٣٧ .

(٢) عبد الباسط محمد حسن: المصدر السابق، ص ٦٠٦ .

وانظر- أيضاً- فيما ينبغي أن يوضع في الخاتمة: أبا سليمان: المصدر السابق، ص ٨٥، غازي

عناية: المصدر السابق، ص ٨٥، محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٧، ثريا ملحس:

المصدر السابق، ص ٧٣ .

المبحث السابع عشر

ملحقات البحث ووثائقه

معنى الملحقات في اللغة، والمراد بها هنا:

الملحقات جمع «مُلْحَق» والمُلْحَق في اللغة يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي اللام والحاء والقاف، وهي كما يقول ابن فارس^(١): «أصل يدلُّ على إدراك شيء وبلوغه إلى غيره، يقال: لَحِقَ فلان فلاناً فهو لاحق... ولحقتُه: أتبعته».

ويقول الفيروز آبادي^(٢): «اللَّحِق - محرّكة - شيء يُلْحَق بالأول، ومن التمر: الذي يُلْحَق بالأول».

فالمُلْحَق لغة: الذي أتبعَ بغيره.

والمراد بالملحق هنا: ما ليس من صميم موضوع البحث وليس وثيق الصلة به، لكنه مفيد في الموضوع؛ لئلا يلهي من صلة به وإن كانت غير وثيقة.

ويسمى مُلْحَقاً؛ لأن الباحث يذكره بعد نصّ البحث تابعاً له.

ولهذا فإن بعض الكاتبيين في مناهج البحث يسمي الملحق والفهارس، كفهرس المصادر، وفهرس الأعلام، وفهرس البلدان والأماكن، وغيرها، يسميها توابع؛ لأنها تتبع البحث عادة، ولا تدخل في جوهره^(٣).

(١) مقاييس اللغة، ٢٣٨/٥، مادة (لَحِق).

(٢) القاموس المحيط، ٢٨٠/٣، مادة (لَحِق).

(٣) ثريا ملحق: المصدر السابق، ص ١٧٢.

أسباب وضع الملحقات في مكان خاص بها:

الأفضل ألا يقدم الباحث على وضع ملحق للبحث ما دام ذلك ممكناً .
فإذا دعت الحاجة إلى وضعه ، كأن يكون هناك أمور مفيدة لكن ليس لها علاقة وثيقة بالموضوع ، فإن هذا يخوّل للباحث أن يقدم على وضعه في بحثه .

ولكن ينبغي أن يضعه في مكان خاص به ، ولا يضعه في صلب البحث ، وذلك حتى يتحاشى الاستطراد ، وحتى لا يقطع انسجام الموضوع وتسلسل الأفكار .

وينبغي أن يكون الإقدام على وضع الملحقات - كما قلنا - مربوطاً بالحاجة إليها ، دون أن يتجاوز الأمر ضمّ أمور لا علاقة لها بالبحث^(١) .

ما ينبغي أن يوضع في الملحقات:

يوضع في الملحقات الأمور الآتية :

- ١- ما للموضوع فائدة منه ، ولكنه ليس وثيق الصلة به .
- ٢- الاستبانات ، والرسائل الشخصية ، والأسئلة الخاصة ، التي أقام الباحث عليها بعض نتائج بحثه .
- ٣- الخرائط ونماذج الأشكال .
- ٤- الجداول .

(١) ينظر شلبي : المصدر السابق ، ص ١٣٧-١٣٨ ، أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ١٥٦ .

- ٥- الإحصاءات الخاصة .
- ٦- الرسوم البيانية .
- ٧- وسائل الإيضاح .
- ٨- فصل خاص من كتاب ، له صلة بموضوع البحث .
- ٩- صور لبعض صفحات مخطوط أو أكثر^(١) .

معنى الوثائق في اللغة والمراد بها هنا:

الوثائق جمع وثيقة، والوثيقة في اللغة تقوم على ثلاثة حروف أصول ، وهي الواو ، والطاء ، والقاف ، وهي كما يقول ابن فارس^(٢) : «كلمة تدل على عقد وإحكام ، ووَثَّقْتُ الشيء : أحكمته . . . والميثاق : العهد المحكم» . وقال الفيروز آبادي^(٣) : « . . . الوثيق المحكم . . . وأخذ بالوثيقة في أمره أي بالثقة . . . والوثاق : ما يُشَدُّ به . . . وثَّقَه توثيقاً : أحكمه» . فالوثيقة لغة : هي الشادة للشيء المحكمة له . والمراد بها هنا : النصّ الذي يؤيد أمراً يتحدث عنه الباحث .

(١) ينظر أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ١٥٧ ، ثرياً ملخص : المصدر السابق ، ص ١٧٢-١٧٣ ، عبد الباسط محمد حسن : المصدر السابق ، ص ٦٠٦ .

(٢) مقاييس اللغة ، ٦/ ٨٥ ، مادة (وثق) .

(٣) القاموس المحيط ، ٣/ ٢٨٧-٢٨٨ ، مادة (وثق) .

أسباب وضع الوثائق في مكان خاص بها:

ينبغي وضع الوثائق في مكان خاص بها ، ولا توضع في صلب البحث ؛ لأن وضعها في صلب البحث يقطع انسجام الموضوع وتسلسل الأفكار ؛ لطولها .

ثم إنها ليست من كلام الباحث وتأليفه ، فالأولى بها أن تكون منفصلة عن كلامه في مكان خاص بها^(١) .

مكان الملحقات والوثائق:

إذا كان الملحق من نوع ما للموضوع منه فائدة ، كمعلومات تفصيلية ليست وثيقة الصلة بالموضوع ، وكان التفصيل فيها قصيراً ، فإنها توضع في الحاشية أسفل الصفحة ، دون ذكر عنوان لها بلفظ (ملحق) مثلاً .

أما إذا كان التفصيل طويلاً ، أو كان من الأنواع الأخرى مما يوضع في الملحق ، أو كانت وثائق ، فينظر : «إن كانت المادة العلمية مختلفة العناصر ، فمن الأفضل أن تضع ملحقاً في نهاية كل قسم ، فيعطى الملحق رقماً مستقلاً وعنواناً خاصاً يوضحه ، يشار إلى كل هذا في المحتويات بعبارة مختصرة تدل عليها ، بدلاً من ذكرها بشكل مطول»^(٢) .

وإن لم تكن المادة العلمية كذلك ، فيوضع في آخر البحث على صفحة أو صفحات مستقلة ، بعد صفحة معنونة بـ (ملحق البحث) أو (ملحقات

(١) ينظر شلبي : المصدر السابق ، ص ١٣٨ .

(٢) اقتبسهُ أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ١٥٧ .

البحث) أو (ملحقات البحث ووثائقه) أو (وثيقة البحث) أو (وثائق البحث) حسب الموجود من ذلك .

ولكن أين مكان الملحقات والوثائق بالتحديد إذا أريد وضعها في آخر البحث؟

يرى كثير من الكاتبين في مناهج البحث أن مكانها بعد مصادر البحث، وأن مصادر البحث هي التي تلي صلب البحث إن لم تكن الهوامش في آخر البحث، ولم يكن للبحث خاتمة، وإن كانت الهوامش في آخر البحث ولم يكن للبحث خاتمة، فإن المصادر تلي الهوامش، وإن كان للبحث خاتمة، فإن المصادر تلي الخاتمة .

وحجة هؤلاء في قولهم: إن مكان الملحقات والوثائق بعد مصادر البحث «أن المصادر أوثق صلة بالرسالة، وأن الملاحق والوثائق شيء زائد، من الممكن الاستغناء عنه بعد أن أشير في صلب البحث إلى ما يحتاجه البحث مما ورد في هذه الملاحق وتلك الوثائق»^(١)

وهناك فريق آخر يرى أن مكان الملحقات والوثائق، قبل مصادر البحث، أي في آخر البحث، فإن لم تكن الهوامش في آخر البحث، ولم يكن للبحث خاتمة، وضعت الملحقات والوثائق بعد صلب البحث مباشرة . وإن كانت الهوامش في آخر البحث ولم يكن للبحث خاتمة، وضعت بعد الهوامش مباشرة .

وإن كان للبحث خاتمة، وضعت بعد الخاتمة مباشرة .

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٣٩ .

ويعضد هؤلاء رأيهم بأن الصلة العلمية بين الملحقات والوثائق وبين البحث واضحة جداً، «ثم إن المراجع قد تشمل المصادر التي أخذت منها هذه الملاحق وتلك الوثائق، ومن ثمّ لزم أن تثبت مصادر الرسالة بعد كل شيء علمي وردت الإشارة إليه»^(١).

ولعل هذا الرأي هو الراجح، وهو الذي أسير عليه في بحوثي.

توثيق الملحقات والوثائق ونظام الإشارة إليها:

ينبغي توثيق الملحقات والوثائق، وذلك «بتدوين المصادر المعتمدة، إما قبل الاقتباس أو بعده، ويشار إليها في الهامش»^(٢).

كما ينبغي أن يشار للملحقات والوثائق «بأرقام مسلسلة لكل منهما، وتوضع الإشارة على نفس السطر بين قوسين مثل (انظر الملحق رقم ١) وبعد ذلك تستمر في الكلام.

أما الملحق أو الوثيقة، فيوضع رقمه في أعلى، ثم تكتب تحت الرقم [عنواناً] أو عبارة تحدّد ما ورد في الملحق أو الوثيقة»^(٣).

ويشار إلى هذه الملحقات والوثائق في المحتوى بعبارة مختصرة تدل عليها، بدلاً من ذكرها بطريقة مطولة.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٣٩.

(٢) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٧٣.

(٣) شلبي: المصدر السابق، ص ١٤٠.

المبحث الثامن عشر

مراجعة البحث، وتصحيحه

معنى المراجعة والتصحيح في اللغة والمراد بهما هنا:

المراجعة في اللغة تقوم على ثلاثة حروف أصول، هي: الرء والجيم والعين، وهي كما يقول ابن فارس^(١): «أصل كبير مُطَرَّدٌ منقاس، يدل على ردًّا وتكرار، تقول: رجع يرجع رجوعاً، إذا عاد... والمرجوع: ما يرجع إليه من الشيء،... والرجيع: الجرّة؛ لأنه يُرَدَّدُ مضغها... وأرجعت الإبل: إذا كانت مهازيل فسمنت، وَحَسُنَتْ حالها، وذلك رجوعها إلى حالها الأولى».

وقال الفيروز آبادي^(٢): «الرجعة: عود المطلق إلى زوجته... الرجع: المطر بعد المطر... والرجيع: كل مردّد... والترجيع في الأذان: تكرير الشهادتين جهراً بعد إخفائهما وترديد الصوت في الحلق... وراجعه الكلام: عاوده».

فالمراجعة لغة: هي المعاودة والرد على الشيء وتكريره.

والمراد بها هنا: العودة إلى البحث بعد الانتهاء منه وقراءته وفحصه؛ لتنقيحه وتهذيبه، ووضعه في الصورة المناسبة.

وأما التصحيح في اللغة، فيقوم على حرف الصاد والحاء المشدّدة، وهي كما يقول ابن فارس^(٣): «أصل يدل على البراء من المرض والعيب، وعلى الاستواء، من ذلك الصحة: ذهاب السقم، والبراءة من كل عيب».

(١) مقاييس اللغة، ٢/٤٩٠، ٤٩١، مادة (رجع).

(٢) القاموس المحيط، ٣/٢٨، مادة (رجع).

(٣) مقاييس اللغة، ٣/٢٨١، مادة (صح).

وقال الفيروز آبادي^(١): «أصحّ الله تعالى فلانا: أزال مرضه . . .
ورجل صُحِّحٌ وصُحِّصُوحٌ، بضمهما: يتتبع دقائق الأمور، فيحصيها
ويعلّمها».

فالتصحيح في اللغة: إذهاب السقم والتبرئة من كل عيب.

والمراد به هنا: تنقيح البحث وتهذيبه، ووضعه في الصورة المناسبة،
بعد العودة إليه وقراءته وفحصه.

والغرض من المراجعة: هو تنقيح البحث، وتهذيبه، ووضعه في
الصورة المناسبة شكلاً وموضوعاً.

والمراجعة تأتي بعد الانتهاء من كتابة البحث.

ولا شك أن الانتهاء من كتابة البحث مرحلة يعقبها حالة من التعب
والإرهاق؛ نتيجة لما بذله الباحث في تلك المرحلة من جهد متتابع، وصبر
طويل على المعاناة من البحث في كل ما يستلزمه.

وإذا كان الباحث يبذل أثناء بحثه هذا الجهد، ويتحمل تلك المعاناة،
فليس غريباً أن يصيبه الكلال في بعض خطوات بحثه، فيصاب بسهو، أو
يقع في خطأ، أو يقصر في إعطاء مسألة حقها الكامل من البحث، أو
يتجاوزها دون بحث.

(١) القاموس المحيط، ١/٢٣٣، مادة (الصُّح).

وحيث كان الباحث بعد انتهائه من كتابة البحث، في هذه الحالة من التعب والإرهاق، فإنه ينبغي أن يعطي نفسه وقتاً من الراحة والاستجمام بعد الانتهاء من كتابة البحث، حتى إذا بدأ مرحلة المراجعة والتصحيح وجد نفسه مرتاح البال، متجدد النشاط، متيقظ الفكر، وهذا يساعده عند المراجعة على القدرة على معرفة جوانب النقص، وسرعة التنبه للأخطاء والعمل على تداركها، والرغبة في إعطاء المسائل التي قصر فيها أو تجاوزها حقها من البحث، فيخرج البحث بهذا على الوجه المطلوب شكلاً ومضموناً.

أهمية المراجعة والتصحيح:

تبدو أهمية المراجعة والتصحيح في أن الباحث يبذل أثناء بحثه جهداً شاقاً متتابعاً، ويصبر صبراً طويلاً على المعاناة التي يستلزمها البحث، وهذا له أثر في كلال الذهن وضعف التحمل، وهذا يؤدي إلى الوقوع في السهو أو الخطأ أو التقصير، إضافة إلى ما يُصاحب ذلك من عدم الإتيان للبحث في جانبه الشكلي، من وضع للفواصل، والعلامات الإملائية موضعها، وإثبات للأقواس في مواضع الاقتباس، ونحو ذلك.

ولا شك أن هذا يورث طعناً في البحث، ويضعف مستواه، ويقلل من قيمته، ويضعف الثقة به.

وقد يبدو للباحث بما بذله من جهد، وما تحمله من صبر، وما أصابه من تعب، وما حلَّ به من كلال في سبيل هذا البحث، أنه قد بلغ الغاية في

بحثه، وشارف على النهاية في صواب نتائجه، وأخرج عمله هذا في جميع جوانبه على وجه من الصواب شكلاً ومضموناً.

ويكفي لتبديد هذا الظن أن يعطي بحثه هذا لشخص له معرفة بموضوع البحث؛ لقراءته وتأمله وفحصه؛ حيث سيندهش هذا الباحث لنتيجة هذه القراءة والفحص؛ إذ إن هذا الشخص سيكون باستطاعته أن يُخرج من الأخطاء والنقص والغموض ما لم يكن للباحث على بال مما لو ترك استخراج نفسه، لم يستطع ذلك.

وفي المراجعة التامة والفحص المتأمل والتصحيح الدقيق، إزالة لما في البحث من نقص، ورفع لمستواه، وتقوية للثقة به، وإخراج له بالمظهر اللائق به.

وبهذا تبدو أهمية المراجعة والتصحيح^(١).

ما يُراجع في هذه المرحلة للتأكد من وجوده وصوابه، أو تداركه بالتصحيح إن لم يكن الأمر كذلك:

هذه مرحلة مهمة من مراحل البحث كما ذكرنا، وبها يتم وضعه في صورته المناسبة شكلاً ومضموناً.

وفي هذه المرحلة أمور كثيرة ينبغي التأكد من وجودها وصوابها، أو

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٢٨، ١٥٧.

تداركها بالتصحيح إن لم يكن الأمر كذلك، ومنها:

١ - الكلمات والجمل، من حيث فصاحتها وسلامتها من الأخطاء اللغوية والنحوية.

وإذا لم يكن عند الباحث قدرة على ذلك، فلا مانع من أن يستعين ببعض المتخصصين في هذا المجال؛ لتصحيح البحث من هذا الجانب؛ للمحافظة على التعبير الفصيح السليم، والمعنى المقصود، وحتى لا يُعاب الباحث في هذا الجانب.

٢ - الأسلوب، من حيث وضوحه وسلاسته.

٣ - الأفكار والمعاني، من حيث وضوحها والترابط بينها وترتيبها، وتدرجها من فكرة إلى أخرى، ومن فقرة إلى أخرى، ومن مبحث إلى آخر، بحيث تقود كلها إلى نتيجة البحث.

٤ - الأفكار والنقط المهمة، من حيث البدء بها من أول السطر؛ لأن ذلك أدعى إلى إثارة الانتباه، وأكثر عوناً على الفهم، وأكثر تنسيقاً للبحث.

٥ - التكرار، من حيث تجنبه، سواء في الأفكار، أم في العبارات.

٦ - العناوين، من حيث اختصارها ووضوحها ودقتها ودلالاتها على المقصود، ووضعها في مكانها المناسب.

٧ - موضوعات البحث، من حيث صلة بعضها ببعض، سواء بالنسبة للعناوين الرئيسية وصلتها بالعنوان العام للبحث، أم بالنسبة للعناوين الفرعية وصلتها بالعناوين الرئيسية.

٨ - المادة العلمية المقتبسة، من حيث مناسبتها للموضوع الذي ألحقتُ به، ومن حيث الطريقة التي وضعت بها في مكانها، بحيث وضع لها من التمهيديات ما يوحى بصلتها بالموضوع الذي ألحقتُ به، وما يجعلها ملائمة للنص السابق عليها.

٩ - المناقشات، من حيث صحتها، والآراء المرجحة، من حيث صوابها.

١٠ - مصادر البحث، من حيث جودتها، وترتيبها على المنهج الذي رسمه الباحث.

١١ - المقدمة، من حيث توافر ما ينبغي توافره فيها، من الإعلان عن موضوع البحث، وتوضيحه، وأهميته، والأسباب الدافعة للبحث فيه، وخطه بحثه، والطريقة المتبعة في بحثه.

١٢ - الخاتمة، من حيث توافر ما ينبغي توافره فيها، من خلاصة للبحث، ونتائجه، والتوصيات التي هدى إليها.

١٣ - علامات الترقيم، من حيث وجودها في البحث، واستعمالها الاستعمال الصحيح.

١٤ - الآيات القرآنية، من حيث نقلها نقلاً صحيحاً، وعزوها لسورها.

١٥ - الأحاديث النبوية، من حيث توثيقها وتخريجها.

١٦ - جميع ما حواه البحث، من حيث أهميته وارتباطه الوثيق به.

١٧ - الخطوط الأفقية، من حيث وضعها تحت ما يحتاج لذلك من كلمات وجمل.

١٨ - موضوعات البحث بعضها مع بعض، من حيث التناسق الشكلي بقدر الإمكان^(١).

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق ص ٨١، ١٢٨-١٢٩، ١٥٧.

المبحث التاسع عشر

فهارس البحث

معنى الفهارس في اللغة والمراد بها هنا:

الفهارس: جمع فهرس، يقال: فهِرسُ يُفهِرسُ فهِرْسَةً و(الفهرس) بكسر الفاء «الكتاب الذي تجمع فيه الكتب، وهو معرَّبٌ (فهِرِست) وقد فهرس كتابه»^(١).

وفهرس الكتاب فهرسة: عمل له فهِرساً.

قال صاحب المنجد^(٢): «الفهرسُ والفهرست: كتاب تجمع فيه أسماء الكتب. دفتر في أول الكتاب أو آخره يتضمن ذكر ما فيه من الأبواب والفصول [جمعه] فهارس. والكلمة من الدخيل».

وقد ذكر محمد سليمان الأشقر أن هذه الكلمة معرّبة من الفارسية، وأن دلالتها اتسعت بعد تعريبها، حيث صارت تطلق أيضاً على الترتيب حسب الحروف، فقال^(٣): «وهذه الكلمة معرّبة من الفارسية، فال(الفهِرِست) في الفارسية (قائمة مواضيع الكتاب أو قائمة كتب المكتبة) إلا أن هذه اللفظة بعد أن استعملت في العربية تطورت دلالتها حتى دخل فيها في العصر الحاضر معنى الترتيب حسب الحروف عند كثير من يستعملونها.

والبعض يطلقون (الفهرس) على أي قائمة تدل على موضع المعلومات، سواء أكانت مرتّبة على الحروف أم كانت غير مرتّبة عليها».

(١) الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ٢/٢٣٨، مادة (القلنس).

(٢) ص ٦٢٩، مادة (الفهرس والفهرست).

(٣) الفهرسة الهجائية والترتيب المعجمي، ص ١٣.

والاستعمال العربي الفصيح لكلمة (فهرس) من حيث لفظها «هو أن تقول: (الفهرس) بكسر الفاء وسكون الهاء وكسر الراء. وهذا هو الموافق للأوزان العربية، فقد استعمل العرب وزن (فعلل) ومنه (الهجرس) لولد الثعلب، و(الزبرج) للذهب، والسحاب الأحمر الرقيق.

«أما (فهرست) فلا توافق الأوزان العربية؛ إذ ليس عندنا في الفصيح (فعللت). فالأولى إسقاط التاء، لتوافق الوزن العربي. وكذلك (الفهرست) أيضاً غير مقبول.

وبعض المؤلفين والناشرين يقولون: (فهرسة) الكتاب. وهذا استعمال غير دقيق؛ لأن (الفهرسة) المصدر، وهي عمل (المفهرس) وليس القائمة»^(١).

ويعنى بالفهرسة اصطلاحاً: «ترتيب ألفاظ معينة حسب ترتيب معين للدلالة على مواضع ورد مدلولها في كتاب معين أو مكتبة أو نحو ذلك»^(٢)

والفهرس نوعان: فهرس مصنف، وفهرس هجائي:

«أما الفهرس المصنف، فهو ما تكون الألفاظ فيه مرتبة بعضها مع بعض في ترتيب تصنيفي يراعي جمع كل صنف وحده، فيسرد ألفاظ ذلك الصنف كلها، ثم ينتقل إلى صنف آخر قريب الصلة بالصنف الأول، ثم إلى ثالث، وهكذا»^(٣).

(١) محمد سليمان الأشقر: الفهرسة الهجائية والترتيب المعجمي، ص ١٣-١٤.

(٢) الأشقر: المصدر السابق، ص ١١.

(٣) الأشقر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

وأما الفهرس الهجائي، فهو ما تكون الألفاظ فيه مرتبة بعضها مع بعض على أساس ما بينها من «صلة حرفية محضة، لادخل لها بالمدلولات، فترتب الألفاظ حسب ما تقتضيه مكوناتها الحرفية من التقديم والتأخير، فيقدم ما أوله (ألف) على ما أوله (باء)، وما أوله (باء) على ما أوله (تاء) وهكذا إلى النهاية، دون أي اعتبار لكون مدلول ما أوله (باء) مثلاً أعمّ مما أوله (ألف) أو أرقى منه منزلة، أو أقدم منه زمنياً، أو أسبق منه وروداً في الكتاب الذي يُفهرَس، ولا لغير ذلك من الاعتبارات»^(١).

والغرض من هذا الأخير، هو كشف المصادر التي اعتمد عليها البحث، أو كشف ما يحتويه من أفكار وآراء وأعلام ونصوص قرآنية وحديثية وشعرية، وغير ذلك من الفهارس المتنوعة التي تكشف كل جوانب البحث وما يحتويه.

والمراد بالفهرس في بحثنا هو الأخير، وهو الفهرس الهجائي.

أهمية الفهارس:

الدراسة العلمية لا بد أن يلحق بها عدد من الفهارس المناسبة لمادة البحث.

ولا يوجد بحث علمي من غير فهارس.

والفهارس وإن بدت ثانوية لدى بعض الناس، لكنها ذات قيمة كبيرة عرفها الغرب وأحلّها مكانة لا تفتقر من المنهج.

(١) الأشقر: المصدر السابق، ص ١١-١٢.

وتبدو أهميتها فيما يأتي :

١- في الفهارس توثيق للمصادر التي اعتمد عليها الباحث في بحثه ،
وتوثيق لما ورد في بحثه من مادة علمية بذكر مصادرها .

وهذا يظهر في فهرس مصادر البحث .

٢- في الفهارس تسهيل على القارئ للاستفادة من البحث الذي يقرؤه .

٣- في الفهارس دلالة على المقدرة التنظيمية لدى الباحث والصبر على
إيفاء كل جزء من أجزاء المنهج .

٤- في الفهارس تسهيل على القارئ للوصول إلى مراده من أقصر طريق
وبأيسر وقت ؛ لأنها تغني عن بذل الجهد في قراءة المصدر كله ، فهي بحق
«توفر على الباحثين كثيراً من أعمارهم ، وأكثر منه نور أبصارهم»^(١) .

٥- في الفهارس كشف لكل ما يحتويه البحث ، وبدونها «تكون دراسة
الكتب ولا سيما القديمة منها عسيرة كل العسر ، فالفهارس تفتش ما في
باطنها من خفيات يصعب التهدي إليها»^(٢) . وهذا يظهر فيما تحتويه الكتب
القديمة من معلومات موضوعية في أبواب أو مسائل لا يخطر على بال
الدارس أنها مبحوثة فيها .

(١) الأشقر : المصدر السابق ، ص ١٨ .

(٢) عبد السلام هارون : تحقيق النصوص ونشرها ، ص ٨٦ .

٦- في الفهارس جمع للمعلومة الواحدة الموجودة في البحث في جميع الصفحات التي وردت فيها أمام نظر الباحث ، وذلك بذكر جميع أرقام الصفحات التي وردت فيها .

٧- الفهارس معيار توزن به صحة نصوص البحث ، بالمقابلة بين النصوص المتناظرة ، فقد تكشف عن صواب ، أو عن تغيير في الرأي ، أو عن خطأ فيه ، أو عن سهو من الباحث .

٨- الفهارس وسيلة للمقارنة بين المعلومات الواردة في البحث وبينها في بحوث أخرى ، من حيث صحة ما فيها من نصوص ، وصواب ما فيها من أفكار ، واختلاف ما فيها من آراء^(١) .

ويجدر بنا أن نشير إلى أهمية قراءة كتاب «الفهرسة الهجائية والترتيب المعجمي ، مع عناية خاصة بمشكلات الفهرسة والترتيب في اللغة العربية» للأستاذ محمد سليمان الأشقر ، فهو مهمٌ في هذا المبحث من كتابنا هذا ، فقد ذكر في فصوله مما له صلة بمبحثنا هذا : أهمية الفهرسة والترتيب الألفبائي ، وترتيب الأعلام ، وكيفية فهرسة الكتاب .

(١) ينظر في أهمية الفهارس عبد السلام هارون : تحقيق النصوص ونشرها ، ص ٨٦ ، علي جواد الطاهر : منهج البحث الأدبي ، ص ١٢٨ - ١٢٩ ، الأشقر : المصدر السابق ، ص ١٨ ، محمد عجاج : المصدر السابق ، ص ١١٨ ، غازي عناية : المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

أنواع الفهارس:

الفهارس - كما قلنا - كشف لما يحتويه البحث ، ومحتويات البحوث تختلف من بحث إلى بحث ، ومن هنا كانت الفهارس تابعة لمحتوى البحث نوعاً وعدداً ، فلا يشترط أن تتوافر الفهارس أنواعاً وعدداً في بحث واحد ، فقد يكون في بحث من الفهارس ما لا يكون في الآخر ، وقد يكون في الآخر ما لا يكون في غيره ، وقد يكون في بحث فهرس واحد أو فهرسان ، ويكون في بحث آخر ثلاثة فهارس أو أربعة أو أكثر .

هذا في غير فهرس المصادر ، وما يسمى عند بعض الكاتبين في مناهج البحث بفهرس المحتويات أو الموضوعات . وسيأتي الكلام في تسميته بالفهرس .

أمّا هذان الفهرسان فلازمان في كل بحث علمي .

ويمكن أن نذكر من أنواع الفهارس ما يأتي :

- ١ - فهرس المصادر .
- ٢ - فهرس الأعلام (الأشخاص) .
- ٣ - فهرس الكتب الواردة في البحث .
- ٤ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٥ - فهرس الأحاديث النبوية .
- ٦ - فهرس الآثار .

٧- فهرس الأمثال .

٨- فهرس القوافي (الآبيات، الأشطر).

٩- فهرس القبائل .

١٠- فهرس الملل والنحل (المذاهب، الطوائف).

١١- فهرس الأماكن (البلدان، الجبال، الأنهار).

١٢- فهرس المصطلحات الفنية (أو الألفاظ الحضارية).

١٣- فهرس المفردات اللغوية .

١٤- فهرس الأحداث والسنين .

١٥- فهرس الصور والخرائط .

١٦- فهرس المحتويات (أو الموضوعات).

فيأخذ الباحث لبحثه من هذه الأنواع ما يمكن أن يكون في محتواه . وقد يكون في محتوى بحثه نوع آخر من الفهارس غير موجود بين ما ذكرناه، وعليه أن يأخذه ويضع فهرساً له^(١).

متى تُعْمَلُ هذه الفهارس؟

فهرس المصادر يُعمل بعد الانتهاء من البحث؛ لأنه يتوقف على معرفة ما اعتمد عليه الباحث في بحثه، وهذه المعرفة تتمُّ بعد الانتهاء من البحث .

(١) ينظر علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١٢٨ - ١٣٠

أما الفهارس الأخرى، فتعمل بعد الانتهاء من طبع البحث وترقيم صفحاته؛ لأن كل معلومة أو كلمة لا بد أن يوضع أمامها رقم الصفحة أو الصفحات التي وردت فيها، وأرقام الصفحات لا تتمُّ إلا بعد طبع البحث وترقيم صفحاته.

استخراج الفهارس:

استخراج فهرس المصادر، وما يسمى بفهرس المحتويات أو الموضوعات، سيأتي الحديث عنه.

أما استخراج الفهارس الأخرى فيتبع فيه ما يأتي:

١- يقرأ المفهرس البحث أو الكتاب قراءة سريعة ليلمّ بمحتوياته، من أعلام، وكتب، وآيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وغير ذلك مما يريد إبرازه في الفهرس.

٢- يبدأ بقراءة البحث أو الكتاب مرة ثانية ويضع بقلم الرصاص خطوطاً تحت ما يريد إبرازه في الفهرس، من أعلام، وكتب، وآيات قرآنية، وأحاديث نبوية، ووقائع، وغير ذلك مما يجده في البحث أو الكتاب وهو يريد إبرازه في الفهرس.

وإذا أردت مزيداً من التمييز بين محتوى كل نوع ونوع من الفهارس فاجعل الخطوط تحت محتوى كل نوع بلون خاص يختلف عن لون الخطوط تحت محتوى النوع الآخر.

٣- يضع المفهرس لكل نوع رمزاً من عنده حسب اجتهاده مع مراعاة الدقة في المناسبة بين النوع والرمز ، ويضع هذا الرمز بإزاء كل مفردة من محتويات هذا النوع .

ويفيد هذا الرمز في دلالاته على نوع الفهرس وعلى تمييز ما هو بإزائه من مفردة عن غيرها مما يدخل في نوع آخر من الفهارس .

وذلك مثل أن يضع رمز (ع) لِلْعَلَمِ ، ورمز (ك) للكتاب ، ورمز (ح) للحديث ، ورمز (ق) للقبائل ، ورمز (م) للمثل^(١) .

٤- يعمل المفهرس هذا حتى ينتهي من البحث أو الكتاب .

وبعض الكاتيين في منهج الفهرسة ، يفضل أن يكون هذا العمل على مراحل ، ويقول : «حاول أن تصل بخطوطك وكتابة الرؤوس إلى موقف تنهي به مرحلة من الكتاب ، إمّا نهاية فصل أو باب أو موقف يقتضيه المعنى وكلما كان أقلّ فهو أفضل من ٣- ٥ صفحات مثلاً»^(٢) .

وبناء على هذا المنهج ، فإن المفهرس لا يؤخر مرحلة صنع الفهارس التي ستحدث عنها ، حتى ينتهي من البحث قراءة وخطوطاً ورموزاً ، بل إنه كلما انتهى من باب أو فصل ، أو موقف ، صنع فهارسه ، وإذا انتهى من الباب أو الفصل أو الموقف الآخر صنع فهارسه ، وأدخلها مع الفهارس المصنوعة سابقاً .

(١) ينظر عبد السلام هارون : المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٢) الأشقر : المصدر السابق ، ص ٩٥ .

طريقة صنع الفهارس:

ينبغي أن يعلم المفهرس أن عليه أن يفهرس كل شيء له أهمية، سواء أكان في الصلب، أم في الحاشية^(١)، أم في المقدمة، أم في الخاتمة، أم في الملحقات والوثائق.

ولصنع الفهارس طرق أمثلها طريقتان:

الطريقة الأولى: طريقة الجذاذات، وذلك بأن يكتب المفهرس فيها ما يريد فهرسته، ثم يرتبها ترتيباً هجائياً، على أوائل الكلمات ثم ثوانيتها ثم ثوالثها، وهكذا.

ويهيئ لفرز هذه الجذاذات صندوقاً خاصاً، مقسماً إلى بيوت صغيرة، يحمل كل بيت منها اسم حرف من حروف الهجاء.

ولهذه الطريقة عيبان:

الأول: احتمال فقد بعض الجذاذات.

الثاني: أنها عمل أشبه ما يكون بالعمل الآلي^(٢).

وفي طريقة الجذاذات أتبع ما يأتي:

١ - خذ جذاذات بيضاء صغيرة موحدة الحجم 3×5 بوصات، أو 2×3

(١) من المؤلفين من لا يُدخل في الفهارس إلا مواد المتن مهملاً بذلك ما يرد في الذيل من أعلام ومواد أخرى.

وحجته في ذلك أن المتن هو المهم، وما شُغِلُ مراجع بالحواشي (في الذيل).

ومنهم من يعامل مواد الحواشي معاملة مواد المتن؛ لأنه يرى أن مادة الحواشي متصلة بمادة المتن، وأن المراجع تهمة الحواشي كما يهيمه المتن.

والمنهج الثاني أولى وأجدى. (علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١٣٠).

(٢) عبد السلام هارون: المصدر السابق، ص ٨٨.

بوصات ، ويفضل أن تكون من ورق مسطر إن كانت الكتابة باليد، أو ورق ساذج (سادة) إن كانت بالآلة الكاتبة، ويمكن أن تشتريها جاهزة أو تقطعها حسب طلبك، من الورق السميك .

٢- خذ جذاذة واكتب عليها أول كلمة وضعتَ تحتها خطأً أو رمزاً للموضوع الذي أبرزته، وأمام الكلمة ضع رقم العزو، وهو رقم الصفحة التي ورد ذكر الكلمة فيها .

وبعضهم يذكر إلى جوار رقم الصفحة، رقم السطر من الصفحة، وهذا نافع مع ما يدل عليه من مبالغة في الفهرسة .

ثم خذ جذاذة ثانية، واكتب فيها الكلمة الثانية ورقم صفحتها، وهكذا حتى تنتهي من المرحلة الأولى .

وإذا تكررت الكلمة أكثر من مرة في نوع واحد من الفهارس، فاستخرج الجذاذة التي كتبت عليها أولاً واكتب فيها رقم الصفحة الأخرى .

٣- عند انتهائك من المرحلة الأولى رتب ما تجمّع لديك من الجذاذات بحسب الترتيب الهجائي . . . وهذا أفضل كثيراً من أن تنتظر حتى يتجمع لديك مجموعة كبيرة من الجذاذات أو حتى تنتهي من الكتاب كله، فإنك ستحتاج إلى مراجعة ما كتبت، أو استخراج بعض الجذاذات لتضيف إليها أرقاماً جديدة، أو لتأكد من رأس موضوع ما هل سبق أن استعملته؟ وعلى أي وجه؟

٤- اصنع بالمرحلة الثانية من البحث أو الكتاب ما صنعت بالمرحلة

الأولى ، ثم رتب جذاداته مع جذادات المرحلة الأولى^(١) .

الطريقة الثانية من طرق صنع الفهارس : طريقة الدفتر المفهرس ، الذي يخصص لكل حرف من الحروف أوراقاً خاصة ، يُخصَّص سطرٌ منها أو أكثر لكل مادة من مواد ذلك الحرف بحسب ما يتوقعه المفهرس .

وهذه الطريقة أضبط من طريقة الجذادات ؛ إذ تكون مواد الفهرس تحت المراقبة الدقيقة والمقارنة المستمرة ، ولكنها لا تستغني عن الطريقة الأولى ، ولا سيما في الفهارس الكبيرة ؛ إذ يضطر المفهرس إلى كتابة جذادات للترتيب فحسب ، بعد أن يضع على كل جذادة رقماً مطابقاً للرقم الذي وضعه في الدفتر إزاء كلمتها ؛ ليجعله دليلاً له في كتابة الفهرس بعد ترتيبه^(٢) .

وهناك أمور يحسن التنبيه إليها:

١- إذا كانت الطريقة المتبعة هي طريقة الجذادات ، فيحسن استخدام صندوق خاص للجذادات ؛ ليسهل حفظها وتقليبها ، وينبغي أن يكون مفتوحاً من وجهه الأعلى ، ويزيد عرضه قليلاً عن عرض الجذادة ، وأما ارتفاعه فيكون أقلّ من ارتفاع الجذادة بنصف بوصة ، وتستخدم من هذا النوع صناديق بحسب الحاجة ، وتستعمل جذادات خاصة للحروف الإرشادية (أ-ب-ت . . . إلخ) يزيد ارتفاعها عن الجذادات العادية المستعملة في الفهرس^(٣) .

(١) الأشقر: المصدر السابق، ص ٩٥-٩٧ .

(٢) عبد السلام هارون: المصدر السابق، ص ٨٨ .

(٣) الأشقر: المصدر السابق، ص ١٠١ .

٢- يجوز أن ترقم فقرات الكتاب من أوله إلى آخره، ويكون العزو في الفهرس إلى أرقام الفقرات بدلاً من العزو إلى أرقام الصفحات .
والتجربة العملية تدل على أن العزو إلى الصفحات أيسر على القارئ والباحث .

ولكن ميزة نظام العزو إلى الفقرات أن الفهرس يبقى صالحاً للاستعمال في الطبقات اللاحقة للكتاب أو البحث ؛ لأن الفقرات تحتفظ بأرقامها، أما الصفحات فالغالب أن تتغير أرقامها، فيعود الفهرس الأول غير صالح للطبعات الجديدة إلا بعد استبدال الأرقام بأرقام صفحات الطبعة الجديدة .
ولنظام العزو إلى الفقرات ميزة أخرى، وهي أنه يمكن فهرسة الكتاب فهرسة كاملة قبل أن يبدأ بطبعه، فيكون المفهرس بذلك في سعة من الوقت^(١) .

٣- إذا انتهى المفهرس من تسجيل الكلمة في الجذاذة أو في الدفتر، وضع علامة أخرى تفيد أنه قد فرغ من كتابتها؛ وذلك لأن المفهرس جدير بأن يسلك السبيل التي تجلب إليه الطمأنينة أن عمله قد سار على دقة بالغة في الاستيعاب ؛ إذ إن فقد كلمة أو رقم صفحة يسلب الفهرس قيمته^(٢) .

٤- إذا كان الكتاب مكوناً من أكثر من جزء، فالأفضل أن تتسلسل أرقام صفحاته من الصفحة الأولى في الجزء الأول إلى الصفحة الأخيرة في الجزء الأخير .

(١) الأشقر: المصدر السابق، ص ٩٨ .

(٢) عبد السلام هارون: المصدر السابق، ص ٨٩ .

وإن استعمل ترقيم الفقرات ، فكذلك .

فإن لم يكن الكتاب مرقماً بهذه الصورة ، واضطراً المفهرس إلى أن يفهرس الكتاب كما هو ، أي بترقيم خاص لكل جزء ، فعليه عند كتابة الجذاذات أن يعزو إلى الجزء والصفحة ، هكذا :

الغزالي ١ : ٩ ، ٢٧ و ٢ : ٥٤ ، ١٦٧ .

يعني أن الغزالي ورد ذكره في الجزء الأول في الصفحة التاسعة ، والصفحة السابعة والعشرين ، وفي الجزء الثاني في الصفحة الرابعة والخمسين ، والصفحة السابعة والستين بعد المائة .

ويمكن استعمال إشارة الكسر (/) هكذا :

الغزالي ١/٩ ، ٢٧ و ٢/٥٤ ، ١٦٧ .

٥- في كلتا الصورتين ، يوضع رقم الجزء أولاً ، ثم رقم الصفحة (ويخطئ بعض المفهرسين ، فيجعل رقم الصفحة أولاً ثم رقم الجزء بعده) والعلة في تقديم رقم الجزء على رقم الصفحة : أن المراجع سيبحث أولاً عن الجزء الذي ورد فيه البحث ، ثم عن الصفحة من الجزء ، فالبحث عن الجزء أسبق .

٦- إذا تكرر ورود الكلمة التي يراد فهرستها في الكتاب ، فإن من كمال الفهرسة أن يبين في كل موضع البحث الخاص الذي ورد في ذلك الموضع ، مما يتعلق بالكلمة ، هكذا :

الغزالي :

رأيه في العلة الشرعية ١/٩ .

مذهبه في الاستصلاح ٢٧/١ .

منهجه في قوادح العلة ٥٤/٢ .

ما يجوز في التقليد وما لا يجوز فيه ١٦٧/٢ .

فهذه الطريقة تضع المراجع أمام بغيته رأساً، وهي أفضل كثيراً من النظام المذكور قبلها، الذي يضع أمام المراجع قائمة عمياء من أرقام الصفحات لا يدري أيها المطلوب .

وهذه التفصيلات تجعل كلها في جذادة واحدة، ويمكن استعمال جذادات أخرى عند الحاجة إليها .

٧- إذا شعر الم فهرس بالحاجة إلى الإحالة، فليبادر بكتابتها قبل أن ينسى، مسبوقه بكلمة (انظر) أو حرف (ر) اختصاراً لكلمة (راجع)^(١) .

ودواعي الحاجة إلى الإحالة كثيرة^(٢)، ومنها أن يكون لما يراد فهرسته اسم آخر أو أكثر، فيذكر العزو في الفهرس تحت أكثر الأسماء شهرة وأحراها بأن يطلبها المراجع، ويحال من الأسماء الأخرى .

٨- يُطبع الفهرس بحروف صغيرة؛ لأن من يراجع الفهرس إنما يبحث عن مادة واحدة أو مادتين كل مرة، والغالب ألا تستغرق مراجعته أكثر من خمس دقائق في المرة الواحدة، ولن يشق عليه أن يكون الحرف صغيراً .

(١) الأشقر: المصدر السابق، ص ٩٩-١٠٠ .

(٢) ينظر تفصيل ذلك في : الأشقر : المصدر السابق، ص ١٠٣-١٠٦ .

هذا إلى جانب أنه - بهذه الطريقة - يمكن استغلال المساحة الورقية التي تتوافر في زيادة تفصيل في الفهارس تريح الباحثين .

وتقسم الصفحة في الفهرس التي تحتوي على مواد ذات كلمة أو نحوها (مثل الأعلام) إلي نهريين أو أكثر .

ومن الخطأ تجاهل هذه الطريقة ؛ لأن جزءاً كبيراً من الصفحة سيترك خالياً لوجعلنا نهراً واحداً^(١) .

وفي سلوك هذه الطريقة اقتصاد في الورق ، وتحسين للمنظر ، وتسهيل للمراجعة^(٢) .

٩ - يميّز المفهرس بين مادة المتن ومادة الحواشي ؛ وذلك بأن يضع الحرف (هـ) قبل رقم مادة الحواشي ، وتعني (هـ) الهامش ، ويفضّل - أيضاً - أن يؤخر المفهرس أرقام مادة الحواشي ، فلا يسجلها إلا بعد أن تنتهي أرقام المتن من تلك المادة .

ومنهم من يكتب الأرقام التي تدل على مواد الحواشي بحجم صغير ؛ تمييزاً لها عن مادة المتن .

(١) الأشقر : المصدر السابق ، ص ١٠١ .

(٢) علي جواد الطاهر : المصدر السابق ، ص ١٣٠ .

١٠- يختص البحث عادة بموضوع واحد، وهذا يعني أن اسم الموضوع (علماً كان أو مصطلحاً) يتكرر كثيراً، وإذن فلا داعي لوضع ذلك العلم أو تلك المادة في الفهرس وشحن صفحات كاملة بالأرقام.

وعلى المراجع الذي يهمله هذا الموضوع أن يقرأ البحث كله؛ لأن بُغْيَتَهُ مُنْبَثَةٌ عَلَى الصَّفَحَاتِ كُلِّهَا.

كما يمكن استثناء المواد التي يكثر ترددها من درجها في الفهرس، على أن يشار إلى ذلك.

وكذلك يفعل في الإخبار عن أية مادة لا تثبت^(١).

مكان الفهارس وترتيبها:

الفهارس التي نتحدث عنها، هي الأنواع التي ذكرنا بعضها، كفهرس الأعلام، وفهرس الكتب، وفهرس الآيات، إلخ، مما ليس بفهرس المصادر، وما يسمى بفهرس المحتويات.

ويسمى بعض الكاتيبين في مناهج البحث هذه الأنواع بفهارس المفردات^(٢).

وهذه الفهارس، مكانها في آخر البحث، بعد فهرس المصادر.

وأما ترتيب هذه الفهارس فله جهتان:

الجهة الأولى: ترتيب كل فهرس منها مع غيره من الفهارس.

الجهة الثانية: ترتيب كل فهرس منها في نطاقه نفسه.

(١) علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١٣٠-١٣١.

(٢) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٧٥.

أما الجهة الأولى، وهي ترتيب كل فهرس منها مع غيره من الفهارس، فإن المفهرسين يختلفون في ترتيبها، بل نستطيع القول: إنه ليس هناك قاعدة يسيرون عليها في الترتيب.

ولذلك نجد بعضهم يضع فهرس الآيات، ثم يليه فهرس الأحاديث، ثم فهرس الأعلام، وهكذا إلى آخر الفهارس.

وبعضهم يغيّر في هذا الترتيب، فيقدّم ويؤخر.

«ولكن المنهج المنطقي يقتضي [ترتيبها حسب أهميتها بالنسبة للبحث، فيكون التقديم] لأهم الفهارس وأشدّها مساساً بالموضوع»^(١).

ولهذا فإن أول فهرس يكون بعد آخر البحث مباشرة هو فهرس المصادر؛ لأن البحث قائم عليها.

ثم يأتي من بعده فهرس الأعلام الذين هم أصحاب المصادر التي قام البحث عليها.

ثم فهرس الكتب الواردة في البحث، لما لها من أثر في تكوين البحث.

ثم تأتي الفهارس الأخرى مرتبة حسب أهميتها بالنسبة للبحث وشدة التصاقها به.

فإذا كان الكتاب كتاب علوم قرآن قدم فيه فهرس الآيات القرآنية، وإن

(١) عبد السلام هارون: المصدر السابق، ص ٩٢.

كان كتاب علوم حديث قدم فيه فهرس الأحاديث، وإن كان كتاب أصول فقه قدم فيه فهرس القواعد الأصولية، وإن كان كتاب تاريخ قدم فيه فهرس الأحداث والسنين، وإن كان كتاب قبائل قدم فيه فهرس القبائل، وهكذا. ثم تُساق بعده سائر الفهارس مرتبة حسب ترتيبها المؤلف (١).

وأما الجهة الثانية: وهي ترتيب كل فهرس منها في نطاقه نفسه، فيجري ترتيب كل فهرس في نطاقه بحسب الحروف الهجائية، وهو المسمى بالترتيب الألفبائي (٢)، وهو الذي أوضحناه سابقاً عند بيان نوعي الفهرس.

ويتم ذلك بوساطة صنع مجموعات من جذاذات نوع الفهرس مرتبة على الأوائل ثم الثواني ثم الثوالث وهكذا.

وينضبط هذا العمل ويسهل باستعمال صندوق الجذاذات.

ولكن بعض المفهرسين يجري في ترتيب الآيات القرآنية على اتباع السورة ورقم الآية، فبعضهم مع ذلك يرتب السور على حسب ورودها في الكتاب العزيز، وبعضهم يرتب السور على حسب حروف الهجاء.

ولكن في هذا شيء من الصعوبة، وهو لا يجدي الباحث كثيراً، ولا سيما إذا كان بحثه عن آية يجهل سورتها مع علمه بلاريب ببعض ألفاظها.

هذا علاوة على أن هذه الطريقة تخالف المراد بالفهرس في هذا المبحث؛ إذ كان المراد بالفهرس الهجائي، الذي يسميه بعضهم الفهرس الألفبائي.

(١) ينظر المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٢) ينظر عبد السلام هارون: المصدر السابق، ص ٨٩، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٧٥، علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١٣٠.

لهذا أفضل أن يكون الترتيب هجائياً؛ لما ذكرت، ولأنه أسهل من غيره .
ومثل هذا يقال في ترتيب الأحاديث النبوية .

وكذلك يقال في ترتيب الأعلام والبلدان والقبائل ونحوها .

وليس في ذلك «شيء من العسر إلا في مراعاة الإحالات، وذلك فيما إذا ورد العلم مرة باسمه، وأخرى بكنيته أو لقبه، فتحول أرقام كل من الأخيرين إلى الاسم؛ لأنه هو المعتمد في الترتيب، وينبّه الم فهرس القارئ إلى ذلك»^(١) .

وأما الكنى والألقاب التي لم يرد لها اسم ترد إليه؛ فإنها توضع كما هي في ترتيبها، مثل ابن القيم، وأبو اليسر، وذو الإصبع .

لكن من الم فهرسين من يعتبر هذه الألفاظ، ولا يلغي منها شيئاً، فيضعها في الألف والذال .

وبعضهم يهمل ذلك، فيرتب ما أضيف إليه فقط، فابن القيم في القاف، وأبو اليسر في الياء، وذو الإصبع في الذال .

وبعضهم يهمل (ابن) و (أبو) ويعتبر (ذو)، و (أل) ونحوهما، كأم، وبنت، وأخ، وأخت .

ووجهة نظر من يهمل هذه الكلمات: أنك إذا اعتبرتها كلها أوقعت مطالع الفهرس في حيرة، فإن من المعلوم أن كلمة (ابن) يُستغنى عنها أحياناً، وتكتب أحياناً، فبعض الناس يسمي رجلاً (محمد أحمد علي) ويسميه آخر

(١) عبد السلام هارون: المصدر السابق، ص ٩٠ .

(محمد بن أحمد بن علي) ونحو ذلك . وهذا يشتم ذهن المراجع الذي يريد أن يبحث في الفهرس .

كما أنه إذا لم يُلغ لفظ (ابن) و(أبو) الواقعان في أول الكني ، فإن باب الألف في بعض الفهارس سيتضخم بسبب هذين اللفظين تضخماً كبيراً يعوق حركة الباحثين ؛ إذ إن من الأسهل على المراجع أن يجد الفهرس مقسماً باعتدال على ٢٨ باباً بدلاً من أن يجد أكثره مركزاً في باب واحد .

ووجهة نظر من يعتبر هذه الكلمات ولا يلغي شيئاً منها ، أن الاعتبار أضبط وأدق وأصح .

والنظام الأخير ، وهو إهمال (ابن) و(أبو) واعتبار ما عداهما ، هو النظام الغالب بين المفهرسين ، وهو الذي نسير عليه .

والأمر كله لا يعدو الجري على نظام خاص (١) .

«وأما ترتيب الشعر ، فإنه متنوع الضروب : وأقل صورة لترتيبه أن يرتب على القوافي من الهمزة إلى الياء ، ثم الألف اللينة في آخرها ، ثم ترتب كل قافية على أربعة أقسام : الساكنة ، ثم المفتوحة ، ثم المضمومة ، ثم المكسورة ، ويضاف إلى آخر كل قسم من هذه الأقسام ما يمكن أن يختم بالهاء الساكنة ثم المضمومة ثم المفتوحة ثم المكسورة» (٢) .

(١) عبد السلام هارون : المصدر السابق ، ص ٩٠-٩١ ، الأشقر : المصدر السابق ، ص ٨٢-٨٣ .

وقد عقد في هذا المصدر فصلاً خاصاً في ترتيب الأعلام ، انظره في ص ٨١-٨٧ .

(٢) عبد السلام هارون : المصدر السابق ، ص ٩١ .

فهرس المصادر:

أهمية فهرس المصادر:

تقدم في مبحث «مصادر البحث» المراد بمصادر البحث، وبيان أهمية مصادر البحث.

أما أهمية فهرس المصادر، فتبدو في أنها بيان للأسس التي قام عليها البحث، وتم بها بنيانه، وأتى بها نتائجه وثماره.

كما أنها عنوان شرف البحث ودليل صدق أصوله التي نشأ عنها.

وهي أيضاً جزء أساسي في توثيق البحث وإضفاء صفة العلمية عليه.

كما أنها عامل مهم في اطمئنان القارئ والمراجع على ما ورد في البحث من صحة في المعلومات وصدق في نسبتها إلى مصادرها.

وهي أيضاً تساعد القارئ على الرجوع إلى مصادر البحث إذا أراد التأكد من صحة ماورد فيه، أو الاستزادة مما يريد الرجوع فيه إلى مصادره.

وفهرسة المصادر توثيق لما اعتمده الباحث في بحثه من مصادر بذكر اسمها ومكان وجودها إن كانت مخطوطة، وبيان طبعتها ومكان ذلك وسنته إلى غير ذلك من معلومات إن كانت مطبوعة.

ولهذا ينبغي العناية بفهرس المصادر إعداداً ودقة وترتيباً قدر المستطاع^(١).

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣٠.

ماذا تشمل المصادر؟ :

يرى بعض الباحثين أن المصادر تشمل الكتب المتصلة بالموضوع إذا قرأها الباحث واستفاد منها، سواء كانت الاستفادة قليلة أم كثيرة، وسواء كانت الاستفادة بال الاقتباس النصي أم بأخذ الأفكار، وسواء كانت الاستفادة إسهاماً فعلياً في تكوين البحث أم كانت إمداداً بمادة مفيدة وإن لم تكن أساسية في تكوين البحث .

وبعضهم يضيف إلى ذلك كل ما استأنس به الباحث أو رجع إليه من مصادر، فأفاده في تفهم الموضوع وهضم مادته، ولو لم يقتبس منه نصاً أو يأخذ منه فكرة .

والذي ينبغي أن يقال: إن المصدر هو ما كان له أثر في تكوين البحث أيّاً كان نوع هذا الأثر، سواء بال اقتباس النصي أم بأخذ الأفكار .

وما يساعد على فهم الموضوع وهضم مادته إذا كان يصاحبه وجود الأفكار فيه مما له أثر في البحث، فيعتبر من المصادر .

أما ما عدا ذلك فلا يعتبر من المصادر .

فما لم يسهم إسهاماً فعلياً في تكوين البحث أو لم يمدّه بمادة مفيدة وإن لم تكن أساسية في تكوينه فليس بمصدر .

ولذلك فإن الكتب التي ترد في البحث عرضاً دون أن يكون لها إسهام في البحث، لا تعدّ من المصادر ولا تذكر معها .

وكذلك ما لم يؤخذ منه نص ولا فكرة ولو قرأه الباحث واستأنس به، لا

يذكر مع المصادر؛ إذ لو أجزنا ذكره مع المصادر لكان هذا وسيلة لأن يتكثر بعض الباحثين بذكر كتب في المصادر لمجرد استئناسهم بها، أو لعلمهم بأنها عاجلت الموضوع ولو لم يرجعوا إليها^(١). ولو أجزنا هذا، لجاز أن يذكر الباحث كل الكتب التي أمدته بالعلم وارتقت بمواهبه حتى صار قادراً على القراءة والكتابة والاستيعاب والتحليل.

ومع ذلك فإن بعض الباحثين الذين يهتمهم التّكثُر بذكر المصادر، لا يقتصرون في تكثرهم على ما ذكرنا، بل يتجاوزون ذلك بذكر عناوين بعض الكتب التي ليس لها صلة بالبحث في فهرس المصادر، وذلك لمجرد شهرتها، وتضخيم البحث بذكرها، والإيحاء للقارئ بالجهد الذي بذله في دراستها، ولا شك أن هذا كذب وخداع سرعان ما يكتشفه القارئ المتخصص، فيفقد به الثقة في الأمانة العلمية للباحث، ويضعف به مكانته العلمية^(٢).

ولهذا يحذر الباحث من أن يكتب مصدراً لم يطلع عليه، ويجب أن يكون عنده فكرة عن كل كتاب دوّنه في مصادره، وعن محتوياته بوجه عام، وعن طريقته في التأليف، وميول مؤلفه، وعصره، وقيمة الكتاب على العموم، وكثيراً ما تثار في المناقشة أمثال هذه الموضوعات.

وينصح بعض الباحثين أن يُتبع الباحث كل مصدر بموجب عن ناحية

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٤١، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٢) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣٠.

الاتصال بين المصدر والبحث، وبملخص قصير عن محتويات المصدر وروحه في البحث واتجاهات مؤلفه السياسية والدينية، إذا كانت له اتجاهات معينة^(١).

مكان وضع كل نوع من الكتب التي ترد في البحث أو ما يتصل به :
بعض الباحثين يرى أن الكتب التي قرأها الباحث وانتفع بها انتفاعاً عاماً دون أن يقتبس منها نصاً أو فكرة، تُذكر مع المصادر في فهرس المصادر.
وبعضهم يرى أن مكانها هو المقدمة، وتذكر على أنها كتب عاجلت الموضوع من زوايا مختلفة، دون أن يكون لها إسهام فعليّ في تكوين البحث.

وبعض الباحثين يرون أن الكتب التي توضع في فهرس المصادر هي التي ذكرت في الحواشي؛ لأنها هي التي أسهمت فعلاً في تكوين البحث.
ولكن الواقع أن بعض ما يذكر في الحاشية من كتب يرد ذكره عرضاً دون أن يكون له أثر فعليّ في تكوين البحث.

ولهذا ينبغي أن يكون مكان وضع كل نوع من الكتب التي ترد في البحث وما يتصل به على النحو الآتي :

١ - كتب تذكر في المقدمة وفي الحاشية وفي فهرس المصادر، وهذه الكتب هي المصادر الأساسية التي أسهمت فعلاً في إنتاج البحث.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٤٦.

٢- كتب تذكر في الحاشية حيث ترد، وفي فهرس المصادر، دون أن تذكر في المقدمة، وهي الكتب التي أمدت البحث بمادة مفيدة وإن لم تكن كتباً أساسية في الموضوع.

٣- كتب تذكر في المقدمة فقط، وهي الكتب التي عاجلت الموضوع من زوايا أخرى، وانتفع الطالب بها انتفاعاً عاماً، وبها استطاع أن يحدد موضوعه.

٤- كتب تذكر في الحاشية فقط، وهي التي ترد في الكتاب عرضاً، دون أن تسهم فعلاً في تكوين البحث، بحيث لو تركت لم يتأثر الموضوع بتركها^(١).

استخراج مصادر البحث:

من السهل على الباحث في هذه المرحلة تحضير مصادر البحث؛ حيث قد استخراجها من قبل.

ذلك أننا في مبحث «مادة البحث» من هذا الكتاب، قد أوصينا الباحث بأن يضع جذاذة أو جذاذتين لكل مصدر بعد تدوينه للمادة العلمية منه في الجذاذات.

ويدون في الجذاذة معلومات كاملة عن المؤلف وعن المصدر، كما يدون أهم النقاط التي استفادها من المصدر.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٤١-١٤٢.

كما ذكرنا هناك الطريقة التي ينبغي أن يسير عليها في تدوين المعلومات في جذاذة المصدر .

مكان فهرس المصادر:

بعض الباحثين يرى أنه يمكن وضع فهرس المصادر بعد المقدمة ، كما يمكن تأخيرها .

ولكننا نرى أن التأخير أشهر ، ولعله أنفع^(١) .

وإذا ارتضينا تأخير مكانه ، فما هو بالتحديد؟

بعض الباحثين يضع مصادر كل باب أو فصل في نهايته ، بحيث يكون كل باب مستقلاً بفصوله وحواشيه ومصادره ، ثم يذكر في نهاية البحث المصادر العامة للبحث .

ولا مانع من اتباع هذه الطريقة إذا كان لكل باب أو فصل مصادر خاصة ، وإن كان يعيها تفرق مصادر البحث بين ثناياه ، وهذا يحتمل الباحث والقارئ عبثاً في الرجوع إلى هذه المصادر .

وغالب الباحثين يضع مصادر البحث كلها في نهاية البحث ، بحيث يكون فهرس المصادر أول الفهارس ، وبعد نهاية نص البحث إن لم يكن هناك خاتمة ولا هوامش ولا ملحقات في آخر البحث ، وبعد الخاتمة إن وجدت ولم توجد هوامش ولا ملحقات ، وبعد الهوامش إن وجدت ولم توجد ملحقات ، وبعد الملحقات إن وجدت .

(١) علي جواد الطاهر : المصدر السابق ، ص ٦٤ .

ونحن نختار هذه الطريقة، حيث تتميز بشهرتها بين الباحثين، واتصافها بالترتيب المنطقي، فضلاً عن أنها تسهل على الباحث والقارئ الرجوع إلى المصادر^(١).

طرق توزيع المصادر وتنظيمها إذا وضعت كلها في آخر البحث:
إذا وضعت المصادر كلها في آخر البحث، فإن هناك طرقاً لتوزيعها وتنظيمها:

الطريقة الأولى: توزيعها وتنظيمها على النحو الآتي:

١- المخطوطات .

٢- الكتب العربية (المطبوعة) .

٣- الكتب التي كتبت بلغات أجنبية (وتدون بلغتها) .

٤- الكتب التي لا يُعرف مؤلفوها، والوثائق، والأحكام القضائية، والخطابات، ودوائر المعارف، والمجلات العلمية، والصحف .

وقد لا توجد مخطوطات مثلاً، وعلى هذا تكون الأقسام ثلاثة بدل أربعة^(٢).

ويرى بعض الباحثين أن هذه الطريقة هي أحسن الطرق، كما يرى أنه «يفضل اتباع هذا التوزيع إذا كثرت المصادر، وكثر كل نوع من هذه الأنواع

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٤٣، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣٠، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢٠٣ .

(٢) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٤٣-١٤٦، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٧٣ .

الأربعة، فإذا كانت المصادر قليلة، فيمكن ذكرها مندمجة ومرتبة ترتيباً هجائياً^(١).

الطريقة الثانية: توزيعها وتنظيمها على النحو الآتي:

١- المصادر القديمة.

٢- المصادر الحديثة.

٣- المصادر الأجنبية (وتدون بلغتها)^(٢).

ويرى بعض الباحثين في الطريقتين السابقتين أنه «لا حاجة إلى هذا الفصل؛ لأنه يضيع الفائدة التي وجد من أجلها الفهرس، أي تسهيل ربط الإحالة بالجزء والصفحة»^(٣).

الطريقة الثالثة: توزيعها وتنظيمها وفق علومها، كل علم يستقل بمصادره، فتذكر - مثلاً - كتب التفسير، ثم كتب الحديث، ثم كتب الفقه، ثم كتب أصول الفقه، ثم كتب اللغة العربية، ثم كتب التراجم، وهكذا بحسب مصادر موضوع البحث.

وهذه المصادر في كل علم يمكن أن تقسم في نفسها تقسيماً موضوعياً أصغر مما سبق.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٤٦.

(٢) ينظر علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١٢٥، محمد عجاج: المصدر السابق، ص

١١٨، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢٠٥.

(٣) علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١٢٥.

فالمصادر الأصولية يمكن تقسيمها حسب عقيدة مؤلفها، أو مذهبه الفقهي .
 والمصادر الفقهية يمكن تقسيمها حسب المذاهب الفقهية المختلفة .
 ومصادر اللغة يمكن تقسيمها حسب المعاجم ، وكتب الصرف .
 ومصادر التاريخ يمكن تقسيمها حسب الأماكن والبلدان والسنين^(١) .
 ويرى بعض الباحثين أن «التنظيم على هذه الطريقة مفيد ومساعد جداً،
 خصوصاً إذا كانت دراسة البحث تسير على نفس الطريقة في تقسيم البحث
 وتنظيمه»^(٢) . كما أنها أكثر فائدة للمتخصصين^(٣) .
 وهذه الطريقة يتخللها بعض الصعوبات عندما يتوافر في الكتاب الواحد
 معالجة موضوعات كثيرة تنتمي إلى أقسام متعددة .
 وفي مثل هذه الحال يصنف الكتاب مع المصادر التي أكثر موضوعاته
 تنتسب إلى موضوعاتها .
 ويمكن أن يضع هذا الكتاب مع مصادر كل علم يشتمل هو على
 موضوعات تنتمي إليها، ولكنه يحيل في المعلومات عن هذا الكتاب إلى
 مكانه في مصادر العلم الذي أكثر موضوعاته تنتسب إليه .
 وحيث قد «تصبح قائمة المصادر طويلة جداً، فلا بدّ لها من ملحق خاص
 بفهرستها»^(٤) .

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣١ ، محمد عجاج : المصدر السابق، ص ١١٨ .

(٢) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣١ .

(٣) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣٢ .

(٤) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣٢ .

الطريقة الرابعة : توزيعها وتنظيمها حسب قيمتها ونوعها وانتسابها لأصحابها، وذلك أن بعض المصادر تكون أساسية في بحث الموضوع، وبعضها يكون ثانوياً، وبعض المصادر يكون كتاباً، وبعضها يكون مقالة أو بحثاً في دورية، وبعض المصادر يكون منسوباً لصاحبه، وبعضها يكون غير منسوب لصاحبه .

فتوزع المصادر وتنظم على هذا الأساس ، فيكون هناك مصادر أساسية، ومصادر ثانوية، ومصادر يعنون لها بالكتب، ومصادر يعنون لها بالدوريات، ومصادر معروفة المؤلف، ومصادر مجهولة المؤلف .

وهذا النوع من التوزيع والتنظيم للمصادر «مفيد بالنسبة للباحث الذي يريد أن يبرهن على اهتمامه وعنايته بالبحث، وربما يكون الأمر صعباً بالنسبة للقارئ في البحث عن عنوان معين»^(١).

كما أن من المصاعب التي تتخلل هذه الطريقة أن بعض المصادر قد يشتمل على مادة علمية أساسية وعلى مادة علمية أخرى ثانوية، مما يجعله قابلاً لأن يوضع في أكثر من قسم .

وفي مثل هذه الحال يصنف الكتاب مع المصادر التي أكثر مادته شبيهة بمادتها .

ويمكن أن يوضع هذا الكتاب مع مصادر كل قسم يشتمل هو على مادة شبيهة بمادتها، ولكنه يحيل في المعلومات عن هذا الكتاب إلى مكانه في مصادر القسم الذي أكثر مادته شبيهة بمادتها .

(١) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣٢ .

وحينئذ قد يطول فهرس المصادر، فلا بدَّ له من فهرسة تكون مفتاحاً لهذا الفهرس الطويل^(١).

الطريقة الخامسة: توزيعها وتنظيمها حسب الحروف الهجائية للمؤلفين، بحيث ترتب المصادر من أولها إلى آخرها ترتيباً هجائياً معتمداً على الحرف الأول للمؤلف، ثم الثاني، ثم الثالث، وهكذا.

وهذا الترتيب هو المسمى بالترتيب الهجائي أو الألفبائي.

وتمتاز هذه الطريقة بأنها توفر على الباحث تكرار ذكر اسم المؤلف فيما لو كان قد رجع لأكثر من كتاب لمؤلف واحد، إذ يكفي بتدوين اسم المؤلف أو شهرته أولاً، ثم يعرض تأليفه الأخرى.

والترتيب الهجائي قد يكون مبنياً على ما اشتهر به المؤلف، أو على اسمه^(٢).

وإذا كان الترتيب على أساس الشهرة، أو على اسم المؤلف «وكان الكتاب مجهول المؤلف، أدرجته في حرف الميم في تسلسل (مجهول المؤلف) من أسماء المؤلفين، ولكن إذا كان لديك بين مصادر أكثر من كتاب مجهول المؤلف، فإن هذه الطريقة لا تجدي في الإحالة؛ لذا حسن أن

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق ١٣٢.

(٢) ينظر علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١٢٤، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٧٤،

محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٨، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٤٨.

تحيل إلى الكتاب نفسه، وأن تدرج اسم الكتاب في سلسلة المصادر، كأنه اسم المؤلف»^(١).

والترتيب على أساس الشهرة، يكون بأخذ أشهر أجزاء الاسم، وفهرسته تحت ذلك الجزء.

فنجعل - مثلاً - الأجزاء الآتية من أسماء أصحابها هي الأساس في الترتيب: الخطيب البغدادي، الأمدي، طه حسين؛ لأن هذه الأجزاء هي أشهر ما في أسماء أصحابها «وقد غلب على المثقفين الاكتفاء بها عند الإشارة إلى أصحابها، وإن كان الاسم أشهر استعمل رأساً، كما تقدم في: طه حسين»^(٢).

والترتيب على أساس الاسم دون الشهرة، يكون بأخذ العلم الذي أطلق على الشخص عند ولادته كإبراهيم وعلي ومحمد... إلخ، مع الإشارة إلى الأب.

«وأصحاب هذه الطريقة لا ينظرون إلى الشهرة، فيوقعون المراجع في المتاهات عندما يبحث عن ترجمة شخص اشتهر بغير اسمه...»

وعند الموازنة بين الطريقتين نستطيع أن نقول: إن الأولى أسهل عند البحث، وإن الثانية أدق:

(١) علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١٢٤ - ١٢٥.

(٢) الأشقر: المصدر السابق، ص ٨٤.

أما سهولة الطريقة الأولى فواضحة؛ لأن المراجع يذهب رأساً إلى الشهرة، فيبحث عن موضعها من الترتيب، فيجد بغيته حالاً.

بخلاف الطريقة الثانية، فكثيراً ما يكون الاسم الشخصي مجهولاً، أو يكون اسم الأب مجهولاً.

وأما دقة الطريقة الثانية، فهي آتية من أن الشهرة للشخص الواحد قد تكون متعددة، فيقع المراجع في حيرة، ومن أمثلة ذلك (أبو حاتم محمد بن حبان البستي)، فبعض المؤلفين يشير إلى هذا الرجل بكنيته (أبو حاتم) وبعضهم يقول عنه (ابن حبان) بينما يقول آخرون: (البستي).

أما اسم الشخص فلا يكون إلا اسماً واحداً.

ولذلك نرى أكثر المفهرسين الذي يتحرون الدقة يسيرون على الطريقة الثانية في القديم والحديث.

فعلينا سار ابن حجر في (الإصابة) . . . وياقوت الحموي الرومي في (معجم الأدباء).

وفي الحديث سار عليها الزركلي في (الأعلام) وعمر رضا كحالة في (معجم المؤلفين)«^(١).

ومع هذا فإننا «نفضل اتباع الطريقة الأولى (الفهرسة تحت الشهرة) لأننا إذا اتفقنا على أن الغرض من الفهرسة هو التسهيل على الباحثين، فلا بدّ من

(١) الأشقر: المصدر السابق، ص ٨٤-٨٥.

أن نصل بذلك التسهيل إلى غايته، وباستعمالنا (الشهرة) نضع المراجع أمام مطلوبه رأساً»^(١).

ولكن لا بدّ من الإحالات الكافية، حيث يحتاج إليها.

ومن ذلك أن يذكر بعد (الشهرة) اسم الشخص واسم أبيه تمييزاً بين المشتركين في شهرة واحدة، ويذكر اسم الجد وأنواع أخرى من التمييز إن احتيج إليها، فالعلم الشخصي المفهرس يكتب هكذا:

ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، موفق الدين.

ويذكر بعد كل مؤلف ما له من مصادر.

وبعض الباحثين لا يرضى بهذه الطريقة، وهي توزيع المصادر وتنظيمها حسب الحروف الهجائية للمؤلفين، سواء على أساس الشهرة أو على اسم المؤلف، ويقول في نقده لترجيح بعض الباحثين لهذه الطريقة: «ولا مبرر لهذا الترجيح سوى أنه مقتبس من الكتب الأجنبية»^(٢).

الطريقة السادسة: توزيعها وتنظيمها حسب الحروف الهجائية للمؤلفات، بحيث ترتب الكتب والبحوث وغيرها من المصادر من أولها إلى آخرها ترتيباً هجائياً، معتمداً على الحرف الأول من عنوان الكتاب أو البحث، ثم الثاني، ثم الثالث، وهكذا.

(١) الأشقر: المصدر السابق، ص ٨٥.

(٢) محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٨.

وتمتاز هذه الطريقة بسهولة وبالسرعة في أخذ المعلومات عن المصدر بوساطتها^(١).

الطريقة السابعة: توزيعها وتنظيمها حسب الحروف الأبجدية للمؤلفين، بحيث ترتب المصادر من أولها إلى آخرها ترتيباً أبجدياً معتمداً على الحرف الأبجدي الأول للمؤلف، ثم الثاني، ثم الثالث، وهكذا. وهذا الترتيب هو المسمى بالترتيب الأبجدي للمؤلفين.

والترتيب الأبجدي، قد يكون مبنياً على ما اشتهر به المؤلف، أو على اسمه.

وما قلناه من تفصيلات وتعليقات وترجيحات ونقد في الطريقة الخامسة - وهي توزيع المصادر وتنظيمها حسب الحروف الهجائية للمؤلفين - يقال في هذه الطريقة.

وكما أن بعض الباحثين امتدح الطريقة الخامسة، وبين الطريقة في ترتيب المصادر المجهولة المؤلف عند كثرتها، فكذلك امتدح بعض الباحثين هذه الطريقة، وهي طريقة توزيع المصادر وتنظيمها حسب الحروف الأبجدية للمؤلفين، وذكر أنه يسلك في ترتيب المصادر المجهولة المؤلف عند كثرتها نفس الطريقة التي تسلك في ترتيبها عند كثرتها في الطريقة الخامسة، فقال: «الترتيب الأبجدي لأسماء المؤلفين: وهذا أبسط وأحسن تنظيم بالنسبة

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣٢.

للمصادر القليلة . وإذا كان من بينها مصادر لا تحمل أسماء مؤلفيها ، فيجري ترتيبها أبجدياً حسب عناوينها»(١) .

ويذكر بعد كل مؤلف ما له من مصادر .

وكما أن بعض الباحثين لا يرضى بالطريقة الخامسة ، فإنه أيضاً لا يرضى بهذه الطريقة ، ويرى أنه لا مبرر لترجيح من رجحها سوى أنها مقتبسة من الكتب الأجنبية(٢) .

الطريقة الثامنة : توزيعها وتنظيمها حسب الحروف الأبجدية للمؤلفات ، بحيث ترتب الكتب والبحوث وغيرها من المصادر من أولها إلى آخرها ترتيباً أبجدياً معتمداً على الحرف الأبجدي الأول من عنوان الكتاب أو البحث ، ثم الثاني ، ثم الثالث ، وهكذا .

وهذه الطريقة تمتاز بما امتازت به الطريقة السادسة ، من حيث السهولة والسرعة في أخذ المعلومات عن المصدر بوساطتها(٣) .

الطريقة التاسعة : توزيعها وتنظيمها حسب الترتيب التاريخي لوفاة المؤلف أو لنشر المصدر .

ويقصد بذلك أن يراعى في توزيع المصادر وتنظيمها الترتيب الزمني لوفاة المؤلف إذا كان المصدر قديماً ، ولنشر الكتاب إذا كان المصدر حديثاً .

(١) أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ١٣١ .

(٢) ينظر محمد عجاج : المصدر السابق ، ص ١١٨ .

(٣) ينظر أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ١٣٢ .

وهذه الطريقة تتناسب مع ما للتاريخ من دور مهم في الأسبقية إلى المعلومات أو المكتشفات، كما أنها تتلاءم مع تتبع المراحل التاريخية أو التطورية.

والباحث هو الذي يستطيع أن يختار من الطرق ما يوافق طبيعة بحثه. وبعض الباحثين يرى أنه يبدأ في طريقة الترتيب التاريخي باسم المؤلف ثم شهرته (١).

طريقة تدوين المصادر في فهرس المصادر:

تدوين المصادر في فهرس المصادر يتمثل في كتابة معلومات كافية عن المؤلف أو الباحث، وعن الكتاب أو البحث ونحوهما مما اعتمد عليه الباحث من مصادر.

وتختلف طريقة التدوين تبعاً للطريقة التي يسلكها المفهرس في توزيع المصادر وتنظيمها:

(وينبغي على الباحث في هذا أن يلتزم طريقة واحدة أثناء كتابة البحث ويسير عليها ويعمل فهرس المصادر في الترتيب على وفقها، حتى يمكن إدراك المنهج الذي يسير عليه الباحث، ومن الأفضل الإشارة إليه في المقدمة حتى يكون القارئ على بصيرة) (٢).

(١) ينظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٧٣-١٧٤، ١٧٥، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣١.

(٢) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٤٤، ٤٧.

أولاً: أما عن المؤلف أو الباحث ، فإن سلك الترتيب عليه بحسب ما اشتهر به ، فإنه يلغي هذه الملحقات (ابن - أبو - أل) .

وبعد الاسم الذي اشتهر به المؤلف يذكر بعد نقطتين اسمه الكامل ، ثم بين قوسين تاريخ وفاته إذا كان قد توفي .

وتكتب أسماء الأعلام المحدثين مبدوءة بالاسم الأول إذا اشتهر به المؤلف ، مثل : طه حسين . أحمد شاعر .

وإذا كانت هناك ألقاب ، فإن الاسم يكتب أولاً مجرداً من الألقاب ، ثم يتبعه الاسم بألقابه بعد نقطتين .

وإذا كان الكتاب مجهول المؤلف أدرجته في حرف الميم في تسلسل «مجهول المؤلف» من أسماء المؤلفين ، ولكن إذا كثرت المصادر المجهولة المؤلف ، فإنه يدرج الكتاب في سلسلة المصادر كأنه اسم للمؤلف .

وإذا كان للمؤلف أكثر من شهرة وضعت أشهر ما عرف به في تسلسله ، وإزاءه اسمه الكامل ، واسم الكتاب . . . إلخ ، حتى إذا بلغت التسلسل الهجائي للشهرة الثانية ، وضعتها في مكانها ، ووضعت إزاءها بعد نقطتين (ينظر) وأحلت على الشهرة الغالبة .

وإذا كان للكتاب مؤلفان فأكثر ، فإنهم يذكرون ترتيباً بحرف العطف ، ويكون ترتيبهم على أساس معين ، إما من حيث الأهمية ، أو تاريخ الوفاة ، أو حسب الذكر على صفحة الكتاب .

ثانياً: وإن سلك المفهرس الترتيب على المؤلف بحسب اسمه الشخصي، لا بحسب شهرته، أتبعه بذكر لقبه وكنيته وشهرته وتاريخ وفاته إذا كان قد توفي.

وينبغي التنبيه إلى أنه يجب كتابة اسم المؤلف وكذلك شهرته وكذلك لقبه، كدكتور، أو أستاذ، أو شيخ، يجب كتابة ذلك كما هو مكتوب على الكتاب.

ثالثاً: وأما عن الكتاب أو البحث أو غيرهما من مصادر، فإن كان سالكاً الترتيب على المؤلف أو الباحث شهرة أو اسماً، فإنه يعقب ذلك بذكر المصدر متبوعاً ما يأتي:

١- إن كان المصدر مخطوطاً ذكر عنوانه، ثم البلد الذي يوجد به، ثم مكان وجوده ورقمه حيث يوجد. وإن لم يكن في مكتبة عامة أو متحف، فيكتب كلمة (خاص) ثم اسم المجموعة التي ينتسب إليها المخطوط.

وإن كان للمؤلف أكثر من مخطوط معتمد عليه رتبت ترتيباً هجائياً من حيث الحرف الأول للعنوان، ثم الثاني، ثم الثالث، وهكذا، مع عدم اعتبار (أل). وكتبت جميعها بعد اسم المؤلف وتاريخ وفاته.

٢- وإن كان المصدر كتاباً عربياً مطبوعاً، ذكر عنوانه كاملاً، ثم اسم المحقق كاملاً إن وجد، أو أسماء المحققين كاملة، إن كانوا أكثر من واحد، ثم مكان الطبع، ثم اسم المطبعة، وتاريخ الطبع، والناشر، ورقم الطبعة

التي اعتمد عليها الباحث إن كان الكتاب قد طبع أكثر من مرة، والسلسلة، ورقم الكتاب من السلسلة إن وجدت .

وإذا كان الكتاب ذا أجزاء ذكر عدد أجزائه، والجزء الذي رجع إليه . وإذا اختلفت تواريخ طبع الأجزاء ذكر تاريخ طبع الجزء الأول والجزء الأخير واضعاً بين التاريخين خطأً أفقياً .

وليس مسئولاً عن تقصّي هذه المعلومات إن لم يجدها في المصدر نفسه، ولكنه ملزم بأن يشير إلى ما لم يجده بأنه لم يجده، فإذا لم يجد مكان طبعه قال : د، م : أي دون ذكر لمكان الطبع، وإذا لم يجد تاريخ الطبع، قال : د، ت : أي دون تاريخ للطبع، وهكذا .

ويمكن ألا يتعرض لما لم يذكر من معلومات .

ويكتب الغربيون اسم المؤلف بحروف خاصة، واسم الكتاب بحروف خاصة، من حيث الحجم، والاستقامة والميلان، وكلاهما يتميز عن الحروف المعتادة في الكلمات الأخرى .

وإذا كان الكتاب مُترجماً ذكر اسم المترجم بعد عنوان الكتاب .

وإن كان للمؤلف أكثر من كتاب معتمد عليه رتبت ترتيباً هجائياً، مع عدم اعتبار (أل) وكتبت جميعها بعد اسم المؤلف وتاريخ وفاته إن كان قد توفي .

وإذا كان للمؤلف الواحد أكثر من كتاب رجعت إليه، كتبت إزاء المصدر المهم الذي أكثرت الأخذ منه : (من دون نص) أي أنك إذا ذكرت المؤلف وذكرت بعده الجزء والصفحة، فإنك تعني هذا الكتاب .

وتُتبع ما بين القوسين (أي من دون نص) المعلومات الأخرى من التحقيق والطبع وما إليهما.

ثم تبدأ على سطر جديد واضعاً خطأً قصيراً تحت الخط القصير الذي وضعتَه بعد اسم المؤلف في الكتاب السابق، إن لم تجرَّ على ترقيم المصادر. وتذكر اسم الكتاب الثاني مع المعلومات اللازمة، ثم الكتاب الثالث، وهكذا حتى تنتهي كتب المؤلف.

وإذا رجعت إلى كتاب واحد في أكثر من طبعة، كتبت قبل أحسن الطبعات، وهي التي تبينَت الأخذ منها: (من دون نص)، ومعنى هذا أنك تشير إليها عندما تستشهد وتذكر الجزء والصفحة في الحواشي، وإلا فإنك تنص على الطبعة في الحاشية.

٣- وإن كان المصدر كتاباً مطبوعاً بلغة أجنبية رتب ترتيباً هجائياً بحسب الاسم الأخير للمؤلف، وكتبت المعلومات عنه بلغته التي طبع بها: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، ثم باقي المعلومات السابقة.

٤- الوثائق والأحكام القضائية والخطابات ودوائر المعارف والمجلات العلمية والصحف والمصادر التي تم إعدادها من قبل هيئة علمية، ونحو ذلك: تذكر العنوانات العامة لها، ثم يذكر ما يناسب من معلومات أخرى، كالعدد للمجلة ومكان الطبع وتاريخه، واسم الكاتب، والعنوان الخاص للبحث، ورقم صفحته، إلى غير ذلك من معلومات تناسب المصدر وتزيد في تحديده وبيانه.

وهذا في حالة ما إذا اعتمد الباحث على عدة بحوث أو مقالات من دائرة معارف أو إحدى المجلات .

أما إذا اعتمد على بحث أو بحثين ، فإنه يذكرهما تحت اسم مؤلفهما في تسلسله الطبيعي من حروف الهجاء ، ويكتب إزاءه المعلومات اللازمة عن الدائرة أو المجلة ، ثم عنوان البحث .

رابعاً: وأما وإذا سلك المفهرس الترتيب على الكتاب أو البحث أو غيرهما من مصادر ، فإنه يذكر أولاً عنوان المصدر كاملاً مرتباً له دون اعتبار (أل) ، ثم يتبعه باسم المؤلف كاملاً ، وتاريخ وفاته إن كان قد توفي .

ثم بعد ذلك يذكر جميع المعلومات عن المصدر مما ذكرناه سابقاً ، من تحقيق له إن وجد له محقق ، ومكان طبعه إن كان مطبوعاً ، . . . إلخ .

التنبيه إلى أمور تتعلق بفهرس المصادر:

ينبغي التنبيه إلى أمور تتعلق بفهرس المصادر ، وهي :

١ - يحسن ألا تدون أرقام الصفحات المستفاد منها في فهرس المصادر إلا إذا كان المصدر بحثاً أو مقالة في موسوعة أو مجلة علمية أو صحيفة أو نحو ذلك .

٢ - كل مصدر يبدأ تدوينه في سطر جديد .

وبعض الباحثين يرى ألا حاجة إلى كتابة أرقام للمصادر .

وبعضهم يضع أرقاماً للمصادر ، ويختلفون في طريقة وضع الرقم .

فبعضهم يضع أرقاماً متسلسلة تبدأ من أول مصدر وتنتهي بنهاية آخر مصدر، ويضع الرقم أمام المصدر نفسه من كتاب أو بحث أو غيرهما .
وبعضهم يضع الأرقام المتسلسلة أمام المؤلف، بحيث إن الذي يحمل الرقم هو المؤلف، ولا يحمل رقماً آخر ولو تعددت المصادر المستفاد منها إذا كانت من تأليف شخص واحد .

وبعضهم يضع لكل فئة من المصادر عند توزيعها أرقاماً مستقلة بها .
والأمر لا يعدو مجرد اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح .
٣- تتبّع المسافة المزدوجة بين المصادر في الكتابة^(١) .

المقارنة بين تدوين المصادر في فهرس المصادر وتدوينها في الحواشي :
إذا نظرنا إلى تدوين المصادر في فهرس المصادر وتدوينها في الحواشي ،
وجدنا أن هناك تشابهاً في المادة التي تدوّن بها معلومات الموضوعين ، وتشابهاً
في الترتيب لهذه المعلومات أيضاً .

وإذا نظرنا إلى المقصود من كل منهما ، وجدنا أن المقصود من تدوين
المصادر في فهرس المصادر يختلف عن المقصود من تدوينها في الحواشي .

(١) ينظر فيما تقدم : علي جواد الطاهر : المصدر السابق، ص ١٢٤-١٢٦، شلبي : المصدر السابق،
ص ١٤٣-١٤٦، غازي عناية : المصدر السابق، ص ٢٠٣-٢٠٤، ثرياً ملحس : المصدر
السابق، ص ١٧٣-١٧٥، الأشقر : المصدر السابق، ص ٨٤-٨٥ .
وانظر معلومات تفصيلية في هذا الموضوع في أبي سليمان : المصدر السابق، ص ٤٢-٦٦ .

فالغرض من تدوين المصادر في فهرس المصادر هو وضع معلومات وافية شاملة عن المصدر فيما يتصل باسم المؤلف وبعنوان الكتاب مثلاً، وبالمعلومات الأخرى عنه، من حيث تحقيقه، وطبعه، ومكان طبعه، وتاريخ طبعه، ورقم طبعته، وأجزائه . . . إلخ .

أما الغرض من تدوين المصادر في الحواشي فهو إعطاء القارئ معلومات محدّدة في صفحة أو فصل معين، أو تحديد المكان الذي اقتبس الباحث منه مادته العلمية بالتعيين .

ولاختلاف المقصود منهما نجد بينهما فروقاً تتضح فيما يلي :

١- المصدر في فهرس المصادر يوضع له معلومات شاملة وافية، من حيث اسم المؤلف وعنوان المصدر، والمعلومات الأخرى التي توضحه من جميع الجهات .

أما المصدر في الحواشي فلا يوضع له من المعلومات سوى ما يتبين به المعلومات المحدّدة في مكان الإحالة، اكتفاء بفهرس المصادر فيما سيذكر فيها من معلومات وافية شاملة عنه .

هذا وإن كان بعض الباحثين يرى أن المصدر في الحاشية يوضع له معلومات وافية شاملة عند ذكره أول مرة .

٢- المصدر في فهرس المصادر لا يحتاج في المعلومات عنه إلى وضع رقم الجزء ورقم الصفحة المستفاد منهما، حيث إن المقام هنا هو إعطاء الوصف

عن عموم المصدر لخصوص جزء بعينه أو صفحة بعينها.

ويستثنى من ذلك ما إذا كان «الاقْتِباس جزءاً أو فصلاً من كتاب، أو بحثاً في دورية، وفي هذه الحالة لا بدّ من تدوين الرقم الأول والأخير له، وكذلك إذا كان القسم يطالب منسوبيه بتدوين عدد صفحات كل مصدر رجع إليه الباحث، فإنها تدوّن في نهاية المعلومات عن المصادر». (١)

٣- المصدر في فهرس المصادر تكون المعلومات عنه سائرة على نسق معيّن من ذكر اسم المؤلف وعنوان المصدر وجميع المعلومات الأخرى عنه. ويكون هذا النسق سائراً في جميع المصادر.

أما المصدر في الحواشي فإن المعلومات التي توضع له تكون خاضعة لسياق النص، فلو كان اسم المؤلف وعنوان المصدر غير مذكورين في النص، ذكر في الحاشية، ثم يذكر الجزء والصفحة.

ولو كان اسم المؤلف مذكوراً في النص، لم يذكر في الحاشية واكتفي بذكر عنوان المصدر ورقم الجزء والصفحة.

ولو كان اسم المؤلف وعنوان المصدر مذكورين في النص، لم يذكر في الحاشية، واكتفي بذكر رقم الجزء والصفحة.

(١) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٣٤.

٤- المصدر في فهرس المصادر يكون مكانه وفق قاعدة معينة في التوزيع والتنظيم والترتيب اختارها الباحث مما أوضحناه سابقاً من الترتيب حسب الشهرة أو اسم المؤلف أو اسم الكتاب .

أما المصدر في الحواشي ، فيوجد حيث توجد الاستفادة من مادته اقتباساً أو أفكاراً ولا يخضع في وجوده أو مكان وجوده لغير ذلك .

٥- المصدر في فهرس المصادر تدون أسماء مؤلفيه وأسماء محقيقيه كلها مهما بلغ عدد المؤلفين وعدد المحققين .

أما المصدر في الحواشي ، فإنه إذا اشترك في تأليفه أو في تحقيقه اثنان أو ثلاثة ، ذكرت أسماء جميع المؤلفين ، وأسماء جميع المحققين .

وإذا اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة ، ذكر اسم من اشتهرت صلة المصدر به ، أو الاسم الأول حسبما هو موجود على غلاف المصدر ، وأضيفت كلمة (وآخرون) .

وكذلك يصنع مع المحققين .

٦- هناك أمور شكلية يختلف فيها المصدر في فهرس المصادر عنه في الحواشي ، من وضع خط تحت عنوان المصدر وعدمه ، ومن وضع بيانات النشر بين قوسين وعدم ذلك ، ومن جعل الفاصلة هي العلامة الإملائية الفاصلة بين وحدات معلومات المصادر ، أو النقطة^(١) .

الفرق بين فهرس المصادر هنا وقائمة المصادر الأولى :

الفرق بينهما يتضح فيما يلي :

(١) ينظر أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ١٣٣-١٣٤ .

١- فهرس المصادر- هنا- لا يحتوي إلا على ما كان من المصادر له أثر في تكوين البحث أيّاً كان نوع هذا الأثر، سواء بالاقتباس النصي، أم بأخذ الأفكار، وما يساعد على فهم الموضوع وهضم مادته إذا كان يصاحبه وجود الأفكار فيه مما له أثر في البحث.

أما قائمة المصادر الأولى، فإنها تحتوي على كل مصدر يُظنّ به وجود معلومات متصلة بموضوعات البحث، وقد يتبين بالاطلاع فيما بعد أن بعضها لا يحتوي على ذلك، فيتم إلغاؤه وعدم أخذ شيء منه.

٢- فهرس المصادر- هنا- يختلف في أهميته وفي المقصود منه وفي طريقة إعداده عن قائمة المصادر الأولى في أهميتها وفي المقصود منها وفي طريقة إعدادها، مما ذكرناه في مكانه مفصلاً.

٣- فهرس المصادر- هنا- إنما يتم صنعه بعد نهاية البحث؛ حيث إن الباحث إنما يدون في فهرس المصادر ما كان من المصادر له أثر في تكوين البحث، وهذا إنما يُعلم به بعد أن ينتهي البحث.

أما قائمة المصادر الأولى فيتم إعدادها في أول البحث، قبل الشروع في جمع المادة العلمية.

المحتوى:

المحتوى: هو ما يضم جميع ما في البحث من عنوانات رئيسية وفرعية ومفردات الموضوعات بدءاً بالمقدمة وانتهاءً بالفهارس، مرتبة حسب ورودها في البحث.

وبعض الباحثين يسميه الفهرس ، أو الفهرست ، أو فهرس الموضوعات .
وقد كان يسمى سابقاً بذلك .

بل كان في أصل معناه في لغته التي عُرِّبَ منها يدل على ترتيب ما في الكتاب من عنوانات وموضوعات ، حيث قال صاحب المنجد (١) :
« . . . والفهرست : . . . دفتر في أول الكتاب أو آخره يتضمن ذكر ما فيه من الأبواب والفصول » (والفهرست) في الفارسية (قائمة) مواضيع الكتاب» (٢) .

ولكن لما صار المراد بالفهرس في بحثنا هو الفهرس الهجائي ، وهو ما تكون الألفاظ فيه مرتبة بعضها مع بعض على أساس ما بينها من «صلة حرفية محضة ، لا دخل لها بالمدلولات [ولا بالترتيب حسب الورد ، بل المراد ترتيبها] حسب ما تقتضيه مكوناتها الحرفية من التقديم والتأخير» (٣) ، لما صار المراد بالفهرس هذا المصطلح ، لم يصح تسمية ما يضم ما في البحث مرتباً حسب وروده في البحث فهرساً ، بل ينبغي أن يوضع له اسم آخر ونحن نرى أن يكون هذا الاسم (المحتوى) .

(١) ص ٦٢٩ ، مادة (الفهرس والفهرست) .

(٢) الأشقر : المصدر السابق ، ص ١٣ .

(٣) الأشقر : المصدر السابق ، ص ١٣ .

ما يشمله المحتوى:

المحتوى يشمل جميع ما في البحث من عناوين رئيسية وفرعية ومفردات الموضوعات، بدءاً بالمقدمة وانتهاءً بالفهارس .

فهو على هذا يشمل المقدمة، والتمهيد، وعناوين نص البحث: من عناوين للأبواب والفصول والمباحث، وعناوين لمفردات الموضوعات الداخلة تحت الفصول والمباحث، كما يشمل الخاتمة والجداول والرسوم والخرائط والصور والملحقات والوثائق، والفهارس على اختلافها، مع الإشارة إلى أرقام صفحات ما يشمله المحتوى .

نظام تدوين ما يشمله المحتوى:

١ - نظام تدوين المقدمة في المحتوى :

لا يحتاج الباحث عند الإشارة إلى المقدمة في (المحتوى) إلا إلى ذكر كلمة (مقدمة) بخط ظاهر، ثم يتبعها بنقط أفقية حتى قبيل نهاية الصفحة، فيذكر الحرف الذي ابتدأت عنده المقدمة والحرف الذي انتهت عنده، ويضع بينهما خطأً أفقيًا، مثل :

المقدمة هـ-ي

٢ - نظام تدوين التمهيد في المحتوى :

يضع في منتصف الصفحة كلمة (التمهيد) وتحتها من أول السطر العنوان العام للتمهيد بحروف ظاهرة، وأمام هذا العنوان إذا تبقى فراغ في السطر

نقط أفقية، وقبيل نهاية السطر يوضع رقم الصفحة التي ابتداء عندها الكلام على التمهيد، ثم بعد خط أفقي رقم الصفحة الأخيرة للتمهيد.

وبحروف أصغر وبعد ترك فراغ قدره مسافتان تحت هذا العنوان، وفراغ في أول السطر قدره سنتيمتر واحد تكتب العناوين الفرعية للتمهيد واحداً تحت الآخر، وأمام كل عنوان رقم الصفحة التي بها هذا العنوان دون حاجة لرقم الصفحة الأخيرة لهذا العنوان الفرعي، وهكذا. وتترك مسافة واحدة بين كل عناوين فرعيين.

وإذا انتهى التمهيد تركت مسافتان وابتداءً الباب الأول، أو الفصل الأول - حسب التخطيط المرسوم في البحث -.

٣ - نظام تدوين صلب البحث في المحتوى:

تكتب عبارة (الباب الأول) أو (الفصل الأول) - حسب التخطيط المرسوم في البحث - في منتصف الصفحة، وتحتها - من أول السطر - العنوان العام لهذا الباب أو الفصل - حسب التخطيط - بحروف ظاهرة، وأمام هذا العنوان - إذا تبقى فراغ في السطر - نقط أفقية، وقبيل نهاية السطر يوضع رقم الصفحة التي ابتداء عندها الكلام على هذا الباب أو الفصل، ثم بعد خط أفقي رقم الصفحة الأخيرة لهذا الباب أو الفصل.

وبحروف أصغر وبعد ترك فراغ قدره مسافتان تحت هذا العنوان، وفراغ في أول السطر قدره سنتيمتر واحد، تكتب العناوين الفرعية (عناوين الفصول) إذا كانت منحدره من باب، وإن كانت منحدره من فصل فهي (مباحث) أو (أقسام).

وتكتب هذه العناوين الفرعية واحداً تحت الآخر، وأمام كل عنوان رقم الصفحة التي بها هذا العنوان دون حاجة لرقم الصفحة الأخيرة لهذا الفصل، أو المبحث، أو القسم - حسب التخطيط المرسوم - .

وتترك مسافة واحدة بين كل عنوانين فرعيين .

وإذا كان هناك عناوين مفردات تحت العنوان الفرعي ذكرت، ثم ذكر العنوان الفرعي الآخر بعدها .

فإذا انتهى الباب الأول، أو الفصل الأول - حسب التخطيط - تركت مسافتان، وابتدأ الباب الثاني، أو الفصل الثاني - حسب التخطيط - على هذا النظام، وهكذا .

٤ - نظام تدوين الخاتمة في المحتوى :

تكتب كلمة (الخاتمة) في منتصف الصفحة، ويعمل فيها من النظام ما عُمِل في التمهيد .

٥ - وبعد ذلك يشار في المحتوى إلى الجداول والرسوم والخرائط والصور والملحقات والوثائق إذا وجدت أو وجد منها ما يستحق تدويناً خاصاً، ويترك فراغ قدره ستيمتران تقريباً بين كل نوعين من هذه الأنواع .

ويشمل التدوين هنا رقم الجدول أو الرسم البياني . . . والتوضيح الذي كتب عنه، ثم رقم الصفحة التي ورد بها .

٦ - وبعد ذلك يشار في المحتوى إلى الفهارس الموجودة في البحث، كفهرس المصادر، وفهرس الأعلام، وفهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية .

ويترك فراغ قدره سنتيمتران تقريباً بين كل نوعين من هذه الفهارس .
ويشمل التدوين عنوان الفهرس ورقم الصفحة التي ورد بها .

مكان المحتوى في البحث:

من الباحثين من يضع المحتوى في آخر البحث ، أي بعد آخر فهرس في بحثه .

وبعضهم يضعه في أول البحث بعد الورقة التي كتب فيها (شكر وتقدير) التي تلي عنوان البحث .

وبعضهم يضع محتوى واحداً ، ويجعله تفصيلاً .

وبعضهم يضع محتويين : أحدهما مختصر ، والآخر مفصّل .

ولعل وضعه في أول البحث أولى ؛ لأنه المفتاح الذي يفتح به القارئ ما في البحث من كنوز ، والمصباح الذي يضيء للقارئ الطريق للعثور على ما فيه من معلومات .

ولا شك أن القارئ يبدأ قراءة البحث من أوله ، فإذا كان المحتوى في أول البحث سهل على القارئ الاطلاع على ما يحتويه البحث من موضوعات ، ولم يعد في حاجة إلى البحث عنها كما لو كانت في نهاية البحث^(١) .

(١) ينظر فيما تقدم : شلبي : المصدر السابق ، ص ١٣٢ - ١٣٤ ، علي جواد الطاهر : المصدر السابق ، ص ١٢٩ - ١٣٠ ، الأشقر : المصدر السابق ، ص ١٣ ، غازي عناية : المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

المبحث العشرون

حجم البحث

المراد بحجم البحث:

المراد بحجم البحث: ما يتكون منه من كلمات كتبت بها مادته، وصفحات استوعبت الألفاظ والأساليب التي خرج البحث بها، وذلك من حيث عدد الكلمات، وعدد الصفحات.

ولا شك أن البحوث تختلف من حيث ذاتها ومن حيث الباحث الذي يقوم بها، ومن حيث الراغب في القيام بهذا البحث.

أما البحوث من حيث ذاتها فتختلف من حيث السعة والضيقة، فقد يكون بعض الموضوعات واسعاً بحيث يحتاج في إتمامه وإيفائه حقه إلى صفحات كثيرة.

وقد يكون بعض الموضوعات ضيقاً لا يحتاج في إيفائه حقه من الصفحات ما احتاجه الموضوع الواسع.

كما أن البحوث من حيث ذاتها تختلف من حيث كثرة المادة الموجودة لموضوع البحث وقلتها، فقد يكون بعض الموضوعات غنياً بالمادة العلمية التي تجعله يحتاج في إتمامه وإيفائه حقه إلى صفحات كثيرة، وقد يكون بعض الموضوعات قليل المادة العلمية، لا يستطيع الباحث بها أن يُخرج بحته في صفحات كثيرة.

كما أن البحوث من حيث ذاتها تختلف من حيث طبيعتها، فالموضوع الذي يعالج مشكلة علمية في الطب أو العلوم أو نظرية رياضية لا يحتاج في إيفائه حقه من البحث إلى صفحات كثيرة، والموضوع الذي يعالج مشكلة

أدبية أو تاريخية يحتاج في إتمامه وإيفائه حقه من البحث إلى صفحات كثيرة .

وأما البحوث من حيث الباحث الذي يقوم بها، فتختلف من حيث قدرة الباحث العلمية، ومن حيث طريقته التي يسلكها في معالجة البحث .

أما من حيث قدرة الباحث العلمية، فقد يكون متمرساً في البحث العمي قادراً عليه، ولا شك أن مَنْ هذه صفته سيتوافر لديه من المادة العلمية وينكشف له من جوانب البحث ويتولد لديه من الملاحظات والمناقشات والإضافات ما يجعل البحث يحتاج إلى صفحات كثيرة .

أما إذا لم يكن الباحث على مثل تلك الدرجة من القدرة والتمرس، فإنه لا يستطيع أن يُخرج بحثه بمثل ما أخرج القادر المتمرس كماً وكيفاً .

كذلك يدخل في قدرة الباحث ما يقوم به الطلاب من بحوث :

فالبحث الصفي الذي يكلف به الطالب أثناء دراسته في المرحلة الجامعية قبل حصوله على درجة «البكالوريوس» أقل صفحات من صفحات بحث «الماجستير» الذي يكلف به الطالب بعد اجتيازه المرحلة الجامعية وحصوله على درجة «البكالوريوس»؛ إذ المقصود من البحث الصفي مجرد تدريب الطالب الجامعي على إعداد البحوث وتنمية مواهبه وتوسيع مداركه وتنظيم أفكاره والقدرة على التعبير عما يجول في نفسه بأسلوب جيد، في حين أن بحث «الماجستير» تخصصي يقصد منه إضافة الجديد والحصول على تجارب في البحث أكثر مما حصل في البحث الصفي .

وبحث «الدكتوراه» الذي يكلف به الطالب بعد حصوله على درجة «الماجستير» أكثر صفحات من صفحات بحث الماجستير؛ لأن بحث «الدكتوراه» هو أعلى بحث تخصصي يقصد منه إضافة الجديد، وإثراء المكتبة بأفكار جديدة، ونظريات مبتكرة، وتكوين الشخصية العلمية الجادة التي تتحمل مسؤولية المساهمة في النهضة العلمية.

وأما الطريقة التي يسلكها الباحث في معالجة بحثه فلها أثر كبير في كثرة صفحات البحث وقلتها.

فليس غريباً أن يكون البحث كثير الصفحات، إذا استوعب الباحث جميع جوانب البحث وفصل في جزئياته وحقق دقائقه، ووثق أفكاره بنصوص العلماء، واستوعب المذاهب والأدلة والمناقشات وأكثر من التفرع والتمثيل، ووثق النصوص، وخرّج الأحاديث، وأبدى وجهات نظره، وترجم للأعلام.

وأما البحوث من حيث الراغب في القيام بهذا البحث، فقد يكون الباحث هو الذي رغب في القيام بالبحث من عند نفسه دون رغبة أو تكليف من جهة أخرى.

وقد يكون الراغب في البحث مؤسسة علمية كجامعة، أو هيئة علمية، أو جهة حكومية، أو شركة من الشركات.

ولا شك أن البحث يخضع في كثرته وقلته إلى ما قصده الراغب في القيام بهذا البحث.

وفي الغالب أن مقاصد هذه الأصناف مختلفة .

فمقاصد الجامعة - مثلاً - في البحث أن يكون مستوعباً المشكلة في إطارها النظري ونتائجها المستخلصة وغير ذلك مما فصلناه في خطة البحث العلمي . وهذا البحث يحتاج في إتمامه وإيفائه حقه إلى صفحات كثيرة .

هذا في حين أنه لو قدم البحث إلى أحد المستفيدين الذين تعنيهم الجوانب العملية أكثر مما تعنيهم النواحي النظرية ، فإنه لا ينبغي أن يستوعب المشكلة في إطارها النظري المفصل ، بل يقتصر على عرض النتائج والمقترحات التي تعود على المستفيد من دراستها .

وهذا البحث لا يحتاج في الوفاء بالمقصود منه إلى صفحات كثيرة .

إلى غير ذلك من الأمور التي لها أثر في حجم البحث كثرة في الصفحات أو قلة فيها ، سواء كانت هذه الأمور من البحث ذاته ، أم من الباحث ، أم من الراغب في القيام بالبحث .

ومن هنا يتبين أن حجم البحث ليس له مقدار معين من حيث تحديده بعدد من الكلمات والصفحات ، وإنما يتوقف حجمه على البحث ذاته : سعة وضيقاً ، وكثرة وقلة للمادة الموجودة له ، وطبيعة . وعلى الباحث : قدرة علمية وطريقة في البحث . وعلى الراغب في البحث : باحثاً ، أو مؤسسة علمية ، أو هيئة علمية ، أو جهة حكومية ، أو شركة من الشركات .

«ومهما يكن من أمر، فالأهم في البحث أن يكون تاماً، مفيداً، دقيقاً، واضحاً، قد استوفى الموضوع حقه»^(١).

وفي بحوث الماجستير والدكتوراه ليس هناك نظام رسمي في أكثر الجامعات لتحديد حجم رسالة الماجستير والدكتوراه.

لكن إن كانت هذه الرسائل علمية كما في الطب والعلوم، فالغالب أن تكون صغيرة نسبياً «والعُرفُ فيها أن يستكمل البحث عناصره وتجاربه وأدلته وأن ينتج رسالة في حجم مناسب، بحيث لا تكون إلى المقال أقرب منها إلى الرسالة.

أما في الرسائل الأدبية، فقد وضع العرف لها حداً تقريبياً، فرسالة الماجستير، يحسن أن تكون حوالي مائتي صفحة (أربعين ألف كلمة)، ورسالة الدكتوراه يحسن أن تكون حوالي ثلاثمائة صفحة (ستين ألف كلمة) من الحجم المعروف في الرسائل»^(٢).

وبعض الجامعات لها نظام رسمي في تحديد حجم رسالة الماجستير والدكتوراه.

فمن الجامعات ما يوجب ألا تزيد رسالة الماجستير إذا كانت أدبية عن مائتي صفحة (حوالي أربعين ألف كلمة).

ورسالة الدكتوراه إذا كانت أدبية يجب ألا تزيد عن ثلاثمائة صفحة (حوالي ستين ألف كلمة).

(١) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٥٠.

(٢) شليبي: المصدر السابق، ص ١٢٤.

وبعضهم يجعل الحد الأعلى لها خمسمائة صفحة .

وهناك اتجاه جديد في بعض الجامعات نحو التقليل من عدد صفحات رسالة الماجستير إلى مائة وخمسين صفحة ، ورسالة الدكتوراه تكون ثلاثمائة صفحة .

ونحن نرى أن الصواب عدم تحديد رسالة الماجستير والدكتوراه بحجم معين من الكلمات والصفحات ؛ لأن البحوث تختلف من حيث ذاتها ، ومن حيث الباحث اختلافاً له أثر كبير في اختلاف حجم البحث .

وينبغي أن يُترك الأمر في هذا إلى الباحث ، بشرط أن يراعي في البحث أن يكون تاماً ، مفيداً ، دقيقاً ، واضحاً ، قد استوفى الموضوع حقه .

وليس معنى هذا ألا يلاحظ الباحث الحجم في رسالة الماجستير والدكتوراه ، ولكن المقصود عدم تحديده بحدٍّ معين لا يزيد عليه ولا ينقص عنه ، أما الحجم من حيث هو ، فمهمٌ في رسالة الماجستير والدكتوراه «إذ الحجم فقط هو الذي يفرق بين الرسالة وبين المقال العلمي القيم الذي ينشر في مجلة علمية ، فكلاهما إنتاج رفيع ومساهمة ثقافية ، ومرجع يمكن أن يعتمد عليه الباحثون ، ولكن المقال العلمي لا يُنظر إلى حجمه ، في حين يلاحظ الحجم إلى حدٍّ ما في الرسائل»^(١) .

وإذا كانت الجامعات والمعنيون بالبحوث العلمية ، مهتمين بالبحث العلمي ، بحيث يسير في طريقه الصحيح ، وفي الموضوع حقه ، ولا يتجاوز

(١) شلبي : المصدر السابق ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

ما رُسم له، ويخرج في الحجم المناسب له، إذا كان الأمر كذلك، فإننا نرى بعض الطلاب يتجاوزون الحدود ويتسابقون في تضخيم حجم الرسائل وزيادة صفحاتها، بإدخال معلومات في البحث ليست من صميم الموضوع، أو بضمّ معلومات كثيرة هو في غنى عن ذكرها بهذه الكثرة، وذلك كالإسهاب في اقتباس النصوص من كتب العلماء لتأييد ما يورده الباحث من أفكار، أو الإطالة في تخريج الأحاديث وتراجم الأعلام. وليعلم الطلاب أنه «ليس من الفخر في شيء أن تصبح الرسائل كماً، فليعدّ الطلاب إلى الحجم المناسب، وليجعلوا تنافسهم في العمق والابتكار، لا في الجمع والحشد»^(١).

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٢٥.

وانظر في هذا المبحث: شلبي: المصدر السابق، ص ١٢٤-١٢٥، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٤٩-١٥٠، غازي عناية: المصدر السابق، ص ١٦١-١٦٣.

المبحث الحادي والعشرون

ترتيب البحث وهيأته

إذا انتهى الباحث من المراحل التي تحدثنا عنها في المباحث السابقة ، انتقل إلى مرحلة أخرى قبل تقديم بحثه للطباعة ، وهذه المرحلة هي إخراج النهائي ، وذلك بترتيبه ترتيباً يخرج في هيأته على ضوئه .

وهذا الترتيب هو الطريقة العملية في تنظيم البحث من أوله إلى آخره تنظيماً طبعياً ينبغي أن يكون البحث خارجاً عليه في هيكله العام .

وهذه الأشياء التي تُرتَّب ليخرج البحث عليها ، هي ما يسمونه بالتمهيدات أو مقدمات البحث أو الرسالة ، ونص البحث أو الرسالة ، وما يتبعه من خاتمة وملحقات ووثائق وفهارس

ومقدمات البحث أو الرسالة هي الأمور التي تسبق نص البحث أو الرسالة ، وهي صفحة العنوان ، و صفحة ملخص البحث أو الرسالة ، و صفحة الشكر والتقدير ، و صفحات المحتوى ، و الاصلاحات والرموز . وإليك تفصيلاً طريقة ترتيب البحث من أوله إلى آخره .

١ - صفحة العنوان:

صفحة العنوان تشغل الغلاف كما تشغل أول ورقة في الرسالة . ويحسن أن يسبق أول ورقة في الرسالة ورقة تكون بعد الغلاف ، وتكون خالية من الكتابة إلا في جانبها الأيسر من أسفلها ، حيث يكتب عنوان الرسالة بحروف صغيرة .

والفائدة من هذه الورقة : هي المحافظة على صفحة العنوان في الورقة الأولى وبقاؤها سليمة نظيفة .

كما أنها تغني عن العنوان الذي على الغلاف حينما ينزع عند التجليد .
وتشمل صفحة العنوان المعلومات الآتية :

١ - عنوان البحث أو الرسالة :

٢ - عبارة التقديم .

٣ - اسم الباحث .

٤ - الدرجة العلمية التي يرغب الحصول عليها، إن كان البحث مقدماً لهذا الغرض .

٥ - التخصص الذي يرومه بالحصول على هذه الدرجة .

٦ - القسم العلمي الذي يضم هذا التخصص .

٧ - الكلية التي تضم هذا القسم الذي ينتسب إليه الباحث .

٨ - الجامعة التي تضم هذه الكلية .

٩ - المدينة التي تضم هذه الجامعة .

١٠ - الدولة التي تقع فيها هذه المدينة .

١١ - اسم الأستاذ المشرف .

١٢ - تاريخ تقديم البحث بالشهر والعام، وإن كان قد نوقش وضع تاريخ المناقشة .

وفي بعض الجامعات يوقع الأساتذة الذين أجازوا مناقشة البحث ورأوه صالحاً لذلك، وهم الأستاذ المشرف، وأعضاء لجنة المناقشة .

وعلى الباحث أن يرتب هذه المعلومات على الصفحة ترتيباً محكماً، وأن يلاحظ مكان كل منها في الصفحة، والأبعاد المناسبة بينها.

ومن المناسب أن تكون صفحة العنوان خالية من الزخارف والرسوم، وأن تكتب بخط واضح مقروء.

كما أن رقم تسلسل الصفحات يبدأ بصفحة العنوان، لكن لا يكتب عليها الرقم أو الحرف الأبجدي^(١).

وعلى الصفحة الآتية نموذج لصفحة العنوان.

(١) ينظر فيما تقدم شلبي: المصدر السابق، ص ١٢٩، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٠، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٤٩-١٥١، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٣.

السبب عند الأصوليين

رسالة مقدمة من

عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعية

للحصول على درجة «الدكتوراه» في أصول الفقه

من قسم أصول الفقه، بكلية الشريعة والقانون،

بجامعة الأزهر في القاهرة،

بجمهورية مصر العربية

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد العال أحمد عطوه

نوقشت

في ١٠ رمضان، سنة ١٣٩٦ هـ

٢ - صفحة البسملة (بسم الله الرحمن الرحيم):

صفحة البسملة تشغل الورقة التي تلي صفحة العنوان .
ولا يكتب عليها ما يدل على تسلسلها في الصفحات من رقم عددي أو حرف أبجدي .

٣ - صفحة: نبذة عن حياة الباحث:

في معظم الجامعات الأجنبية يذكر في البحث نبذة عن حياة الباحث :
مولده، ونشأته، وميوله، وعلومه، وما حصل عليه من شهادات، وما قام به
من أبحاث ورحلات علمية، وما يجيده من لغات، وذلك باختصار .

وبعضهم يضع هذه النبذة في الصفحة الأخيرة من البحث .

وبعضهم يضعها في الورقة التي تلي صفحة البسملة .

وبعضهم يترك للباحث الحرية في عدم وضعها، وفي وضعها في أي
مكان أراد سواء بعد صفحة البسملة، أم في الصفحة الأخيرة من
البحث^(١) .

ولا يكتب عليها ما يدل على تسلسلها .

٤ - صفحة ملخص البحث أو الرسالة:

صفحة ملخص البحث أو الرسالة تشغل الورقة التي تلي صفحة (نبذة عن
حياة الباحث) .

(١) ينظر شلبي : المصدر السابق، ص ١٤٠ ، ثرياً ملخص : المصدر السابق، ص ١٥٤ .

وملخص البحث عبارة عن اختصار شديد للبحث، لا يتجاوز ثلاثمائة كلمة: يحدد فيه الباحث الموضوع الذي سيكون محور دراسته، وهيكله الذي قام عليه تبويباً وتنظيماً، والمنهج الذي سلك في دراسة حقائقه، والنتائج التي خرج بها.

«وقد أصبح عرفاً عالمياً بين المؤسسات الأكاديمية في العصر الحديث أن تكون هذه الملخصات هي طليعة الرسالة، وشرطاً أساسياً في صلاحيتها للتقديم»^(١).

وتبرز أهمية هذا الملخص في الأمور الآتية:

أ- أنه يفيد القارئ فائدة عظيمة، حيث يكون بإمكانه معرفة الجوانب التي تعالجها الرسالة والاتجاهات التي تنحوها في وقت قصير بجهد قليل، فيكون هذا باعثاً على الاطلاع عليها وقراءتها ودراستها.

ب- أنه خير عون لأمناء المكتبات في معرفة موضوعها العلمي وتصنيفها.

ج- وهو أيضاً خير عون للدور النشر الجامعية حيث تهتم بنشر ملخصات الرسائل الجامعية في دورياتها.

د- أنه يساعد دور النشر الأخرى على معرفة موضوعات الرسائل الجامعية، لإلحاقها بمنشوراتها المتخصصة في هذا الجانب.

(١) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٢.

ومن خلال ذلك تظهر الأسباب التي دفعت المؤسسات العلمية المتقدمة إلى إلزام الباحث بعمل ملخص علمي لرسالته^(١).

كما تتبين الحاجة إلى العناية بهذا الملخص: أفكاراً، ونتائج، وأسلوباً.

٥ - صفحة "شكر وتقدير" أو "تقدير واعتراف":

بعض الباحثين لا يرى إثبات هذا المعنى.

وبعض الباحثين لا يشدد في نفيه ولا في إثباته، ولكنه يطلق الحرية للباحث، فإذا رأى حاجة إلى إثباته أثبته بالتعبير عن شكر من ساعده في إعداد بحثه وإخراجه، على أن يكون الشكر وفق ما ذكرناه في مبحث «مقدمة البحث» بأن يكون مختصراً، صادقاً، مخلصاً، بعيداً عن الإسراف والنفاق.

وبعضهم يرى إثباته، ولكنهم يختلفون فيمن يذكر صراحة بالشكر، ويختلفون في مكان وضع هذا الشكر.

أما الأول، فإن بعضهم قال: إنه يشكر كل من قدم له مساعدة في إعداد بحثه وإخراجه، فيشكر الهيئة التي رشحته، والأستاذ والمشرف، والأشخاص الذين قدموا له عوناً ملموساً، وغير هؤلاء ممن ذكرناهم في مبحث «مقدمة البحث».

وبعضهم يرى «أن يقتصر الطالب على شكر من ساعده من غير أساتذته ممن ينتمون إلى مؤسسات أخرى، فلا يذكر أستاذه المشرف، ولا يخصه بشكر ما كتابة»^(٢).

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٢.

(٢) ثريا ملحق: المصدر السابق، ص ١٥٤.

وأما الثاني، فإن من الباحثين من لا يجعل للشكر والتقدير صفحة مستقلة، وإنما ينوه به في مقدمة البحث.

ومنهم من يرى أن يوضع له صفحة مستقلة.

وهذه الصفحة تشغل الورقة التي تلي صفحة «ملخص الرسالة، أو البحث».

ويكون عنوانها «شكر وتقدير» أو «تقدير واعتراف» أو نحو ذلك.

وبعد حوالي نصف بوصة من هذا العنوان، يبدأ الطالب أو الباحث بشكر من يستحق الشكر^(١).

٦ - صفحة المحتوى:

الكلام عن المحتوى مضى مفصلاً.

وصفحة المحتوى تشغل الورقة التي تلي صفحة «شكر وتقدير» وعلى رأي من يقول بتقدمه، خلافاً لمن يرى أن المحتوى يكون في نهاية البحث.

يكون مكان هذا العنوان الوسط من أعلى الصفحة.

ويشتمل على كل ما في البحث من مقدمات، ونص، وتوابع.

ويدخل في ذلك: المقدمة، والتمهيد، وصلب البحث، والخاتمة، والملحقات والوثائق، وفهارس الجداول والرسوم والخرائط والصور،

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٣١، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٥٤، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٢-١٥٣.

وفهارس المصادر وغيرها من فهارس ضمّها البحث .

أما التفاصيل التي تدوّن تحت هذا العنوان فإنها تكون بحسب تقسيم هذا الموضوع : من مقدمة، وتمهيد، وأبواب، وفصول، ومباحث، وخاتمة، وملحقات، وفهارس ، مع ذكر العناوين الفرعية لهذه العناوين الرئيسية .

ويراعى في المحتوى الأمور الآتية :

أ- الترتيب المنطقي ، كما ورد في البحث .

ب تقسيم الموضوع إلى أقسامه الرئيسية ، كما ورد في البحث .

ج- إيراد الأقسام الرئيسية الواردة في البحث بعناوينها وعباراتها .

د- ترتيبها بحسب ورودها في البحث .

هـ- تقسيم الأقسام الرئيسية تقسيماً تدرّجياً نحو الصغر ، فمن الباب ، إلى الفصل ، إلى المبحث ، إلى المطلب ، إلى المسألة ، إلى الآراء في المسألة ، إلى أدلة الآراء ، إلى أدلة الرأي الواحد ، إلى الرأي الراجح ، وهكذا .

و- الاختصار والوضوح في التعبير عن هذه العناوين الفرعية .

ز- ترتيب هذه العناوين بحسب ورود معانيها في البحث .

ح- استخدام الأرقام العددية ، والأحرف الأبجدية عندما يتفرع الموضوع إلى موضوعات جزئية مختلفة .

ط - عناوين الأقسام الرئيسية في البحث ، كالأبواب والفصول ، تكتب
خط عريض واضح .

أما العناوين المتفرعة عن عناوين الأقسام الرئيسية ، فتكتب بخط أدق من
خط عناوين الأقسام الرئيسية .

ي - بعضهم يكتب في بداية «المحتوى» عنوان البحث .
فإذا كتبه ، فإنه لا يذكر رقم صفحته .

أما المقدمة والتمهيد ، فترقمان بحسب أرقام صفحاتهما في البحث ، إمّا
بالأرقام العددية ، وإمّا بالأحرف الأبجدية .

أما الأبواب والفصول وما تحتهما من عناوين فرعية ، والخاتمة ،
والملاحق ، والفهارس ، فترقم بالأرقام العددية لصفحاتها^(١) .

٧ - صفحة الاصطلاحات والرموز:

صفحة الاصطلاحات والرموز تشغل الورقة التي تلي «المحتوى»^(٢) .
أما الكلام عن الاصطلاحات والرموز فقد مضى مفصلاً .

٨ - صفحة المقدمة:

الكلام عن المقدمة مضى مفصلاً .

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٣٢ ، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٣ ، ثريا

ملحس: المصدر السابق، ص ١٥٥ ، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٤ .

(٢) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٤ .

ومن العرب القدامى من يسميها خطبة الكتاب^(١).
ومن الكاتين في مناهج البحث مَنْ لا يضع لها عنواناً مستقلاً عن كلامه
على ترتيب البحث وهيأته، بل يدخلها تحت عنوان «نصوص الرسالة»^(٢).
أما من يفردا بعنوان مستقل فيجعل صفحتها تشغل الورقة التي تلي
صفحة الاصطلاحات والرموز^(٣).

٩ - صفحة التمهيد:

وقد يسمى بالتوطئة.
وأكثر المؤلفون العرب المعاصرون من تسميته بالمدخل، وكلمة «التمهيد»
أولى^(٤).

وقد مضى الكلام عنه مفصلاً.
وصفحة «التمهيد» تشغل الورقة التي تلي المقدمة^(٥).

١٠ - نصوص الرسالة أو البحث، أو صلبهما :

نصوص الرسالة أو البحث، أو صلبهما هي جوهر البحث ومداره^(٦).

-
- (١) علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ٦٣ .
 - (٢) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٤، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٥٠، ١٥٥ .
 - (٣) قارن ب شلبي: المصدر السابق، ص ١٣٤، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٤ .
 - (٤) علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ٦٣ .
 - (٥) ينظر علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ٦٣، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٤-٢١٥ .
 - (٦) ينظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٥٩ .

وهي الموضوعات الأساسية التي يتكون منها البحث ، ويتألف منها جسمه ، وهي الأبواب وما يتفرع عنها من فصول ، وما يتفرع عن الفصول من مباحث ، وما يتفرع عن ذلك من جزئيات وفقرات وأفكار مدروسة مشروحة بالأسلوب الذي صيغت به (١) .

وبعض الباحثين يجعل نص الرسالة شاملاً لمقدمة البحث وجسمه وخاتمته (٢) .

ولعل الصواب أن المقدمة والخاتمة ليستا من صلب البحث ، كما سرنا عليه في كتابنا هذا .

وهذه الأبواب والفصول والمباحث وما يتفرع عنها من نصوص الرسالة ، ماهي «الإ مقالات مترابطة ، تعالج ناحية من نواحي البحث ، حتى يكتمل بتسلسل منطقي طبيعي واضح ، مع مراعاة الترقيم المتسلسل ، على أن المعضلة أو المسألة في هذه المقالات تحلّ تدريجياً ، وتنمو وتتفرع إلى استنتاجات ودلائل» (٣) .

وتقسيم البحث إلى الأنواع المختلفة من أبواب وفصول ومباحث إلخ ، يعتمد على طبيعة البحث ، كما ذكرنا سابقاً في هذا الكتاب .

(١) ينظر غازي عناية : المصدر السابق ، ص ٢١٥ .

(٢) انظر ثريا ملحس : المصدر السابق ، ص ١٥٩ ، ثم قارن ب شلبي : المصدر السابق ، ص ١٣٦ - ١٣٧ حيث وضع الخاتمة مع الرسالة ، وأبي سليمان : المصدر السابق ، ص ١٥٤ حيث جعل المقدمة من نصوص الرسالة .

(٣) ثريا ملحس : المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

فإذا كان هناك تقسيمات تدرج تحت اسم الباب، قسم البحث إلى أبواب، ثم قسم كل باب إلى فصول، وهكذا.

على أن طرق التقسيم في اللغة العربية كثيرة ومرنة ولم يتبع المؤلفون المسلمون طريقة واحدة منها. لذلك تجدهم يقسمون الموضوع أحياناً إلى مقاصد، ويدخل تحتها الأبواب، وتدخل الفصول تحت الأبواب، وأحياناً يقسمون الموضوع إلى أبواب، وأحياناً يقسمونه إلى مباحث، وأحياناً يقسمونه إلى مطالب، وهكذا^(١).

إذا تبين هذا، فإن نصوص الرسالة ترد بعد التمهيد مسبوقه بورقة كتب في وسطها عنوان البحث.

ويحسن أن يسبق كل باب من الأبواب بورقة كتب عليها في وسط الصفحة الأولى منها بخط عريض ما يلي: الباب الأول، أو الباب الثاني . . . وتحت ذلك على بُعد حوالي ستيمترين يكتب عنوان الباب.

ويتبين من هذا أن الباب مستقل تمام الاستقلال في داخل الرسالة.

أما الفصول فهي أجزاء يحتويها الباب، والمباحث أجزاء يحتويها الفصل . . . ولها استقلالها من الناحية العلمية.

أما بالنسبة للإخراج فإني أفضل أن يبدأ كل فصل بصفحة جديدة مسبوقة بورقة كتب عليها في وسط الصفحة الأولى منها بخط أدق من خط الباب ما يلي: الفصل الأول، أو الفصل الثاني . . . وتحت ذلك على بُعد حوالي ستيمترين يكتب عنوان الفصل.

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٤.

أما المباحث - حينما تكون مندرجة تحت الفصول - فالمسألة في إخراجها تتوقف على طول المباحث ، فإذا كان كل مبحث طويلاً ، فمن الأفضل أن يبدأ الباحث صفحة جديدة عند بدء كل مبحث .

وتبدأ الصفحة بعنوان المبحث في قمتها موضوعاً في منتصف عرض الصفحة .

أما إذا كانت المباحث صغيرة كلها أو أغلبها ، فلا داعي لبدء صفحة جديدة لكل مبحث ، ويكفي أن يترك فراغ قدره حوالي سنتيمترين بين كل مبحثين .

ويوضع العنوان في سطر وحده أيضاً ، ولكنه في هذه الحالة لا يلزم أن يتوسط الصفحة ، بل يحسن أن يوضع جانبياً ، وأن يتبع بنقطتين رأسيّتين^(١) .

وبعض البحوث تحتاج في تقسيم نصوصها في المبحث الواحد إلى أقسام متعددة أصغر من المطالب والمسائل .

ووجه الحاجة إلى هذه التقسيمات إبراز هذه الأقسام ، ووضوح العرض . وفي مثل هذا الحال ينبغي إبرازها بعناوين جانبية منظمة باستعمال الأرقام العددية أو الحروف الأبجدية . ومما يساعد على وضوح هذه التقسيمات الفرعية كتابتها في بداية السطر ، وترك فراغ بقدر خمسة سنتيمترات في أوله مما يساعد على وضوح الفكرة وتبينها . . .

(١) ينظر شلبي : المصدر السابق ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

على أنه ينبغي تجنب التقسيمات إذا كانت تؤدي إلى الغموض والحيرة بدلاً من الوضوح والفهم^(١).

ويندرج تحت هذه التقسيمات فقرات، ينبغي أن يراعى فيها الوضوح، وذلك بأن يبدأ بكل فقرة جديدة على سطر جديد بعد فسحة قصيرة.

ويترك حول النص في كل صفحة فسحات فوقه وعن يمينه وعن يساره، وكذلك تحته حيث تكتب الحواشي^(٢).

هذا إذا كان البحث مشتملاً على أبواب، أو فصول، أو مباحث.

ولكن البحث قد يكون مشتملاً على موضوعات أقل من ذلك.

وحينئذ يستدعي الأمر عمل عناوين جانبية.

وهذه العناوين قد تختلف من حيث أهميتها.

«ولا بدّ لذلك من طريقة ثابتة، وبالإمكان أن يجعل لكل منها ما يميّزها،

بأن يكتب عنوان الموضوع بخط مميز، ويوضع خط تحت ما هو مهم، ويكتب

ما هو أقل أهمية بخط مميز من دون وضع خط تحته، ويكتب ما هو أقل درجة

من أولئك بالخط المعتاد في البحث مع وضع خط تحته»^(٣).

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٥.

(٢) ينظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٥٩.

(٣) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٥.

الجداول والصور:

أمّا فيما يتعلق بالجداول والصور ومثلها الخرائط ونماذج الأشكال ، إذا وضعت في ثنايا نصوص البحث - ولم توضع في الملحقات كما مر بنا سابقاً - فإنه ينبغي مراعاة ما يأتي :

أ- يلزم في الجداول أن تكون واضحة ، سهلة القراءة والفهم ، مدركة المقصود منها بسهولة .

ولتحقيق هذه الغاية ، لا مانع أن يكون حجمها كبيراً ، بحيث تتحقق هذه الغاية .

ب- يكون للجدول تقديم في السطور السابقة له مباشرة .

ج- إذا وضع الجدول في صفحة أو صفحات مستقلة ، فإن التقديم له يكون على الصفحة السابقة له .

وما دام هذا الجدول ، لم يل التقديم مباشرة ، بل جاء على صفحة أو صفحات مستقلة ، فإنه يأخذ مع الرقم عنواناً يبين خصائصه .

د- المعلومات العرّضية بالجدول يلزم لها أن تكون جميع أعمدة الجدول في صفحة واحدة بطول صفحة الرسالة أو بعرضها .

فإذا لم يتسع طولها أو عرضها لكل الأعمدة ، فمن الضروري أن يؤتى بورقة من حجم أوسع أو تُلصقَ ورقتان أو ورقات حتى تكون صفحة للأعمدة كلها ، وتطبّق هذه الورقات لتنظم مع حجم البحث .

هـ- المعلومات الطولية بالجدول، يجوز كتابتها في أكثر من صفحة، إذالم تتسع صفحة واحدة لها.

و- الجدول يستلزم الدقة التامة، حتى يكون صورة صادقة مرتبة، دون خلل أو اضطراب.

ولهذا يجب إعداده إعداداً دقيقاً.

ز- يلزم في الجداول ألا تقطع تسلسل الحديث، بل يُختار لها المكان المناسب، بحيث تدعم الفكرة التي يحاول الباحث إبرازها.

ح- يلزم في الصور أن تكون واضحة تؤدي الغرض المقصود منها.

ط- يلزم في البحوث أن توضع الصور في صفحات مستقلة.

كما يلزم أن يوضع لها عنوان يعرف بها، ورقمٌ يشار إليه في صلب البحث.

ي- تثبت الصورة على الورقة التي خصصت لها من أوراق البحث تثبيتاً دقيقاً نظيفاً باستعمال مربعات الأركان وقليل من الصمغ.

وتوضع الصورة بالطول أو بالعرض حسب حجمها، ويكون تحتها فراغ، ليكتب فيه رقمها، وتحت الجملة التي تعرف بالصورة.

ك- إذا كان الباحث حريصاً على أن يكسب بحثه طابعاً من الجمال، فإنه يُنصح أن يضع ورقة من النوع الشفاف فوق كل صورة.

ل- الوضع المثالي هو أن تظهر الجداول والصور عند أول إشارة إليها في نصوص البحث، وأن تكون الإشارة إليها واضحة.

م- إذا كانت الجداول والصور تحتاج إلى حجم أكبر من حجم صفحة البحث عُمِل ذلك ، وطبقت هذه الأوراق الكبيرة حتى تتساوى مع صفحات البحث .

لكن الأولى تفادي استخدام هذه الأوراق الكبيرة الحجم التي لا تنتظم مع حجم الرسالة إلا بعد تطبيقها، الأولى «تفاديها إلا في الحالات الضرورية النادرة» .

وغالب هذه الوسائل ، بالإمكان انتظامها مع حجم الرسالة وصفحاتها إذا استعمل التصوير الفوتوغرافي لتصغير حجمها»^(١) .

ن- إذا كثرت الجداول والصور ، فمن الممكن جمعها كلها لتوضع في نهاية البحث ، وإن كان الأولى عدم اتباع هذه الطريقة ؛ لما تؤدي إليه من الفصل بين الجدول أو الصورة وبين الموضوع الذي أورد الجدول أو الصورة للمساعدة على إيضاحه .

«وأحسن من هذا ما يفعله بعض الطلاب من وضع الجداول والرسوم والصور- إذا كثرت- في مجلد خاص ، بحيث يستطيع القارئ أن يطالع في المجلد الذي به الأبحاث العلمية ، وهو في الوقت نفسه يفتح المجلد الآخر عند الجدول المطلوب أو الرسم المشار إليه ، وفي هذه الحالة ترتب الجداول والرسوم في المجلد الإضافي بحسب ورودها في المجلد العلمي ، ولا مانع من وضع جدول ثم صورة ثم جدول ثم رسم وهكذا»^(٢) .

(١) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٦ .

(٢) شليبي: المصدر السابق، ص، ١١٩- ١٢٠ .

س- تتفق الصور مع الجداول في أنها لا بدّلها من تقديم في صلب البحث ، وأنها توضع أقرب ما يمكن إلى هذا التقديم .

وتختلف الصورة عن الجدول في أن رقمها والجمله التي تبين حقيقتها يوضعان تحت الصورة لا فوقها .

ع- في نهاية الصورة أو الجدول يوضع بين قوسين أنه صُمم على أساس كذا وكذا، مع ذكر اسم المرجع الأصلي .

وكذلك يوضع هذا في الصور والجداول التي لم يقم بها الباحث أساساً، مع بيان اسم من قام بها .

ف- ينبغي أن ينوّه الباحث في المكان المناسب بالشكر لمن قدم له العون والمساعدة في الحصول على الجداول والصور، حتى ولو لم تكن من العمل الأصلي لمن قدم هذا العون، بل وضعت على أساس من عمل آخرين^(١) .

١١ - صفحة الخاتمة:

الكلام عن الخاتمة مضي مفصلاً .

ومن الكاتيبين في مناهج البحث من لا يضع لها عنواناً مستقلاً عند كلامه على ترتيب البحث وهيأته ، بل يدخلها تحت عنوان «نصوص الرسالة»^(٢) .

(١) ينظر فيما تقدم في الجداول والصور: شلبي: المصدر السابق، ص ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٨ ، ١١٩-١٢٠ ، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٥-١٥٦ .

(٢) ينظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٧٢ ، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٤-١٥٦ .

أما من يفردها بعنوان مستقل ، فيجعل صفحتها تشغل الورقة التي تلي «نصوص الرسالة»^(١) ما لم تكن الهوامش في آخر الرسالة ، فإن كانت الهوامش في آخرها ، جاءت صفحتها تالية للهوامش .

١٢ - صفحة الملحقات والوثائق:

الكلام عن الملحقات والوثائق مضى مفصلاً .
و« الملحق لا يتبع في ترتيبه طريقة خاصة ، وإنما يرقم بعد نهاية البحث مباشرة على صفحة أو صفحات مستقلة»^(٢) .
وصفحة الملحقات والوثائق تشغل الورقة التي تلي الخاتمة^(٣) .

١٣ - صفحة فهرس المصادر:

مصادر البحث هي آخر أجزائه ، وبذكر مصادر البحث يختم البحث .
والكلام عن فهرس المصادر قد مضى مفصلاً .
وصفحة فهرس المصادر تشغل الورقة التي تلي الملحقات والوثائق إذا كان للبحث ملحقات ووثائق ، وإن لم يكن له ملحقات ووثائق جاءت صفحة فهرس المصادر تالية لخاتمة البحث^(٤) .

(١) ينظر علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ٦٤ .

(٢) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٧٢ .

(٣) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٣٧-١٤٠ ، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٦-١٥٧ .

(٤) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٤٠ ، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٧ ، ثريا

ملحس: المصدر السابق، ص ١٧٣ ، علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ٦٤ .

١٤- صفحات الفهارس الأخرى التي يتطلبها البحث (١):

تكلّمنا - تفصيلاً فيما مضى - عن الفهارس الأخرى التي يتطلبها البحث ،
وقلنا : إنها تختلف باختلاف البحوث ، فهي تابعة لمحتوى البحث نوعاً
وعدداً .

وقلنا في ترتيبها : إن هذا يتم حسب أهميتها بالنسبة للبحث وشدة
التصاقها به .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإن أهم فهرس بالنسبة للبحث بعد فهرس
المصادر ، تأتي صفحته تالية لمصادر البحث ، ثم تأتي صفحة الفهرس الثاني
تالية لما احتواه الفهرس الأول ، وهكذا تأتي صفحة كل فهرس تالية لمحتوى
الفهرس السابق له .

وإذا انتهى الباحث في بحثه من هذه المرحلة ، وهي مرحلة ترتيبه
وإخراجه النهائي على الهيئة التي سيكون عليها ، فإنه ينبغي عليه أن يقرأه
مرة ثانية ؛ ليطمئن على دقة مراجعته وتصحيحه اللذين سبق أن قام بها ،
وليراجع ما قام به من ترتيب وإخراج ، وعليه عندما يقوم بهذه المراجعة
والتصحيح أن يحافظ على مظهر البحث ؛ ليبدو في شكل أنيق مشرف (٢) .
وهو بهذا يكون قد هيأ البحث لدفعه إلى الطابع .

(١) انظر علي جواد الطاهر : المصدر السابق ، ص ٦٤ ، ثريا ملحس : المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

(٢) ينظر أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

المبحث الثاني والعشرون

طباعة البحث، وخطوطه، وترقيمه، وتجليده

معنى الطباعة في اللغة والمراد بها هنا:

الطباعة في اللغة تقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الطاء والباء والعين، وهي كما يقول ابن فارس^(١): «أصل صحيح، وهو مثلٌ على نهاية ينتهي إليها الشيء حتى يُختم عندها، يقال: طبعت على الشيء طابعاً، ثم يقال: على هذا طَبَع فلان وسجيته... ومن ذلك أيضاً طبع السيف والدرهم، وذلك إذا ضربه حتى يكملّه».

و«طبع الشيء: صورّه بصورة ما... وطبع الدرهم: نقشه وسكّه... والطباعة: حرفة الطباعة، ودار الطباعة: موضع الطبع... والمطبعة والمطبع: الموضع تُطبع فيه الكتب ونحوها، والمطبعة: آلة الطبع»^(٢).

والمراد بطباعة البحث هنا: كتابته بالآلة الكاتبة.

والبحث بعد أن يكتمل من جميع جوانبه، فإنه ينبغي على الباحث أن يدفعه إلى الطبع بالآلة الكاتبة.

ومسؤولية البحث كتابة وتنظيماً وتصحيحاً تقع على الباحث نفسه، سواء قام هو بكتابته بالآلة الكاتبة أم عهد بذلك إلى آخر؛ إذ لا بدّ له في كلا الحالين من المتابعة الدقيقة لطباعة البحث والتأكد من سيرها وفق الطرق الفنية لطباعة البحوث، وتصحيح ما قد يرد فيها من أخطاء مطبعية، وخروج البحث مطبوعاً على الهيئة التي رسمها الباحث حينما دفع ببحثه إلى

(١) مقاييس اللغة، ٤٣٨/٣، مادة (طبع).

(٢) المنجد، ص ٤٧٥، مادة (طبع).

الطبع (١).

محاسن قيام الباحث بطباعة بحثه بنفسه:

إذا كان الباحث يجيد الطباعة بالآلة الكاتبة، فإنه يستحسن أن يقوم بطباعة بحثه بنفسه، ذلك لأن الأمل حينئذ كبير جداً في أن يخرج البحث في أحسن هيئة: تنظيمياً وترتيبياً وتصحيحاً وشكلاً، علاوة على ما يوفر له ذلك من وقت ثمين قد يذهب إذا عهد بالطباعة لشخص آخر.

وبيان ذلك أن الباحث يعرف بحثه معرفة جيدة لا يعرفها غيره، فهو حريّ ألا يقع في الأخطاء التي قد يقع فيها غالباً من يعهد إليه بالطبع.

وهو حريّ أن يلحظ كل الاعتبارات المختلفة، وما عسى أن يكون في بحثه من اصطلاحات أو نظم خاصة.

كما أنه يعرف فقرات البحث، وأفكاره، ونصوصه وغير ذلك، وما يترتب على هذه المعرفة من تنظيم وعلامات.

وهو حريّ بأن يستفتي نفسه كلما أشكل أمر، وأقدر من غيره على معرفة الفتوى لما أشكل (٢).

ما ينبغي على الباحث إذا كان لا يجيد الطباعة بنفسه:

إذا كان الباحث لا يجيد الطباعة بالآلة الكاتبة، فإنه ينبغي أن يحس بأنه

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٤٩.

(٢) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٤٩، ثريا ملحس: المصدر السابق ص ١٨٣، ١٨٤.

هو المسؤول عن بحثه كتابة وتنظيماً وتصحيحاً - كما ذكرنا سابقاً - .

وعلى هذا فهو مسئول عن كل ما قد يقع فيه الكاتب على الآلة الكاتبة من أخطاء .

«ولتجنب هذه الأخطاء ينبغي على الطالب أن يختار شخصاً ماهراً في هذه الحرفة، وأن يعدّ له الرسالة إعداداً منظماً على الوجه الذي يرجو أن تخرج عليه، ثم يوضح له القوانين الخاصة بكتابة الرسائل، من حيث اتساع الهوامش، والمسافة بين كل سطرين، وكيفية وضع الأرقام في صلب الرسالة وفي الهامش ونظام ترقيم الصفحات وغير ذلك . .

وعلى الطالب على وجه الخصوص أن يبصّر الكاتب بما قد يكون في الرسالة من اصطلاحات وأشياء غير عادية»^(١).

وعلى الباحث أيضاً ألا يدفع بحثه إلى الكاتب إلا بعد أن يكون قد هيأه من كل جهة للطباعة، بحيث يكون منظماً مرتباً، سليماً من حيث اللغة، مستوفى من حيث علامات الترقيم .

وعلى الباحث أيضاً أن يتابع طباعة بحثه متابعة دقيقة، ويتأكد من سيرها وفق الطرق الفنية لطباعة البحوث - كما ذكرنا سابقاً - وعليه أن يصحح ما قد يرد في الطباعة من أخطاء، ويحسن أن يتخذ شخصاً يقابل معه المطبوع بالمخطوط؛ للتأكد من سلامة المطبوع، ولضمان خروج البحث مطبوعاً على الهيئة التي رسمها الباحث حينما دفع بحثه إلى الطابع .

(١) شلبي، المصدر السابق ص ١٤٩ - ١٥٠ .

وليدرك الباحث أن الهدف الأسمى للكاتب على الآلة الكاتبة هو أن يخرج البحث بصورة مطابقة للنسخة المخطوطة التي أعطي إياها .
وعلى هذا فليكتب الباحث بيده ما يريد أن يراه مكتوباً بالآلة الكاتبة، وليعمل ما يريده من النواحي الفنية، كعلامات الترقيم، واختصار ما يريده مختصراً، وتنظيم الفقرات بوضعها في بدايات السطور، يعمل الباحث هذا وغيره دون أن يعتمد على الكاتب، والكاتب سيحاول متابعة ما دونّه الباحث حرفياً^(١) .

ما ينبغي على الكاتب إذا لم يكن هو الباحث:

إذا كان الكاتب على الآلة الكاتبة ليس هو الباحث نفسه، فإنه ينبغي عليه أن يفهم الطرق الفنية للطباعة، وأن يكون عنده معرفة بطرق طباعة البحوث العلمية؛ إذا إنها تختلف عن طباعة الأمور الأخرى؛ لما يراعى فيها من أمور كثيرة لا تراعى في غيرها، وعلى الكاتب أيضاً أن يقرأ من البحث ما يريد طباعته قبل أن يباشر الطبع؛ لكي يخلو من الأخطاء، وعليه أن يكون أميناً في نقل ما يكتب^(٢) .

ما يجب على الباحث في طبعه لبحثه:

يجب على الباحث في طبعه لبحثه أن يراعى الأمور الآتية:

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٥١ .

(٢) ينظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٤-١٨٥ .

١- أن يستعمل أوراقاً بيضاء غير مسطرة، متساوية الحجم، ويفضل الحجم المتوسط، وهو مقاس ٢٨×٢٢سم، ويحسن أن تكون الأوراق متوسطة بين السماكة والرقّة.

٢- أن تكون الطباعة على صفحة واحدة من الورقة.

٣- أن يترك إلى يمين الصفحة حاشية تقدر بخمسة سنتيمترات يُشغل بعضها في تجليد البحث فيما بعد.

ومن فوائد ترك هذه الحاشية ألا يغطي التجليد بعض العبارات، وحتى يكون هناك فسحة للترقيم الجانبي، والعناوين الجانبية البارزة وغيرها، بحيث يمكن قراءتها بسهولة.

كما يترك هامشاً في أسفل الصفحة، لما قد يظهر من مصدر أو أكثر في سياق البحث، أو عندما تدعو الحاجة إلى ذلك مما ذكرناه سابقاً فيما يوضع في الحاشية، ويبقى في أسفلها ثلاثة سنتيمترات لا يكتب فيها شيء.

وعرض الحاشية العليا ثلاثة سنتيمترات لا يكتب فيها شيء.

كما يلزم أن تكون الحاشية مستقيمة جداً من جهة اليمين ومن جهة الشمال.

ويحسن ألا يكون التفاوت بين نهاية السطور من جهة الشمال كبيراً.

ومن فوائد وضع الهامش في الجانب الأيسر من الصفحة أنه يفسح المجال لتشذيب أطراف الورق دون تأثير على الكتابة.

٤- أن يرقم الصفحات بوضوح ترقيماً متسلسلاً، وقد يستخدم في الترقيم الأحرف الأبجدية لصفحات العنوان، والتقدير والاعتراف، والمحتوى، والمقدمة.

٥- أن تخلو الطباعة من الأخطاء.

٦- أن يراعى في الطبع كتابة الفقرة وأصولها وعلامات الترقيم.

٧- أن يراعى نوع الحبر، وحجم الأحرف، والكلمات، وحجم الخط، كأن يكون حجم الخط في العناوين أكبر منه في المتن، وفي المتن أكبر منه في الهامش.

٨- أن يراعى المسافة في الكتابة على النحو الآتي :

أ- تضاعف المسافة بين العناوين الرئيسة ونص البحث كلما وُجد عنوان.

ب- تستعمل المسافة المزدوجة في كتابة صلب البحث؛ إذ بالمسافة المزدوجة يكون الكلام واضحاً سهل القراءة، ثم يسهل معها - عند الضرورة - حشر كلمة أو جملة بين السطرين؛ إذ إنه لا يجوز كتابة شيء على الهامش.

ج- تستعمل المسافة العادية في الأجزاء الطويلة المقتبسة في صلب البحث، وكذلك في الهامش الأسفل.

وهذه الأمور عناصر مهمة في تقويم البحث وإبرازه في الصورة

العلمية المطلوبة^(١).

٩- أما نوع الطباعة فيترك لاختيار الباحث .

- فقد يختار الطباعة عن طريق الآلة الكاتبة واستخراج نسخ دفعة واحدة باستعمال الكربون .

- وقد يستخرج النسخ بطريق آلة التصوير .

- وقد يستخرج النسخ بطريقة آلة (الاستنسل) وذلك بعد طبع البحث على أوراق حرير بالآلة الكاتبة .

وأفضل طريقة- الآن- في طبع البحوث، طبعها بالآلة الكاتبة بطريقة الحاسوب (الكومبيوتر)، واستخراج النسخ بطريق آلة التصوير .

مراجعة ما طبع من البحث:

إذا قام الكاتب بعمله وبذل فيه أقصى الجهد، فإن هذا لن يحول دون وقوع بعض الأخطاء .

ولهذا كان من الضروري أن يقوم الباحث بمراجعة ما تمت كتابته على الآلة الكاتبة ومقارنته بما كتب في الأصل .

وأحسن طريق لذلك أن يحضر الباحث شخصاً يقرأ له في المخطوط، ويتابعه الباحث في نسخة من البحث المكتوب على الآلة الكاتبة، ويجري

(١) ثريا ملحس : المصدر السابق، ص ١٨٤-١٨٥ ، وانظر شلبي : المصدر السابق، ص ١٥١، ١٥٤،
أبا سليمان : المصدر السابق، ص ١٤٩ ، ١٥٤ ، غازي عناية : المصدر السابق، ص ٢١١ ، ٢١٢ .

الباحث تصحيح هذه الأخطاء على هذه النسخة، ثم يدفعها إلى الكاتب ليقوم بتصحيح الأصل المطبوع في ضوء هذه الأخطاء.

وإذا كثرت الأخطاء في صفحة ما، فيحسن إعادة كتابة هذه الصفحة من جديد بدل كثرة التصحيحات، ويترك الحكم بالكثرة أو القلة في الأخطاء لتقدير الباحث وحرصه على أن يبدو بحثه أنيقاً جميلاً؛ إذ إن الأناقة وحسن الإخراج من الأسس المهمة التي ينبغي أن يتدبرها الباحث، ولا سيما طالب الماجستير والدكتوراه^(١).

عدد النسخ المطلوب تسليمها:

يختلف عدد النسخ المطلوب تسليمها باختلاف البحث الذي يتقدم به الطالب (ماجستير، أو دكتوراه) وباختلاف الجامعات، بل وباختلاف الكليات في الجامعة والواحدة.

ولكن من المتفق عليه أنه يلزم الباحث أن يسلم عدداً من النسخ بقدر عدد أعضاء لجنة المناقشة، ونسختين أخريين إحداهما تودع في مكتبة الكلية، والأخرى تودع في المكتبة المركزية للجامعة، وذلك بعد نجاح الباحث.

هذا بالإضافة إلى نسخة خاصة للمشرف، ونسخة خاصة للباحث

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٥٠-١٥١، وانظر غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٢.

نفسه، ونسخة أخرى احتياطية .

«وفي إنجلترا يقدم الطالب للجامعة عدداً من النسخ مساوياً لعدد
المتحنيين، ويرد المتحنون نسخهم للجامعة بعد انتهاء مهمتهم، فتودع
إحدى النسخ مكتبة الجامعة، وترد النسخ الباقية للطالب»^(١).

خطوط البحث

الخطوط جمع خط، ويجمع الخط أيضاً على أخطاط .

والخط يقوم على ثلاثة حروف أصول هي: الخاء والطاء المشددة . وهي
كما يقول ابن فارس^(٢): «أصل واحد، وهو أثر يمتد امتداداً، فمن ذلك
الخط الذي يخطه الكاتب» .

ولهذا يقول الفيروز آبادي^(٣): «الخط: الكُتْبُ بالقلم وغيره» .

وينبغي أن يُلاحظ اختلاف حجم الخط عند الإمكان (كما في حال
استعمال المطبعة) وذلك على النحو الآتي :

١ - حجم كبير لكتابة عنوان الرسالة (خط الثلث مثلاً، ويغلب استعمال

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٥٢، وانظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٥-١٨٦،

غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٢ .

(٢) مقاييس اللغة، ٢/١٥٤، مادة (خط).

(٣) القاموس المحيط، ٢/٣٥٨، مادة (الخط).

أكلشيه).

٢ - حجم أصغر من السابق لكتابة عناوين الأبواب والفصول والعبارات الآتية: محتوى البحث، فهرس مصادر البحث، الفهارس الأخرى، مقدمة البحث، خاتمة البحث (خط رقعة أو نسخ كبير نوعاً ما).

٣ - حجم أصغر مما كتب به عناوين الأبواب والفصول وغيرها مما ذكرنا معها وأكبر من العادي لكتابة التقسيمات المتفرعة من عناوين الأبواب والفصول.

٤ - الحجم العادي لكتابة صلب البحث.

٥ - حجم أصغر من العادي لكتابة الحواشي بأسفل الصفحات، ويجوز أن تكتب به الملاحق والوثائق.

وإذا كتبت الرسالة باليد؛ فإن الأربعة الأولى هي التي تستعمل، ولاداعي لاستعمال الخامس، بل تكتب الحواشي بالخط العادي أيضاً.

أما إذا كتبت بالآلة الكاتبة، فالطريق أن يوضع خط تحت عناوين الأبواب والفصول، وأن تكتب على مساحة أوسع، أي أن تنفرج حروف بعضها عن بعض، وتكون المسافة بين العنوان وبين ما يكتب تحته أفسح مما بين السطرين (ثلاث مسافات). هذا إذا لم يتبع ما اخترناه سابقاً في مكان وضع الأبواب والفصول.

أما المسافة بين كل سطرين في صلب الرسالة فتكون مسافتين، وتكون بين كل سطرين في الحواشي مسافة واحدة كما ذكرنا سابقاً^(١).

طرق إبراز ما يستحق الاهتمام به:

يحدث أثناء الكتابة أن ترد كلمة أو جملة أو فقرة تستحق اهتماماً خاصاً.

وهناك طرق لإبراز ما يستحق هذا الاهتمام:

فمن هذه الطرق تغيير الحرف الذي يستعمل في الطباعة، كاستعمال حرف أكثر سمكاً من الحروف العادية، فيظهر المقصود ظهوراً واضحاً.

ومن هذه الطرق تغيير نوع الخط بكتابة الكلمة المهمة أو الجملة بخط الرقعة مثلاً.

ومن هذه الطرق - وهو المناسب لنا هنا لأنه الذي يستعمل في الأبحاث والرسائل - وضع خط أفقي تحت الكلمة أو الجملة أو الفقرة ذات الأهمية^(٢).

الأشياء التي يوضع تحتها خطوط في الرسائل:

حدّد الباحثون الأشياء التي يوضع تحتها خطوط في الرسائل بما يأتي:

١ - أسماء الكتب والصحف والمجلات إذا ورد ذكرها في صلب الرسالة.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٢٠-١٢٢، وانظر أبا سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٣.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ١٢٢.

أما إذا وردت في الحاشية أو في فهرس المصادر، فلا داعي لوضع خط تحتها، وإن كان بعض الكتاب يرى أطراد وضع الخط تحت هذه العناوين أينما وردت.

٢- كل كلمة أو كلمات لمعناها من الأهمية ما يستحق به أن يقصد به إبرازه. وينصح الباحث ألا يكثر من استعمال هذا النوع حتى لا يضيع الأثر الذي يرجى من هذا الاستعمال.

٣- الكلمات الأجنبية التي لا تكتب بحروف لغاتها، كأن يكتب الطالب العربي كلمة «بروفيسور» بالحروف العربية.

ويستثنى من ذلك الكلمات الأجنبية التي شاعت في اللغة التي دخلت فيها، فإن هذه لا يوضع تحتها خط؛ لأنها لا تعامل معاملة الكلمات الأجنبية، ومثال ذلك كلمة «ليسانس» و«بكالوريوس» و«ماجستير» و«دكتوراه» في اللغة العربية^(١).

ترقيم البحث:

الترقيم مصدر «رَقَم»، وهو يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الراء والقاف والميم، وهي كما يقول ابن فارس^(٢): «أصل واحد يدل على خط وكتابة وما أشبه ذلك، فالرقم: الخط، والرقيم: الكتاب... وكل ثوب

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٢٣.

(٢) مقاييس اللغة، ٢/٤٢٥-٤٢٦، مادة (رقم).

وُشي فهو رَقْمٌ... وقال الخليل بن أحمد: الرقم تعجيم الكتاب .
يقال: كتاب مرقوم: إذا بَيَّنَّتْ حروفه بعلاماتها من التنقيط، ورقمتا الفرس
والحمار: الأثران بباطن أعضادهما».

وقال الفيروز آبادي^(١): «رقم الكتاب: أعجمه وبيّنه، والمرقم كمنبر:
القلم... والترقيم علامة لأهل ديوان الخراج تجعل على الرقاع والتوقيعات
والحُسابات؛ لئلا يُتوهّم أنه بيّض كي لا يقع في حساب».
والمراد بترقيم البحث هنا: وضعُ علامات من حروف أبجدية أو أرقام
عددية على صفحات البحث تبين تسلسله.

متى يبدأ بالترقيم؟

يبدأ بالترقيم النهائي للبحث بعد تمام طبعه، فيرقم دفعة واحدة، ذلك لأنه
قد يحدث عند التصحيح وعند تقليب النظر النهائي في تنظيم البحث ما
يمكن أن يزداد أو يحذف في الصفحات مما يخل بالترقيم لو عمل قبل تمام طبع
البحث، هذا إضافة إلى أنه قد يعمل أكثر من شخص في وقت واحد في
كتابة البحث على الآلة الكاتبة، كأن يعمل واحد في كتابة المقدمة والباب
الأول، ويعمل ثان في كتابة الباب الثاني والثالث وهكذا، مما يحتم تأجيل
الترقيم النهائي إلى حين تمام طبع البحث.

(١) القاموس المحيط، ٤/ ١٢١-١٢٢، مادة (رقم).

أما الفهارس سوى فهرس المصادر، فقد قلنا سابقاً إنها لا تطبع إلا بعد تمام طبع البحث وترقيمه^(١).

نظام ترقيم الصفحات:

نظام ترقيم الصفحات ينبغي ملاحظته بكل دقة.

وهو نوعان:

النوع الأول: الترقيم بالحروف الأبجدية (أ ب ج د هـ و ز . . .).

ويرقم بالحروف الأبجدية صفحة العنوان (لا يوضع لها رقم ولكنها تحسب في الترقيم) و صفحة الشكر والتقدير، و صفحات المحتوى، و المقدمة.

وترقيم هذه الأشياء بالحروف الأبجدية ليس لازماً، بل يجوز ترقيمها بالأرقام العددية، لكن ترقيمها بالحروف الأبجدية هو الغالب^(٢) «مجاراة لتقليد الباحث الغربي؛ إذ يفضل لمقدمته الأرقام الرومانية . . . وقد يكون من الدوافع إلى ذلك كون المقدمة آخر ما يكتب من الكتاب، ولا يدري سلفاً ما سيكون عليه عدد صفحاتها»^(٣) هي وما قبلها من صفحات العنوان والشكر والتقدير والمحتوى.

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٥٥-١٥٦.

(٢) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٥٤، علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١١٧، ثريا

ملحس: المصدر السابق، ص ١٥٥-١٥٦ غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٥.

(٣) علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١١٧.

النوع الثاني: الترقيم بالأرقام العددية (١، ٢، ٣، ٤، ...)، وترقم به صفحات البحث كلها، وكذلك الخاتمة، والفهارس.

والورقة التي توضع قبل الباب الأول، أو الفصل الأول مباشرة ويكتب في وسطها عنوان البحث، لا تحمل رقماً، ولا تحسب في الترقيم، ومثل ذلك الورقة التي تضاف قبل كل باب أو فصل ويكتب عليها رقم الباب أو الفصل (الباب الأول، أو الفصل الأول مثلاً) وعنوانه، أما في حالة الطبع فإن هذه الورقات تحسب في الترقيم، وذلك بسبب نظام «الملازم» المستعمل في الطبع، وكون الملزمة الأولى تحمل أرقاماً تبتدئ من ١ إلى ١٦ والملزمة الثانية تحمل أرقاماً تبتدئ من ١٧ إلى ٣٢ وهكذا، فلو لم يسر نظام الترقيم في الطبع على هذا الأساس، لأمكن أن يحدث ارتباك في الكتاب^(١).

عدد ما تحمله اللوحة الطويلة من أرقام:

قد يكون في البحث لوحات طويلة تنشر وتطوى وتتكون كل منها من عدة ورقات ملتصقة، فكل لوحة من هذه اللوحات تحمل رقماً واحداً مهما كان طولها، ومهما كان عدد الأوراق التي أسهمت في تكوينها^(٢).

مكان وضع الرقم في الصفحة:

يجوز وضع الرقم في منتصف الصفحة من أعلى، أي فوق أول سطر من أسطر الصفحة.

(١) شلبي: المصدر السابق ص ١٥٤-١٥٥، وانظر غازي عناية: المصدر السابق ص ٢١٦.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ١٥٥.

كما يجوز وضعه في منتصف الصفحة من أسفل، أي تحت آخر سطر من أسطر الصفحة، وإذا كان في الصفحة حاشية فيوضع تحت آخر سطر من أسطر الحاشية.

كما يجوز وضع الرقم في الطرف الأعلى للصفحة من جهة الشمال.

وبعض الكاتبين يرى أن الرقم يوضع في أعلى الصفحة إلا في حالتين هما: أن يتوسط الصفحة عنوان رئيسي، أو أن تبدأ بباب أو فصل جديد^(١).

إذا تم ترقيم الصفحات ثم حذف أو أضاف فماذا يعمل في الترقيم:

يحدث أحياناً أن يضطر الباحث بسبب من الأسباب لحذف ورقة أو أكثر بعد ترقيم الصفحات، والواجب في هذا أن يوضع على الصفحة السابقة لهذا الحذف -بالإضافة إلى رقمها- رقم الصفحات المحذوفة، فإذا حذفت الصفحتان اللتان تحملان رقمي ٧٨ ، ٧٩ مثلاً، فإن الصفحة رقم ٧٧ سيكون رقمها كالاتي : ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ .

وإذا اضطر الباحث لإضافة ورقة أو ورقتين بعد إجراء الترقيم، فإن الرقم الذي تحمله الصفحة السابقة يعطى هو نفسه للصفحة وللصفحات الجديدة مع إضافة حروف أ، ب، ج، وهكذا، فإذا أضاف الباحث ورقتين بعد صفحة ١٥٣ مثلاً، فإن الورقة الأولى منهما ستعطى رقم ١٥٣ أ، والثانية سيكون رقمها ١٥٣ ب، ثم تجيء بعد ذلك صفحة ١٥٤ .

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٥٥ ، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٦ ، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٤ .

تجليد البحث:

التجليد: مصدر جلد، وهو يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الجيم واللام والذال، وهو كما يقول ابن فارس^(١): «أصل واحد، وهو يدل على قوة وصلابة، فالجلد معروف، وهو أقوى وأصلب ما تحته من اللحم... والمجلد: جلدٌ يكون مع النادبة تضرب به وجهها عند المناحة... والجلد: الأرض الغليظة الصلبة».

«والمجلد من يُجلد الكتب»^(٢).

والمراد بتجليد البحث هنا: ضبط أوراق البحث بشيء قوي من جلد ونحوه، حفاظاً عليها من التناثر أو الاختلاط أو الضياع.

والبحث إن كانت أوراقه قليلة فلا يلزم الباحث تجليده، بل عليه أن يحفظه من التناثر والاختلاط والضياع بغلاف ونحوه.

أما إذا كانت أوراق البحث كثيرة فيلزم الباحث تجليده جميع النسخ التي سيقدمها للكلية قبل تقديمها لها، سواء في ذلك نسخة المشرف أم نسخ أعضاء المناقشة أم نسخة المكتبة؛ لأن التجليد أدهى للمحافظة على أوراق البحث من التناثر والاختلاط والضياع، ولأن من حق المناقشين أن يتسلموا نسخهم متماسكة.

(١) مقاييس اللغة، ١/ ٤٧١-٤٧٢، مادة (جلد).

(٢) الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ١/ ٢٨٤، مادة (الجلد).

ثم إن المناقش إنسان له مشاعره التي تتأثر عندما يجد بين يديه أوراقاً مختلطة أو متناثرة أو هي عرضة لذلك، فينبغي احترام مشاعره بتجليد البحث تجليداً محكماً.

ويعتبر التجليد من الأمور التي يراعيها أعضاء اللجنة، وترك التجليد أو عدم مراعاة الجودة فيه من الأمور التي تكون مشارفت نظر إليها من قبل أعضاء لجنة المناقشة^(١).

«على أن بعض الجامعات الأوروبية والأمريكية تقبل النسخ غير مجلدة وتستوفي من الطالب رسم التجليد^(٢)».

أما نوع التجليد، فإن بعض الجامعات يحدّد نوعاً خاصاً من التجليد. ولكن الأولى أن يترك نوع التجليد للباحث تبعاً لذوقه وحالته المادية على أن يكون التجليد في أي حال من الأحوال محكماً، بحيث لا يتعدى نصف الهامش الأيمن الذي ترك واسعاً لهذا الغرض، وبهذا تكون الكتابة واضحة يصل إليها القارئ دون عناء^(٣).

وعلى الباحث أن ينبّه المجلّد إلى ما قد يكون بالبحث من جداول أو رسوم جعلت على أوراق ذات حجم كبير تطوى وتنتشر.

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٥٦، محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٩، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٣.

(٢) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٦.

(٣) شلبي: المصدر السابق، ص ١٥٦-١٥٧، وانظر أبا سليمان: المصدر السابق، ص ١٤٩، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٣.

وعلى المجلد أن يلاحظ سلامتها من القصر وإمكان نشرها وإعادة طيها بسهولة .

وإذا كان البحث ذا حجم سميك كُتِبَ عنوانه ، والدرجة العلمية المقدم لها إن كان مقدماً لدرجة علمية ، واسم الباحث على قاعدة الغلاف .

أما إذا كانت القاعدة صغيرة لأن البحث غير سميك ، فالمتبع أن تكون هذه الكتابة على الوجه الأيمن للغلاف^(١) .

(١) شلبي : المصدر السابق، ص ١٥٧ .

المبحث الثالث والعشرون

مناقشة البحث، ونتيجة المناقشة، والألقاب العلمية

معنى المناقشة في اللغة والمراد بها هنا:

المناقشة تقوم على ثلاثة حروف أصول، هي النون والقاف الشين، وهي كما يقول ابن فارس^(١): «أصل صحيح يدل على استخراج شيء واستيعابه حتى لا يترك منه شيء، ثم يقاس ما يقاربه. منه نقش الشعر بالمناقش، وهو نتفه. ومنه المناقشة: الاستقصاء في الحساب حتى لا يُترك منه شيء، وفي الحديث: (من نوقش الحساب فقد عذب)^(٢). ويقال: شجة منقوشة: تنقش منها العظام: أي تُستخرج... ومن الباب: نقشُ الشيء: تحسينه، كأنه ينقشه، أي ينفي عنه معايبه ويحسنه».

ويقول الفيروز آبادي^(٣): «النقش: استقصاؤك الكشف عن الشيء... والمناقشة: الاستقصاء في الحساب».

و«ناقش فلاناً: جادله وماحكه... انتقش الشيء: استخرجه»^(٤).

والمراد بالمناقشة هنا «الجلسة التي تعقد في الجامعات؛ لامتحان الطلاب عند تقديم رسائلهم في الدراسات العليا» حيث كثر استعمال هذه اللفظة (المناقشة) للدلالة على هذه الجلسة^(٥).

(١) مقاييس اللغة، ٤٧٠/٥، مادة (نقش).

(٢) أخرجه البخاري ومسلم عن عائشة (السيوطي: الجامع الصغير، ٣٨٢/٢).

(٣) القاموس المحيط، ٢٩١/٢، مادة (النقش).

(٤) المنجد، ص ٩٠٨، مادة (نقش).

(٥) جبور عبد المنعم: المعجم الأدبي، ٢٦٧ ب، اقتبسته ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٧.

فالمناقشة إذن هي «المباحثة العامة الشفوية التي تدور بين اللجنة الفاحصة، والطالب المرشح لنيل شهادة جامعية عليا. وتدور حول مضمون الرسالة المعدة لهذه المناسبة»^(١).

اللجنة المناقشة:

تختلف أنظمة الجامعات فيمن يتولى تأليف لجنة المناقشة والحكم على الرسالة.

ففي الجامعات السعودية يتولى تأليف اللجنة مجلس الكلية وذلك بعد تقرير يقدمه الطالب للقسم عن رسالته، وبعد تقرير يعده الأستاذ المشرف عن الرسالة وعن صلاحيتها للمناقشة يقدمه للقسم، وبعد توصية القسم بتأليف اللجنة.

وقد جرت العادة أن يكون عدد اللجنة المناقشة ثلاثة من بينهم الأستاذ المشرف على الرسالة.

وقد يزيد عددهم إلى أربعة أو خمسة، وذلك حينما يكون للرسالة جانبان مختلفان في التخصص، بحيث تستدعي تعيين مشرفين، وثلاثة أعضاء بعضهم في تخصص والبعض الآخر في التخصص الآخر الذي احتوته الرسالة.

(١) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

وقد جرت العادة في الجامعات السعودية أن يكون أحد المناقشين من خارج الجامعة .

ويقدم المناقشون تقارير عن الرسالة في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، فإن رفضوها ألغيت ، وإن أجازوها نوقشت ، وإن رفضها أحدهما وأجازها الآخر ترك الفصل في ذلك إلى مجلس القسم ، وإن أجازوها بعد التعديل أعطي الطالب مدة لا تزيد عن السنة ليعديلها ، ثم تنظر اللجنة المناقشة بعد ذلك في أمر إجازتها .

وفي بعض الجامعات يؤلف اللجنة رئيس الدراسات العليا ، على أن يكون من بينهم الأستاذ المشرف ، ويتراوح عددهم بين الاثني والثلاثة - دون المشرف - حسب رغبة الرئيس ، ويشار إليهم عادة بالقارئ الأول ، فالثاني ، فالثالث إلخ^(١) .

وفي بعض الجامعات يفرق بين رسالة الماجستير والدكتوراه «ففي الماجستير تؤلف لجنة للامتحان من ثلاثة أعضاء يعينهم مجلس الكلية من بينهم الأستاذ المشرف الذي أعد البحث تحت إشرافه . ويكون تأليف هذه اللجنة بعد تقرير الأستاذ المشرف عن الرسالة وعن صلاحيتها للمناقشة .

وفي الدكتوراه يؤلف العميد لجنة من ثلاثة أعضاء أحدهم الأستاذ الذي أشرف على إعداد الرسالة لفحصها ووضع تقرير مكتوب عنها ، فإذا قررت

(١) ينظر ثريا ملحس : المصدر السابق ، ص ١٨٨ .

اللجنة صلاحيتها للمناقشة، رفع الأمر لمجلس الكلية ليختار لجنة المناقشة، بناء على اقتراح القسم ويحدد موعد المناقشة»^(١).

وقد جرت العادة أن يكون أعضاء لجنة المناقشة من أساتذة الجامعة، أو من العلماء الذين لهم خبرة في مجال التدريس، وباع طويل في ميدان التأليف والبحث العلمي.

وتختلف أنظمة الجامعات فيمن يتولى رئاسة جلسة المناقشة.

ففي معظم الجامعات يتولى رئاستها المشرف على الرسالة، وهذا النظام يعمل به في الجامعات السعودية.

وفي بعض الجامعات يتولى رئاسة اللجنة رئيس قسم الماجستير أو الدكتوراه.

وفي بعض الجامعات يتولى رئاستها رئيس الدراسات العليا.

ويقدم رئيس اللجنة الطالب للجنة المناقشة، ويطلب منه أن يقدم عرضاً موجزاً لبحثه، ويقوم بإدارة المناقشة^(٢).

وبعض الجامعات تتخذ شعاراً للطالب يلبسه أثناء مثوله للمناقشة أمام اللجنة، وهذا الشعار هو الروب والخاتم والقبعة المربعة.

وبعض الجامعات العربية والإسلامية التي تتخذ الشعار اقتصر على الروب.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٦٩.

(٢) ينظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٦-١٨٧، ١٨٨.

وبعض الجامعات تجعل شعار الروب شاملاً للطلاب وللجنة المناقشة^(١).

ملخص الرسالة الذي يقدمه الطالب بين يدي المناقشة:

في معظم الجامعات يعدّ الطالب مخلصاً لرسالته؛ ليلقيه أمام لجنة المناقشة والجمهور الحاضرين قبل بدء المناقشة.

وينبغي أن يكون هذا الملخص إمامة سريعة بكل ما ورد في الرسالة، وأن يُعدّ بمنتهى الدقة.

وحيث كان هذا الملخص إمامة سريعة بكل ما ورد في الرسالة وما صاحبها، كان لزاماً أن يشمل العناصر الآتية:

١- تقرير المشكلة التي هي موضوع البحث، وشرح أهميتها في محيط المادة التي يتسبب إليها الطالب.

٢- الحديث عن موضوع البحث من حيث خطوره في ذهن الطالب واختياره له، وكيف تكوّن ونما وتدرج حتى النضوج.

٣- بياناً موجزاً عن الأبحاث السابقة في هذا الموضوع أو المتصلة به - إن وجدت - وعن النتائج التي وصلت إليها تلك الأبحاث، والنقطة التي بدأ منها البحث الجديد، مع تقويم موضوعي للأبحاث السابقة والنتائج التي وصلت إليها.

٤- إبراز الخطة التي رسمها الطالب لدراسة الموضوع، ويشمل ذلك عناوين المشكلات الرئيسية (وهي الأبواب أو الفصول) التي تتفرع عن

(١) ينظر غازي عناية: المصدر السابق، ص ١٦٤.

المشكلة الرئيسية (وهي موضوع الرسالة) ثم عناوين المشكلات الفرعية (وهي الفصول أو المباحث) التي تتفرع عن المشكلات الرئيسية .

ويسبق هذه الخطة مقدمة البحث ثم التمهيدي - إن وجد - .

كما يلحق هذه الخطة خاتمة البحث ، ثم الملحقات - إن وجدت - ثم فهرس المصادر ، والفهارس الفنية الأخرى .

٥ - المنهج الذي سار عليه الطالب في بحث هذا الموضوع وفق الخطة التي رسمها لدراسته .

٦ - إبراز أهم المصادر التي اعتمدها الطالب في بحث هذا الموضوع ، وتحديد جوانب هذا الاعتماد ، من حيث ذكر المصدر المعتمد عليه ، والموضوع الذي تم الاعتماد عليه من هذا المصدر ، والباب أو الفصل أو المبحث من الرسالة الذي تم اعتماده على هذا المصدر واستفادته منه .

٧ - إماماً مختصراً بالمادة الأساسية التي كشفها ، والنتائج التي حصل عليها منها ، والمعطيات الجديدة التي كشفت عنها تلك النتائج ، وما يمكن أن يكون جديداً في هذا الباب .

٨ - وإذا كان البحث يفتح آفاقاً جديدة وتحتاج بعض نقاط فيه إلى دراسة أوسع وأعمق حَسُنَ بالطالب أن يشير إلى ذلك ، ذاكراً أنه فتح الباب ، ولكن لم يكن في طاقته أن يورد كل التفاصيل عن نقطة كذا ؛ لأنها تحتاج إلى بحوث مستقلة قد يتمكن هو أو غيره من القيام بها في المستقبل .

٩ - الصعوبات التي واجهت الطالب أثناء قيامه ببحث الموضوع .

١٠ - التوصيات التي انقدحت في ذهن الطالب من جراء قيامه بهذا البحث .

١١ - الشكر والتقدير لكل من قدم للطالب عوناً في رسالته : من كلية أو قسم أو مشرف أو أمناء مكتبات إلخ ، كما ذكرنا ذلك سابقاً^(١) .

مادة الملخص:

وما تقدم يتبين أن الطالب يستعين في تكوين مادة ملخص الرسالة وإعداد هذا الملخص بالمقدمة، وخطة دراسة الموضوع، وبالخاتمة حيث رسم فيها نتائج البحث، وأودع فيها التوصيات «فالمخلص إذن جولة سريعة حول الموضوع منذ كان فكرة حتى أصبح حقيقة ثابتة مفيدة»^(٢) .

الوقت الذي يستغرقه إلقاء هذا الملخص:

تختلف أعرف الكليات في الوقت الذي يستغرقه إلقاء هذا الملخص ، بل يختلف الأشخاص في كلية واحدة .

ولكن العادة الغالبة جرت بأن يستغرق نصف ساعة في رسالة الماجستير، وثلاثة أرباع الساعة في رسالة الدكتوراه .

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٦١-١٦٢، ثريا ملخص: المصدر السابق، ص ١٨٧، علي

جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١٣٦ .

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ١٦٢ .

أهمية هذا الملخص وما ينبغي للطالب وقت إلقائه:

هذا الملخص هو أول شيء يعطي الانطباع عن القدرة العلمية الذاتية للطالب وعن شخصيته بالنسبة للجنة المناقشة وللحاضرين .

لهذا كان على الطالب أن يراعي الأمور الآتية :

١- أن يُعدَّ هذا الملخص إعداداً جيداً كما سبق ، مراعيًا الوضوح في الألفاظ ، والجودة في السبك ، والسهولة في التعبير ، والسلامة من كل خطأ لغوي ونحوي ، ولو أحوجه ذلك إلى عرضه على من هو أقوى منه في اللغة والنحو ليصحح له ما يحتاج إلى تصحيح ، ويضبط ما يحتاج إلى ضبط قبل أن يلقي هذا الملخص أمام لجنة المناقشة .

٢- حُسْنُ الإلقاء ، حيث إنَّ له أهمية كبيرة ، فعليه أن يتدرب على حسن الإلقاء قبل مثوله أمام لجنة المناقشة ، فيكون سليم النطق ، مسترسل الأسلوب ، حسن النبرات ، متمهلاً في الإلقاء بحيث يفهم السامعون ما يليقه ، متنوع النغمات ، موزعاً نظراته توزيعاً منظماً .

٣- الهدوء في الجلسة والرزانة في الحركات ، بالإضافة إلى حسن السمات وجودة المظهر .

٤- التواضع وعدم الظهور بمظهر الغرور ، فلا يبدو من عباراته ما يدل على الكبرياء ، بل عليه أن يظهر بمظهر التواضع الذي هو من أبرز أخلاق العلماء ، فيقول : إنه حاول ، وإنه يرجو أن يكون قد وفق فيما قصد إليه .

ولكن التواضع لا يعني أن يظهر بمظهر الدليل المحققر لنفسه، بل عليه أن يكون معتدأ بنفسه بشرط ألا يتجاوز الاعتداد حده المشروع فيصل إلى الغرور والكبرياء^(١).

إعداد الطالب الدفاع عن البحث:

إذا انتهى الطالب من قراءة الملخص أمام لجنة المناقشة، فإن رئيس اللجنة يقدم أحد أعضائها لمناقشة الطالب في رسالته.

ومن هنا كان على الطالب أن يعدّ قبل وقت المناقشة - دفاعاً عن النقاط الضعيفة أو النقاط التي هي مثار خلاف في الرسالة.

وهذا الدفاع يعده الطالب، ولكن عليه أن يدّخره ليحجبه به عن أسئلة قد توجه إليه عند النقاش، دون أن يثير هو مثل هذه المشكلات في ملخص الرسالة الذي يلقيه، حتى لا يوجه المناقشين إلى ما في رسالته من المواطن الضعيفة^(٢).

موضوع المناقشة:

إذا انتهى الطالب من قراءة ملخص رسالته بدأت اللجنة مناقشتها للطالب بعد تقديم رئيس اللجنة أحد أعضائها للمناقشة.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٦٢-١٦٣، وينظر: ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٧، علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ١٣٦.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ١٦٣، وانظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٦.

وموضوع المناقشة يشمل عناصر الرسالة الثلاثة وهي :

١ - الناحية الشكلية .

٢ - الناحية المنهجية .

٣ - الناحية الموضوعية (العلمية)

وكل واحد من هذه العناصر له أهميته من حيث تناول المناقشة له^(١) .

أولاً: الناحية الشكلية: من حيث النواحي النحوية، والإملائية، والمطبعة، وعلامات الترقيم، والفقرات، وبدايات السطور، ونحو ذلك مما يتصل بالشكل والإخراج، فإن وقوع الأخطاء النحوية، أو الإملائية، أو المطبعة، أو عدم مراعاة علامات الترقيم، أو الفقرات، أو بدايات السطور فيما ينبغي فيه ذلك، أو نحو هذه الأمور، مما يضعف قيمة الرسالة، ومما يتيح للمناقشين فرصة للهجوم على الطالب والتقليل من قيمة مجهوده، ومما يؤثر في تقدير النجاح للرسالة^(٢) .

ثانياً: الناحية المنهجية: وهي مهمة جداً، حيث يرى كثير من المناقشين أن المقصد الأول من الرسالة هو تعلم الطالب الناحية المنهجية .

وينظر المناقشون إلى الرسالة التي كثرت فيها المادة بدون نظام، وتعمق البحث فيها بدون ترتيب نظرتهم إلى محل تجاري وفرت بضاعته ولكنها لم

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٦٦، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٩ .

(٢) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٦٧ .

تنظم ولم يحسن عرضها، فإذا طلبت شيئاً فقد لا تجده، وإذا حاولت وجود السكر عثرت عليه وقد اختلط بالملح أو أوشك أن يختلط به .

فحُسن اختيار الموضوع، والبراعة في الخطة التي وضعت لدراسته، والنجاح في اختيار العناوين القوية الدقيقة، وترابط الفصول والأقسام، وتنظيم البحث، وترتيب المعالجة للقضايا، وترتيب المصادر، وحسن العرض، وغير ذلك مما يتصل بمنهج البحث في الموضوع، كل هذا له شأن كبير في تقدير الرسالة، والفشل في أية نقطة من هذه النقاط يثير على الطالب حملة قد تكون شديدة .

وليكن معروفاً أن الطالب قد يصل إلى مستوى المناقشين فيما يتعلق بالناحية العلمية لموضوع رسالته بل قد يفوقهم في ذلك، لطول عمله في ذلك الموضوع، وتخصصه فيه، ولكن الطالب لن يصل إلى مستوى المناقشين في الناحية المنهجية، فالغالب أن يكون للمناقش دربة وخبرة في هذا الشأن، مما يتيح له أن يجد منافذ للهجوم في الناحية المنهجية كلما كانت هناك ثغرة للهجوم في هذه الناحية^(١) .

ثالثاً: الناحية الموضوعية (العلمية): وهي الهدف الأساسي في الرسالة، فالعمق في البحث، والقدرة على معالجة القضايا، وحسن الإحاطة، والدقة في النقد والمقارنة، وحسن الاختيار في المسائل الخلافية، والإسهام في النهضة العلمية بما في الرسالة من جديد مفيد، كل هذا يقلل كثيراً من الهجوم على الطالب^(٢) .

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٦٧ - ١٦٨، وانظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٩ .

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ١٦٨، وانظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٩ - ١٩٠ .

الأسئلة التي توجهها لجنة المناقشة للطالب:

الأسئلة التي توجهها لجنة المناقشة للطالب هي وسيلة لتعبيره عن معلوماته تعبيراً واضحاً، ودفاعه عن آرائه دفاعاً مقنعاً، ووضع يده على الصواب فيما لم يحالفه فيه الصواب، وليس مقصوداً بالمناقشة مجرد الهجوم عليه، وكشف مواطن الضعف فيها دون تسديد لها.

ومن هنا كان على اللجنة أن تراعي في توجيه الأسئلة أموراً منها: وضوح السؤال، وحسن اختياره، وعدم تشعبه، والتلطف في صياغته وتوجيهه للطالب، بل ينبغي أن تكون المناقشة حواراً ينشر به صدر الطالب ويذيقه لذة البحث؛ لأن ذلك يتيح له أن يعرض أمام لجنة المناقشة أفكاره وآراءه التي توصل إليها بعد عناء طويل، وعمل مرهق، وجدّ واجتهاد^(١).

ما ينبغي على الطالب من حيث الإلمام بالموضوع العام الذي اختار منه موضوع رسالته:

قلنا: إن المناقشة تجري في الرسالة من حيث عناصرها الثلاثة: الناحية الشكلية، والناحية المنهجية، والناحية العلمية.

ومع أن المناقشة في الناحية العلمية هي في موضوعات الرسالة التي تعرضت لها، إلا أن على الطالب أن يكون ملمّاً بالموضوع العام الذي اختار منه المشكلة التي عالجها في الرسالة؛ إذ إن كثيراً من المناقشين يسألون في

(٢) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٩.

أشياء متصلة بالرسالة اتصالاً وثيقاً أو خفيفاً، ليختبروا مقدرة الطالب، وليبرزوا بعض المقارنات التي لا غنى عنها في البحث.

ومعنى هذا أنه إذا كان موضوع الرسالة مثلاً «الشرط عند الأصوليين» فعلى الطالب أن يكون ملمّاً بالحكم الشرعي وقسميه، محيطاً بأقسام الحكم الوضعي التي يكون الشرط أحدها؛ إذ إن للمناقشين الحقّ في أن يستدرجوا الطالب إلى مناقشة الموضوعات التي تتصل برسالته من قريب أو من بعيد^(١).

الذي يحضر المناقشة:

لاشك أن من يحضر المناقشة لجنة المناقشة.

أما غير لجنة المناقشة فتختلف الجامعات في أنظمتها في ذلك.

فبعض الجامعات تجعل المناقشة مغلقة سرية لا يحضرها سوى لجنة المناقشة.

وبعض الجامعات تجعل المناقشة علنية.

وفي هذه الحال يحضر المناقشة ويستمع إليها الطلاب وغير الطلاب، بل

إن بعض الجامعات درجت على توجيه دعوات لحضور المناقشة.

ولا يحق لهؤلاء الحاضرين المستمعين أن يوجهوا أسئلة إلى الطالب إلا في

حالات خاصة، يدعو إليها رئيس لجنة المناقشة^(٢).

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٦٨-١٦٩.

(٢) ينظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٩٠.

الوقت الذي تستغرقه مناقشة اللجنة للطالب:

بعض الجامعات أو الكليات تحدد الوقت الذي تستغرقه مناقشة اللجنة للطالب بساعتين أو ثلاث ساعات مثلاً، فلا تتجاوز المناقشة .

وبعض الجامعات لا تُحدد الوقت المستغرق للمناقشة، بل تترك ذلك للجنة .

وفي هذا النظام يختلف الوقت الذي يقضيه الطالب أمام لجنة المناقشة اختلافاً كبيراً تبعاً لاعتبارات كثيرة أهمها:

١- نوع الرسالة، فالرسالة المقدمة للدكتوراه تحتاج عادة إلى وقت أطول من الرسالة المقدمة للماجستير، وسبب ذلك أهمية رسالة الدكتوراه، وعمقها، وأصالتها، وكثرة مراجعها .

٢- نوع التخصص، فالرسالة المقدمة في العلوم الإنسانية، كالشريعة، واللغة العربية، والتاريخ تحتاج عادة إلى وقت أطول من الرسالة المقدمة في العلوم التطبيقية كالطب والهندسة والعلوم .

بل يختلف الوقت المستغرق باختلاف التخصصات الدقيقة، فالرسالة المقدمة في الفقه أو في أصوله تحتاج عادة إلى وقت أطول من الرسالة المقدمة في الثقافة الإسلامية أو في السياسة الشرعية أو في الجغرافية .

وما هذا الطول إلا لعمق المادة وكثرتها وتشعبها واختلاف وجهات النظر فيها .

٣- موضوع الرسالة، فالرسالة التي كتبت في موضوع مطروق تكون أدمى للهجوم عليها ومناقشتها، لما في الموضوع من معلومات كثيرة يكون

كثير منها مظنة لوجود ثغرات يُنفذ من خلالها للهجوم والنقاش، ولو وجود صلة كبيرة بين المناقشين والموضوع المطروق تمكنهم من العثور على منافذ كثيرة للهجوم والنقاش؛ بخلاف الموضوع البكر؛ فإن إحاطة الطالب به تفوق إحاطة أي شخص آخر به.

٤ - لجنة المناقشة أو بعض أعضائها، فبعض لجان المناقشة أو بعض أعضاء اللجان عنده من القدرة العلمية ما يمكنه من إيراد مناقشات علمية دقيقة يطول بها وقت المناقشة.

وبعضهم يميل إلى الإحاطة بإيراد جميع ما سجله من ملحوظات على الرسالة في جميع جوانبها، من حيث الشكل والمنهج والناحية العلمية، فيطول وقت المناقشة.

وبعضهم يختار من الملحوظات أهمها ويدع الباقي، فيقتصر وقت المناقشة.

٥ - نوع المناقشة من حيث علانيتها وفتح الباب أمام الجمهور لحضورها والاستماع إليها، أو سرّيتها وإغلاق الباب أمام الجمهور عن حضورها والاستماع إليها.

فإذا كانت المناقشة علنية مفتوحة أمام الجمهور استغرقت وقتاً أطول وأكثر بكثير من الوقت الذي تستغرقه المناقشة السرية المغلقة، ولا سيما إذا كان من بين الجمهور الحاضرين أناس من العلماء وأصحاب الاختصاص.

وسبب الطول في المناقشة إذا كانت علنية مفتوحة أمام الجمهور، أن للجمهور وضعاً يلاحظه الطالب والمناقشون جميعاً، فالطالب يستغرق وقتاً

في تلخيص رسالته وإبراز ما عاناه في كتابتها وما أسهم به فيها للنهضة العلمية، لينال بذلك عطف الحاضرين وتقديرهم، ويتصدى عند المناقشة للإجابة عنها ليثبت قدرته.

ثم يجيء دور المناقشين، ومعظمهم يحسُّ بأنه يمتحن أمام الجمهور الذين يقدرُون أسئلته ويزنون مناقشته، وقد يؤدي هذا الشعور في بعض الحالات إلى أن تكون المناقشة مجالاً للمناقش لإبراز قوته العلمية أمام الجمهور، ولذلك فاللجنة المناقشة أشدَّ حرصاً مما لو كانوا مع الطالب في مكان خاص^(١).

وما حضرناه من مناقشات للرسائل تراوح ما استغرقه من وقت بين ثلاث ساعات وخمس ساعات.

ما ينبغي على الطالب مراعاته أثناء المناقشة:

إذا انتهى الطالب من قراءة ملخص رسالته، قدمه رئيس لجنة المناقشة لأحد أعضائها لمناقشته في رسالته.

وعلى الطالب وهو يتلقى ما يوجهه إليه المناقشون من نقد مراعاة الأمور الآتية:

١ - الهدوء في الجلسة والرزانة في الحركات، بالإضافة إلى حسن السمات، وجودة المظهر.

٢ - التواضع وعدم الظهور بمظهر الغرور، فلا يبدو منه ما يدلُّ على

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٦٤-١٦٦.

الكبرياء، بل عليه أن يظهر بمظهر التواضع الذي هو من أبرز أخلاق العلماء.

ولكن التواضع لا يعني أن يظهر بمظهر الذليل المحقر لنفسه، بل عليه أن يكون معتداً بنفسه بشرط ألا يتجاوز الاعتداد حدّه المشروع، فيصل إلى الغرور والكبرياء.

٣- أن يتقبل ما يوجه إليه من نقد بسعة صدر ورحابة نفس.

٤- أن يظل قوي الأعصاب فلا يضعفه أي هجوم قد يوجه إليه، وليدرك أنه قد يكون بين المناقشين أستاذ قوي الهجوم، يبدو منه لون من العنف، فلا يكن لهذا أثر في نفسية الطالب.

٥- أن يستمع النقد العلمي من المناقش، ويستوعب الأسئلة، ويفهم السؤال قبل أن يجيب عنه، حتى إذا كَوَّنَ جوابه، أجاب بهدوء وسعة صدر، وفهم ووضوح، مبتعداً عن السفسطة، والاعتداد بالنفس والغرور، محاولاً جهده تعزيز آرائه بالشواهد المقنعة، والبراهين العلمية الدامغة، باذلاً وسعه في إقناع اللجنة بوجهة نظره دون لجاجة أو إكراه أو مهاجمة، وليعلم الطالب أنه قد يكون من بين أعضاء اللجنة من هو حاد الانفعال الذي يثيره غرور الطالب أو لجاجته أو سوء أدبه، فيكون له أثر في نفسيته قد يؤدي إلى تقليله من قيمة الرسالة ومنحها تقديراً أضعف مما تستحقه.

٦- أن يعرف الطالب أنه ليس من الضروري أن يجيب عن كل سؤال، إذ قد يوافق الطالب المناقش في وجهة نظره، فالحقيقة هي الهدف أيًا كان مصدرها، والرد الضعيف غير مقبول، والعناد ليس من أخلاق العلماء، ولا يعود بأي نفع على الطالب، بل قد يكون له أثر في التقليل من درجة الرسالة.

ومن هنا كان على الطالب إذا رأى النقد حقاً تقبله برحابة صدر، وإن بدا له أن الحق خلافه استأذن في بيان وجهة نظره بأدب وتواضع.

٧- أن تكون إجابة الطالب - إذا أراد أن يجيب - مباشرة دون لفٍّ أو استطراد، وليحاول أن يضعها في أسلوب رقيق، وعبارة طليّة منظمة، يبدو منها ابتهاجه بالمناقشة وتقديره للمناقشين^(١).

ما ينبغي على المشرف أثناء جلسة المناقشة:

المشرف إذا كان هو رئيس اللجنة، فهو الذي يقوم بإدارة المناقشة، فيقدم كلمة بين يدي الرسالة، ثم يقدم الطالب، ويطلب منه أن يقدم عرضاً موجزاً لرسالته، ثم يقدمه للمناقش الأول من أعضاء اللجنة لمناقشته في رسالته، وإذا انتهى من مناقشته قدمه للمناقش الثاني، وهكذا، ثم يرفع الجلسة بعد الانتهاء من المناقشة للمداولة في الحكم على الرسالة بعد مناقشتها، ثم يعلن النتيجة بعد ذلك.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٦٣-١٦٤، وانظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٨٨.

ويجب أن يسود المناقشة احترام المشرف للمناقشين؛ بتأييد المناقش وشكره إذا كان نقده صواباً، وباستثذانه في بيان وجهة الطالب فيما نقده المناقش فيه إذا تبين للمشرف صواب وجهة الطالب فيما ذكره.

كما أن للمشرف أن يتوجه بالمناقشة للطالب؛ لأنه وإن كان هو المشرف لكن الرسالة للطالب، وهو حرّ فيما يختاره من آراء يضعها في رسالته وإن كانت مخالفة لاختيار المشرف.

وينبغي على المشرف أن يعلم أن أي مناقشة للرسالة لا تؤثر في قدره، ولا يقصد بها نقده، فلا يتأثر مما يسمعه من نقد للرسالة، ولا يعلق على هذا النقد من أجل هذا المعنى؛ فإن هذا يعدُّ سوء أدب، يقلل من قيمته، ويسيء إلى سمعته، وقد يؤثر في التقليل من درجة الرسالة.

نتيجة المناقشة:

النتيجة على وزن «فعيلة» بمعنى فاعلة، أو مفعولة، وهي تقوم على ثلاثة حروف أصول، هي النون، والتاء، والجيم، وهي كما يقول ابن فارس^(١): «كلمة واحدة، هي النتاج، وتُنتج الناقّة، ونتجها أهلها. وفرس نتوج: استبان نتاجها».

فتيجة المناقشة: حصيلتها وثمرتها.

والمراد بنتيجة المناقشة هنا: حكم اللجنة على الرسالة بعد مناقشتها وتقدير ما تستحقه.

(١) مقاييس اللغة، ٣٨٦/٥، مادة (نتج).

وقت النتيجة:

إذا انتهت لجنة المناقشة من إيراد ما أرادت من نقد للرسالة وأسئلة للطالب، واستمعت لما أدلى به الطالب من أجوبة، وما عرضه من وجهات نظر، رفع رئيس اللجنة الجلسة للمداولة في الحكم على الرسالة بناء على ما ظهر للجنة من خلال قراءتها للرسالة، ومناقشتها للطالب، ودفاعه أثناء المناقشة، وتُصدَرُ بعد ذلك نتيجة المناقشة بالحكم على الرسالة وتقدير ما تستحقه.

وفي بعض القاعات تخرج لجنة المناقشة من القاعة وتخلو في مكان خاص للمداولة في النتيجة، ويبقى الطالب والجمهور المستمعون في القاعة لسماع النتيجة بعد صدورها من اللجنة.

وفي بعض القاعات يخرج الطالب والجمهور المستمعون، وتبقى لجنة المناقشة في القاعة للمداولة في النتيجة، ثم يرجعون إلى القاعة بعد صدور النتيجة من اللجنة لسمعوها.

وتضع اللجنة أثناء المداولة في النتيجة تقريراً يتضمن أهم مزايا الرسالة، وأهم جوانب الضعف فيها، كما يتضمن تقدير النجاح فيها، وإذا كان النجاح والتقدير مشروطين بتعديل أو زيادة أو حذف في الرسالة، فيذكر ذلك مع توضيح ما هو مشروط^(١).

(١) ينظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٩٠-١٩١.

تقدير النجاح:

تختلف الجامعات في نظام تقدير النجاح الذي تصدره لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

ففي بعض الجامعات تصدر اللجنة النجاح في الرسالة، دون أن تعين لها تقديراً.

وفي بعض الجامعات تصدر اللجنة تقديرها بعبارة «حسن» أو «مُرْضٍ». وفي بعض الجامعات تقدّر اللجنة النجاح في الماجستير أو الدكتوراه بأحد التقديرات الآتية:

مقبول - جيد - جيد جداً - ممتاز.

ولا داعي لأن تذكر كلمة «مقبول» فإن إعلان النجاح في الرسالة من غير أن يضاف له تقدير، معناه أنها مقبولة فقط.

وللجنة أن توصي بإعطاء مرتبة الشرف الأولى للطالب إذا حصل على تقدير «ممتاز»، والثانية إذا حصل على تقدير «جيد جداً».

وفي بعض الجامعات يُفرّق بين رسالة الماجستير ورسالة الدكتوراه.

ففي الماجستير تقدّر اللجنة النجاح بأحد التقديرات الآتية:

جيد - جيد جداً - ممتاز.

وفي الدكتوراه تقدّر اللجنة النجاح بإحدى العبارات الآتية:

الدكتوراه - الدكتوراه مع مرتبة الشرف الثانية - الدكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى .

وإذا حصلت الرسالة على مرتبة الشرف الأولى ، فللجنة أن توصي بطبعتها بنفقة الجامعة وتبادلها مع الجامعات الأخرى^(١) .

إعلان النتيجة:

تختلف أنظمة الجامعات في النتيجة من حيث إعلانها وعدم إعلانها . فبعض أنظمة الجامعات تنصُّ على عدم إعلانها ؛ لأنها من لجنة المناقشة مجرد توصية قد يعترض مجلس الكلية عليها أو على بعض ما ورد فيها ، فلا ينبغي والحالة هذه الإعلان أمام الجمهور لما هو عرضة للتعديل والتغيير . وبعض الجامعات تنص أنظمتها على إعلان النتيجة أمام الجمهور الحاضرين بعد انتهاء اللجنة من المداولة في النتيجة ، وهي وإن كانت من لجنة المناقشة مجرد توصية ، إلا أنه لا ضير في إعلانها وإن كان لمجلس الكلية الحق في الاعتراض عليها لسبب يراه .

ويتولى رئيس لجنة المناقشة إعلان النتيجة ومنح الدرجة العلمية . ثم يرفع التقرير المعدُّ من لجنة المناقشة المتضمن للنتيجة إلى مجلس الكلية لإقرار هذه النتيجة^(٢) .

(١) ينظر شلبي : المصدر السابق ، ص ١٧٠ ، ١٧٢ ، ثريا ملحس : المصدر السابق ، ص ١٩١ ، غازي عناية : المصدر السابق ، ص ١٦٣ .

(٢) ينظر شلبي : المصدر السابق ، ص ١٧٠ ، ثريا ملحس : المصدر السابق ، ص ١٩١ .

أعلى درجة علمية تمنحها الجامعات:

أعلى درجة علمية تمنحها الجامعات في دول العالم، هي درجة الدكتوراه، لذا فإن «البروفيسور» لا يحمل درجة أعلى من الدكتوراه، ولكن أعطي هذا اللقب تقديراً لما قدمه من خدمة في مجال التدريس، وما قام به من بحوث علمية عميقة، وهو الذي نسميه في جامعاتنا بالأستاذ، وكان يسمى في السابق «أستاذ كرسي»^(١).

نظام آخر للمناقشة والنتيجة:

ما ذكرناه سابقاً من نظام المناقشة ونتيجة المناقشة يُعمل به في معظم الجامعات العربية «أما النظام الإنجليزي فيختلف عن ذلك اختلافاً كبيراً، بل تختلف بعض الجامعات عن بعضها الآخر. فيعين لاختبار الرسالة بجامعات إنجلترا عضوان، ويكون الأستاذ المشرف أحدهما، وفي بعض جامعات إنجلترا لا يمثل الأستاذ المشرف في لجنة الامتحان.

تجري مناقشة غير علنية في بعض الجامعات، ولا تجري مناقشة ألبتة في بعضها الآخر، ويكتفى بالتقرير الذي يقدمه كل عضو من الأعضاء المعيّنين لتقدير الرسالة، وتصدر لجنة الكلية أو المعهد الذي تتبعه الرسالة الحكم عليها بناء على ما جاء في هذا التقرير.

(١) غازي عناية: المصدر السابق، ص ١٦٤.

ولا تعلن النتيجة في جامعات بريطانيا عقب المناقشة، بل تمر الرسالة بالمراحل الآتية:

١- تقرير المشرف على الرسالة بإمكان التقدم بها للامتحان، ويكون هذا التقرير عادة قصيراً عاماً.

٢- تقرير المناقشين عن الرسالة قبل المناقشة، فإذا قررا صلاحيتها للمناقشة اتفقا فيما بينهما على يوم لمقابلة الطالب وأخبراه بذلك، ويُعدُّ تحديد يوم لمناقشة الطالب خطوة في سبيل النجاح؛ إذ إن المناقشين قد يقرران عدم صلاحية الرسالة، وأنها دون المستوى اللازم، وفي هذه الحالة لا تناقش.

٣- تقرير المناقشين عن موقف الطالب من الدفاع عن آرائه وقت المناقشة، ومن إثبات كفايته، وسعة أفقه واطلاعه وعمق ثقافته أو غير ذلك.

٤- يرفع التقرير العام من المناقشين عن الرسالة في ذاتها وعن الطالب وموقفه وقت المناقشة إلى اللجنة العلمية التابعة للكلية أو المعهد الذي ينتسب إليه الطالب، وهذه اللجنة بعد استعراضها للتقرير وللتوصيات التي تقدم بها المناقشان تتخذ قراراً.

٥- يرفع هذا القرار لمجلس الجامعة للتصديق عليه، وتتولى سكرتارية مجلس الجامعة إذاعة هذا القرار.

ويحدث كثيراً في بريطانيا أن تُردّ الرسالة لإجراء تعديل بها، وتقدم للمناقشة مرة أخرى.

كما يحدث أن يمنح الطالب درجة الماجستير بدل الدكتوراه، إذا كان مستوى الرسالة لا يصل للدكتوراه.

كما يحصل العكس، فيُمنحُ الطالب درجة الدكتوراه بدل الماجستير، إذا كان مستوى الرسالة يفوق الماجستير ويصل للدكتوراه.

ويحصل أيضاً أن تُردّ الرسالة، فلا يحصل بها الطالب على شيء^(١).

الألقاب العلمية:

الألقاب: جمع لقب، واللّقب يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي اللام والقاف والباء، وهو كما يقول ابن فارس^(٢): «كلمة واحدة. اللقب: النّبز، واحد، ولقبته تلقياً. قال الله تعالى: ﴿ولا تتابزوا بالألقاب﴾»^(٣). واللقب في اصطلاح النحويين «كل ما أشعر برفعة المسمى أو وضعته، كزين العابدين، وأنف الناقة»^(٤).

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٦٥، ١٧٠-١٧٢.

(٢) مقاييس اللغة، ٥/٢٦١ مادة (لقب)، وكذلك الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ١/١٢٩، مادة (اللقب).

(٣) سورة الحجرات، الآية ١١.

(٤) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص ٦٥.

والمراد باللقب العلمي هنا: ما كان اسماً لشهادة علمية، أو وصفاً لحاملها.

الإطلاقات التي مرت بها الألقاب الشائعة:

كثير من الألقاب العلمية الشائعة (الليسانس، البكالوريوس، الدكتوراه، . . . إلخ) من أصل إغريقي أو لاتيني، ثم تبناها الاستعمال الديني، فكانت من مصطلحات الكنيسة ورجالها.

فالليسانس: تعني درجة جامعية أولى.

وهي تعني في الأصل الإجازة التي تمنح صاحبها حق أن يكون محامياً أو معلماً، وتعني الشخص المصرح له أو المسموح له أو المجاز له القيام بعمل ما بحرية على غير المؤلف أو المعتاد، وقد تعني الحق أو الإذن المعطى لشخص ماً من جهة ماً طبقاً للقانون لمزاولة عمل ماً، وهي لهذا المفهوم تعني (رخصة) مثل رخصة المطعم أو رخصة القيادة وما إلى ذلك.

ثم أطلقت على الستين اللتين يُمضيهما خريج الدراسة الثانوية في دراسة اللاهوت على مقاعد الدرس قبل أن يقبل للدكتوراه.

والبكالوريوس: تعني أيضاً درجة جامعية أولى.

ومن ضمن ما تعنيه كلمة (بكالوريوس) الفلاح المبتدئ، أو الكاتب المبتدئ، أو الطالب المبتدئ في دراسته، كما قد تعني الشهادة الأولى سواء كانت من جامعة أم من مدرسة مهنية.

والدبلوم: يعني الوثيقة الأكاديمية المختومة من جامعة أو معهد تعليمي تعطي صاحبها ميزة أو تشريفاً.

وشهادة الدبلوم قد تمنح بعد المرحلة الجامعية أو قبل المرحلة الجامعية، فهناك «دبلوم متوسط» و «دبلوم فوق الجامعي».

وفي أغلب الأحيان يكون الدبلوم ذا طبيعة مهنية متخصصة، كما أن الدبلوم فوق الجامعي قد يساوي في أهميته الأدبية والعملية والمادية درجة «الماجستير»، وقد يفوقها في الناحيتين الأخيرتين في الدول الصناعية.

والماجستير: تعني الشهادة فوق الجامعية في تخصص معين.

وقد بدأ استخدام هذه الكلمة بمدلولها العلمي هذا في بداية نشأة الجامعات في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين.

وهي تعني في الأصل زعامة دينية.

كما تعني السيادة أو السلطان أو الإتيقان لصنعة ما أو التمكن منها.

أما كلمة «ماستر» فهي لوصف الشخص ذي السلطان، أو المبرز في مجال ما، أو الربان، أو القائد، أو المسيطر على شيء، أو الموجه.

والدكتوراه: تعني الشهادة العليا في تخصص معين.

والدكتور: هو مَنْ حصل على شهادة عليا بإعداده بحثاً في موضوع معين في تخصص معين ومناقشته فيه أمام لجنة ألفتها الكلية أو المعهد الذي سجل البحث فيه.

وقد دخل هذا اللقب الجامعات لأول مرة في جامعة «بولونيا» في القرن

الثاني عشر، ثم تبعتها جامعة «باريس» بعد قليل.

والدكتور في الأصل مشتق من المعرفة والعلم، فالدكتور هو المعلم .
وقد أطلق هذا اللفظ على المعاني الآتية :

١ - المدرس الذي تعلم في واحد من فروع المعرفة، ويعمل على نشر ما تعلمه .

٢ - الشخص الذي أجاز له تدريس فرع معين من فروع المعرفة، لمهارته فيه وطول باعه . وأقدم نصاً استخدمت فيه هذه الكلمة بهذا المعنى يرجع إلى عام ١٣٤٠ م .

٣ - كما أطلقه اليهود على الرباني (أو الحاخام) العالم بالشريعة اليهودية .

٤ - كما أطلقه المسيحيون على بعض آباء الكنيسة الغربية، ليس بصفتهم الدينية، ولكن لتمكنهم من فرع من فروع المعرفة، مثل اللاهوت والفلسفة، أو لكونهم يفسرون كتب اللاهوت .

٥ - كما أطلق على المتخصص في علم اللاهوت والقانون . ويعود أول استخدام لهذا المعنى إلى سنة ١٣٧٥ م .

٦ - كما أن لقب «دكتور» يطلق على الطبيب المعالج، ولا يشترط في استخدام هذه الكلمة بهذا المعنى أن يكون الشخص الملقب بالدكتور حاصلاً على درجة الدكتوراه (الشهادة العليا في تخصص معين) .

وأقدم استخدام لهذه الكلمة في هذا المعنى يرجع إلى سنة ١٣٧٥ م .

غير أن بعض الباحثين يرى أن الطبيب غير المتخصص، أي الذي لا

يحمل درجة الدكتوراه (الشهادة العليا) لاحق له في التلقب بكلمة «دكتور».

وأما لقب «دكتور» الذي يتلقب به معظم الأطباء في العالم العربي والإسلامي وهم لا يحملون شهادة عليا في تخصصهم ، فهو من قبيل التجاوز.

ومما تقدم يتبين لنا ما يلي :

١- أن لقب «دكتور» مشتق من المعرفة والعلم .

٢- أن كل عارف متخصص في علم ما يطلق عليه لقب «دكتور» ولكن هذا اللقب لا يطلق على كل رجل دين . وحقيقة إطلاقه على رجال الدين في العصور الوسطى لا ترجع إلى كونهم رجال دين ، بل لأنهم برعوا في العلم ، أو في جوانب أخرى من جوانب المعرفة كالفلسفة .

٣- أن لقب «دكتور» في عصرنا الحاضر إنما يطلق على من حصل على شهادة عليا بإعداده بحثاً في موضوع معين في تخصص معين ومناقشته فيه . كما يطلق عند بعض الباحثين على الطبيب المعالج ولو لم يحمل شهادة عليا في تخصصه .

ونختم الكلام في الألقاب العلمية بأنه في تاريخ التعليم الإسلامي ولغتنا العربية ألقاب يطابق معناها معاني هذه الألقاب الأجنبية ، فينبغي أن تحل محلها في الاستعمال .

فتكون «الإجازة العالية» بدلاً من «الليسانس ، والبكالوريوس» .

وتكون «التأهيلية» بدلاً من «الدبلوم».

وتكون «إجازة التخصص» بدلاً من «الماجستير».

وتكون «العالمية» بدلاً من «الدكتوراه»^(١).

الدكتوراه الفخرية :

الدكتوراه الفخرية تمنحها الجامعات لأشخاص لهم خدمات جليلة ومساهمات في النهضة العلمية بشتى صورها، كرؤساء الدول، كما تمنحها لبعض المختصين في بعض الفنون والعلوم.

ومما يجدر ذكره أن الدكتوراه الفخرية، ليست لقباً علمياً^(٢).

(١) ينظر فيما تقدم التقرير الذي أعده الدكتور عبد الله الخثران وزميلاه في «تعريب الشهادات والألقاب العلمية» المقدم للمجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٠٨ هـ . كما ينظر علي جواد الطاهر : منهج البحث الأدبي، ص ٣١-٣٢ ، غازي عناية : المصدر السابق، ص ١٦٣ - ١٦٤ .

(٢) ينظر غازي عناية : المصدر السابق، ص ١٦٤ .

ملحقات الكتاب

وهي ثلاثة:

١- الملحق الأول: علامات الترقيم.

٢- الملحق الثاني: المراحل التي يمر بها تسجيل رسالة الماجستير والدكتوراه، حتى مناقشتها.

٣- الملحق الثالث: تحقيق النصوص (مختصر من كتاب تحقيق النصوص ونشرها، للأستاذ عبد السلام محمد هارون).

الملحق الأول

علامات الترقيم

معنى علامات الترقيم في اللغة والمراد بها هنا:

العلامات: جمع علامة، والعلامة هي الأمانة على الشيء، والرمز المخصوص الذي يدل عليه.

وأما الترقيم، فهو مصدر «رَقِمَ» وهو يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الراء والقاف والميم، وهي كما يقول ابن فارس^(١): «أصل واحد يدل على خط وكتابة وما أشبه ذلك، فالرقم: الخط، والرقم: الكتاب... وكل ثوب وشي فهو رَقْمٌ... وقال الخليل بن أحمد: الرقم تعجيم الكتاب. يقال: كتاب مرقوم: إذا بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط، ورقمتا الفرس والحمار: الأثران بباطن أعضادهما».

وقال الفيروز آبادي^(٢): «رقم الكتاب: أعجمه وبيّنه، والمرقم كمنبر: القلم... والترقيم علامة لأهل ديوان الخراج تُجعل على الرقاع والتوقيعات والحسابات؛ لثلاثي توهم أنه بيض كي لا يقع فيه حساب».

ويتفق الباحثون في المعنى المراد بعلامات الترقيم هنا:

فالأستاذ أحمد زكي باشا يقول في المراد بالترقيم^(٣): «هو وضع رموز مخصوصة في أثناء الكتابة؛ لتعيين مواقع الفصل والوقف والابتداء وأنواع النبرات الصوتية والأغراض الكلامية، في أثناء القراءة».

والدكتور رمضان عبد التواب يقول فيه^(٤): «الترقيم وضع علامات بين

(١) مقاييس اللغة، ٢/٤٢٥-٤٢٦، مادة (رقم).

(٢) القاموس المحيط، ٤/١٢١-١٢٢، مادة (رقم).

(٣) الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، ص ١٤.

(٤) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، ص ٢٠٥-٢٠٦.

أجزاء الكلام المكتوب؛ لتمييز بعضه من بعض أو لتنويع الصوت به عند قراءته».

والأستاذ عبد السلام هارون يقول في علامات الترقيم^(١): «هي العلامات المطبعية الحديثة التي تفصل بين الجمل والعبارات، أو تدل على معنى الاستفهام أو التعجب وما يُحمل عليهما».

ويقول في هذه العلامات^(٢): «وهي مقتبسة من نظام الطباعة الأوروبي، وإذا استرجعنا التاريخ وجدنا أن لها أصلاً في الكتابة العربية».

الذي سمي علامات الترقيم بذلك والسبب في هذه التسمية:

يذكر الأستاذ أحمد زكي باشا أنه هو الذي سمي علامات الترقيم بذلك، حيث قال^(٣): «وقد اصطلحت على تسمية هذا العمل بالترقيم».

وذكر السبب في تسميته هذا العمل بالترقيم بقوله^(٤): «لأن هذه المادة تدل على العلامات والإشارات والنقوش التي توضع في الكتابة وفي تطوير المنسوجات، ومنها أخذ علماء الحساب لفظة (رقم وأرقام) للدلالة على الرموز المخصصة للأعداد. فنقلناها نحن لهذا الاصطلاح الجديد، لما بينهما من الملائمة والمشابهة».

(١) تحقيق النصوص ونشرها، ص ٧٩.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، ص ١٣.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

أهمية علامات الترقيم، وضرورة العناية بها، وملاحظتها في الرسائل:

تبرز أهمية علامات الترقيم فيما يأتي :

١ - أن علامات الترقيم يتوقف عليها الفهم أحياناً .

٢ - أنها تعين - دائماً - مواقع الفصل والوصل .

٣ - أنها تنبّه على المواضع التي ينبغي فيها تغيير النبرات الصوتية ، مما يساعد على الفهم والإدراك .

٤ - أنها تسهّل الفهم والإدراك عند سماع الكلام ملفوظاً أو عند قراءته مكتوباً .

٥ - أنها تمثل جانباً مهماً من جوانب الشكل المطلوبة في البحوث العلمية^(١) .

هذا «وإن كثيراً من التعقيد وغموض المعاني في كتب التراث الإسلامي يعود إلى فقدان أمثال هذه العلامات ، حيث تتصل الجمل والعبارات بعضها ببعض ، وتتداخل تداخلاً تاماً بحيث لا يدرك الفواصل بينها ومقاطع الوقف فيها إلا ذو ممارسة ودربة طويلة»^(٢) .

ومن أجل هذا تعتبر علامات الترقيم ضرورية في الكتابة الفنية في العصر الحديث ، ويلزم العناية بها ، واستعمالها الاستعمال الصحيح كما سيأتي بيانه .

(١) ينظر أحمد زكي باشا: المصدر السابق، ص ٣ ، شلبي: المصدر السابق، ص ٩٧ ، أبو سليمان : المصدر السابق، ص ١٢٣ ، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢٠٧ .

(٢) أبو سليمان : المصدر السابق، ص ١٢٣ .

«وإذا كان بعض الكتاب لا يعطيها الأهمية الكافية في الكتب والمقالات، فهي في الرسائل ضرورية، وعلى الطالب أن يلاحظها تماماً»^(١).

فوائد الترقيم:

فوائد الترقيم تتضح من خلال ما ذكرناه في أهمية علامات الترقيم. ومع ذلك فإن الأستاذ أحمد زكي باشا زاد على ذلك وقال^(٢): إنها «لا تقتصر فوائد الترقيم على بيان مواضع الوقف أو السكوت التي ينبغي للقارئ مراعاتها في أثناء التلاوة، ولكنه يرقى إلى غاية أبعد وإلى غرض أكبر، فهو خير وسيلة لإظهار الصراحة وبيان الوضوح في الكلام المكتوب، لأنه يدل الناظر إلى تلك العلامات الاصطلاحية على العلاقات التي تربط أجزاء الكلام بعضها ببعض بوجه عام، وأجزاء كل جملة بنوع خاص.

نعم إننا لو نظرنا إلى هذه المسألة بطريق الحصر، لأقررنا بأن كل أقسام الكلام المنتظم ترتبط بعضها ببعض.

وإن فكرة الكاتب لا يتأتى الوصول إلى إدراكها بجميع تفاصيلها إلا عند بلوغ نهاية ذلك الكلام. غير أن هناك أمراً لا ينبغي إغفال الإشارة إليه، وذلك أن الكاتب ليس من مصلحته أن يُتعب ذهن القارئ ولا بصره، لئلا يدركه الملل، فتضيع الفائدة المقصودة، كلها أو بعضها. لذلك كان من الواجب عليه أن يلفت نظر القارئ في كثير من المواضع بعلامات تحمله على

(١) شليبي: المصدر السابق، ص ٩٧.

(٢) الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، ص ٣١-٣٢.

الوقوف قليلاً أو السكوت طويلاً. وذلك بأن يعرض عليه فكرته العامة، مفصّلة ومقسمة، بحيث يتأتى له تفهم أجزائها واحداً فواحداً، بصرف النظر عن العلاقة العامة التي تربط هذه الأجزاء كلها، بعضها ببعض.

وعلى هذا الحكم تكون الجملة، باعتبار الترقيم، عبارة عن سلسلة من الكلمات يدل مجموعها على جزء من أجزاء تلك الفكرة العامة التي سبقت الإشارة إليها، بحيث إن هذه السلسلة تؤدي - ولو بصفة وقتية - إلى فهم معنى مستقل بنفسه وكامل في حد ذاته. فهذا الموضع هو الذي يجب وضع النقطة (.) عقبه، للفصل بين كل جملة وما يليها من أخواتها، حتى يصح القول بأن الكاتب أراد الدلالة بهذه الوسيلة على أنه قد فرغ من عرض فكرته الجزئية، وأنه يطلب من القارئ أن يقف قليلاً عند هذا الموضع ليعلق بذهنه ما وقع عليه بصره.

وكلما كثرت النقط في الكلام المكتوب، كان أكثر صراحة وأشدّ وضوحاً، ولكنه يكون في الحقيقة مفككاً. وكلما كانت نادرة كان الإنشاء متماسكاً، ولكنه يكون موجباً للتراخي وداعياً لتبرّم القارئ والتثقل عليه في سهولة فهم ما بين يديه، فالإفراط في كل من الحالين مذموم، وخير الأمور الوسط على ما هو معلوم. والكاتب القدير والمنشئ النحرير هما اللذان يكون في وسعهما اتباع الطريقة المثلى للجمع بين المزيّتين، وهما: الوضوح، وتسلسل الأفكار وأخذ بعضها برقاب بعض على أسلوب معقول ومقبول».

استعمال الطالب علامات الترفيم دليل على مقارنة عمله للكمال:

الطالب حينما يقوم في رسالته باستعمال علامات الترفيم الاستعمال الصحيح أو ما في معناها مما يسهل الفهم والإدراك للمقصود كالشكل ، إنه حينما يقوم بذلك لا يعمل له ليهدى المناقش للرسالة إلى طريق الصواب ، لأن علم المناقش وثقافته وخبرته ستهديه حتماً إلى هذه الطريق ، ولكن الطالب يقوم بذلك ليكون عمله أقرب إلى الكمال ، وليدل على أنه عالج الموضوع من جميع النواحي : علمية كانت أو منهجية أو شكلية^(١).

تأكيد الكتب التي تهتم بمناهج البحث العلمي على استعمال علامات الترفيم ، ومدى عناية المعلمين والمؤلفين بذلك:

الكتب التي تهتم بمناهج البحث العلمي تؤكد على استعمال علامات الترفيم ، وتولية أهمية كبيرة وذلك للقيام بها وخرجها في الاستعمال على الوجه الصحيح^(٢).

ولكن هذه العلامات لم تنل من المعلمين والمؤلفين ما تستحقه من عناية^(٣).

وسنذكر فيما يأتي هذه العلامات ، وما توضع فيه كل علامة .

(١) شلبي : المصدر السابق ، ص ٩٩ .

(٢) ينظر أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

(٣) ينظر شلبي : المصدر السابق ، ص ٩٧ .

علامات الترقيم:

– النقطة (.) وتوضع فيما يأتي:

١ - في نهاية الجملة التامة المعنى المستقلة عما بعدها في المعنى والإعراب المستوفية كل مكملاتها اللفظية .

مثال ذلك : قال أعرابي لأبيه : إن كبير حقا عليّ ، لا يبطل صغير حقي عليك . والذي تمتُّ به إلي ، أمتُّ بمثله إليك . ولست أزعم أنا سواء ، ولكن لا يحل لك الاعتداء .

٢ - عند انتهاء الكلام وانقضائه ، مثل : الأيام دُول ، ومن توانى عن نفسه ضاع ، ومن قاهر الحق قُهر .

٣ - بعد المختصرات ، إلا في حالة الالتباس بينها وبين الصفر في الرقم فيجب على الباحث أن يتجنبها في هذه الحالة رفعاً للالتباس .
فمثال وجودها بعد المختصرات دون أن تحدث لبساً (هـ .) و (م .) اختصار للكلمتين «هجرية» و «ميلادية» .

ومثال وجودها بعد المختصرات محدثة التباساً بينها وبين الصفر في الرقم (جـ .) و (ص .) اختصار لكلمة «جزء» و «صفحة» فوجود النقطة بعد (جـ) و (ص) يحدث التباساً بينها وبين الصفر الذي يُكوّن رقماً يضاف إلى الرقم الذي يليه ، ومن أجل ذلك وجب على الباحث أن يتجنب وضع النقطة في هذه الحالة منعاً للالتباس .

٤ - بين اسم المؤلف وعنوان الكتاب ومعلومات النشر في قائمة المصادر (الببليوجرافية)^(١) .

(١) ينظر أحمد زكي باشا: المصدر السابق، ص ٢٢ ، شلبي: المصدر السابق، ص ١٧٣ ، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٩٥ ، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٢٤ ، عبد المنعم خفاجي: المصدر السابق، ص ٤٦ ، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢٠٨ .

الشئولة (الفصلة. الفاصلة) وعلامتها هكذا(.):

ومعناها في اللغة شوكة العقرب، قال الأستاذ أحمد زكي باشا^(١):
«اخترنا هذا الاسم للتشابه الحاصل بينهما في الصورة، كما اختاره علماء
الفلك من العرب، للدلالة على ذنب البرج المعروف ببرج العقرب، من
باب التشبيه أيضاً».

وتوضع فيما يأتي:

١- بين المفردات المعطوفة، إذا قصرت عبارتها، وأفادت تقسيماً أو تنوعاً.

مثال ذلك: الكلام ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف.

ومثال ذلك أيضاً: حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم، وأخواتكم،
وعماتكم، وخالاتكم...

٢- بين المفردات المعطوفة، إذا تعلق بها ما يطيل عبارتها فيجعلها شبيهة
بالجملة في طولها.

مثال ذلك: ما خاب تاجر صادق، ولا تلميذ عامل بنصائح والديه
ومعلميه، ولا صانع مجيد لصناعته غير مخلف لمواعيده.

ومثال ذلك أيضاً: لا يستحق الاحترام كل رجل لا يقرن القول بالعمل،
وكل صانع لا يتوخى الإتقان، وكل شريف يسلك سبل التهم.

٣- بين الجمل المعطوفة القصيرة، ولو كان كل منها لغرض مستقل.

مثال ذلك: المعروف قروض، والأيام دول، ومن توانى عن نفسه ضاع،

(١) الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، ص ١٤.

ومن قاهر الحق قُهر .

ومثال ذلك أيضاً: الشمس طالعة، والنسيم عليل، والطيور مغردة، والأزهار ضاحكة .

٤ - بين جمل الشرط والجزاء، أو بين القسم وجوابه (فيما إذا طالت جملة الشرط أو جملة القسم)، أو نحو ذلك .

مثال ذلك: إن قدرت أن تزيد ذا الحق على حقه وتطول على من لاحق له، فافعل .

ومثاله أيضاً: لئن أنكر المرء من غيره ما لا ينكر من نفسه، لهو أحمق .

٥ - قبل ألفاظ البدل، حينما يراد لفتُ النظر إليها، أو تنبيه الذهن عليها .

مثال ذلك: في هذا العام المبارك، عام ١٤١٢ هجرية، انتقلت كليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية إلى المدينة الجامعية .

ومثاله أيضاً: هذه اللغة، لغة العلم والحضارة، تكون حياتها مقدمة لنشأة جديدة لأهلها .

٦ - بين جملتين مرتبطين في المعنى والإعراب، كأن كانت الثانية خبراً أو صفة، أو حالاً، أو ظرفاً، وكان في الأولى بعض الطول .

مثال ذلك: خير الكلام ما قلّ ودلّ، ولم يطل فيمّل .

ومثاله أيضاً: كادت السيارة أمس تدوس طفلاً، يظهر أنه أصم .

ومثاله أيضاً: شاهدتُ أساتذة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهم يلقون محاضراتهم، صباح هذا اليوم .

- ٧- لخصر الجمل المعترضة .
 مثال ذلك قول امرئ القيس :
 ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة .: كفاني ، ولم أطلب ، قليل من المال
 ومثله أيضاً قول المتنبي :
 ومهما يكن عند امرئ من خليقة .: ، وإن خالها تخفى على الناس ،
 تعلم
- ٨- بعد لفظ المنادى في الجملة .
 مثل : يا عليّ ، أحضر الكراسة .
- ٩- بين كلمات عديدة ، صفات كانت ، أم أسماء ، أم أفعالاً ، أم
 حروفاً ، في الجملة .
- ١٠- بين الكلمات المترادفة في الجملة .
- ١١- بعد نعم ، أو لا ، جواباً لسؤال تتبعه الجملة .
- ١٢- بعد أرقام السنة حين يُبتدأ بها في الجملة ، أو بعد الشهر ، أو اليوم .
- ١٣- بعد مخاطبة المرسل إليه في الرسائل الشخصية ، وبعد عبارة الختام
 التي تحيي قبل توقيع المرسل .
- ١٤- بين اسم المؤلف وعنوان الكتاب ، ومعلومات النشر ، أثناء تدوين
 المصادر في الهوامش .
- ١٥- بعد جميع المختصرات في تدوين المصادر في الهوامش ، إلا بعد
 مختصر الصفحة منعاً للالتباس في الأرقام .

١٦ - بين شهرة المؤلف واسمه في الفهرسة ، وبين معلومات النشر بعد البلدة^(١).

ـ الشولة المنقوطة (الفاصلة المنقوطة):

ومواقعها بين كل عبارتين فأكثر يكون بينها ارتباط في المعنى لا في الإعراب ، وكذلك في أحوال التقسيم والتفصيل التي يطول فيها الكلام ، قليلاً أو كثيراً .

وأهم هذه المواقع ما يأتي :

١ - بين الجمل المعطوف بعضها على بعض ، إذا كان بينها مشاركة في غرض واحد .

مثال ذلك : إذا رأيت الخير فخذوا به ؛ وإن رأيت الشر فدعوه .

٢ - قبل المفردات المعطوفة التي بينها مقارنة أو مشابهة أو تقسيم أو ترتيب أو تفصيل أو تعديد أو ما أشبه ذلك .

مثال ذلك قول ابن المقفع : وجدنا الناس قبلنا كانوا أعظم أجساماً ؛ وأوفر مع أجسامهم أحلاماً ؛ وأشدّ قوة ؛ وأحسن بقوتهم للأمر إتقاناً ؛ وأطول أعماراً ؛ وأفضل بأعمارهم للأشياء اختباراً .

ومثاله أيضاً : اغنم خمساً قبل خمس : شبابك قبل هرمك ؛ وصحتك قبل سقمك ؛ وفراغك قبل شغلك ؛ وغناك قبل فقرك ؛ وحياتك قبل

(١) ينظر أحمد زكي باشا: المصدر السابق، ص ١٨ - ٢٠، شلبي: المصدر السابق، ص ١٧٣ ،

محمد عبد المنعم خفاجي: المصدر السابق، ص ٤٦، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٩٦ -

١٩٧ ، أبو سليمان : المصدر السابق، ص ١٢٤ .

موتك .

٣- قبل الجمل الموضحة أو المؤكدة لما قبلها .

مثال ذلك : «ولكن أكثر الناس لا يعلمون ؛ يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا» .

٤- بعد جملة ، ما بعدها سبب فيها .

مثال ذلك : محمد من خيرة الطلاب في فرقته ؛ لأنه حسن الصلة بأساتذته وزملائه ، ولا يتخلف عن المدرسة قط ، ويستذكر دائماً دروسه بعناية وجدّ .

٥- في تدوين المصادر في الهامش حين يعتمد المؤلف للفكرة الواحدة أكثر من مصدر واحد ، توضع عندئذ الفاصلة المنقوطة بين المصادر تحت رقم واحد^(١) .

– النقطتان (:): :

توضع النقطتان في المواضع الآتية :

١- الكلام المقول ، وسواء كان القول بلفظ «قال» أو كان من مادتها ، أو ما شابه القول .

ومثاله قول الشاعر :

(١) ينظر أحمد زكي باشا: المصدر السابق، ص ٢٠-٢٢ ، شلبي: المصدر السابق، ص ١٧٤ ،
خفاجي: المصدر السابق، ص ٤٦ ، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٩٧ ، أبو سليمان :
المصدر السابق، ص ١٢٤-١٢٥ .

قالت بنات العم : يا سلمى وإنن .: كان فقيراً معدماً قالت : وإنن
ومثاله أيضاً قول الشاعر :

ولقد أمر على اللثيم يسبني .: فمضيت ثمت قلت : لا يعنيني
٢- بين الشيء وأقسامه وأنواعه .

ومثاله : أصابع اليدين خمس : الإبهام . . .

ومثاله أيضاً : أركان الإسلام خمسة : شهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً
رسول الله

ومثاله أيضاً : الكلمة ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف .

٣- قبل الكلام المجرى بعد تفصيل .

ومثاله : العقل ، والصحة ، والعلم ، والمال ، والبنون : تلك هي النعم
التي لا يحصى شكرها .

٤- قبل الكلام المفصل بعد إجمال .

ومثاله : اثنان لا يشبعان : طالب علم ، وطالب مال .

٥- في بعض المواضع المهمة للحال والتمييز .

٦- قبل الأمثلة التي توضح قاعدة .

مثل : علامات الترقيم كثيرة مثل : النقطة ، والفاصلة . . . إلخ .

٧- بعد البلدة في تدوين المصادر في الفهرسة ، وفي الهوامش .

٨- بعد مخاطبة المرسل إليه في الرسائل الرسمية^(١).

— علامة الاستفهام(؟):

للدلالة على الجمل الاستفهامية ، وتوضع عقب جملة الاستفهام سواء كانت أدواته ظاهرة أم مقدره .

ومثاله : هل أتاك حديث الغاشية؟

صديقي هو الذي يرميني بهذه المسبة؟

كما توضع علامة الاستفهام بين القوسين ؛ للدلالة على شك في رقم أو كلمة ، أو خبر .

ملحوظة:

يشترط في الاستفهام الذي توضع له هذه العلامة ألا يكون معلقاً ، أو معمولاً لعامل نحوي .

ففي هاتين الحالتين لا توضع علامة الاستفهام .

مثال ذلك : لا أدري ، أسافر الأستاذ أم بقي في منزله .

ومثل : استفهمتُ منه كيف تعلمُ المنطق ، وما هي الغاية التي قصدتها^(٢) .

(١) ينظر أحمد زكي باشا: المصدر السابق، ص ٢٦ ، شلبي: المصدر السابق، ص ١٧٤ ، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٩٧-١٩٨ ، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٢٥ ، خفاجي: المصدر السابق، ص ٤٧ ، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢٠٨ .

(٢) ينظر أحمد زكي باشا: المصدر السابق ص ٢٣-٢٤ ، شلبي: المصدر السابق، ص ١٧٤ ، خفاجي: المصدر السابق، ص ٤٧ ، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٩٥ ، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٢٥ .

علامة الانفعال (!):

وتوضع فيما يأتي :

١ - في آخر كل جملة تدل على تأثر قائلها وتهيج شعوره ووجدانه، مثل الأحوال التي يكون فيها التعجب، والاستغراب، والاستنكار (ولو كان استفهامياً)، والفرح، والحزن، والإغراء، والتحذير، والتأسف، والدعاء، والاستغاثة، والسخط، والرضا. وتساعد القارئ على التعبير بنغم خاص.

ومن أمثلة ذلك :

«إن هذا الشيء عجاب!»

حذار حذار من بطشي وفتكي!

هيهات أن يأتي الزمان بمثله!

ما أجمل السماء!

إليك عني!

عليكم بتقوى الله!

والهفاه!

يا أبتاه!

٢ - في آخر الجملة المبدوءة بـ «ما» التعجبية إطلاقاً، استحساناً كان أم

استقباحاً.

٣- في آخر الجملة المبدوءة بـ «نعم» و «بئس» و «حبذا» ونحوها^(١).

— الشرطة (-):

وتوضع فيما يأتي:

١- في أول السطر؛ لفصل كلام المتخاطبين في حال المحاورة بينهما إذا حصل الاستغناء عن الإشارة إلى اسمي المتخاطبين، ولو بطريق الدلالة بمثل: قال، أجاب، ردّ عليه، وهكذا.

مثال ذلك: قال معاوية لعمر بن العاص: ما بلغ من عقلك؟

- ما دخلت في شيء قط إلا خرجت منه.

- أما أنا فما دخلت في شيء قط وأردت الخروج منه.

ومثاله أيضاً: دخل معن بن زائدة على أبي جعفر، أمير المؤمنين،

فقارب في خطاه، فقال له أبو جعفر:

- كبرت سنك، يا معن!

- في طاعتك، يا أمير المؤمنين.

- وإنك لَجَلْدٌ؟

- على أعدائك.

- وإن فيك لبقية!

- هي لك.

(١) ينظر أحمد زكي باشا: المصدر السابق، ص ٢٥، شلبي: المصدر السابق، ص ١٧٤، ثريا

ملحس: المصدر السابق، ص ١٩٦، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٢٥.

ومثاله أيضاً: طلب بعض الملوك كاتباً لخدمته . فقال للملك : أصبحك على ثلاث خلال .

- ما هي؟

- لا تهتك لي سرأ، ولا تشتم لي عرضاً، ولا تقبل في قول قائل .

- هذه لك عندي، فما لي عندك؟

- لا أفشي لك سرأ، ولا أؤخر عنك نصيحة، ولا أؤثر عليك أحداً .

- نعم الصاحب المستصحب أنت!

٢- بين العدد والمعدود إذا وقعا عنواناً في أول السطر .

مثال ذلك : ونورد لذلك ثلاثة أدلة :

أولاً- أو ١-

ثانياً- أو ٢-

ثالثاً- أو ٣-

٣- بين كلمات في جملة للدلالة على بقاء النطق بها؛ إذ تساعد القارئ

على التعبير بنغم خاص .

٤- في أواخر الجمل غير التامة، دلالة على التردد في إنهاؤها لسبب ما .

٥- بعد الأرقام أو الحروف أو الكلمات دلالة على نقص فيها .

٦- بين الرقمين المتسلسلين ، مثل : ٣٢ - ٣٨^(١) .

(١) ينظر أحمد زكي باشا: المصدر السابق، ص ٢٧- ٢٨، شلبي: المصدر السابق، ص ١٧٤-

١٧٥، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٩٨، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٢٦،

خفاجي: المصدر السابق، ص ٤٧، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢٠٩ .

- الشرطتان (- . . . -):

توضع الشرطتان لتفصلا جملة أو كلمة معترضة، فيتصل ما قبلها بما بعدها، فتوضع الشرطة الأولى قبل أول الجملة أو الكلمة المعترضة، وتوضع الشرطة الثانية بعد آخر الجملة أو الكلمة المعترضة.

مثال ذلك: قال الشيخ للفتى- وكان قد استشاره-: اصبر إن الله مع الصابرين^(١).

- الشولتان المزدوجتان " أو التضييب:

والتضييب من اصطلاحات علماء الحديث، ومعناه عندهم وضع الحديث الشريف بين علامتين تشبهان الضبة؛ لكي يتميز عما عداه من الكلام. والضبتان يوضع بينهما ما يأتي:

١- الجمل والعبارات المنقولة بالحرف من كلام الغير، والموضوعة في ثنايا كلام الناقل؛ لتمييز كلام الغير عن كلام الناقل.

ومثال ذلك: جاء في الجزء الأول من صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ما نصه: قال صاحب نهاية الأرب: « . . . دخل في الكتابة من لا يعرفها ألبتة، وزادوا عن الإحصاء . . . وصار الآن حد الكاتب عند هؤلاء الجهال أن يكتب على المجود مدة، ويتقن بزعمه أسطراً، فإذا رأى من نفسه أن خطه قد جاد أدنى جودة، أصلح بزته، وركب برذونه أو بَعَلَّتَه، وسعى في الدخول إلى ديوان الإنشاء والانضمام إلى أهله».

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٧٥، ثريا ملحق: المصدر السابق، ص ١٩٩، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٢٦، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٠.

أما إذا كانت الجمل أو العبارات المنقولة غير موضوعة في ثنايا كلام الناقل فلا داعي لوضعها بين الشولتين المزدوجتين ، كما مرّ في المحاوراة بين عمرو ابن العاص ومعاوية رضي الله عنهما .

٢ - عناوين الكتب لتوضيحها وإظهارها .

٣ - عناوين القصائد والمقالات^(١) .

— القوسان () :

وقال الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة^(٢) : «أنا أميل إلى اختيار لفظ (الهالين) بدل (القوسين) لهذه العلامة ، وذلك لأمرين : لحلاوة لفظ (هلال) ورشاقتة ، ولفهم مدلوله من حيث تصور انحنائه ، فإنه مشهور للناس في الزمن القديم والحاضر والمستقبل .

أما (القوس) فهو من آلات القتال والصيد قديماً ، فلا يعرفه كل واحد الآن ، ولا يتصوره كما يتصور (الهلال)» .

والقوسان أو الهالان يوضع بينهما ما يأتي :

١ - كل كلمة أو عبارة تفسيرية .

مثال ذلك : الجحفة (بضم الجيم وسكون الحاء المهملة) موضع على ثلاث مراحل من مكة المكرمة .

(١) ينظر أحمد زكي باشا : المصدر السابق ، ص ١٥ ، ٢٥ ، ٢٦ ، شلبي : المصدر السابق ، ص

١٧٥ ، ثريا ملحق : المصدر السابق ، ص ١٩٩ ، أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ١٢٦ .

(٢) تعليقه على كتاب «الترقيم وعلاماته في اللغة العربية» لأحمد زكي باشا ، ص ١٥ .

٢- الدعاء القصير .

مثال ذلك : كان عمر (رضي الله عنه) مثال الخليفة المسلم العادل .

٣- كل عبارة يراد لفت النظر إليها .

مثال ذلك : إن اللغة العربية (وهي من أوسع اللغات انتشاراً وأغزرهن مادة) قد اتسع صدرها لجميع العلوم والمعارف في أيام العناية بها وبعلمائها .

٤- الجملة المعترضة الطويلة التي يكون لها معنى مستقل ، خصوصاً إذا كثرت فيها الشولات .

مثال ذلك : للمجلس الذي بناه سليمان (عليه السلام) من داخل الخانقاه الصلاحية (أعني المجاورة لمقصورة الخطابة ، وبها الآن شيخ من الصوفية ، وبه تعرف في أيامنا هذه) سلّمان ينزلان إلى أمام المجلس المذكور . (مسالك الأبصار) .

٥- الأرقام ، سواء وقعت في المتن أم في الهامش ، دلالة على المصدر المعتمد .

٦- الأرقام الواردة في الجمل في المتن .

٧- إشارة الاستفهام بعد خبر أو كلمة أو سنة ، دلالة على الشك فيه .

٨- الأسماء الأجنبية الواردة في سياق النص على أن تكون بأحرفها الأجنبية .

٩- معلومات النشر المدونة بالهامش^(١) .

(١) ينظر أحمد زكي باشا : المصدر السابق ، ص ٢٩ ، شلبي : المصدر السابق ، ص ١٧٥ ، ثريا ملحس : المصدر السابق ، ص ١٩٨-١٩٩ ، أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ١٢٦-١٢٧ .

– القوسان المُركَّبان [] :

يوضع بينهما ما يأتي :

- ١- كل زيادة يدخلها الشخص في الاقتباس الحرفي .
كما يوضع بينهما كل تقويم في الاقتباس الحرفي .
وهناك من يفضل الإشارة إلى التقويم والتصحيح في الهامش .
- ٢- أيُّ من معلومات النشر غير الموجودة في صفحة العنوان^(١) .

– النقط الأفقية :

للحذف والإضمار ، وأقلها ثلاث مثل . . .

وتوضع هذه النقط الثلاث للدلالة على أن في موضعها كلاماً محذوفاً أو مضمراً لأي سبب من الأسباب .

وجملة مواضعها ما يأتي :

- ١- مكان المحذوف من كلام اقتبسه الكاتب ، كما لو استشهد الكاتب بعبارة وأراد أن يحذف منها بعض ألفاظ لا حاجة له بها ، أو كان الناقل للكلام غيره لم يعثر على جزء منه في وسط الجملة ، ففي هاتين الحالتين وأشباههما توضع محل الجزء الناقص هذه النقط للدلالة على موضع

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٧٥ ، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٩٩ ، أبو

سليمان: المصدر السابق، ص ١٢٧ .

النقص ، وذلك أفضل كثيراً من ترك البياض ؛ لأنه لا يؤمن إغفاله عند النقل مرة ثانية أو عند الطبع ، وفي ذلك إخلال بالأمانة .

٢- بعد الجملة التي تحمل معاني أخرى ؛ لحث القارئ على التفكير .

٣- بعد جملة أو جمل للاختصار وعدم التكرار .

٤- بدل عبارة «إلى آخره» في سياق الحديث عن شيء ما^(١) .

تنبيهان:

التنبيه الأول : علامات الترقيم السابقة منها ما لا يجوز وضعه مطلقاً ، لا في أول السطر ، ولا في أول الكلام ، وهي :

، ؛ . : ؟ ! «)

التنبيه الثاني : بقية العلامات يجوز وضعها أينما وقعت^(٢) .

(١) ينظر أحمد زكي باشا : المصدر السابق ، ص ٢٦-٢٧ ، شلبي : المصدر السابق ، ص ١٧٥ ، ثريا

ملحس : المصدر السابق ، ص ١٩٩ ، أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

(٢) أحمد زكي باشا : المصدر السابق ، ص ١٥ .

الملحق الثاني

المراحل التي يُمرُّ بها تسجيل رسالة
«الماجستير» و«الدكتوراه»
حتى مناقشتها

يُمرُّ بحث «الماجستير» و «الدكتوراه» منذ العزم على تسجيله حتى مناقشته بمراحل تتضح مما ذكرناه في مباحث كتابنا هذا.

وسنذكر أهم هذه المراحل ملخصاً فيما يأتي :

١- اختيار موضوع البحث ، وقد ذكرنا بالتفصيل طرق اختيار الموضوع ، والذي يقع على كاهله الاختيار .

٢- التخطيط للموضوع ، وقد ذكرناه مفصلاً .

٣- تقديم الموضوع مع خطته إلى مجلس القسم الذي يدخل موضوع البحث ضمن اختصاصه ؛ لدراسته وأخذ موافقته على صلاحية الموضوع بهذه الخطة للتسجيل .

٤- ترشيح مجلس القسم من يتولى الإشراف على البحث .

٥- رفع توصية مجلس القسم هذه إلى مجلس الكلية التي سيعد البحث فيها لأخذ موافقته على هذه التوصية وإصدار قرار بها .

٦- إعداد المصادر للبحث .

٧- جمع المادة العلمية للبحث .

٨- ترتيب المادة بصورة منهجية تعين على حسن الانتفاع بها .

٩- تعديل الخطة الناتج عن جمع المادة وتدوينها وفرزها وتصنيفها وتوزيعها وترتيبها ، وذلك بشرط ألا يمسّ هذا التعديل جوهر الموضوع .

١٠- صياغة البحث وكتابته .

- ١١ - ترتيب البحث وهياته .
- ١٢ - إعداد فهرس للبحث .
- ١٣ - مراجعة البحث وتصحيحه .
- ١٤ - طباعة البحث بعد الحصول على إذن الأستاذ المشرف بالطباعة .
- ١٥ - مدة إعداد البحث تبدأ من تاريخ موافقة مجلس الكلية على الموضوع بخطته ومشرفه .
- والمدة لبحث الماجستير أقصاها ستان ، ويجوز مدها سنة ثالثة .
- أما الدكتوراه فمدة البحث القصوى لها أربع سنين ، ويجوز مدها سنة خامسة .
- ١٦ - في أثناء مدة الإعداد يجب على الطالب أن يكون على اتصال دائم بالأستاذ المشرف وبالقسم والكلية اللذين سجل الموضوع فيهما .
- ١٧ - على الأستاذ المشرف أن يقدم تقارير عن الطالب وسيره في عمله .
- ١٨ - على الطالب أن يقدم تقارير عن عمله فيما قطع فيه من مراحل ، وما قد يتتابه من صعوبات .
- ١٩ - على الأستاذ المشرف بعد انتهاء الباحث من طباعة بحثه وتجليده أن يقدم لمجلس القسم تقريراً عن البحث يذكر فيه خلاصته ، وأهم النتائج التي انتهى إليها ، وأوجه الحسن فيه ، طالباً تأليف لجنة لمناقشته والحكم عليه .
- ٢٠ - إذا وافق مجلس القسم على تقرير الأستاذ المشرف ، كوّن لجنة لمناقشة

البحث والحكم عليه ، وتتكون اللجنة في الغالب من ثلاثة أشخاص من بينهم الأستاذ المشرف رئيساً للجنة .

٢١- ترفع توصية مجلس القسم هذه إلى مجلس الكلية ؛ لأخذ موافقته على هذه التوصية وإصدار قرار بها .

٢٢- إذا أصدر مجلس الكلية قراره بما أوصى به مجلس القسم ، أرسلت خطابات لأعضاء لجنة المناقشة ؛ لتبليغهم قرار مجلس الكلية ، وأرسل لكل عضو نسخة من البحث .

٢٣- على كل عضو أن يقدم في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر- منذ تسلمه الخطاب ونسخة البحث- تقريراً عن البحث يبيّن فيه صلاحيته للمناقشة أو عدم صلاحيته لها ذكراً مبررات رأيه في الحاليتين .

فإن كان يرى صلاحيته للمناقشة ، فليحدّد وقتاً للمناقشة .

وإن كان يرى عدم الصلاحية فينظر :

فإن اتفق رأيه مع رأي المناقش الآخر في عدم الصلاحية ، فينظر أيضاً :

فإن كان عدم الصلاحية من أجل أن البحث لا يمكن تقويمه ليرقى للصلاحية للمناقشة ، فالبحث في هذه الحالة يرفض نهائياً ، ولا يحصل به صاحبه على درجة علمية .

وإن كان عدم الصلاحية راجعاً إلى وجود أخطاء في البحث يمكن إصلاحها ، أو نواقص يمكن إتمامها ، أُعطي الباحث مدة لا تزيد عن السنة ، يصلح فيها بحثه ، ثم يحدّد موعد لمناقشته فيه ، إذا رأت لجنة المناقشة

صلاحيته للمناقشة .

وإن كان المناقش الآخر لم ير رأي المناقش الأول، بل رأى صلاحية البحث للمناقشة دون أي إصلاح، فإن الأمر يُترك لمجلس القسم: إن شاء أوصى بمناقشة البحث دون أي إصلاح، وإن شاء أوصى بإصلاح البحث قبل مناقشته .

٢٤ - مناقشة اللجنة للباحث في بحثه، وتسير جلسة المناقشة على غرار ما ذكرناه مفصلاً في موضعه .

٢٥ - خلوّ أعضاء لجنة المناقشة بعد انتهاء المناقشة؛ للتداول في الحكم على البحث .

٢٦ - إصدار اللجنة تقريراً عاماً يبينون فيه أوجه الحسن في البحث وأوجه النقص فيه، ويبنون على ذلك حكمهم على الرسالة وما نالته من تقدير .

٢٧ - يعلن رئيس لجنة المناقشة النتيجة على الحاضرين .

٢٨ - تعتبر النتيجة التي توصلت إليها اللجنة توصية ترفع إلى مجلس الكلية، فإذا قبلها مجلس الكلية أصدر قراراً بمنح الباحث درجة الماجستير أو الدكتوراه بالتقدير المقترح .

٢٩ - لا يعتبر قرار مجلس الكلية رسمياً إلا بعد موافقة مجلس الجامعة عليه بقرار يصدره .

الملحق الثالث

تحقيق النصوص

[مختصر من كتاب «تحقيق النصوص ونشرها»

للأستاذ عبد السلام محمد هارون، القاهرة.

مطبعة المدني، سنة ١٣٨٥هـ، الطبعة الثانية]

أصول النصوص

١ - أعلى النصوص هي المخطوطات التي وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب واسم مؤلفه، وجميع مادة الكتاب على آخر صورة رسمها المؤلف وكتبها بنفسه، أو يكون قد أشار بكتابتها، أو أملاها، أو أجازها؛ ويكون في النسخة مع ذلك ما يفيد اطلاعه عليها أو إقراره لها.

ومن ذلك ما صنعه أبو عمر الزاهد غلام ثعلب، الذي ألف كتابه ست مرات^(١) يزيد في كل منها شيئاً عند قراءتها عليه، وأملى على الناس في العرّضة الأخيرة ما نسخته: «قال أبو عمر محمد بن عبد الواحد: هذه العرّضة هي التي تفرّد بها أبو إسحاق الطبري آخر عرضة، أسمعها بعده، فمن روى عني في هذه النسخة هذه العرضة حرفاً واحداً ليس من قولي فهو كذاب عليّ، وهي من الساعة إلى الساعة من قراءة أبي إسحاق على سائر الناس، وأنا أسمعها حرفاً حرفاً».

وأمثال هذه النسخ تسمى نسخة الأم.

وهنا أمر قد يوقع المحقق في خطأ جسيم، وهو أن بعض الغافلين من الناسخين قد ينقل عبارة المؤلف في آخر كتابه، وهي في المعتاد نحو «وكتب فلان» أي المؤلف؛ ثم لا يعقب الناسخ على ذلك بما يُشعر بنقله عن نسخة الأصل، فيظن القارئ أنها هي نسخة المؤلف. وهذه مشكلة تحتاج إلى فطنة المحقق وخبرته بالخط والتاريخ والورق^(٢).

(١) ابن النديم، ١١٣-١١٤.

(٢) انظر مثيل ذلك فيما سيأتي ص ٣٦. [في ص ٢٣١ من هذا الجزء].

٢- وتلي نسخة الأم النسخة المأخوذة منها، ثم فرعها ثم فرع فرعها وهكذا. والملحوظ أن ذكر سلسلة الأخذ في الكتب الأدبية قليل، على حين تظفر الكتب الدينية واللغوية بنصيب وافر من ذكر هذه السلاسل.

وقد تخلو المخطوطات من بعض هذه الحدود، فيكون ذلك مدعاة للتحقيق وموجباً للبحث الأمين، حتى يؤدي النص تأدية مقارنة.

وهذا الضرب الثاني من المخطوطات يعد أصولاً ثانوية إن وجد معهما الأصل الأول؛ وأما إذا عُدَّ الأصل الأول فإن أوثق هذه المخطوطات يرتقي إلى مرتبته، ثم يليه ما هو أقل منه وثوقاً.

٣- وهناك نوع من الأصول هو كالأبناء الأدياء، وهي الأصول القديمة المنقولة في أثناء أصول أخرى؛ فقد جرى بعض المؤلفين على أن يضمّنوا كتبهم - إن عفواً وإن عمدًا - كتباً أخرى أو جمهوراً عظيماً منها. ومن هؤلاء ابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة، فقد ضمن ذلك الشرح كتباً كثيرة، أذكر منها وقعة صفين التي أمكنني أن أستخرجها نسخة كاملة لا ينقصها إلا نحو عشرين صفحة من نحو ٣٥٠ صفحة بعد أن قضيتُ في ذلك قرابة الشهر، وقد بينت ذلك بالأرقام في مقدمتي لوقعة صفين التي نشرتها سنة ١٣٦٥ (١).

ومنها جمهور كبير من كتاب المغازي للواقدي، انتبسه في أثناء كتابه، وهو في الجزء الثالث من ص ٣١٨ - ٤٠٧ أي نحو مائة صفحة كبيرة تبلغ ثلاثمائة صفحة صغيرة.

(١) وكذا في نشرتي الثانية لها سنة ١٣٨٢.

ولعل أظهر مثال للأصول المضمنة ما أورده البغدادي صاحب خزانة الأدب، فقد أودعها كثيراً من صغار الكتب النادرة، منها كتابُ فرحة الأديب لأبي محمد الأسود الأعرابي، وكتاب اللصوص لأبي سعيد السكري؛ كما تضمن قدراً صالحاً من كتب النحو وكتب شرح الشواهد النحوية.

وهذا النوع من الأصول لا يخرج كتاباً محققاً، وإنما يستعان به في تحقيق النص.

وقد تَهْدَى بعض الأدباء^(١) إلى نصوص من كتاب العثمانية للجاحظ ونشرها مع الرد عليها لأبي جعفر الإسكافي، نقل ذلك كله من شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد. وكنتُ أحسب أن تلك النصوص تمثل على الأقل نموذجاً من الأصل، ولكن عندما وقعت إلي نسخة العثمانية المخطوطة تيقنتُ أن ما فعله ابن أبي الحديد لا يعدو أن يكون إيجازاً مخللاً لنص الجاحظ بلغ أن أوجزت صفحتان منه في نحو ستة أسطر (انظر مثلاً الفقرة السادسة من كلام الجاحظ في العثمانية ص ٦ من رسائل الجاحظ للسندوبي وقارنها بما في نشرتي للعثمانية ٢٧: ٤ - ٣١: ٥).

وكذلك كان يفعل الأقدمون، ينقلون النصوص أحياناً وتكون لهم الحرية التامة في التصرف فيها وترجمتها بلغتهم أيضاً إلا إذا حققوا النقل ونصوا على أن هذا هو لفظ المنقول، فيقولون مثلاً: «انتهى بنصه»، فتكون مسؤوليتهم في ذلك خطيرة، إذ حملوا أنفسهم أمانة النقل.

(١) هو الأستاذ حسن السندوبي في (رسائل الجاحظ) ص ١-٦٦.

فنشر أمثال هذه النصوص ودعوى أنها محققة، يعد خطأ جسيماً في فن التحقيق وفي ضمير التاريخ.

٤- والنسخ المطبوعة التي فقدت أصولها أو تعذر الوصول إليها يهدرها كثير من المحققين، على حين يعدها بعضهم أصولاً ثانوية في التحقيق، وحثتهم في ذلك أن ما يؤدي بالمطبعة هو عين ما يؤدي بالقلم، ولا يعدو الطبع أن يكون انتساحاً بصورة حديثة. وإني لأذهب إلى هذا الرأي مع تحفظ شديد، وهو أن يتحقق الاطمئنان إلى ناشر المطبوعة والثقة بنا، فما نشره أمثال المصححين القدماء كالعلامة نصر الهوريني، والشيخ قطة العدوي، وكذا أعلام المستشرقين الثقات أمثال وستنفلد^(١) الألماني (Rudolf Fedrinand Wuustenfled) ١٨٠٨ - ١٨٩٩ وجاير الألماني (Ceyer) ١٨٦١ - ١٩٢٩ وبيفان الهولندي (Bevan) ١٨٥٩ - ١٩٣٤ ولايل الإنجليزي (Chrles Lyall) ١٨٤٥ - ١٩٢٠ جدير بأن يكون أصولاً (ثانوية)، كما تعد رواياتهم لأصولهم - إن لم يتمكن من الظفر بتلك الأصول - رواية ينتفع بها في مقابلة النصوص، لأنهم منزلون بمنزلة الرواة الثقات، ورواياتهم منزلة منزلة ما يسميه المحدثون بالوجادة.

وأما الطباعات التي تخرج للتجارة ولا يقوم عليها محقق أمين فهي نسخ مهدرة بلا ريب، ومن الإخلال بأمانة العلم والأداء أن يعتمد عليها في التحقيق.

٥- وأما المصورات من النسخ فهي بمنزلة أصلها ما كانت الصورة واضحة

(١) ألف وحقق نحو مائتي كتاب بين صغير وكبير. معجم المطبوعات لسركيس، انظر النهر ١٩١٧ -

تامة تؤدي أصلها كل الأداء، فمصورة النسخة الأولى هي نسخة أولى، ومصورة الثانوية ثانوية أيضاً. وهكذا.

٦- وهنا تعرض مشكلة المسودات والميضات، وهو اصطلاح قديم جداً. ويراد بالمسودة النسخة الأولى للمؤلف قبل أن يهذبها ويخرجها سوية. أما المبيضة فهي التي سوّيت وارتضاها المؤلف كتاباً يخرج للناس في أحسن التقويم.

ومن اليسير أن يعرف المحقق مسودة المؤلف بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة، واختلاط الأسطر، وترك البياض، والإلحاق بحواشي الكتاب، وأثر المحو والتغيير. . . إلى أمثال ذلك.

ومسودة المؤلف إن ورد نص تاريخي على أنه لم يخرج غيرها كانت هي الأصل الأول، مثال ذلك ما ذكره ابن النديم^(١) من أن ابن دريد صنع كتاب أدب الكاتب على مثال كتاب ابن قتيبة، ولم يجرده من المسودة.

وكذا ورد في إرشاد الساري شرح صحيح البخاري للقسطلاني^(٢) أن يحيى بن محمد بن يوسف الكرمانى، وهو ولد الكرمانى شارح البخاري، صنع أيضاً شرحاً للبخاري سماه «مجمع البحرين وجواهر الخبرين»، قال: «وقد رأيت وهو في ثمانية أجزاء كبار بخطه، مسودة».

وكذا ذكر القسطلاني شرح شمس الدين البرماوي بصحيح البخاري، المسمى باللامع الصبيح، قال: «ولم يبض إلا بعد موته».

(١) الفهرست، ٩٢ .

(٢) القسطلاني، ١ : ٤٢ .

وإن لم يرد نص كانت في مرتبة النصوص الأولى، ما لم تعارضها المبيضة فإنها تجبها بلا ريب .

٧- وأما مبيضة المؤلف فهي الأصل الأول، وإذا وجدت معها مسودته كانت المسودة أصلاً ثانوياً استثنائياً لتصحيح القراءة فحسب .

٨- على أن وجود نسخة للمؤلف لا يدلُّنا دلالة قاطعة على أن هذه النسخة هي عينها النسخة التي اعتمدها المؤلف، فإننا نعرف أن بعض المؤلفين يؤلف كتابه أكثر من مرة، وإذا استعملنا لغة الناشرين قلنا: إنه قد يصدر بعد الطبعة الأولى طبعة ثانية. فالمعروف أن الجاحظ ألف كتابه البيان والتبيين مرتين كما ذكر ياقوت في معجم الأدباء^(١) وقد ذكر أن الثانية «أصح وأجود» وقد ظهر لي ذلك جلياً في أثناء تحقيقي لهذا الكتاب، وأشارت إلى ذلك في مقدمته^(٢).

وكتاب الجمهرة لابن دريد قال ابن النديم^(٣): «مختلف النسخ كثير الزيادة والنقصان، لأنه أملاه بفارس وأملاه ببغداد من حفظه، فلما اختلف الإملاء زاد ونقص». ثم قال: «وآخر ما صح من النسخ نسخة أبي الفتح عبد الله بن أحمد النحوي، لأنه كتبها من عدة نسخ وقرأها عليه». وهذه سابقة قديمة في جواز تلفيق النسخ.

ومن أمثلة اختلاف النسخ الأولى ما رواه الخطيب البغدادي^(٤) رواية عن محمد بن الجهم قال: «كان الفراء يخرج إلينا وقد لبس ثيابه في المسجد الذي

(١) ج ١٦، ص ١٠٦ .

(٢) مقدمة البيان والتبيين، ص ١٦-١٧ .

(٣) الفهرست، ٩١ .

(٤) تاريخ بغداد، ١٤ : ١٥٢-١٥٣ .

في خندق عبويه، وعلى رأسه قلنسوة كبيرة، فيجلس فيقرأ أبو طلحة الناقط عشرًا من القرآن، ثم يقول له: أمسك. فيملي من حفظه المجلس، ثم يجيء سلمة بعد أن ننصرف نحن، فيأخذ كتاب بعضنا فيقرأ عليه، ويزيد وينقص، فمن هنا وقع الاختلاف بين النسختين».

هذا ومن المتواتر في ترجمة الفراء هذا أنه أملى كتبه كلها حفظاً، لم يأخذ بيده نسخة إلا في كتابين: كتاب ملازم، وكتاب يافع ويفعة. قال أبو بكر ابن الأنباري: «ومقدار الكتابين خمسون ورقة، ومقدار كتب الفراء ثلاثة آلاف ورقة».

ولعل أظهر مثال لتكرار التأليف ما رواه ابن النديم^(١) في الكلام على كتاب الياقوت لأبي عمر الزاهد المتوفى سنة ٣٤٥ ذكر أن هذا الكتاب ظهر في ست صور، قضى مؤلفها في تأليفها ما بين سنتي ٣٢٦، ٣٣١.

ونص ابن النديم في الفهرست^(٢) على أن نوادر الشيباني ثلاث نسخ: كبرى، وصغرى، ووسطى. وكذا نوادر الكسائي ثلاث نسخ.

وكذلك كتاب «نهج البلاغة» الذي ألفه الشريف الرضي، ذكر ابن أبي الحديد^(٣) في شرحه أنه «ختم كتاب نهج البلاغة بهذا الفصل، وكتبت به نسخ متعددة، ثم زاد عليه أن وقى الزيادات التي نذكرها فيما بعد».

(١) الفهرست، ١١٣.

(٢) الفهرست، ٨٢.

(٣) شرح نهج البلاغة، ٤: ٣٨٧.

ثم ذكر ابن أبي الحديد بعد ذلك^(١) فصولاً من هذه الزيادات ، وعقب عليها بقوله : «واعلم أن الرضي - رحمه الله - قطع كتاب نهج البلاغة على هذا الفصل ، وهكذا وجدت النسخة بخطه ، وقال : وهذا حين انتهاء الغاية بنا إلى قطع المنتزع من كلام أمير المؤمنين ، حامدين لله سبحانه على ما منَّ به من توفيقنا لضم ما انتشر من أطرافه ، وتقريب ما بعد من أقطاره ، ومقررين العزم كما شرطنا أولاً على تفضيل أوراق من البياض في آخر كل باب من الأبواب لتكون لاقتناص الشارد ، واستلحاق الوارد ، وما عساه أن يظهر لنا بعد الغموض ، ويقع إلينا بعد الشذوذ . . . » .

ثم قال ابن أبي الحديد نفسه : «ثم وجدنا نسخاً كثيرة فيها زيادات بعد هذا الكلام قيل إنها وجدت في نسخة كتبت في حياة الرضي - رحمه الله - وقرئت عليه فأمضاها وأذن في إلحاقها بالكتاب ، ونحن نذكرها . فهذا يبين لك أيضاً أن نسخة المؤلف قد تتكرر ، ولا يمكن القطع بها ما لم ينص هو عليها . وليس وجود خطه عليها دليلاً على أنها النسخة الأم ، بل إن الأمر كله أمر اعتباري لا قطعي .

وإذا رجعت إلى تقديمي لمجالس ثعلب^(٢) عرفت أن تلك المجالس قد ظهرت في صور شتى .

وكثيراً ما تتعرض كتب المجالس والأمالى للتغيير والتبديل ، والزيادة من التلاميذ والرواة . جاء في مقدمة تهذيب اللغة^(٣) للأزهري عند الكلام على الأصمعي :

(١) شرح نهج البلاغة ، ٤ : ٥٠٦ .

(٢) ص ٢٤ - ٢٥ من التقديم . وانظر كذلك حواشي ص ١١٣

(٣) مقدمة تهذيب اللغة ، ١ : ١٥ .

«وكان أملى ببغداد كتاباً في النوادر فزيد عليه ما ليس من كلامه .
فأخبرني أبو الفضل المنذري عن أبي جعفر الغساني عن سلمة قال :

جاء أبو ربيعة صاحب عبد الله بن طاهر صديق أبي السمراء ، بكتاب
النوادر المنسوب إلى الأصمعي فوضعه بين يديه ، فجعل الأصمعي ينظر
فيه ، فقال . ليس هذا كلامي كله ، وقد زيد فيه علي ، فإن أحببتم أن أعلم
علي ما أحفظه منه وأضرب علي الباقي فعلت ، وإلا فلا تقرأوه . قال سلمة
ابن عاصم : فأعلم الأصمعيُّ علي ما أنكر من الكتاب ، وهو أرجحُ من
الثلاث . ثم أمرنا فنسخناه له» .

وشيء آخر جدير بالتنبيه ، وهو أن بعض المؤلفين يؤلف الكتاب الواحد
على ضروب شتى من التأليف ، ومن أمثلة ذلك التبريزي ، فسر الحماسة
ثلاث مرات ، كما ذكر صاحب كشف الظنون ، قال : «شرح أولاً شرحاً
صغيراً ، فأورد كل قطعة من الشعر ثم شرحها ، وشرح ثانياً بيتاً بيتاً ، ثم
شرح شرحاً طويلاً مستوفياً . وأول المتوسط : أما بعد حمد الله الذي لا يبلغ
صفاته الواصفون» .

والشرح المتداول بهذا الاعتبار هو الشرح المتوسط . أما الصغير فممنه قطعة
بدار الكتب المصرية (برقم ١١٩٥ أدب) تشمل باب الحماسة . أما الكبير
فمما لم نهتد إلى معرفته .

ومما هو جدير بالذكر أن صاحب كشف الظنون ، وكذا البغدادي في
مقدمة خزنة الأدب ذكرا أن للزجاجي أمالي ثلاثة : كبرى ، ووسطى ،
وصغرى . لكنني أثبت في مقدمة نشرتي لهذه الأمالي أنها واحدة ، وأن

اختلافها في تلك الصور الثالث إنما هو من صنع التلاميذ والرواة، وذلك بدراستي لتلك النصوص التي تُعزى مرة إلى الصغرى، ومرة إلى الوسطى، وأخرى إلى الكبرى^(١).

منازل النسخ:

وضح مما سبق أنه يمكن ترتيب أصول المحققات في درجات شتى .

١ - فأولها نسخة المؤلف، وقد سبق حدها وتعريفها .

٢ - وتليها النسخة المنقولة منها، ثم فرعها وفرع فرعها وهكذا .

٣ - والنسخة المنقولة من نسخة المؤلف جديدة بأن تحمل في المرتبة الأولى إذا أعوزتنا نسخة المؤلف، وهي كثيراً ما تعوزنا .

٤ - وإذا اجتمعت لدينا نسخ مجهولات سلسلة النسب كان ترتيبها محتاجاً إلى حذق المحقق . والمبدأ العام أن تقدم النسخة ذات التاريخ الأقدم، ثم التي عليها خطوط العلماء .

ولكننا إذا اعتبرنا بقديم التاريخ فقد نفاجاً بأن ناسخ أقدم النسخ مغمور أو ضعيف، ولنلمس ذلك في عدم إقامته للنص أو عدم دقته، فلا يكون قدم التاريخ عندئذ مسوغاً لتقديم النسخة، فقد نجد أخرى أحدث تاريخاً منها، وكاتبها عالم دقيق، يظهر ذلك في حرصه وإشاراته إلى الأصل . فلا ريب في تقديم هذه النسخة الأحدث تاريخاً .

وإذا اعتبرنا بخطوط العلماء على النسخة فقد توجد نسخة أخرى خالية من إشارات العلماء، ولكنها تمتاز بأنها أصح متناً وأكمل مادة، يظهر ذلك

(١) انظر مقدمة أمالي الزجاجي، ١٦-١٧ .

لدارسها وفاحصها .

وعلى ذلك فإنه يجب مراعاة المبدأ العام، وهو الاعتماد على قدم التاريخ في النسخ المعدة للتحقيق، ما لم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض في الثقة والاطمئنان، كصحة المتن، ودقة الكاتب، وقلة الأسقاط، أو تكون النسخة مسموعة قد أثبت عليها سماع علماء معروفين، أو مُجازة قد كتب عليها إجازات من شيوخ موثقين .

ومن غريب ما لفظه الأستاذ الشيخ أحمد شاکر في تحقيقه لرسالة الشافعي وجود إجازة بخط الناسخ - وهو الربيع تلميذ الشافعي - ولكنها ليست إجازة رواية، كالمألوف في الإجازات، ولكنها إجازة النَّسخ، ونصها:

«أجاز الربيع بن سليمان صاحب الشافعي نسخ كتاب الرسالة، وهي ثلاثة أجزاء في ذي القعدة سنة خمس وستين ومائتين، وكتب الربيع بخطه» .

على أنه يجدر بفاحص النسخة أن يقف طويلاً عند تاريخ النسخة . فكثير من الناسخين ينقل عبارة التاريخ التي ثبتت في العادة في نهاية النسخة، ينقلها كما هي، غير مراعاة للفرق الزمني بينه وبين الناسخ الأول، فيخيل للفاحص أنه إزاء نسخة عتيقة على حين يكون هو إزاء نسخة كتبت بعده بنحو قرنين من الزمان^(١) . وهنا يتحكم الخط والخبرة به، والمداد والخبرة به، واسم الناسخ الأول والثاني، في تحقيق هذا التاريخ .

(١) انظر مثيل ذلك فيما سبق ص ٢٧ . [في ص ٢٢١ من هذا الجزء] .

كيف جمع الأصول؟:

لعل من البديهي أنه لا يمكن بوجه قاطع أن نعثر على جميع المخطوطات التي تخص كتاباً واحداً إلا على وجه تقريبي . فمهما أجهد المحقق نفسه للحصول على أكبر مجموعة من المخطوطات فإنه سيجد وراءه معقبات يستطيع أن يظهر نسخاً أخرى من كتابه ، وذلك لأن الذي يستطيع أن يصنعه المحقق ، هو أن يبحث في فهارس المكتبات العامة ، على ما بها من قصور وتقصير ؛ وهو ليس بمستطيع أن يبحث فيها كلها على وجه التدقيق ، فإن عددها يربي على الألف في بلاد الشرق والغرب .

وكتاب الفيكونت فيليب دي طرازي المسمى «خزائن الكتب العربية في الخافقين» يتيح لقارئه أن يعلم مقدار ضخامة عدد المكتبات العامة التي تناهز ألفاً وخمسمائة مكتبة^(١) .

ويبقى عليه بعد ذلك المكتبات الخاصة ، وليس يمكن المحقق أن يدعي إماماً تاماً بما فيها ، أو يفكر في استيعاب ما تتضمنه من نفائس المخطوطات .

فليس وراء الباحث إلا أن يقارب البحث مقارنة مجتهدة ، بحيث يغلب على ظنه أنه قد حصل على قدر صالح مما يريد .

(١) ذكر أن منها في مصر ، ١٦ مكتبة ، وفي الجزائر ٨ ، وفي فلسطين ٦ ، ولبنان ٣ ، وسوريا والعراق والحجاز واليمن ١٥ ، والمغرب الأقصى ١٠ ، وتونس ٧ ، والولايات المتحدة ٢٨٥ ، وألمانيا والنمسا ١٤٥ ، والاتحاد السوفيتي ١٢٠ ، وبريطانيا ٧٦ ، وفرنسا ٦٧ ، وإيطاليا ٤٨ ، وسويسرا ٢١ ، وهولندا ١٥ ، وبلجيكا ١٣ ، واليابان ٩ ، والدايمرك ٦ ، واليونان ٢ ، والهند ٣ ، وإيران ٢ . وفي هذه المكتبات جميعاً نحو ٢٦٢ مليون مجلد .

وكتاب بروكلمان في تاريخ الأدب العربي، يعد من أجمع المراجع التي عنيت بالدلالة على مواضع المخطوطات وكذلك كتاب تاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان. فإذا أضاف إليها الباحث أن ينقب بنفسه في فهارس المكاتب العامة وملحقاتها الحديثة، وساءل الخبراء بالمخطوطات مستدلاً على مواضعها، أمكنه أن يقارب وأن يقع على ما تطمئن نفسه إليه.

فحص النسخ:

يواجه فاحص المخطوطة جوانب شتى يستطيع بدراستها أن يزن المخطوطة ويقدرها قدرها.

١- فعليه أن يدرس ورقها ليتمكن من تحقيق عمرها، ولا يخدعه ما أثبت فيها من تواريخ قد تكون مزيفة. ومما يجب التنبه له أن ليست آثار العث والأرضة والبلى تدلُّ دلالة قاطعة على قدم النسخة، فإننا نشاهد تلك الآثار في مخطوطات قد لا يتجاوز عمرها خمسين عاماً، كما رأينا بعضاً من المخطوطات الحديثة يزورها التجار بطريقة صناعية حتى يبدو ورقها قديماً بالياً. ويروى القفطي^(١) أن ابن سينا صنع ثلاثة كتب أحدها على طريقة ابن العميد، والثاني على طريقة الصاحب، والثالث على طريقة الصّابي، وأمر بتجليدها وإخلاق جلدها، لتجوز بذلك على أبي منصور الجبّان. ولا ريب أن هذا التزييف قصد به المزاح، ولكنه يدلنا على أن التاريخ يحمل في بطونه دلائل على حدوث التزييف.

٢- وأن يدرس المداد فيتضح له قرب عهده أو بعده عهده.

(١) إخبار العلماء، ٢٧٥.

- ٣- وكذلك الخط ، فإن لكل عصر نهجاً خاصاً في الخط ونظام كتابته يستطيع الخبير الممارس أن يحكم في ذلك بخبرته .
- ٤ - وأن يفحص أطراد الخط ونظامه في النسخة ، فقد تكون النسخة ملفقة فيهبط ذلك بقيمتها أو يرفعها .
- ٥ - وعنوان الكتاب وما يحمل صدره من إجازات وتمليكات وقراءات .
- ٦ - كما أنه قد يجد في ثنايا النسخة ما يدل على قراءة بعض العلماء أو تعليقاتهم .
- ٧- وأن ينظر إلى أبواب الكتاب وفصوله وأجزائه حتى يستوثق من كمال النسخة وصحة ترتيبها . وكثير من الكتب القديمة يلتزم نظام (التعقيبية) ، وهي الكلمة التي تكتب في أسفل الصفحة اليمنى غالباً لتدل على بدء الصفحة التي تليها ، فبتبع هذه التعقيبات يمكن الاطمئنان إلى تسلسل الكتاب .
- ٨- وأن ينظر في خاتمة الكتاب لعله يتبين اسم الناسخ وتاريخ النسخ وتسلسل النسخة .
- هذه هي أهم الجوانب الجديرة بعناية الفاحص ، وقد يجد أموراً أخرى ، تعاونه على تقدير النسخة ، فلكل مخطوط ظروف خاصة تستدعي دراسة خاصة .

التحقيق:

هذا هو الاصطلاح المعاصر^(١) الذي يقصد به بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبت من استيفائها لشرائط معينة .

فالكتاب المحقق هو الذي صح عنوانه ، واسم مؤلفه ، ونسبة الكتاب إليه ، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه .

وعلى ذلك فإن الجهود التي تبذل في كل مخطوط يجب أن تتناول البحث في الزوايا التالية :

١ - تحقيق عنوان الكتاب .

٢ - تحقيق اسم المؤلف .

٣ - تحقيق نسبة الكتب إلى مؤلفه .

٤ - تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربات لنص مؤلفه .
وبديهي أن وجود نسخة المؤلف - وهو أمر نادر ولا سيما في كتب القرون الأربعة الأولى - لا يحوجنا إلى مجهود إلا بالقدر الذي نتمكن به من حسن قراءة النص . نظراً إلى ما قد يوجد في الخط القديم من إهمال النقط

(١) أصل التحقيق من قولهم : حقق الرجل القول : صدقّه ، أو قال هو الحق .

والجاحظ يسمى العالم المحقق «محققاً» ، جاء في رسالة فصل ما بين العداوة والحسد ، من رسائل الجاحظ بتحقيق عبد السلام هارون ، ١ : ٣٣٨-٣٣٩ : «إنه لم يخل زمن من الأزمان فيما مضى من القرون الذاهبة إلا وفيه علماء محققون قرءوا كتب من تقدمهم ودارسوا أهلها» ثم قال : «واتخذهم المعادون للعلماء المحققين عُدّة» .

والإحقاق : الإثبات ، يقال «أحققت الأمر إحقاقاً» ، إذا أحكمته وصححته .

والإعجاب، ومن إشارات كتابية لا يستطيع فهمها إلا بطول الممارسة والإلف. وهذا الأمر يتطلب عالماً في الفن الذي وضع فيه الكتاب، متمرساً بخطوط القدماء.

وبهذه المناسبة أذكر أن إهمال النقط والإعجاب قد امتد شيء منه إلى قرون متأخرة، فالناظر في خط ابن حجر - وهو من علماء القرن التاسع - يرى هذا الإهمال بوضوح تام.

تحقيق العنوان:

وليس هذا بالأمر الهين، فبعض المخطوطات يكون خالياً من العنوان: (١) إما لفقد الورقة الأولى منها. (٢) أو انطماس العنوان. (٣) وأحياناً يثبت على النسخة عنوان واضح جلي ولكنه يخالف الواقع: (أ) إما بداعٍ من دواعي التزييف، (ب) وإما لجهل قارئ ما وقعت إليه نسخة مجردة من عنوانها فأثبت ما خاله عنوانها.

١ - فيحتاج المحقق في الحالة الأولى إلى إعمال فكره في ذلك بطائفة من المحاولات التحقيقية، كأن يرجع إلى كتب المؤلفات كابن النديم، أو كتب التراجم، أو أن يُتاح له الظفر بطائفة منسوبة من نصوص الكتاب مضمّنة في كتاب آخر، أو أن يكون له إلف خاص أو خبرة خاصة بأسلوب مؤلف من المؤلفين وأسماء ما ألف من الكتب، فتضع تلك الخبرة في يده الخيط الأول للوصول إلى حقيقة عنوان الكتاب.

٢ - والانطماس الجزئي لعنوان الكتاب مما يساعد كثيراً على التحقق من

العنوان الكامل متى وضح معه في النسخة اسم المؤلف ، فإن تحقيقه موكول إلى معرفة ثبت مصنفات المؤلف وموضوع كل منها متى تيسر ذلك .

٣- وأما التزييف المتعمد فيكون بمحو العنوان الأصيل للكتاب وإثبات عنوان لكتاب آخر أجلّ قدراً منه ليلقى بذلك رواجاً، أو يكون ذلك مطاوعة لرغبة أحد جماع الكتب ، وقد ينجح المزيف نجاحاً نسبياً بأن يقارب ما بين خطه ومداده وخط الأصل ومداده فيجوز هذا على من لا يصطنع الحذر والريبة في ذلك .

وأما التزييف الساذج فممنشؤه الجهل ، فيضع أحد الكتاب في صدر الكتب الأغفال عنواناً يخيل إليه أنه هو العنوان الأصيل .

تحقيق اسم المؤلف:

إن كل خطوة يخطوها المحقق لابد أن تكون مصحوبة بالحذر ، فليس يكفي أن نجد عنوان الكتاب واسم مؤلفه في ظاهر النسخة أو النسخ لنحكم بأن المخطوطة من مؤلفات صاحب الاسم المثبت ، بل لابد من إجراء تحقيق علمي يطمئن معه الباحث إلى أن الكتاب نفسه صادق النسبة إلى مؤلفه .

وأحياناً تفقد النسخة النص على اسم المؤلف ، فمن العنوان يمكن التهدي إلى ذلك الاسم ، بمراجعة فهرس المكتبات ، أو كتب المؤلفات ، أو كتب التراجم التي أخرجت إخراجاً حديثاً وفهرست فيها الكتب ، كمعجم الأدباء لياقوت ، أو غير ذلك من الوسائل العلمية .

على أن اشتراك كثير من المؤلفين في عنوانات الكتب يحملنا على الحذر الشديد في إثبات اسم المؤلف المجهول ، إذ لابد من مراعاة اعتبارات

تحقيقية، ومنها المادة العلمية للنسخة، ومدى تطويعها لما يعرفه المحقق عن المؤلف وحياته العلمية وعن أسلوبه وعن عصره.

والمحقق إذا عثر على طائفة معقولة من الكتاب منسوبة إلى مؤلف معين في نقل من النقول، كان ذلك مما يؤيد ما يرجحه أو يقطع به في ذلك.

وأحياناً تدل المصطلحات الرسمية في الكتاب على ما يوجهنا إلى تعيين عصر المؤلف، يظهر ذلك لمن قرأ شيئاً من هذه المصطلحات في صبح الأعشى للقلقشندي، والتعريف بالمصطلح الشريف لابن فضل الله العمري^(١).

وقد يعتري التحريف والتصحيف أسماء المؤلفين المثبتة في الكتب، فالنصرى قد يصحف بالبصرى، والحسن بالحسين، والخراز بالخراز وكل أولئك يحتاج إلى تحقيق لا يكتفى فيه بمرجع واحد، فقد يكون ذلك المرجع فيه عين ذلك التصحيف أو تصحيف آخر أقسى منه، فليس هناك بد من اجتلاب الطمأنينة في ذلك بالبحث العلمي الواسع.

وما قيل في تزيف العناوين يقال أيضاً في تزيف أسماء المؤلفين، لذلك لم يكن بد من أن يتنبه المحقق لهذا الأمر الدقيق.

(١) طبع في مطبعة العاصمة سنة ١٢١٢، في ٢٤٠ صفحة.

تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

وليس بالأمر الهين أن نؤمن بصحة نسبة أي كتاب كان إلى مؤلفه، ولا سيما الكتبُ الخاملة التي ليست لها شهرة، فيجب أن تعرض هذه النسبة على فهارس المكتبات والمؤلفات الكتبية وكتب التراجم، لنستمد منها اليقين بأن هذا الكتاب صحيح الانتساب.

وقديماً تكلم الناس في كتاب العين المنسوب إلى الخليل. وقد ساق السيوطي في المزهرة^(١) نصوص العلماء وأقوالهم في القدح في نسبة هذا الكتاب، ويكادون يجمعون أن الخليل وضع منهجه ورسمه، وأن العلماء حشوه من بعده.

وقد ذكر السيرافي في كتابه أخبار النحويين البصريين^(٢) أن الخليل «عمل أول كتاب العين».

والذي نبه العلماء إلى ذلك دراستهم للكتاب، وتأديهم إلى أن مثل هذا التأليف لا يصح أن ينسب إلى رجل قارب الغاية في الفضل مثل الخليل. فمعرفة القدر العلمي لمؤلف مما يسعف في التحقق بنسبة الكتاب.

على أن بعض المؤلفين تتفاوت أقدارهم العلمية وتختلف اختلافاً ظاهراً بتفاوت أعمارهم، وباختلاف ضروب التأليف التي يعالجونها، فنجد المؤلف الواحد يكتب في صدر شبابه كتاباً ضعيفاً، فإذا علت به السن وجدت بوناً

(١) المزهرة، ١: ٨٦-٩٢.

(٢) ص ٣٨، نشرة فريتس كرنكو.

شاسعاً بين يومية . وهو كذلك يكتب في فن من الفنون قوياً مُتقناً ، على حين يكتب في غيره وهو من الضعف على حال . فلا يصح أن يجعل هذا القياس حاسماً باطراد ، في تصحيح نسبة الكتاب .

وتعدّ الاعترافات التاريخية من أقوى المقاييس في تصحيح نسبة الكتاب أو تزيفها ، فالكتاب الذي تُحشد فيه أخبار تاريخية تالية لعصر مؤلفه الذي نسب إليه جدير بأن يسقط من حساب ذلك المؤلف ، ومن أمثلة ذلك كتاب نسب إلى الجاحظ ، وعنوانه «كتاب تنبيه الملوك والمكايد» ، ومنه صورة مودعة بدار الكتب المصرية برقم ٢٣٤٥ أدب . وهذا الكتاب زيف لاريب في ذلك ؛ فإنك تجد من أبوابه باب «نكت من مكايد كافور الإخشيدي» و «مكيدة توزون بالمتقي لله» . وكافور الإخشيدي كان يحيا بين سنتي ٢٩٢ و ٣٥٧ والمتقي لله كان يحيا بين سنتي ٢٩٧ و ٣٥٧ . فهذا كله تاريخ بعد وفاة الجاحظ بعشرات من السنين . وأعجب من ذلك مقدمة الكتاب التي لا يصح أن تنتمي إلى قلم الجاحظ وهذا صدرها : «الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتاباً ، وفتح للعبد إذا وافا (وافى) إليه بابا ، قَسَمَ بين خليقته فَطُورُوا أطواراً وتحزبوا أحزاباً وأنفذ فيهم سهمه وأمضى فيهم حكمه وجعل لكل شيء أسباباً ، فهم دائرون في دائرة إرادته لا يستطيعون عنها انقلاباً ، داهشون في بدائع حكمته ، ومشيتته ، وإرادته ، يعز من يشاء ويرزق من يشاء . . .» .

وليس هذا الأسلوب بحاجة إلى التعليق ، كما أن الكتاب ليس بحاجة إلى أن نسهب في نفي نسبه إلى أبي عثمان الجاحظ .

تحقيق متن الكتاب:

ومعناه أن يؤدَّى الكتابُ أداءً صادقاً كما وضعه مؤلفه كما وكيفاً بقدر الإمكان، فليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوباً هو أعلى منه، أو نُحلّ كلمة صحيحة محل أخرى صحيحة بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها، أو أجمل، أو أوفق، أو ينسب صاحب الكتاب نصاً من النصوص إلى قائل وهو مخطئ في هذه النسبة فيبدل المحقق ذلك الخطأ ويحل محله الصواب، أو أن يخطئ في عبارة خطأ نحويّاً دقيقاً فيصحح خطأه في ذلك، أو أن يوجز عبارته إيجازاً مخللاً فيبسط المحقق عبارته بما يدفع الإخلال.

ليس تحقيق المتن تحسیناً أو تصحيحاً، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإن متن الكتاب حُكْم على المؤلف، وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير.

وإذا كان المحقق موسوماً بصفة الجرأة فأجدر به أن يتنحى عن مثل هذا العمل، وليدعه لغيره ممن هو موسوم بالإشفاق والحذر.

إن التحقيق نتاج خلقي، لا يقوى عليه إلا من وهب خلتين شديتين الأمانة والصبر، وهما ما هما!!

وقد يقال: كيف نترك ذلك الخطأ يشيع، وكيف نعالجه؟

فالجواب أن المحقق إن فطن إلى شيء من ذلك الخطأ نبه عليه في الحاشية أو في آخر الكتاب وبين وجه الصواب فيه. وبذلك يحقق الأمانة، ويؤدي

واجب العلم .

أما الشواهد من القرآن الكريم فلما لها من تقدير ديني لا بد أن توضع في نصابها . وقد كشفت في أثناء تحقيقي لكتاب الحيوان عن تحريفات كثيرة لم أستطع إلا أن أردّها إلى أصلها . ومن أمثلة ذلك في الجزء الرابع ص ٧ : « فلما أتوا على وادي النمل » وهي « حتى إذا أتوا » . وفي ص ١٥٩ : « على أن لا أقول على الله إلا الحق فأرسل معي بني إسرائيل » وهي « إلا الحق قد جئتكم ببينة من ربكم فأرسل معي بني إسرائيل » . وفي ص ١٦٠ : « يا موسى أقبل ولا تخف إنك من الآمنين » وهي « يا موسى لا تخف إنني لا يخاف لدي المرسلون » وفي الجزء الخامس ص ٣٢ : « إنني مبتليكم بنهر » وهي « إن الله مبتليكم بنهر » . وفي ص ٩٣ : « هو الذي جعل لكم من الشجر الأخضر ناراً » والوجه إسقاط « هو » : وفي ص ١٣٧ : « وأنهار من ماء غير آسن » والوجه إسقاط الواو . وفي ص ٥٤٤ : « ثم اسلكي سبل ربك » وإنما هي « فاسلكي سبل ربك » . وفي ص ٥٤٧ في بعض النسخ : « فلما جاء أمرنا وفار التنور » وفي بعضها : « ولما جاء » وكلاهما تحريف ، وإنما هي « فإذا جاء أمرنا » . إلى غيرها كثير .

ومن عجب أن يشيع هذا التحريف القرآني في كتاب معروف مثل كتاب الحيوان ولا يتصدى له من يصلحه في خلال هذه القرون المتطاولة ، وفي ذلك يصدق المثل القائل : « يؤتى الحذر من مأمنه ! » .

وجاء في كتاب الجواري للجاحظ في مجموعة داماد : « ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً » ، وهي « إنه كان فاحشة وساء سبيلاً » .

ومما عثرت عليه في مخطوطات تهذيب اللغة للأزهري من التصحيف القرآني ما جاء في مادة (وقى): «مالك من الله من واق» وهي «ما لهم من الله من واق» وفي مادة (فوق): «ما ينظرون إلا صيحة ما لها من فواق» وهي «وما ينظر هؤلاء إلا صيحة واحدة ما لها من فواق».

وفي مخطوطات كتاب سيبويه ونسخه المطبوعة في ثلاث طبعات^(١): «والذاكرين الله كثيراً والذاكرات والحافظين فروجهم والحافظات» وصوابها «والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات».

وإنما أسهبت في تلك الأمثلة لأنبه على أمرين:

أما أحدهما فإنه يجب أن يستشعر المحقق الحذر الكامل في تحقيق الآيات القرآنية، وألا يركن إلى أمانة غيره في ذلك مهما بلغ قدره.

وأما الآخر فإن التزمّت في إبقاء النصّ القرآني المحرف في الصلب كما هو، فيه مزلة للأقدام، فإن خطر القرآن الكريم يَجَلُّ عن أن نجامل فيه مخطئاً، أو نحفظ فيه حق مؤلّف لم يلتزم الدقة فيما يجب عليه فيه أن يلزم غاية الحذر.

ومع ذلك فإننا نرى بعض المتزمتين الغالين يذهب إلى التزام الأمانة الصارمة في أداء النصّ القرآني الخاطيء يؤدّيه كما وقع من مؤلّفه والمسألة خلافية قديمة بسطها ابن كثير في كتابة اختصار علوم الحديث^(٢) ونصه ما يلي:

(١) انظر طبعة بولاق، ١: ٣٧، وكذا طبعة باريس، ٢٩، وطبعة الهند.

(٢) هو الذي طبع مشروحاً باسم الباعث الخيـث. انظر ص ١٦٢-١٦٣.

وأما إذا لحن الشيخ فالصواب أن يرويه السامع على الصواب ، وهو محكي عن الأوزاعي وابن المبارك والجمهور . وحكي عن محمد بن سيرين وأبي معمر عبد الله بن سخبيرة أنهما قالا : يرويه كما سمعه من الشيخ ملحوناً . قال ابن الصلاح : وهذا غلوٌّ في مذهب أتباع اللفظ . وعن القاضي عياض : أن الذي استمر عليه عمل أكثر الأسيخ أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم ولا يغيروها في كتبهم ، حتى في أحرف من القرآن استمرت الرواية فيها على خلاف التلاوة ، ومن غير أن يجيء ذلك في الشواذ ، كما وقع في الصحيحين والموطأ ، لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على ذلك عند السماع وفي الحواشي .

ثم قال : «وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل أن أباه كان يصلح اللحن الفاحش ويسكت عن الخفي السهل» .

فالمسألة قديمة جداً مردّها إلى الأمانة ، وهي متحققة في المذهبين إذا نبه المصحح على ما كان عليه الأصل الذي صححه ، مما هو واضح الخطأ .

واختبار النصوص القرآنية لا يكفي فيها أن نرجع إلى المصحف المتداول ، بل لا بد فيه من الرجوع إلى كتب القراءات وكتب التفسير . ففي كتب القراءات يرجع المحقق إلى كتب القراءات السبع ، ثم العشر ثم الأربع عشرة ثم كتب القراءات الشاذة . وفي كتب التفسير يلجأ إلى تلك التي تعنى عناية خاصة بالقراءات كتفسير القرطبي وأبي حيان . ذلك يجدر أن ينسب المحقق كل قراءة تكون مخالفة لقراءة الجمهور .

وأما نصوص الحديث فإنها يجب أن تختبر بعرضها على مراجع الحديث لقراءة نصها وتخريجها إن أمكن التخريج . وتعدد روايات الحديث يدفعنا إلى أن نحمل المؤلف أمانة روايته ، فنبقئها كما كتبها المؤلف إذا وصلنا إلى يقين بأنه كتبها كذلك ، ولندع للتعليق ما يدل على ضعف روايته أو قوتها .

وهذا أيضاً هو واجب المحقق إزاء كل نص من النصوص المضمنة ، من الأمثال والأشعار ونحوها ، يجب أن يتجه إلى مراجعتها ليستعين بها في قراءة النص وتخريجه إن أمكن التخريج . ومع ذلك يجب أن نحترم رواية المؤلف إذا أيقنا أن ما في النسخة هو ما قصده المؤلف وأراده ، ولا سيما إذا كان يبنى على تلك الرواية حكماً خاصاً . فهذا قيد شديد يحرم على المحقق أن يتناول النص بتغيير أو تبديل .

وهذه الضروب الثلاثة من النصوص هي أخطر ما يجب فيه الدقة والحرص والتريث ، وليس معنى ذلك أن نستهيئ بغيرها ، ولكن معناه أن نبذل لها من اليقظة ، ونستشعر لها من الحرص ، ما يعادل خطرها البالغ .

خطر تحقيق المتن:

عرفت إذن أن التحقيق أمر جليل ، وأنه يحتاج من الجهد والعناية إلى أكثر مما يحتاج إليه التأليف . وقدماً قال الجاحظ^(١) : «ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حرّ اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام» .

(١) الحيوان ، ١ : ٧٩ .

مقدمات تحقيق المتن:

هناك مقدمات رئيسية لإقامة النص ، فمنها :

١ - التمرس بقراءة النسخة ، فإن القراءة الخاطئة لا تنتج إلا خطأ . وبعض الكتابات يحتاج إلى مراس طويل وخبرة خاصة ، ولا سيما تلك المخطوطات التي لا يطرد فيها النقط الإعجام ، وكذلك تلك المخطوطات التي كتبت بقلم أندلسي أو مغربي ، ولهذا الخط صورته الخاصة ونقطه الخاص ، بل رسمه الخاص . قال الشيخ نصر الهوريني^(١) : «وكذلك أهل الأندلس يكتبون في غير المصحف الألف الحشوية المماله بالياء ، كما يدل له قول القاموس : بُنيل بضم الباء وكسر النون جد مسلم بن محمد الشاعر الأندلسي . والأصح أنه ممال ولكنهم يكتبونه بالياء اصطلاحاً» .

ولكل كاتب من الكتاب طريقة خاصة تستدعي خبرة خاصة كذلك ، فبعضهم يقارب بين رسمي الدال واللام . أو بين رسمي الغين والفاء ، فلا يفتن للفصل بينهما إلا الخبير . كما أن كثيراً من الكتاب الأقدمين يكتبون على طريقة خاصة بهم في الرسم الإملائي . وهذا يحتاج إلى خبرة خاصة تكتسب بالمرانة وبالرجوع إلى كتب الرسم . ومن أجمع الكتب في ذلك «المطالع النصرية» للشيخ نصر الهوريني .

والنقط تختلف طرائقه في الكتابة المشرقية والكتابة المغربية ؛ ففي الأخيرة تنقط الفاء بنقطة من أسفلها ، والقاف بنقطة واحدة من أعلاها .

(١) المطالع النصرية : ١١٠ .

وفي الكتابات القديمة توضع بعض العلامات لإهمال الحروف ، فبعضهم يدل على السين المهملة بنقط ثلاث من أسفلها ، إما صفاً واحداً وإما صفيين ، وبعضهم يكتب سيناً صغيرة (س) تحت السين ويكتبون حاء (ح) تحت الحاء المهملة . ومن الكتاب من يضع فوق المهمل أو تحته همزة صغيرة (ء) ومنهم من يضع خطأ أفقياً فوقه (-) ومنهم من يضع رسماً أفقياً كالهلال (ب) ومنهم من يضع علامة شبيهة بالرقم (٧) . وفي بعض الكلمات التي تقرأ بالإهمال والإعجام معاً قد ينقط الحرف من أعلى ومن أسفل معاً ، وذلك مثل «التسميت» و «التشميت» أي تشميت العاطس ، يضعون أحياناً فوق السين نقطاً ثلاثاً وتحتها كذلك ، إشارة إلى جواز القراءتين . و«المضمضة» و«الممصصة» تكتب بنقطة فوق الضاد وأخرى تحتها ، تجويزاً لوجهي القراءة .

وفي الإعجام - أي الشكل والضبط - يحتاج المحقق كذلك إلى خبرة خاصة ، وهذا هو الذي كان يسميه أبو الأسود «النقط» . قال أبو الأسود لكاتبه القيسي : «إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه ، وإن ضمنت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف ، وإن كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن أتبع ذلك شيئاً من غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين» .

فهذه طريقة أبي الأسود يراها القارئ في المصاحف العتيقة .

ومما يلحق بالضبط القطعة ، أي الهمزة ، وهي صورة رأس عين توضع فوق ألف القطع ، أو على الواو والياء المصورتين بدلاً من الألف ، أو في

موضع ألف قد حذفت صورتها مثل ماء وسماء . وفي الكتابة القديمة كثيراً ما تهمل كتابتها فتلتبس ماء بكلمة «ما» وسماء بالفعل «سما» . والهمزة المكسورة تكتب أحياناً تحت الحرف وتكتب أحياناً فوقه .

والمدة، وهي السحبة التي في آخرها ارتفاع، قد ترد في الكتابة القديمة فيما لم نألفه، نحو «مآ» التي نكتبها ماء بدون مدة .

والشدة، وهي رأس الشين، نجدها في الكتابة القديمة حيناً فوق الحرف وأنا تحتها إذا كانت مقرونة بالكسرة . ونجد خلافاً في كتابتها مع الفتحة فأحياناً توضع الفتحة فوق الشدة، وأحياناً تكتب الفتحة تحت الشدة هكذا () فيتوهم القارئ أنها كسرة مع الشدة، مع أن وضع الكسرة تحت الشدة وفوق الحرف أمر لا يكاد يوجد في المخطوطات العتيقة . والضممة يضعها المغاربة تحت الشدة، وفي كثير من الكتابات القديمة توضع الشدة على الحرف الأول من الكلمة إذا كان مدغماً في آخر من نهاية الكلمة السابقة مثل «بل رآن»، «يقول أهلكت ما لا لَوْ قَنَعْتَ بِهِ» .

والشدة في الكتابة المغربية تكتب كالعدد (٧) شديدة التقويس، وقد عثرت على مخطوط أندلسي عتيق هو كتاب العققة والبررة لأبي عبيدة، وقد التزم فيه كاتبه وضع الحركات تحت النقط هكذا (مُضَغَّة)، أي مضغعة .

وفي النسخة المغربية من كتاب المحتسب لابن جني (٧٨ قراءات دار الكتب) وجدت الشدة توضع مشابهة للعدد (٧) فوق الحرف للدلالة على الشدة والفتحة، ومشابهة للعدد (٨) فوقه للدلالة على الشدة والضممة . أما

الشدّة والكسرة فيعبر عنهما بالرسم (٨) لكن تحت الحرف .

وتخفيف الحرف ، أي مقابل تشديده ، يرمز إليه أحياناً بالحرف (خ) أو بإشارة (خف) إشارة إلى الخفة .

وهناك بعض الإشارات الكتابية ، ومنها علامة الإلحاق التي توضع لإثبات بعض الأسقاط خارج سطور الكتاب . وهي في غالب الأمر خط رأسي يرسم بين الكلمتين يعطف بخط أفقي يتجه يمينا أو يساراً إلى الجهة التي دون فيها السقط هكذا (|) أو (|) وبعضهم يمد هذه العلامة حتى تصل إلى الكتابة الملحقّة التي يكتب إلى جوارها كلمة «صح» ، أو «رجع» ، أو «أصل» . وبعض النساخ يكتب ما يريد إلحاقه بين الأسطر في صلب الكتاب .

وهناك علامة التمرّض ، وهي صاد ممدودة (صد) توضع فوق العبارة التي هي صحيحة في نقلها ولكنها خطأ في ذاتها ، وتسمى هذه العلامة أيضاً علامة التضييب .

قال السيوطي في تدريب الراوي^(١) : «ويسمى ذلك ضبة لكون الحرف مقفلاً بها لا يتجه لقراءة ، كضبة الباب يقفل بها» .

وعلامة التثليث اللغوي ، وهي (ث) توضع فوق الكلمة اقتباساً من كلمة التثليث . وجدتها في مخطوطة الاشتقاق لابن دريد .

وأحياناً يوضع الحرف (ض) في وسط الكلام ، إشارة إلى وجود بياض

(١) تدريب الراوي ، شرح تقريب النواوي ، ص ١٥٦ . طبع الحرية سنة ١٣١٧ .

في الأصل المنقول عنه . وجدته في نسخة من جمهرة ابن حزم .

وكذلك الحرف (ع) رأس العين ، إشارة إلى «لعله كذا» : وجدته في هامش بعض مخطوطات الجمهرة . وقد يكتب الحرف (ظ) في الهامش أيضاً إشارة إلى كلمة «الظاهر» وتوضع : (ك) في بعض الهوامش إشارة إلى أنه «كذا في الأصل» .

وإذا كان هناك خطأ ناشئ من زيادة بعض الكلمات فإنهم يشيرون إلى الزيادة بخط يوضع فوق الكلام منعطفاً عليه من جانبه بهذا الوضع (م) وأحياناً توضع الزيادة بين دائرتين صغيرتين (٥٥) أو بين نصفي دائرة () وأحياناً توضع كلمة «لا» ، أو «من» ، أو «زائدة» فوق أول كلمة من الزيادة ثم كلمة «إلى» فوق آخر كلمة منها .

وفي التقديم والتأخير توضع فوق الكلمتين أو العبارتين (|) و (|) . وجدت بخط مغلطاي على هامش الاشتقاق (سنة ومائة إحدى) أي سنة إحدى ومائة . أو يوضع الحرفان (خ) و (ق) أي تأخير وتقديم . (م) (م) أي مقدم ومؤخر .

وكذلك الأرقام تحتاج إلى خبرة خاصة ، وهذه صورة الأرقام التي ترد في بعض المخطوطات القديمة (٦٥٣٣٢) وهي (٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١) ، وأحياناً تكتب الاثنان والأربعة والخمسة هكذا (٥ ٣ ٤) .

وهناك رموز واختصارات لبعض الكلمات أو العبارات نجدها في المخطوطات القديمة ولا سيما في كتب الحديث .

وهذا مما سبق به أسلافنا العرب ، أو علماء العجم المتأخرون ، وقلدهم في ذلك الفرنجية^(١) .

ثنا = حدثنا .

ثنى = حدثنى .

نا = حدثنا ، أو أخبرنا .

دثنا = حدثنا .

أنا = أنبأنا ، أو أخبرنا .

أرنا = أخبرنا ، في خط بعض المغاربة .

أخ نا = أخبرنا ، في خط بعض المغاربة .

أبنا = أخبرنا .

قثنا = قال حدثنا .

ح = تحويل السند في الحديث .

صلعم = صلى الله عليه وسلم .

ص م = صلى الله عليه وسلم .

ع م = عليه السلام .

رضي = رضي الله عنه .

وكتابة هذه الثلاثة مكروهة عند الفقهاء . وقد استعملها العجم .

(١) انظر المطالع النصرية ، ٢٠٠-٢٠٢ ، وتدريب الراوي ، ١٥٧-٢٠٧ ، وقواعد التحديث للقاسمي .

المصد = المصنف بكسر النون .

ص = المصنف بفتح النون ، أي المتن .

ش = الشرح .

الشذ = الشارح .

س = سيبويه .

أيضد = أيضاً .

لايخ = لا يخفى . للعجم في الكتب العربية .

الظ = الظاهر .

نعم = ممنوع . للعجم في الكتب العربية .

م = معتمد ، أو معروف ، استعمل الأخيرة صاحب القاموس ومن

بعده .

إلخ = إلى آخره .

اه = انتهى ، أو إلى نهايته .

ع = موضع ، استعمله صاحب القاموس ومن بعده .

ج = جمع ، استعمله صاحب القاموس ومن بعده .

جج = جمع جمع استعمله صاحب القاموس ومن بعده .

ججج = جمع جمع الجمع ، استعمله صاحب القاموس ومن بعده .

- د = بلد، استعمله صاحب القاموس ومن بعده .
ح = أبو حنيفة ، أو الحلبي .
حج = ابن حجر الهيتمي في كتب الشافعية .
م ر = محمد الرملي .
ع ش = علي الشبراملسي .
ز ي = الزيادي .
ق ل = القليوبي .
شو = خضر الشوبرى .
س ل = سلطان المزاحي .
ح ل = الحلبي .
ع ن = العناني .
ح ف = الحفني .
اط = الإطفيحي .
م د = المدابغي .
ع ب = العباب .
سم = ابن أم قاسم العبادي .
ح = حينئذ . في غير كتب الحديث وكتب الحنفية .
ح = الحلبي عند الحنفية .

٢ - والثاني من مقدمات التحقيق هو التمرس بأسلوب المؤلف، وأدنى صورته أن يقرأ المحقق المخطوطة المرة تلو المرة، حتى يخبر الاتجاه الأسلوبى للمؤلف، ويتعرف خصائصه ولوازمه، فإن لكل مؤلف خصيصة فى أسلوبه، ولازمة من اللوازم اللفظية أو العبارية، كما أن لكل مؤلف أعلاماً خاصة تدور فى كتاباته، وحوادث يديرها فى أثناءها.

وأعلى صور التمرس بأسلوب المؤلف أن يرجع المحقق إلى أكبر قدر مستطاع من كتب المؤلف، ليزداد خبرة بأسلوبه ويستطيع أن يوجد ترابطاً بين عباراته فى هذا الكتاب وذاك. ومعرفة ذلك مما يعينه فى تحقيق المتن، والتهدى إلى الصواب فيه.

٣ - وأمر ثالث، وهو الإلمام بالموضوع الذى يعالجه الكتاب حتى يمكن المحقق أن يفهم النص فهماً سليماً يجنبه الوقوع فى الخطأ حين يظن الصواب خطأً فيحاول إصلاحه، أى يحاول إفساد الصواب.

وهذا إنما يتحقق بدراسة بعض الكتب التى تعالج الموضوع نفسه أو موضوعاً قريباً منه، ليستطيع المحقق أن يعيش فى الأجواء المطابقة أو المقاربة، حتى يكون على بصيرة نافذة.

٤ - فإذا اجتمع لدى المحقق أقصى ما يمكن جمعه من المخطوطات، واستطاع قراءتها قراءة سليمة، وعرف أسلوب المؤلف، وألمَّ إلاماً كافياً بموضوع الكتاب، استطاع أن يمضى فى التحقيق مستعيناً بالمراجع العلمية التى يمكن تصنيفها على الوجه التالى:

(أ) كتب المؤلف نفسه مخطوطها ومطبوعها .

(ب) الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب ، كالشروح والمختصرات والتهذيبات . فنسخة الشرح هي من جهة نسخة أخرى من الكتاب . كما أن الشروح تُقيد النصوص بضبطها أحياناً ، وتكفل ببيان غوامضها ، وهو أمر له قيمته في مكملات التحقيق .

ويليها في ذلك نسخة المختصر أو التهذيب ، فإن كلا منهما تلقي ضوءاً لا يستهان به في تحقيق النص . ومن البديهي أن يرجع المحقق إلى الأصول المخطوطة لتلك المراجع ما أمكنه ذلك ، وألا يعتمد على المطبوعات الخالية من الروح العلمية المحققة .

(ج) وهناك ضرب آخر من الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب ، وهي الكتب التي اعتمدت في تأليفها اعتماداً كبيراً على الكتاب ، وهذه كثيراً ما تحتفظ بالنص الأصلي للكتاب الأول . فكتاب عيون الأخبار لابن قتيبة من الكتب التي اعتمدت على كتاب الحيوان للجاحظ ، ولا سيما في كلام ابن قتيبة على الحيوان . والكتاب نفسه من الكتب التي اعتمدت على كتاب «البيان والتبيين» ، ولا سيما في كتاب الزهد ونصوص الخطب والوصايا ، ولعل السر في ذلك أن الجاحظ كان قد أجاز ابن قتيبة برواية بعض كتبه^(١) .

وكانت حياة ابن قتيبة بين سنتي ٢١٣ ، ٢٨٦ .

(١) انظر عيون الأخبار، ٣: ١٩٩، ٢١٦، ٢٤٩ .

(د) ويليهما الكتب التي استقى منها المؤلف . فإذا تهديَّ المحقق إلى المنابع التي يستمدُّ منها المؤلف تأليفه كان ذلك معاوناً له على إقامة النص . وبعض المؤلفين القدماء ينصون في كتبهم على المصادر التي استقوا منها، كما فعل ابن فارس في مقدمة مقاييس اللغة، وابن منظور في مقدمة لسان العرب، والسيوطي في مقدمة «بغية الوعاة»، وابن حجر في مقدمة «تهذيب التهذيب».

وبعضهم يعتمد اعتماداً كلياً على مؤلف آخر، ولكنه لا ينص على الأخذ إلا أحياناً قليلة، كما فعل التبريزي في نقله معظم شرحه للحماسة عن شرح المرزوقي . والذي يوازن بين الشرحين يسترعي نظره التقارب الشديد بين عبارات التفسير واتجاهاته، ثم لا يرتاب أن التبريزي كان في جمهور شرحه كلاً على المرزوقي .

ومن عجب أن التبريزي مع ذلك ينعى على هؤلاء الذين يهملون نسبة أقوال العلم إلى أصحابها، فيقول في تفسير الشطر الثالث من الحماسة ٨٩: «قال المرزوقي: وذكر بعض المتأخرين - يعني ابن جني - ولم ينصفه حيث لم يسمه في كتابه . . .» .

وكما صنع التبريزي ذلك في شرحه للحماسة صنع في شرحه للقوائد العشر، إذ اعتمد اعتماداً كبيراً على ابن الأنباري في شرحه للمعلقات .

(هـ) الكتب المعاصرة للمؤلف، التي تعالج نفس الموضوع، أو موضوعاً قريباً منه .

(و) المراجع اللغوية، وهي المقياس الأول الذي تسبر به صحة النص، فأحياناً يحكم المحقق العجلان أن في النص تحريفاً وما به من بأس، وهو حين يرجع إلى كتب اللغة تُفتيه بصواب ما خاله غير الصواب. ولا يكفي لذلك ضرب واحد من المراجع اللغوية.

ويمكننا أن نقسم المراجع اللغوية إلى الضروب التالية:

١- معاجم الألفاظ، وأعلاها لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي. ومنها معاجم المفردات الطبية، كالمفردات لابن البيطار، وتذكرة داود الأنطاكي، ومن المعاجم الحديثة في ذلك معجم الحيوان للمعلوف، والنبات لأحمد عيسى. ومنها معاجم المصطلحات العلمية كمفاتيح العلوم للخوارزمي، وكليات أبي البقاء، وأوسعها جميعاً كتاب «كشاف اصطلاحات الفنون».

وقد وضع بعض فضلاء المستشرقين معاجم استدرکوا بها على المعاجم القديمة، ومنها معجم دوزي المسمى: *Supplement Aux Dictionnaires Arabes* ومنها معجمه الخاص بأسماء الملابس: *Dictionnaire Detaille nems des des Vetements chex les Arabes*.

وهذه المعاجم تفيد في تحقيق النصوص الواردة في الكتب المتأخرة.

٢- معاجم المعاني، وأعلاها المخصص لابن سيده، وفقه اللغة للثعالبي.
٣- معاجم الأسلوب، وأعلاها جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر،

والألفاظ الكتابية للهمذاني .

٤ - كتب العربات ، ومن أعلاها في القديم المعرب للجواليقي ، وشفاء الغليل للخفاجي ، وفي الحديث كتاب الألفاظ الفارسية المعربة لأدبي شير .

٥ - معاجم اللغات التي تمت بصلة وثيقة إلى العربية كالفارسية والعبرية والسريانية .

(ز) المراجع النحوية ، وهي كثيرة ، وأعلى المتداول منها وأجمعها همع الهوامع للسيوطي ، وحاشية الصبان على الأشموني .

(ح) المراجع العلمية الخاصة ، وهذه لا يمكن حصرها ، ولكل كتاب يكون موضع التحقيق مراجع شتى يتطلبها . فكتاب الأدب يحتاج إلى مراجع الأدب والتاريخ على اختلاف ضروبها والعلوم الدينية ، وكذلك إلى مراجع الشعر من الدواوين وكتب النقد القديم والبلاغة ومراجع البلدان وغيرها . وكتاب التاريخ يفتقر إلى كتب الأدب والعلوم الدينية ومراجع البلدان . وهكذا .

فنحن نجد أن نتاج الثقافة الإسلامية العربية متواشج الأنساب ، متداخل الأسباب . وحقق المحقق وسعة اطلاعه يهديانه إلى اختيار المراجع التي يتطلبها الكتاب .

معالجة النصوص

ترجيح الروايات:

تجلب إلينا مخطوطات المؤلف الواحد صوراً شتى من الروايات، وفي كثير من الأحيان نجد بعض النسخ قد انفردت بزيادات لا نجدها في النسخ الأخرى، فهذه الزيادات مما ينبغي أن يوضع تحت الفحص والخبرة ليحكم المحقق بمدى صحتها وانطباقها على سياق النسخة وأسلوب المؤلف. ولينظر فيها طويلاً فقد تكون نتيجة لخطأ الناسخ، فبعض المسرفين من النُسخاء يمزج صلب الأصل الذي نقل عنه بالحواشي التي أضيفت عليه من قبل القراء أو المالكين.

وقد عثرت في أثناء تحقيقي لكتاب الحيوان على عبارة مقحمة في نسختين من أصول الحيوان^(١)، وهذا نصها: «كنت بعجت بطن عقرب إذ كنت بمصر فوجدت فيه أكثر من سبعين عقارب صغار كل واحدة نحو أرزة. حرره أبو بكر السروكني». فالأسلوب ليس للجاحظ، والجاحظ لم يدخل مصر وعبارة «حرره أبو بكر السروكني» شاهد بأن العبارة مقحمة بلا ريب.

وأما العبارات الأصلية التي تزيد بها بعض النسخ على الأخرى، ويؤيدها الفحص، فهي جدية بالإثبات.

والعبارات المعتلة التي تحمل الخطأ النحوي مرجوعة، أجدراً بالإثبات منها عبارة النسخة التي لا تحمل هذا الخطأ. كما أن التي تحمل الخطأ اللغوي أو

(١) حواشي الحيوان، ٤: ١٧٠.

يستحيل معها المعنى ، أو ينعكس ، أو يستغلق فهمه ، هي رواية مرجوحة ، أحق منها بالإثبات رواية النسخة السالمة من هذه العيوب .

وهذا كله في النسخ الثانوية . أما النسخ العالية فإن المحقق حريٌّ أن يثبت ما ورد فيها على علته ، خطأ كان أو صواباً ، على أن ينبه في الحواشي على صواب ما رآه خطأ ، حرصاً على أمانة الأداء .

تصحيح الأخطاء:

سبق في الفصل الماضي أن المحقق قد يجد في تخالف روايات النسخ ما يعينه على استخراج الصواب من نصوصها ، فيختار من بينها ما يراه مقيماً للنص مؤدياً إلى حسن فهمه . والأمانة تقتضيه أن يشير في الحواشي إلى النصوص التي عاجلها ليتنزح من بينها الصواب ، وألا يغفل الإشارة إلى جميع الروايات الأخرى التي قد يجد القارئ فيها وجهاً أصوب من الوجه الذي ارتآه .

وقد يقتضيه التحقيق أن يلفق بين روايتين تحمل كل منهما نصف الصواب ونصف الخطأ ، فهو جدير أن يثبت من ذلك ما يراه ، على ألا يغفل الإشارة إلى الروايات كلها ، ففي ذلك الأمانة وإشراك القارئ في تحملها .

وقد يقع القارئ على عدة عبارات كلها محرف ، فإذا أراد تقويمها فلا بد أن يتقيد بمقاربة الصور الحرفية التي تقلبت فيها العبارة في النسخ ، بحيث لا يخرج عن مجموعها بقدر الإمكان .

فتصحیح «لِط به» و«لِطبه» إلى «لُبط به» بمعنى صرع، تقويم صحيح، وتصحيح «النقيف» و«النقنق» ب«النقنف» بمعنى صقع الجبل الذي كأنه جدار مبني مستو تصحيح قويم أيضاً. وكذلك تصحيح «العصراء» «بالقصواء» اسم ناقة.

وهو في هذه الأحوال كلها جميعاً لا بد له أن يستعين بالمراجع التي سبقت الإشارة إلى أنواعها في «مقدمات تحقيق المتن»^(١).

الزيادة والحذف:

وهما أخطر ما تتعرض له النصوص، والقول ما سبق: أن النسخة العالية يجب أن تؤدي كما هي دون زيادة أو نقص، أو تغيير أو تبديل.

على أننا نلمح في مذاهب الأقدمين اتجاهاً يرمي إلى أن يلحق بالكتاب ما هو ضروري متعين لإقامة النص، وفي نوع خطير من النصوص، وهو نصوص الحديث. قال ابن كثير^(٢): «وإذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بإلحاقه، وكذلك إذا اندرس بعض الكتاب فلا بأس بتجديده على الصواب». فقد يكون في النص نحو «عبد الله مسعود» فلا ريب أن ذلك يكون سهواً من المؤلف، فإثبات [بن] لاضير فيه ولا إخلال بالأمانة. وقد يكون في نص المتن نحو «بني الإسلام خمس» فلا جرم أن صوابه «على خمس» فإلحاق «على» ليس فيه عُدوان على الكتاب ولا على صاحبه. وكذا

(١) انظر: ٥٦-٥٩. [هي في ص ٢٤٦-٢٥٠ من هذا الجزء].

(٢) في الباعث الحثيث، ص ١٦٣.

إذا كان المتن «بني الإسلام على خمس» كان المحقق في حلٍّ أن يحذف الحرف الزائد، على أن ينبه على المحذوف. والأولى في حالة الزيادة أن تميز بوضعها بين جزأي العلامة الطباعية الحديثة []، أو أن ينبه في الحواشي على أنها مما أخلَّ به أصل الكتاب.

وأما النسخ الثانوية فكذلك، لا يزداد فيها ولا يحذف منها إلا ما هو ضروري متعين، ولا سيما إذا وجد المحقق دعامة له في مراجع التحقيق التي سبق الكلام عليها.

ومن البديهي أن يعتمد المحقق إلى إثبات أكمل النصوص وأوفاهها، وألا يُغفل من ذلك إلا ما يتضح أنه زيادة مقحمة لا تمت إلى الأصل بسبب. ومع هذا فالواجب عليه أن ينبه على ذلك أيضاً.

وأما الزيادة الخارجية التي يقصد بها التوضيح أو إشباع الكلام فلا يصح أن تكون في منهج أداء النص، وللمحقق أن يشير في الحاشية إلى ذلك الضرب من الزيادة، فما هو إلا ضوء جانبي يعين على تجلية الصورة وتضويثها، وليس من حقيقة الصورة في شيء.

التغيير والتبديل:

لا ريب أن إحداثهما في النسخة العالية يخرج بالمحقق عن سبيل الأمانة العلمية، ولا سيما التغيير الذي ليس وراءه إلا تحسين الأسلوب، أو تنميق العبارة، أو رفع مستواها في نظر المحقق، فهذه تعد جنائية علمية صارخة إذا قرنها صاحبها بعدم التنبيه على الأصل، وهو أيضاً انحراف جائر عما ينبغي، إذا قرن ذلك بالتنبيه.

ومن مذاهب أداء النصوص قديماً وحديثاً ألا يلجأ المحقق إلى أي تغيير أو تبديل كان إلا ما تقتضيه الضرورة الملحة ويحتمه النص، مما هو واضح وضوح الشمس، متعين لدى النظرة الأولى، أو يكون المؤلف قد نص على إجازة إصلاح أخطائه^(١). ومع ذلك فلا بد لصاحب هذا المذهب من التنبيه على صورة الأصل.

وأما النسخ الثانوية فإنَّ استخدام مراجع التحقيق مما يعين على توجيه نصوصها وتصحيح أخطائها التي جلبتها أقلام النساخ على تطاول الزمان. وليكن ذلك كله في أضيق نطاق تتطلبه ظروف النص، مع التنبيه على الأصل أيضاً.

الضبط:

إن أداء الضبط جزء من أداء النص، ففي بعض الكتب القديمة نجد أن النص قد قيدت كلماته بضبط خاص، فهذا الضبط له حرمة وأمانته، وواجب المحقق أن يؤديه كما وجدته في النسخة الأم، وألا يغير هذا الضبط ولا يبدله، ففي ذلك عدوان على المؤلف.

وقد سبق في مقدمات تحقيق المتن^(٢)، أن للأقدمين طريقة خاصة في الضبط ومن الطبيعي أن يترجم المحقق هذا الضبط بنظيره في الطريقة الحديثة. فالشدة والفتحة القديمة (ـ) لا بد أن تترجم بالشدة والفتحة الجديدة (ـ) وهكذا.

(١) انظر هذه الإجازة النادرة في عيون الأثر، ٢: ٣٤١.

(٢) انظر ص ٤٨-٥٢. (وهي في ص ٥٥٨-٥٦٢ من هذا الكتاب).

وكثيراً ما يرد بعض الكلمات موجهاً بضبطين ، وهذا ينبغي أن يؤدي كما ورد في النسخة ، وإذا تعذر أداؤه بالمطبعة فليؤد بالعبارة في الحاشية .

وأما الكتب التي خلت بعض كلماتها من الضبط ، وأراد المحقق أن يضبطها فإنه حري أن يستأنس بطريقة المؤلف ، فلا يضبطها ضبطاً مخالفاً لما ارتضاه المؤلف في نظير الكلمة التي ضبطها المؤلف . فإذا ضبط المؤلف كلمة «ضنّ» مثلاً في كثير من مواضع كتابه بكسر الضاد . وأهمل ضبطها في موضع ، وأردنا أن نضبطه ، وجب أن نجاري ضبطه الأول ، مع أن من المعروف أن الكلمة تقال أيضاً بفتح الضاد . ومثلها كلمة «المعدلة» إذا وردت في معظم مواضعها بكسر الدال وأهملت في موضع وأردنا ضبطه ، فينبغي أن نضبطها بكسر الدال وننبه على اللغة الأخرى .

وأما الكلمة التي لم يرد لها نظير في الضبط فإننا نختار لضبطها أعلى اللغات وندع اللغة النازلة ، وإذا اتفقت لغات في العلو وأمكن أداؤها معاً فليكن ذلك .

ومما يجب أن يتنبه له المحقق ألا يضبط ضبطاً يؤدي إلى خلاف مراد المؤلف ، فبعض المؤلفين يتعمد سرد عبارة خاطئة لينبه على تصحيحها فيما بعد ، فضبط هذه العبارة الخاطئة ضبطاً صواباً يعد في هذه الحالة خطأ ، لأن المؤلف لم يرد الصواب في تلك الحالة .

ومهما يكن فإن الضبط يحتاج إلى الدقة والحرص والتريث ، كما يحتاج إلى قدر كبير من التحرز عن الانسياق إلى المألوف . فقد ترد كلمة «الكهول» بمعنى بيت العنكبوت ، فيضبطها الضابط خطأ بالكهول ، و«العُلب» بمعنى الوَسْم والتأثير ، فتضبط «العُلب» إلى نحو ذلك ، مما تسوق الألفة إليه .

والألفة من أخطر البواعث على الخطأ.

ومن ذلك أعلام الناس، يجدر بالمحقق ألا يضبطها إلا بعد الرجوع إلى مصادر الضبط ككتب الرجال، والمؤتلف والمختلف، والمعجم اللغوية، فإن انسياق المحقق وراء المؤلف يوقعه في كثير من الخطأ، إذ يلتبس المصغر بالمكبر، والمخفف بالمثقل، والمعجم بالمهمل. ومثل ذلك أعلام البلدان والقبائل ونحوها.

التعليق:

لا ريب أن الكتب القديمة، بما تضمنت من معارف قديمة، محتاجة إلى توضيح يخفف ما بها من غموض، ويحمل إلى القارئ الثقة بما يقرأ والاطمئنان إليه.

ومن هنا كان من المستحسن ألا يترك المحقق الكتاب غفلاً عن التعليقات الضرورية التي تجعله مطمئناً إلى النص، واثقاً من الجهد الذي بذله المحقق في تفهم النص وتقدير صحته.

ولكن بعض المحققين يسرفون في هذه التعليقات بما يخرج عن هذا الغرض العلمي إلى حشد المعارف القريبة والبعيدة من موضوع الكتاب، وهذا الأمر إن أعجب بعض العلماء فإنه حري ألا يعجب جمرتهم. لذلك لم يكن بد من الاقتصاد في التعليق كما سبق القول.

ومما يقتضيه التعليق ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض، فقد ترد إشارة لاحقة إلى لفظة سابقة في الكتاب، فمن المستحسن كذلك أن يشير المحقق إلى الصفحات الماضية، وهو إن استطاع التنبيه في الصفحات السابقة إلى ما سيأتي في اللاحقة، جلب بذلك إلى القارئ كثيراً من الفائدة وأضاء الكتاب

بعضه ببعض .

ويقتضي التعليق أيضاً التعريف بالأعلام الغامضة أو المشتبهة ، وكذلك بالبلدان التي تحتاج إلى تحقيق لفظي أو بلداني . ويقتضي أيضاً توضيح الإشارات التاريخية والأدبية والدينية وغيرها التي تستعصي معرفتها على خاصة القراء .

ويقتضي كذلك في أي الذكر الحكيم بيان السورة ورقم الآية . والأقرب لأمانة الأداء أن يكون ذلك في حواشي الكتاب لا في أثنائه ، لما يترتب على جعلها في أثناء الكتاب من مخالفة الأصل وتشويه صورته .

وفي حديث الرسول يشار كذلك إلى تخريجها من الكتب الستة وغيرها ما أمكن التخريج .

وكذلك الأشعار والأرجاز وأقوال العرب الشاهدة ، يشار إلى الدواوين والكتب الأصيلة التي ورد فيها ذلك .

وقد أصبح النهج العلمي الحديث يقتضي المحقق أن يشير عند اقتباس نصوص في التعليق ، إلى الموارد التي استقى منها ، وذلك بأن يذكر الكتاب ومؤلفه والجزء والصفحة التي وجد فيها النص .

وكان شبه ذلك قديماً . قال أبو عبيد : من شكر العلم أن تستفيد الشيء ، فإذا ذكرت لك قلت : خفي علي كذلك ولم يكن لي به علم حتى أفادوني فلان فيه كذا وكذا . فهذا شكر العلم !

قال السيوطي^(١) : «ولذلك لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء ، مبيناً كتابه الذي ذكره فيه» .

(١) في المزمهر ، ٢ : ٣١٩ .

المكملات الحديثة:

لم يكن همُّ الناشر القديم إلا أن يعمل على إكثار نسخ المخطوطة، بأن يسوقها إلى المطبعة لتتسخ المئين منها والآلاف، إلا فريقاً من هؤلاء الناشرين أخذوا أنفسهم بالعناية بفنهم فراعوا الأمانة والدقة، واتجهوا إلى حسن الإخراج وتوضيح النص بالقدر الذي كانوا يحسنونه .

ولقد كان لجمهرة العلماء المستشرقين فضل عظيم في تأسيس «المدرسة الطباعية الأولى» للتحقيق والنشر، وقلت «الطباعية» لأنني أعلم أن تحقيق النصوص ليس فنّاً غربياً مستحدثاً، وإنما هو عربيّ أصيل قديم، وضعت أصوله أسلافنا العرب منذ زاولوا العلم وروايتهم، من الحديث والشعر والأدب وسائر فنون الثقافة؛ وكان نشاطهم في ذلك ظاهراً ملء السمع والبصر .

وقد أدى إلينا المستشرقون هذه الأمانة الفنية نقلاً عن العرب، فظهر لهم روائع النشر أمثال النقائض، وديوان الأعشى، وكامل المبرد، وشرح المفضليات . ثم كان أكبر وسيط عربي في نقل هذا الفن عن المستشرقين، هو المرحوم العلامة «أحمد زكي باشا» الذي لم يقتصر جهده على أن ينقل هذا الفن فحسب، بل أشاع معه كذلك استعمال علامات الترقيم الحديثة التي كان لها أثر بعيد في توضيح النصوص وتيسير قراءتها وضبط مدلولها . وأشاع معها كذلك ضرورياً من المكملات الحديثة للنشر العلمي، ومن أظهرها:

١ - العناية بتقديم النص ووصف مخطوطاته .

٢ - العناية بالإخراج الطباعي .

٣ - صنع الفهارس الحديثة .

٤ - الاستدراكات والتذييلات .

١ - تقديم النص :

١ - ويقتضي ذلك التعريف بالمؤلف ، وبيان عصره وما يتصل بذلك من تاريخ . وقد كان الناشرون القدماء يعنون بهذا بعض العناية ، وربما اقتصر جهدهم على نقل نصٍّ من كتاب معين يتضمن هذه الترجمة . وكثيراً ما وضعوا تلك الترجمة في صفحة العنوان أو في صفحة الخاتمة .

٢ - ويقتضي كذلك عرض دراسة خاصة بالكتاب وموضوعه وعلاقته بغيره من الكتب التي تمت إليه بسبب من الأسباب .

٣ - وتقديم دراسة فاحصة لمخطوطات الكتاب ، مقرونة بالتحقيق العلمي الذي يؤدي إلى صحة نسبة الكتاب والاطمئنان إلى متنه . وجدير بالمحقق أن يشرك القارئ معه بأن يصف له النسخ التي عوّل عليها ، ووصفاً دقيقاً يتناول خطها ، وورقها ، وحجمها ، ومدادها ، وتاريخها ، وما تحمله من إجازات وتعليكات ، ويتناول كذلك كل ما يلقي الضوء على قيمتها التاريخية ، وهو إن قرن ذلك بتقديم بعض نماذج مصورة لها كان ذلك أجدر به وأولى .

وقد جرت العادة أن يصور في ذلك وجه الكتاب وبعض صفحاته، ولا سيما صفحته الأولى والأخيرة؛ لأنها أدق الصفحات في التعبير عن تقدير المخطوطات.

ومن المستحسن ألا يقدم كل أولئك إلى المطبعة إلا بعد الفراغ من طبع نص الكتاب، وذلك لتيسير الإشارة من المقدمة إلى ذلك النص، وليمكن المحقق من تميم دراسته على ضوء النسخة الأخيرة التي تخرجها المطبعة.

٢ - العناية بالإخراج الطباعي:

ويتناول ذلك القول في إعداد الكتاب للطبع، ومعالجة تجارب الطبع معالجة دقيقة.

إعداد الكتاب للطبع:

وهي ناحية خطيرة من نواحي النشر، إذ إن لهذا الإعداد أثره البالغ في ضبط العمل وإتقانه، فالأصل المعد للنشر يجب أن يكون دقيقاً مراجعاً تمام المراجعة، مراعى في كتابته الوضوح والتنسيق الكامل. ويكون ذلك:

١- بكتابة النسخة بعد التحقيق والمراجعة، بالخط الواضح الذي لا لبس فيه ولا إبهام.

٢- وأن يكون مستوفياً لعلامات الترقيم التي سيأتي الكلام عليها.

٣- وأن يكون منظم الفقار والحواشي.

٤- وأن يزود بالأرقام التي يحتاج إليها الباحث .

٥- وأن يتجنب الناشر التعقيدات الطباعية .

علامات الترقيم:

وهي العلامات المطبعية الحديثة التي تفصل بين الجمل والعبارات ، أو تدلُّ على معنى الاستفهام أو التعجب وما يحمل عليهما . وهي مقتبسة من نظام الطباعة الأوربي ، وإذا استرجعنا التاريخ وجدنا أن لها أصلاً في الكتابة العربية ، فالنقطة قديمة عند العرب وكانت ترسم مجوفة هكذا (0) . وكان يضعها الناسخ قديماً لتفصل بين الأحاديث النبوية . وكان قارئ النسخة على الشيخ أو معارضها على النسخ يضع نقطة أخرى مصممة داخل هذه الدائرة (⊙) ليدل بذلك على أنه انتهى في مراجعته إلى هذا الموضع .

قال ابن الصلاح : وينبغي أن يجعل بين كل حديثين دائرة . ومن بلغنا عنه ذلك أبو الزناد ، وأحمد بن حنبل ، وإبراهيم الحربي ، وابن جرير الطبري .

قال ابن كثير^(١) : «قد رأيت في خط الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله» .

قال الخطيب البغدادي : «وينبغي أن يترك الدائرة غفلاً فإذا قابلها نقط فيها نقطة» .

وللترقيم منزلة كبيرة في تيسير فهم النصوص وتعيين معانيها ، فربَّ فصلة يؤدي فقدها إلى عكس المعنى المراد ، أو زيادتها إلى عكسه أيضاً ، ولكنها إذا

(١) الباعث ، ص ١٥١ .

وضعت موضعها صحّ المعنى واستنار، وزال ما به من الإبهام .

مثال ذلك : «وكان صَعَصَعَة بنُ ناجيةَ، جدّ الفرزدق، بن غالب عظيم القدر في الجاهلية». فوضع فصلة بعد الفرزدق يوهم أولاً أن «ناجية» هو جد الفرزدق، ويوهم ثانياً أن غالباً والد ناجية؛ وكلاهما خطأ تاريخي، فإن الفرزدق هو ابن غالب بن صعصعة .

ومنها علامات التنصيص (« ») التي تفصل بين الكلام المقتبس وغيره فلا تختلط عبارة المقتبسات بغيرها، واستعمالها يحتاج إلى حذر، إذ لا بد أن يتيقن المحقق مقدار الكلام الذي وضع بين العلامتين، لئلا يضيف إلى الكلام ما ليس منه ويحذف ما يجب أن يكون فيه .

ومن ذلك الأقواس () التي تستعمل في إبراز بعض الكلمات وإظهارها .

ومنها علامة التكملة الحديثة [] ، وكاد المحققون جميعاً أن يتفقوا على تصويرها بالصورة السابقة؛ وقلة نادرة منهم يضعون التكملة بين علامات أخرى كالنجوم** أو الأقواس المعتادة () . والأولى بالناشر أن يلتزم العُرف الغالب .

تنظيم الفقر والحواشي:

وكان القدماء لا يعنون بتنظيم الفقر إلا بقدر يسير، فكان بعضهم يضع خطأً فوق أول كلمة من الفقرة، وبعضهم يميز تلك الكلمة بأن يكتبها بمداد مخالف، أو يكتبها بخط كبير .

ولكن جرى العرف الآن على أن تبدأ الفقرة بسطر جديد يترك بعض الفراغ في أوله تنبيهاً إلى انتقال الكلام .

وأما الحواشي والتعليقات فلم يكن لها نظام عند الأقدمين ، إذ كانت توضع أحياناً بين الأسطر ، أو في جوانب الصفحة .

وأما المحدثون فاتبعوا في ذلك طرقاً .

١- الأولى أن تعزل الحواشي في أسفل الصفحة بحرف مخالف .

٢- الثانية أن تلحق الحواشي جميعها بنهاية الكتاب ، ويكتفى بإدراج الإشارات إلى اختلاف النسخ في حواشي صلب الكتاب .

٣- والثالثة أن يلحق الضربان جميعاً- أي التعليقات وذكر اختلاف النسخ- بنهاية الكتاب .

وحجة أصحاب الطريقتين الأخيرتين ألا يشغل القارئ بغير نص الكتاب ، لثلا يتأثر برأي المحقق أو وجهة نظره .

أما أنا فإني أستحسن أن يكون كل أولئك في أسفل كل صفحة ، تيسيراً للدارس الذي ينبغي أن يكون ناقداً لا متأثراً برأي غيره أو وجهة نظره ، فإن المفروض في أغلب قراء الكتب المحققة أنهم في درجة عالية من التبصر ، وفي طبقة رفيعة من تحرر الفكر .

ويستحسن كذلك أن تبتدى كل حاشية بسطر مستقل .

الأرقام:

وقد استحدثت فيها أنواع ثلاثة:

١ - أرقام صفحات الأصل المعتمد، وتوضع في أحد جانبي الصفحة على أن يعين بدؤها في صلب الكتاب بوضع علامة خاصة كخط مائل (/) أو رأسي (ا) أو نجم (*). ويقصد بتلك الأرقام التيسير على القارئ أن يرجع بنفسه إلى المخطوطة عند الحاجة.

٢ - أرقام الطبعات السابقة. وقد جرى الناشر والذين يحققون كتباً سبق نشرها من قبل، أن يشيروا إلى أرقام الطبعات السابقة التي كثر تداولها، كما صنعت دار الكتب في نشرتها لكتاب الأغاني، إذ أشارت إلى أرقام طبعة بولاق ابتداء من الجزء الثاني، كاقترح الأب أنطون صالحاني. وذلك لأن كثيراً من الأبحاث الجليلية قد اعتمدت على تلك الطبعات القديمة، فوضع تلك الأرقام يسهل على القارئ أن يهتدي إلى تلك النصوص في ثوبها الجديد أو القديم.

٣ - أرقام الأسطر، وتوضع على جانب آخر غير الجانب الذي وضعت عليه الأرقام السابقة. وفائدة هذه الأرقام غير خفية عند اقتباس النصوص أو الرجوع إليها. وقد جرى العرف على النظام الخماسي، بأن تكتب الأعداد ممثلة في (٥، ١٠، ١٥، ٢٠، ٢٥).

معالجة تجارب الطبع:

ومن مارس فن النشر وجد أنه يجب أن يباشر بنفسه معظم الخطوات الطباعية، ووجد أن معالجة التجارب فن يحتاج إلى مزاولة طويلة متنبهة إلى مزالات التصحيح. ومن أخطر تلك المزالات:

١- الإلّف، فالمصحح الذي يقرأ التجربة بالإلّف، كما يقرأ الصحف والكتب الخفيفة لا بد أن يخطئ كثيراً؛ لأنه لا يقرأ بعينه كلها وإنما يقرأ بفكره وعينه معاً، فيجوز الخطأ عليه جوازاً وهو ليس يدري به.

وعلاج ذلك أن يقرأ المصحح حروف الكلمة حرفاً حرفاً ولا يقرأها دفعة واحدة، فإذا انتهى من الكلمة الأولى بدأ في قراءة الثانية على النحو السالف.

٢- انتقال النظر عند جامع الحروف، وهذا يحدث بوضوح في الجمل المتشابهة النهايات، كما في هاتين العبارتين:

«وللحمّام من الفضيلة والفخر أن الحمام الواحد يباع بخمسمائة دينار، ولو أردنا أن نحقق الخبر بأن بردونا أو فرساً يبيع بخمسمائة دينار، لما قدرنا عليه إلا في حديث السمر».

ينتقل نظر الجامع من «بخمسمائة دينار» الأولى إلى ما بعد «بخمسمائة دينار» الثانية، فيجعل بعدها «لما قدرنا عليه». فإذا لم يتيقظ المصحح وقع في مثل ما وقع فيه الطابع، لذلك كان من المستحسن أن تكون المقابلة الأولى مزدوجة، أي يقابلها المصحح مع غيره من القراء الأمتاء.

٣- تكرار النظر، وهو أن يجمع العبارة مرتين . مثال ذلك : «البغش :
المطر الضعيف، ويقال له (الضعيف، ويقال له) الرذاذ». أصل العبارة
«البغش : المطر الضعيف، ويقال له الرذاذ» .
والأمر في هذا مثله في سابقه .

٤- الثقة بحروف الطباعة ، فقد ترد التاء ثاء خفيفة النقطة الثالثة لا يظن
لها إلا الخبير، أو ترد الحاء منقوطة بنقطة خفيفة من أعلاها فيظنها المصحح
بعض هنات الطبع فيهملها، وكثيراً ما يلتبس السكون بالضممة، والضممة
بالسكون، والشدة ذات الفتحة بالشدة ذات الكسرة، بعامل الانطماس .

وعلاج ذلك أن يستعمل المصحح الشك في كل موجب للريبة، ويتداركه
قبل استفحاله، وألا يُقرَّ من الحروف إلا ما هو واضح تمام الوضوح، ظاهر
كل الظهور، فإن الحرف المريض في التجربة يكون في أغلب الأمر مريضاً
بعد الطبع .

ويستحسن أن يستعان في مراجعة التجربة الأخيرة بعين أخرى غير عين
المحقق، لأن القارئ الغريب أيقظ نظراً، وأدق انتباهاً .

٣ - صنع الفهارس الحديثة:

وللفهارس المقام الأول بين هذه المكملات ، إذ بدونها تكون دراسة الكتب - ولا سيما القديمة منها - عسيرة كل العسر . فالفهارس تفتش ما في باطنها من خفيات يصعب التهدي إليها ، كما أنها معيار توزن به صحة نصوصها ، بمقابلة ما فيها من نظائر قد تكشف عن خطأ المحقق أو سهوه .

وقد أصبح عصرنا الحديث المعقّد في حاجة ملحة إلى اختزال الوقت وإنفاق كل دقيقة منه في الأمر النافع .

وللفهارس سابقة قديمة عند العرب في كتب الرجال والتراجم والبلدان ومعاجم اللغة ، ولكن لإخواننا المستشرقين فضل التوسع في هذا التنوع الحديث ، فقد عرفنا عنهم فهارس الأعلام والقبائل والبلدان والشعر والأيام والأمثال والكتب .

وقد اقتبسنا نحن هذه الأنواع ، وزدنا فيها ضروباً أخرى كثيرة .

فما ابتدعه محقق الحيوان «فهرس أنواع الحيوان» وقد بلغ عدد صفحاته نحو مائة صفحة ، وظهر هذا الفهرس مرتباً ترتيباً علمياً دقيقاً على هذا الوضع :

١ - تسمية الحيوان وبيان جنسه وأنواعه وأشباهه .

٢ - الكلام في أعضائه وتطوراته وألوانه .

٣ - بيان طعامه وشرابه ، وسلاحه ، وصوته ، وصنّعه ، ونفعه وضرره .

٤- الكلام في تناسله ، وطباعه ، وتعليمه ، وأمراضه ، وعمره .

٥- بيان موطنه ، وأثر الطبيعة فيه ، وعلاقته بغيره من الحيوان .

فيستطيع الباحث أن يستخرج معارف كل حيوان منظمة على هذا النسق المرتب .

ومنها في كتاب الحيوان أيضاً «فهرس المعارف العامة» التي لا تدخل تحت العنوانات المألوفة في الفهارس ، وقد بلغ نحو ثلاثين صفحة .

ومنها فيه أيضاً «فهرس المباحث الكلامية» التي تتعلق بعلم الكلام .

وفي كتاب البيان والتبيين : «فهرس البيان والبلاغة» وكذلك «فهرس الحضارة» ، ويشمل نظم العرب الاجتماعية والسياسية والمالية والخلقية والتعليمية .

وفي كتاب مقاييس اللغة «فهارس ما فات المعاجم المتداولة ، أو انفرد به ابن فارس» .

وفي شرح المفضليات «فهرس الأوصاف» و «فهرس التشبيهات» .

وابتدع الأستاذ محب الدين الخطيب في نشر كتاب «الميسر والقдах» «فهرس ما في متن الكتاب من لغات الميسر والقдах وصفاتهما وأدواتهما» .

كما صنع الأب أنستاس ماري الكرملي في نشر «الإكليل» فهرس المعمّرين ، والفهرس العمراني . وله فهارس أخرى طريفة في نشر «نخب الذخائر» .

وكذلك ابتدع الأستاذ محمد عبد الغني حسن في نشر «حلية الفرسان»

١١ فهرساً تتعلق بالخيال .

وصنع الأستاذ كوركيس عواد في نشر «الديارات للشابستي» فهرساً
عمرانياً طريفاً.

ولغير هؤلاء من إخواننا المحققين العرب جهود أخرى موفقة في
الفهارس قد يضيق بسردها هذا المقام.

وإنما ذكرت هذا كله لأسجل هذه الاتجاهات العلمية الحديثة التي تحاول
أن تبحث الكنوز وتقلبها المرة تلو المرة، لتعثر على ما يفيد العلم والتاريخ
الحضاري.

وأكثر من عرض ذلك أيضاً لأقول: إن لكل كتاب منهجاً خاصاً في
فهرسته دون التقيّد بالطرق العامة للفهارس، وهي الطرق التقليدية القديمة،
أي التي كانت حديثة بالأمس، إذ إن الفهارس ما وضعت إلا لتمكين
القارئ من أن ينتفع بالكتاب غاية الانتفاع.

طرق صنع الفهارس:

أمثل الطرق لصنع الفهارس طريقتان:

١ - طريقة الجذاذات، يكتب فيها ما يراد فهرسته، ثم يرتب ترتيباً هجائياً
على أوائل الكلمات ثم ثوانيتها ثم ثوالثها وهكذا.

ويهيئاً لفرز هذه الجذاذات صندوق خاص، مقسم إلى بيوت صغيرة
يحمل كل بيت منها اسم حرف من حروف الهجاء.

ولهذه الطريقة عيبان :

أولهما : احتمال فقد بعض الجذاذات .

والثاني : أنها عمل أشبه ما يكون بالعمل الآلي .

٢- طريقة الدفتر المفهرس ، الذي يخصص لكل حرف من الحروف أوراقاً خاصة ، يخصص سطر منها أو أكثر لكل مادة من مواد ذلك الحرف بحسب ما يتوقعه المفهرس .

وهذه الطريقة أضبط من سالفاتها ، إذ تكون مواد الفهرس تحت المراقبة الدقيقة والمقارنة المستمرة . ولكنها لا تستغني عن الطريقة الأولى ولا سيما في الفهارس الكبيرة ، إذ يضطر المفهرس إلى كتابة جذاذات للترتيب فحسب ، بعد أن يضع على كل جذاذة رقماً مطابقاً للرقم الذي وضعه في الدفتر إزاء كلمتها ؛ ليجعله دليلاً له في كتابة الفهرس بعد ترتيبه .

استخراج الفهارس :

تحتاج الفهارس إلى تمهيدات في النسخة التي ترصد للفهارس ، بأن يضع المفهرس علامة على ما يريد فهرسته من الكلمات . وبعض المفهرسين يميز كل نوع من أنواع ما يراد فهرسته بلون خاص ، أو يضع بإزائه رمزاً يدل على نوعه مثل «ق» للقبائل و «ع» للعلم و «ح» للحديث و «م» للمثل ، و «ك» للكتاب ، وهكذا . فإذا انتهى من تسجيل الكلمة في الجذاذة أو في الدفتر صنع علامة أخرى تفيد أنه قد فرغ من كتابتها . ذلك لأن المفهرس جدير أن يسلك السبيل التي تجلب إليه الطمأنينة أن عمله قد سار على دقة بالغة في الاستيعاب ؛ إذ إن فقد كلمة أو رقم صفحة يسلب الفهرس قيمته .

ترتيب الفهارس:

ويشمل : أ- ترتيب كل فهرس في نطاقه نفسه .

ب- ترتيبه مع غيره من الفهارس .

١- أما الأول فمن اليسير أن نجري هذا الترتيب بوساطة صنع مجموعات مرتبة على الثواني ثم الثوالت وهكذا . وينضبط هذا العمل ويسهل باستعمال «صندوق الجذاذات» .

وترتيب (أي الذكر الحكيم) جرى كثير من المحققين فيه على اتباع السورة ورقم الآية، فبعضهم مع ذلك يرتب السور على حسب ورودها في الكتاب العزيز، وبعضهم يرتب السور على حسب حروف الهجاء، وقد جريت على ذلك في كثير من منشوراتي، ولكن وجدت في تجربتي الطويلة أن في ذلك شيئاً من الصعوبة، وأنه لا يجدي الباحث كثيراً، ولا سيما إذا كان بحثه عن آية يجهل سورتها مع علمه بلا ريب ببعض ألفاظها، فاهتديت بعون الله إلى طريقة ميسرة للتهدى إلى آيات الكتاب بترتيبها في نطاق المواد اللغوية، اعتماداً على بروز بعض كلمات الآية :

مثال ذلك :

أرب : ولي فيها مآرب أخرى ص ٥ .

بتل : وتبتل إليه تبتيلاً ص ١٠ .

ترب : يخرج من بين الصلب والترائب ص ١٥ .

ثوب : وثيابك فطهر ص ٢٠ .

وهكذا^(١).

ومثل هذا يقال في ترتيب (الأحاديث النبوية) التي ينبغي أن ترتب حسب المواد اللغوية أيضاً.

وترتيب (الأعلام والبلدان والقبائل) ونحوها ليس فيه شيء من العسر إلا في مراعاة «الإحالات». وذلك فيما إذا ورد العلم مرة باسمه، وأخرى بكنيته أو لقبه، فتحول أرقام كل من الأخيرين إلى «الاسم» لأنه هو المعتمد في الترتيب. وبينه المفهرس القارئ إلى ذلك.

وأما الكنى والألقاب التي لم يرد لها اسم تُردُّ إليه فإنها توضع كما هي في ترتيبها.

وبعض المفهرسين يعتبر كلمة «ابن» و«أبو» و«ذو» فيضعها في الألف والذال، وبعضهم يهمل ذلك فيرتب ما أضيفت إليه فقط، فابن الحسن في الحاء وأبو اليسر في الياء، وذو الإصبع في الألف. وبعضهم يهمل «ابن» و«أبو» فقط ويجعل «ذو» في الذال. وهذا النظام الأخير هو الذي ارتضيته في فهارسي وهو النظام الغالب بين المفهرسين. والأمر كله لا يعدو الجري على نظام خاص.

وأما ترتيب (الشعر) فإنه متنوع الضروب:

وأقل صورة لترتيبه أن يرتب على القوافي من الهمزة إلى الياء ثم الألف اللينة في آخرها، ثم ترتب كل قافية على أربعة أقسام: الساكنة، ثم المفتوحة، ثم المضمومة، ثم المكسورة، ويضاف إلى آخر كل قسم من هذه الأقسام ما يمكن أن يختم بالهاء الساكنة ثم المضمومة ثم المفتوحة ثم المكسورة.

(١) انظر فهرس القرآن الكريم الملحق بشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري، ص ١٠٦-١٠٧.

وقد يضم إلى هذا الترتيب ترتيب آخر، وهو ترتيب البحور الستة عشر، وقد يضم إليهما ترتيب ثالث هو صاحب الشعر، وفي كل ذلك ترتب الصفحات في كل قافية على حدة.

أما أنا فقد سرتُ في معظم كتبي الأخيرة على نهج خاص في الترتيب قصدتُ به التيسير والضبط، إذ سرتُ على طريقة ميسرة، مُلغياً ترتيب البحور، لجهل كثير من الناس بها أو بتطبيقها، وهي طريقة شبيهة بالعروضية، فأجعل ترتيب كل مجموعة من القوافي على النسق التالي:

فَعْلٌ - مَفْعَلٌ - فَعْلٌ - فاعل - فعال - أفعال - فعول وفعيل .

مثل : أهل - المعول - سبيل - عواذل - الخيال وأمثال - تقول سليل .

وتفسيرها من علم القافية - وهو ما لم نقصده - أن ترتب على أنواع القوافي التالية: المتواتر - المتدارك - المتكاوس أو المتراكب . المؤسسة ، المردوفة بألف . المردوفة بواو أو ياء .

وجعلت كل المشطورات من السريع والمنسرح والرجز فهرساً واحداً سميته . «فهرس الأرجاز» ؛ وذلك لصعوبة التمييز بين هذه البحور الثلاثة ، ولأن أرجاز العرب جاءت على هذه البحور جميعاً .

وقد يعتري المفهرس بعض الصعوبات التي تحتاج إلى إعمال الفكر . وأذكر أنني حين قمت بفهرس الأعلام لكتاب «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم راعني كثرة الأعلام التي لو ذكرت جميعها لظهر الكتاب في ثلاثة أضعافه على الأقل ، فهو كثيراً ما يذكر أبناء رجل يتجاوز عددهم العشرة والعشرين والثلاثين يسردهم سرداً ، ولا سيما أبناء الخلفاء والأمراء والولاء ، فنظرت في ذلك طويلاً وبحثت عن طريقة معقولة تجمع بين الإيجاز والاستيعاب . فأغفلت ذكر أبناء الخلفاء والأمراء ونحوهم حيث

يذكر أبائهم، مكتفياً بذكر أرقام هؤلاء الآباء في تلك الحالة بين قوسين () إشارة مني إلى أنه الموضوع الذي ذكر فيه أبناؤهم. أما إذا ذكر الأبناء وحدهم في موضع آخر فإن أرقامهم تثبت في تلك الحالة، وأما القبائل فقد ذكرت أرقام الآباء والأبناء فيها بالتفصيل، ووضع موضع الإنسال بين قوسين أيضاً () بياناً لأنه الموضوع الهام^(١).

وهكذا لن يعدم شيء من تلك الصعوبات حلاً يتيح أعمال الفكر، والتحرر من إصار التقليد، ما دام العمل في حدود الدقة والضبط، والحرص الصادق على إفادة الباحث من أيسر طريق.

ب- وأما ترتيب الفهرس مع غيره من الفهارس فإن المنهج المنطقي يقتضي تقديم أهم الفهارس وأشدّها مساساً بموضوع الكتاب. فإن كان الكتاب كتاب تراجم وتاريخ قُدّم فيه فهارس الأعلام، أو كتاب أمثال قُدّم فهرس الأمثال، أو قبائل قدم فهرس القبائل وهكذا. ثم تساق بعده سائر الفهارس مرتبة حسب ترتيبها المؤلف.

٤ - الاستدراك والتذييل:

ولا يعدو الأمر مهما أجهد المحقق نفسه وفكره في إخراج الكتاب، أن تفوته بعض التحقيقات أو التوضيحات، أو يزل فكره أو قلمه زلة تقتضي المعالجة. ففي باب الاستدراك والتذييل الذي يلحق غالباً بنهاية الكتاب، مجال واسع لتدارك ما فات محقق الكتاب أو شارحه، أو ما زلّ فيه فكره أو قلمه.

(١) انظر مقدمة جمهرة أنساب العرب، ص ١٨.

وبعض الناشرين لا يُحلُّ هذا الأمر محله من العناية، ليسدل ثوب الجلال على كتابه، فيزعم لنفسه بتركه هذا الاستدراك أن كتابه قد سلم من الخطأ فكان بذلك كالنعامة، إذ تخفي رأسها زاعمة أن أحداً لن يراها لأنها لا تراه!

إن الخطأ في معالجة النصوص أمر مشترك بين العلماء جميعاً، لا إثم ولا حوب ولكن كتمان الخطأ فيه الإثم، والتقصير في أداء الأمانة. ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل!

وأما بعد، فهذا ما أدته إلي الدراسة الباحثة، وهدتني إليه تجارب الأعوام الطوال. ولعل في هذا ما يمنحني العذر في أن أسوق الحديث أحياناً عن عملي وعن تجربتي، في زمان أربي على الثلاثين عاماً^(١). والحديث عن النفس مملول مطّرح، ولكنه إذا أريد به في الأول والآخر خدمة العلم ورعاية الفن، فارقته مسحة الإملال، وأوشك أن يكون سائغاً مقبولاً.

تَمَّ الجزء الثاني من كتاب

البحث العلمي

وبه تَمَّ الكتاب

والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات

(١) وأستطيع أقول الآن: إنه أربي على الأربعين عاماً، فإن بين هذه الطبعة وسابقتها نحو عشرة أعوام.

فهرس المصادر

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- الأمدي : سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي (المتوفى سنة ٦٣١ هـ) .
- الإحكام في أصول الأحكام . تعليق عبد الرزاق عفيفي ، الرياض ، مطبعة مؤسسة النور ، سنة ١٣٨٧ هـ ، الطبعة الأولى .
- ٣- الأزهري .
- تهذيب اللغة . تحقيق عبد السلام هارون ، دار القومية العربية ، سنة ١٣٧٤ هـ .
- ٤- الأشقر : محمد سليمان الأشقر .
- الفهرسة الهجائية والترتيب المعجمي . دار البحوث العلمية بالكويت ، والدار العلمية ببيروت ، سنة ١٣٩٢ هـ ، الطبعة الأولى .
- ٥- ابن الأنباري .
- القوائد السبع الطوال . تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، مطبعة المعارف ، سنة ١٣٨٢ هـ .
- ٦- باشا : أحمد زكي باشا (المتوفى سنة ١٣٥٣ هـ) .
- الترقيم وعلاماته في اللغة العربية . قدم له الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، بيروت ، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر ، الناشر : مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب ، سنة ١٤٠٧ هـ ، الطبعة الثانية .
- ٧- بدوي : عبد الرحمن بدوي .

مناهج البحث العلمي . الكويت ، الناشر : وكالة المطبوعات ، سنة ١٩٧٧ م .

٨ - التميمي : عبد الغني أحمد مزهر التميمي .

تخريج الحديث النبوي . الرياض ، مطبعة سفير ، نشر دار الفرقان ، سنة ١٤١٠ هـ ، الطبعة الأولى .

٩ - ابن تيمية : شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني (المتوفى سنة ٧٢٨ هـ) .

الرّد على المنطقيين . بمباي ، المطبعة القيمة ، سنة ١٣٦٨ هـ .

١٠ - ثعلب .

مجالس ثعلب . تحقيق عبد السلام هارون ، مصر ، دار المعارف ، سنة ١٣٦٩ هـ .

١١ - الجاحظ .

البيان والتبيين . تحقيق عبد السلام هارون ، مصر ، لجنة التأليف ، سنة ١٣٦٩ هـ .

الحيوان . تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة الحلبي ، سنة ١٣٥٧ - ١٣٦٤ هـ .

رسائل الجاحظ . تحقيق الحاجري وكيرواس ، مصر ، لجنة التأليف ، سنة ١٩٤٣ م .

رسائل الجاحظ : نسخة ثانية تحقيق عبد السلام هارون . مصر ، سنة ١٣٨٥ هـ .

١٢ - الجويني : إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (المتوفى سنة ٤٧٨ هـ) .

البرهان في أصول الفقه . حققه وقدمه ووضع فهارسه الدكتور عبد العظيم الديب ، قطر ، سنة ١٣٩٩ هـ ، الطبعة الأولى .

١٣ - حاجي خليفة : مصطفى بن عبد الله المشهور بحاجي خليفة وبكاتب جلبي (المتوفى سنة ١٠٦٧ هـ) .

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . طهران ، المطبعة الإسلامية ، سنة ١٣٨٧ هـ ، الطبعة الثالثة .

١٤ - ابن أبي الحديد .

نهج البلاغة . مصر ، المطبعة الميمنية ، سنة ١٣٢٩ هـ .

١٥ - ابن حزم : أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري (المتوفى سنة ٤٥٦ هـ) .

الإحكام في أصول الأحكام . مصر ، مطبعة الإمام .

١٦ - الخثران : عبد الله الخثران وزميلاه .

تعريب الشهادات والألقاب العلمية (بحث مقدم للمجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، سنة ١٤٠٨ هـ) .

١٧- الخشت : محمد عثمان الخشت .

مفاتيح علوم الحديث وطرق تخريجه . القاهرة ، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع .

١٨- الخضري : محمد عفيفي الباجوري المعروف بالشيخ الخضري (المتوفى سنة ١٣٤٥هـ) .

أصول الفقه . مصر ، مطبعة السعادة ، سنة ١٣٨٢ هـ ، الطبعة الرابعة .

١٩- الخطيب البغدادي : أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣هـ) .

تاريخ بغداد . القاهرة سنة ١٣٤٩هـ .

٢٠- خفاجي : محمد عبد المنعم خفاجي .

البحوث الأدبية : منهاجها ، ومصادرها . بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، سنة ١٩٨٧م ، الطبعة الثانية .

٢١- ابن دريد :

الجمهرة . حيدر أباد ، سنة ١٣٥١ هـ .

٢٢- الربيعه : عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعه .

السبب عند الأصوليين . الرياض ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر ، مطابع جامعة الإمام ، سنة ١٣٩٩ هـ ، الطبعة الأولى .

علم أصول الفقه : حقيقته ومكانته وتاريخه ومادته . الطبعة الأولى ، سنة ١٤١٧هـ .

٢٣- رمضان عبد التواب :

مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين . القاهرة ، مطبعة المدني ، الناشر مكتبة الخانجي ، سنة ١٤٠٦ هـ ، الطبعة الأولى .

٢٤- الزجاجي .

أمالي الزجاجي . تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة مطبعة المدني ، سنة ١٣٨٢ هـ .

٢٥- الزمخشري : جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (المتوفى سنة ٥٣٨ هـ) .

أساس البلاغة . تحقيق عبد الرحيم محمود ، القاهرة ، مطبعة أولاد أوزقاند ، سنة ١٣٧٢ هـ ، الطبعة الأولى .

٢٦- ابن السبكي : تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (المتوفى سنة ٧٧١ هـ) .

طبقات الشافعية الكبرى . تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو والدكتور محمود الطناحي . مصر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، سنة ١٣٨٣ - ١٣٨٤ هـ ، الطبعة الأولى .

- ٢٧- أبو سليمان: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان .
 كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية . جدة، دار الشروق ،
 سنة ١٤٠٣ هـ، الطبعة الثانية .
- منهج البحث الأصولي (بحث منشور في مجلة مركز البحث العلمي
 والتراث الإسلامي بجامعة أم القرى) العدد السادس ، سنة ١٤٠٣ - ١٤٠٤ هـ .
- ٢٨- السيرافي .
 أخبار النحويين البصريين . الجزائر ، سنة ١٩٣٦ م .
- ٢٩- السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى
 سنة ٩١١ هـ) .
- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي . المطبعة الخيرية ، سنة ١٣٠٧ هـ .
 الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير . القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي
 الحلبي ، سنة ١٣٧٣ هـ، الطبعة الرابعة .
- المزهر . القاهرة ، مطبعة الحلبي ، سنة ١٣٦١ هـ .
- ٣٠- ابن سيد الناس .
 عيون الأثر . القدسي ، سنة ١٣٥٦ هـ .
- ٣١- الشاطبي : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي
 (المتوفى سنة ٧٩٠ هـ) .

الموافقات في أصول الشريعة . مصر ، مطبعة المكتبة التجارية ومطبعة الشرق الأدنى بالموسكي بمصر .

٣٢- الشافعي : محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى سنة ٢٠٤هـ) .

الرسالة : تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر . مصر ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، سنة ١٣٥٨هـ ، الطبعة الأولى .

٣٣- شاكر : أحمد محمد شاكر .

الباعث الخيـث شرح اختصار علوم الحديث . القاهرة ، مطبعة صبيح ، سنة ١٣٧٠هـ .

٣٥- شلبي : أحمد شلبي .

كيف تكتب بحثاً أو رسالة . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، سنة ١٩٦٦م ، الطبعة الخامسة .

٣٥- الشوكاني : محمد بن علي الشوكاني (المتوفى سنة ١٢٥٠هـ) .

إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول . مصر ، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، سنة ١٣٤٩هـ .

٣٦- الطاهر : علي جواد الطاهر .

منهج البحث الأدبي . بغداد ، مطبعة العاني ، سنة ١٩٧٠م .

٣٧- الطحان : محمود الطحان .

- أصول التخريج ودراسة الأسانيد. بيروت، طبع دار القرآن الكريم، سنة ١٤٠١ هـ، الطبعة الثالثة.
- ٣٨- طرازي: الكونت فيليب دي طرازي.
- خزائن الكتب العربية. بيروت، سنة ١٩٤٨ م.
- ٣٩- عبد الباسط محمد حسن.
- أصول البحث الاجتماعي. مصر، المطبعة الفنية الحديثة، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة، سنة ١٩٧٥ م.
- ٤٠- عجاج: محمد عجاج الخطيب.
- لمحات في المكتبة والبحث والمصادر. بيروت، مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٥ هـ، الطبعة العاشرة.
- ٤١- عصام الدين جلال.
- نشرة الخريجين. المعهد القومي للإدارة العليا، رقم ١٩، يناير، سنة ١٩٦٩ م.
- ٤٢- عناية: غازي حسين عناية.
- مناهج البحث. الإسكندرية، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة، سنة ١٤٠٤ هـ.
- ٤٣- عوني: حامد عوني.
- المنهاج الواضح في البلاغة (قسم البيان والبدیع). مصر، مطبعة الإمام، سنة ١٣٨٠ هـ.

٤٤ - أبو غدة: عبد الفتاح أبو غدة.

تعليقه على كتاب: الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، لأحمد زكي باشا. (انظر الترقيم وعلاماته في اللغة العربية).

٤٥ - ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (المتوفى سنة ٣٩٥هـ).

مقاييس اللغة. تحقيق وضبط عبد السلام هارون، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، سنة ١٣٦٦ - ١٣٧١ هـ.

٤٦ - الفيروز آبادي: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروز آبادي (المتوفى سنة ٨١٧ هـ) في أحد الأقوال.

القاموس المحيط. مصر، مطبعة السعادة، سنة ١٣٣٢ هـ.

٤٧ - القاسمي: محمد جمال الدين القاسمي (المتوفى سنة ١٣٣٢ هـ).

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث. دمشق، سنة ١٣٥٢ هـ.

قواعد التحديث (نسخة ثانية). القاهرة، سنة ١٣٨٠ هـ.

٤٨ - ابن قتيبة.

عيون الأخبار. القاهرة، دار الكتب، سنة ١٣٤٣ هـ.

٤٩ - ابن قدامة: موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة

المقدسي (المتوفى سنة ٦٢٠ هـ).

روضة الناظر وجنة المناظر (في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن

حنبل). القاهرة، المطبعة السلفية، سنة ١٣٧٨ هـ.

٥٠- القرافي : شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي (المتوفى سنة ٦٨٤ هـ).

الفروق . مصر ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، سنة ١٣٤٤ هـ ، الطبعة الأولى .

نفائس الأصول في شرح المحصول (القسم الأول ، رسالة دكتوراه) تحقيق عياضة بن نامي السلمي ، كلية الشريعة بالرياض ، قسم أصول الفقه ، مطبوع بالإستنسل .

٥١- القفطي .

إخبار العلماء بأخبار الحكماء . القاهرة ، مطبعة السعادة ، سنة ١٣٢٦ هـ .

٥٢- القلقشندي : أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (المتوفى سنة ٨٢١ هـ).

صبح الأعشى في صناعة الإنشا . القاهرة ، دار الكتب ، سنة ١٣٤٠ هـ .

٥٣- ابن قيم الجوزية : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (المتوفى سنة ٧٥١ هـ).

مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين . مصر ، مطبعة السنة المحمدية ، سنة ١٣٧٥ هـ .

٥٤- ابن كثير : الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

- اختصار علوم الحديث . القاهرة ، مطبعة صبيح ، سنة ١٣٧٠ هـ .
- ٥٥ - اللقاني : عبد السلام بن إبراهيم اللقاني المالكي (المتوفى سنة ١٠٧٨ هـ) .
- إتحاف المرید شرح الشيخ عبد السلام لجوهرة التوحيد . مصر ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، سنة ١٣٦٨ هـ .
- ٥٦ - لويس معلوف اليسوعي .
- المنجد في اللغة والأدب والعلوم . بيروت ، المطبعة الكاثوليكية .
- ٥٧ - محمد محيي الدين عبد الحميد .
- رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة . مصر ، مطبعة السعادة ، الناشر : المكتبة التجارية الكبرى ، سنة ١٣٧٨ هـ ، الطبعة السابعة .
- ٥٨ - ملحس : ثريا عبد الفتاح ملحس .
- منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين . بيروت ، الناشر : دار الكتاب اللبناني ، سنة ١٤٠٢ هـ ، الطبعة الثالثة .
- ٥٩ - ابن النجار الفتوحى : محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى الحلبي ، المعروف بابن النجار (المتوفى سنة ٩٧٢ هـ) .
- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير ، أو المختصر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه . تحقيق الدكتور محمد الزحيلي ، والدكتور نزيه حماد . دمشق ، دار الفكر ، سنة ١٤٠٠ هـ .

- ٦٠- ابن النديم : أبو الفرج محمد بن إسحاق ابن أبي يعقوب النديم
الوراق المتوفى سنة ٤٣٨ هـ).
الفهرست . مطبعة الرحمانية .
- ٦١- النشار : الدكتور علي سامي النشار .
مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم
الإسلامي . مصر ، دار المعارف ، سنة ١٩٦٧ م ، الطبعة الثانية .
- ٦٢- هارون : عبد السلام محمد هارون .
تحقيق النصوص ونشرها . القاهرة ، مطبعة المدني ، سنة ١٣٨٥ هـ ، الطبعة
الثانية .
- ٦٣- ابن هشام : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن
عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (المتوفى سنة ٧٦١ هـ) .
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . القاهرة ، مطبعة السعادة ، سنة
١٣٧٦ هـ .
- ٦٤- الهوريني : نصر الهوريني .
المطالع النصرية . مصر ، مطبعة بولاق ، سنة ١٢٧٥ هـ .

المحتوى

رقم الصفحة	الموضوع
	المبحث السادس عشر
٢٤-٥ مقدمة البحث، وذازمته
٧ معنى المقدمة في اللغة والمراد بها هنا
٨ أهمية المقدمة
٩ مكان المقدمة ووقت كتابتها
٩ ما ينبغي أن يوضع في المقدمة
٢٠ معنى الخاتمة في اللغة والمراد بها هنا
٢٠ أهمية الخاتمة
٢٢ مكان الخاتمة ووقت كتابتها
٢٢ ما ينبغي أن يوضع في الخاتمة
	المبحث السابع عشر
٣٢-٢٥ ملحقات البحث ووثائقه
٢٧ معنى الملحقات في اللغة والمراد بها هنا
٢٨ أسباب وضع الملحقات في مكان خاص بها
٢٨ ما ينبغي أن يوضع في الملحقات

رقم الصفحة	الموضوع
٢٩	معنى الوثائق في اللغة والمراد بها هنا
٣٠	أسباب وضع الوثائق في مكان خاص بها
٣٠	مكان الملحقات والوثائق
٣٢	توثيق الملحقات والوثائق ونظام الإشارة إليها
المبحث الثامن عشر	
مراجعة البحث وتصحيحه	
٤١-٣٣
٣٥	معنى المراجعة والتصحيح في اللغة والمراد بهما هنا
٣٧	أهمية المراجعة والتصحيح
٣٨	ما يُراجَعُ في هذه المرحلة
المبحث التاسع عشر	
فهارس البحث	
٩٧-٤٣
٤٥	معنى الفهارس في اللغة والمراد بها هنا
٤٧	أهمية الفهارس
٥٠	أنواع الفهارس

رقم الصفحة	الموضوع
٥١	متى تُعملُ هذه الفهارس؟
٥٢	استخراج الفهارس
٥٤	طريقة صنع الفهارس
٥٦	أمر يحسن التنبيه إليها عند صنع الفهارس
٦٥-٦١	مكان الفهارس وترتيبها
٦١	مكان الفهارس
٦١	ترتيب الفهارس
٩٢-٦٦	فهرس المصادر
٦٦	أهمية فهرس المصادر
٦٧	ماذا تشمل المصادر؟
٦٩	مكان وضع كل نوع من الكتب التي ترد في البحث أو ما يتصل به
٧٠	استخراج مصادر البحث
٧١	مكان فهرس المصادر
٧٢	طرق توزيع المصادر وتنظيمها إذا وضعت كلها في آخر البحث

رقم الصفحة	الموضوع
٨٢	طريقة تدوين المصادر في فهرس المصادر
٨٧	التنبية إلى أمور تتعلق بفهرس المصادر
٨٨	المقارنة بين تدوين المصادر في فهرس المصادر وتدوينها في الحواشي
٩١	الفرق بين فهرس المصادر هنا وقائمة المصادر الأولى
٩٢-٩٧	المحتوى
٩٢	المراد بالمحتوى
٩٤	ما يشمله المحتوى
٩٤	نظام تدوين ما يشمله المحتوى
٩٧	مكان المحتوى في البحث
البحث العشرون	
٩٩-١٠٧	حجم البحث
١٠١	المراد بحجم البحث
١٠١	اختلاف حجم البحث لاعتبارات متنوّعة
١٠٥	حجم بحث الماجستير والدكتوراه

رقم الصفحة	الموضوع
١٠٧	واقع بعض الطلاب في تضخيم حجم الرسائل العلمية
المبحث الحادي والعشرون	
١٠٩-١٣١	ترتيب البحث وهيأته
١١١	صفحة العنوان
١١٥	صفحة البسمله
١١٥	صفحة: نبذة عن حياة الباحث
١١٥	صفحة: ملخّص البحث أو الرسالة
١١٧	صفحة: «شكر وتقدير» أو «تقدير واعتراف»
١١٨	صفحة المحتوى
١٢٠	صفحة الاصطلاحات والرموز
١٢٠	صفحة المقدمة
١٢١	صفحة التمهيد
١٢١	نصوص الرسالة أو البحث ، أو صلبيها
١٢٩	صفحة الخاتمة
١٣٠	صفحة الملحقات والوثائق

رقم الصفحة	الموضوع
١٣٠	صفحة فهرس المصادر
١٣١	صفحات الفهارس الأخرى التي يتطلبها البحث
المبحث الثاني والعشرون	
١٥٣-١٣٣	طباعة البحث، وخطوطه، وترقيمه، وزجليده
١٣٥	معنى الطباعة في اللغة والمراد بها هنا
١٣٦	محاسن قيام الباحث بطباعة بحثه بنفسه
١٣٦	ما ينبغي على الباحث إذا كان لا يجيد الطباعة بنفسه
١٣٨	ما ينبغي على الكاتب إذا لم يكن هو الباحث
١٣٨	ما يجب على الباحث في طبعه لبحثه
١٤١	مراجعة ما طُبِع من البحث
١٤٢	عدد النسخ المطلوب تسليمها
١٤٣	خطوط البحث
١٤٣	اختلاف حجم الخط
١٤٥	طرق إبراز ما يستحق الاهتمام به
١٤٥	الأشياء التي يوضع تحتها خطوط في الرسائل

رقم الصفحة	الموضوع
١٤٦	ترقيم البحث
١٤٧	متى يبدأ بالترقيم؟
١٤٨	نظام ترقيم الصفحات
١٤٩	عدد ما تحمله اللوحة الطويلة من أرقام
١٤٩	مكان وضع الرقم في الصفحة
	إذا تمَّ ترقيم الصفحات ثم حذف أو أضاف فماذا يعمل
١٥٠	في الترقيم؟
١٥١	تجليد البحث
١٥١	متى يلزم تجليد البحث؟
١٥١	الأسباب الداعية لتجليد البحث؟
١٥٢	نوع التجليد
المبحث الثالث والعشرون	
١٨٦-١٥٥	مناقشة البحث، ونتيجة المناقشة، والألقاب العلمية...
١٥٧	معنى المناقشة في اللغة والمراد بها هنا
١٥٨	اللجنة المناقشة

رقم الصفحة	الموضوع
١٦١	ملخص الرسالة الذي يقدمه الطالب بين يدي المناقشة
١٦٣	مادة الملخص
١٦٣	الوقت الذي يستغرقه إلقاء هذا الملخص
١٦٤	أهمية هذا الملخص وما ينبغي للطالب وقت إلقائه
١٦٥	إعداد الطالب الدفاع عن البحث
١٦٥	موضوع المناقشة
١٦٨	الأسئلة التي توجّهها لجنة المناقشة للطالب
١٦٨	ما ينبغي على الطالب من حيث الإلمام بالموضوع العام الذي اختار منه موضوع رسالته
١٦٩	الذي يحضر المناقشة
١٧٠	الوقت الذي تستغرقه مناقشة اللجنة للطالب
١٧٢	ما ينبغي على الطالب مراعاته أثناء المناقشة
١٧٤	ما ينبغي على المشرف أثناء جلسة المناقشة
١٧٥	نتيجة المناقشة
١٧٦	وقت النتيجة
١٧٧	تقدير النجاح

رقم الصفحة	الموضوع
١٧٨	إعلان النتيجة
١٧٩	أعلى درجة علمية تمنحها الجامعات
١٧٩	نظام آخر للمناقشة والنتيجة
١٨١	الألقاب العلمية
١٨٢	الإطلاقات التي مرّت بها الألقاب العلمية
١٨٦	الدكتوراه الفخرية
٢٨٤-١٨٧	ملحقات الكتاب
	الملحق الأول
٢١٢-١٨٩	علامات الترقيم
١٩١	معنى علامات الترقيم في اللغة والمراد بها هنا
	الذي سمّي علامات الترقيم بذلك ، والسبب في هذه
١٩٢	التسمية
	أهمية علامات الترقيم ، وضرورة العناية بها،
١٩٣	وملاحظتها في الرسائل
١٩٤	فوائد الترقيم

رقم الصفحة	الموضوع
١٩٦	استعمال الطالب علامات التقييم دليل على مقارنة عمله للكمال
١٩٦	تأكيد الكتب التي تهتم بمناهج البحث العلمي على استعمال علامات التقييم، ومدى عناية المعلمين والمؤلفين بذلك
١٩٧-٢١٢	تفصيل علامات التقييم، وما توضع فيه كل علامة
١٩٧	النقطة، وما توضع فيه
١٩٨	الشولة، وما توضع فيه
٢٠١	الشولة المنقوطة، وما توضع فيه
٢٠٢	النقطتان، وما توضعان فيه
٢٠٤	علامة الاستفهام، وما توضع فيه
٢٠٥	علامة الانفعال، وما توضع فيه
٢٠٦	الشرطة، وما توضع فيه
٢٠٨	الشرطتان، وما توضعان فيه
٢٠٨	الشولتان المزدوجتان، وما توضعان فيه
٢٠٩	القوسان، وما يوضعان فيه

رقم الصفحة	الموضوع
٢١١	القوسان المركّبان، وما يوضعان فيه
٢١١	النقط الأفقية، وما توضع فيه
٢١٢	تنبهان
الملحق الثاني	
المرادل التي يمرُّ بها تسجيل رسالة «الماجستير»	
٢١٣-٢١٨	و «الدكتوراه» حتى مناقشتها
الملحق الثالث	
تحقيق النصوص	
[مختصر من كتاب «تحقيق النصوص ونشرها» للأستاذ	
٢١٩-٢٨٤	عبد السلام محمد هارون]
٢٢١	أصول النصوص
٢٣٠	منازل النسخ
٢٣٢	كيف تجمع الأصول؟
٢٣٣	فحص النسخ

رقم الصفحة	الموضوع
٢٣٥	التحقيق
٢٣٦	تحقيق العنوان
٢٣٧	تحقيق اسم المؤلف
٢٣٩	تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه
٢٤١	تحقيق متن الكتاب
٢٤٥	خطر تحقيق المتن
٢٤٦	مقدمات تحقيق المتن
٢٥٩-٢٦٦	معالجة النصوص
٢٥٩	ترجيح الروايات
٢٦٠	تصحيح الأخطاء
٢٦١	الزيادة والحذف
٢٦٢	التغيير والتبديل
٢٦٣	الضبط
٢٦٥	التعليق
٢٦٧-٢٦٩	المكملات الحديثة
٢٦٧	تمهيد

رقم الصفحة	الموضوع
٢٦٨	تقديم النص
٢٧٥-٢٦٩	العناية بالإخراج الطباعي
٢٦٩	إعداد الكتاب للطبع
٢٧٠	علامات الترقيم
٢٧١	تنظيم الفقرات والحواشي
٢٧٣	الأرقام
٢٧٤	معالجة تجارب الطبع
٢٨٣-٢٧٦	صنع الفهارس الحديثة
٢٧٦	مقدمة
٢٧٨	طرق صنع الفهارس
٢٧٩	استخراج الفهارس
٢٨٠	ترتيب الفهارس
٢٨٣	الاستدراك والتذييل
٢٩٨-٢٨٥	فهرس المصادر
٣١٣-٢٩٩	المحتوى

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل - سواء التصويرية أم الإلكترونية أم الميكانيكية بما في ذلك النسخ الفوتوغرافية والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها - دون إذن خطي من المؤلف .